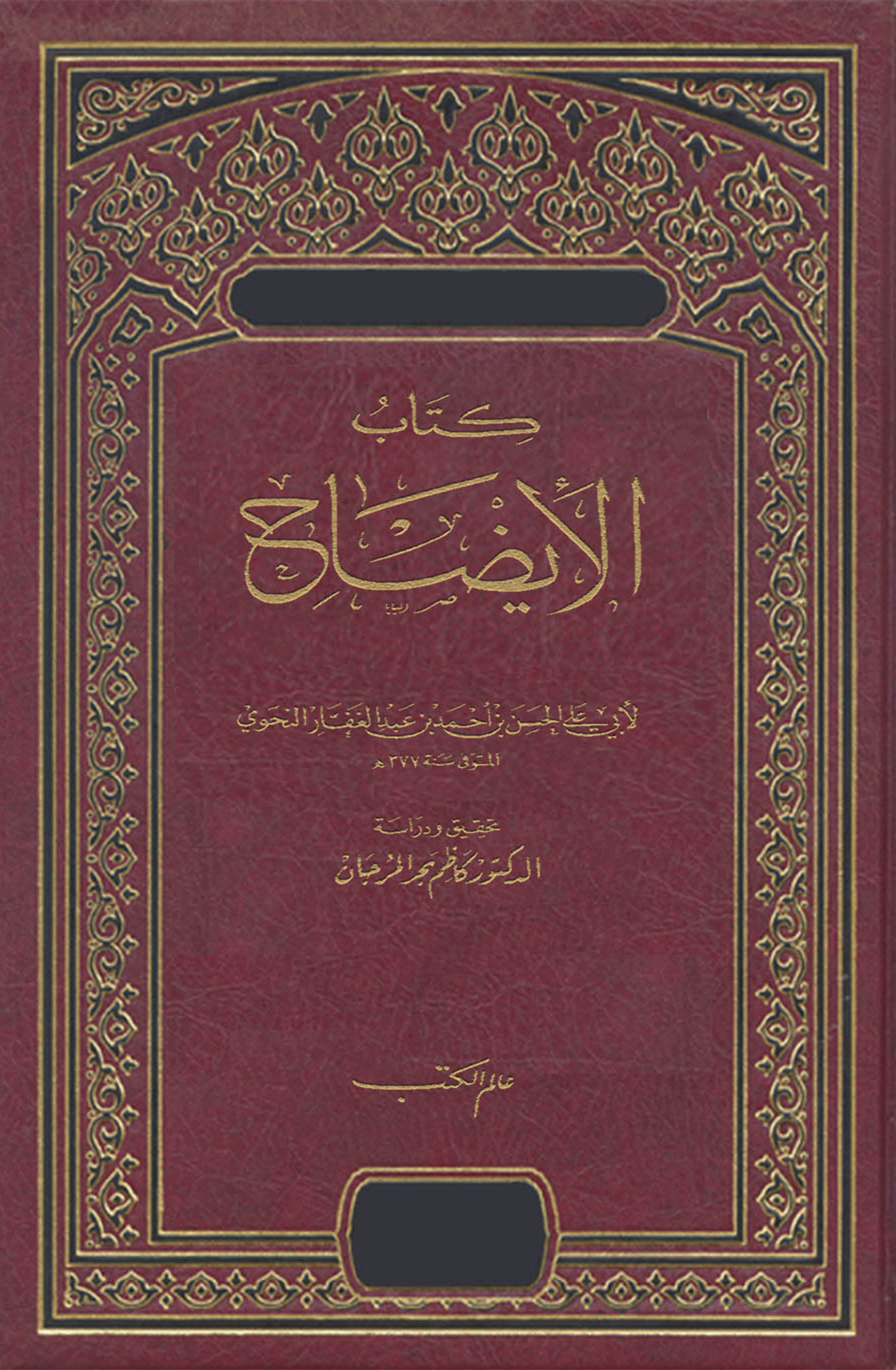

كتاب
الإيضاح
لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي
المتوفى سنة ٣٧٧ هـ
تحقيق ودراسة
الدكتور كاظم بحر المرجان
عالم الكتب



لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي

المتوفى سنة ٣٧٧ هـ

تحقيق ودراسة

الدكتور كاظم بحر المرجان

عالم الكتب



عالم الكتب

للطباعة والنشر والتوزيع

ص. ب: ٨٧٢٣ ـ ١١، بيروت ـ لبنان

تلفون: ٨١٩٦٨٤ ـ ٣٠٦١٦٦ ـ ٣١٥،١٤٢ ـ ٦٠٣٢٠٣

عبر نيويورك ٠٠١٢١٢٤٧٨١٨٣١

برقياً: نابعلبكي ـ تلكس: ALAMKO 23390LE

فاكس: ٠٠/٩٦١/١/٦٠٣٢٠٣

WORLD OF BOOKS

FOR PRINTING, PUBLISHING AND DISTRIBUTION

P.O.BOX: 11 - 8723, BEIRUT, LEBANON

TEL: 819684, 306166, 315142, 603203

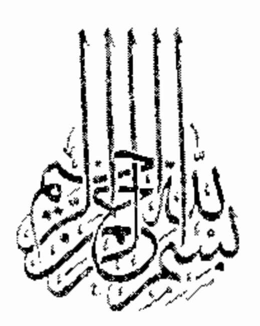
VIA NEW YORK 0012124781831

CABLE: NABAALBAKY, TELEX: ALAMKO 23390LE

FAX: 00/961/1/603203

الطبعة الثانية

١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م


بسم الله الرحمن الرحيم

مقــدّمة

كانت صلتي بكتاب «الإيضــاح» تمتد عبر فترة من الزمن ليست بالقصيـرة. فقبل أكثر من عقد ونصف من الزمان وقع اختياري على الكتاب، ليكون موضوعاً لرسالة الماجستير تقوم على تحقيقه ودرسه. في كلية الأداب / جامعة القاهرة.

وجمعت أصوله المتعـددة من أماكن المخـطوطات التي يـوجد فيهـا. وهي كثيرة ومتباعدة. وقد قطعت بعملي فيه مدى وافياً إلا أن الكتاب ظهر من قبل أحد البـاحثين الأفـاضـل تحت اسم «الإيضـاح العضـدي». فنقلت جهـدي في ذلـك الوقت منه إلى كتاب «التكملة».

وكنت قد جمعت أصول الكتابين التي غالباً ما تكون تحت اسم «الإيضاح» بسبب مما بين الكتابين من صلة وثيقة من حيث زمن التأليف وأسبابه ممـا سيطّلع عليه القارىء الكريم في الصفحات المقبلة.

وبالفعل أنجزت رسالتي الخـاصة بكتـاب «التكملة»[1] درسه وتحقيقـه عام ١٩٧٢. ثم توثقت صلتي بكتاب «الإيضاح» مرة أخرى. وطالت فترة معايشتي له بعد أن اخترت «المذهب النحوي لعبد القاهر الجرجاني» وتحقيق كتابه «المقتصد في شـرح الايضاح»[2] مـوضوعـاً لاطروحتي لنيـل شهـادة الـدكتـوراه من الكليـة المذكورة عينها.

---

(١) صدر الكتاب مع الدراسة الخاصة به عام ١٩٨٠ في مطبعـة دار الكتب بجامعـة الموصـل وستظهـر طبعته الثانية من قبل دار نشر عالم الكتب في وقت قريب.

(٢) طبع الكتاب بجزئين عام ١٩٨٢ في وزارة الاعلام العراقية بدون الدراسة. وستـظهر طبعتـه الثانيـة مع الدراسة لمذهب عبـد القاهـر النحوي في دار نشـر عالم الكتب، في وقت قريب إن شاء الله.

وكانت طريقة عبد القاهر في شرح «كتاب الإيضاح» هي تتبع الكتاب بنصه. إذ إنه يأخذ فقرة أو فقرات من الكتاب ثم يتبعها بشرحه لها مع التمييز الواضح الجلي بين الكتاب الأصل وبين ما يقوله من شرحه له، بشكل لا لبس فيه ولا اختلاط وعلى امتداد الكتاب برمّته.

وهذا ما جعلني أختص نسخ المقتصد الأصول وأجعلها نسخاً للإيضاح من دون كل نسخه العديدة لديّ والتي يستطيع أن يأخذ القارىء الكريم عنها فكرة من الاطلاع على النسخ الخاصة بتحقيق كتاب التكملة إذ إن تلك النسخ تشتمل على الكتابين كليهما في الأعم منها.

لقد اخترت نسخ المقتصد أصولاً للإيضاح لاعتقادي الأكيد بأن النسخ التي تناولها بالدرس والتمحيص عالم كبير مثل عبد القاهر لن تجاريها أو تصل إلى وثوقها العلمي أية نسخ أخرى. وسيرى القارىء الفاضل في الجزء الذي قدمت فيه للكتاب وصفاً للنسخ التي اعتمدتها في إخراج الكتاب وتحقيقه.

لقد أُولع العلماء والدارسون بكتاب الايضاح منذ ظهوره ولفترة طويلة تلت ويكفي للتدليل على ذلك أن الكتاب يستهوي عالماً مثل عبد القاهر فيشرحه ثلاث مرات. مرة بكتاب موسع سماه «المغني» ووصفته كتب التراجم بأنه يربو على الثلاثين مجلدة ويشرحه ثانية بكتابه «المقتصد في شرح الإيضاح» وثالثه بكتابه المسمى «بالايجاز».

إنَّ نظرة على قائمة أسماء العلماء الذين شرحوا الايضاح أو شواهده أو مَن ردّوا عليه واعترضوا على ما فيه أو من ردّوا على هؤلاء. ومعرفة الفترات التي عاشوا فيها جميعاً تُرشدنا كيف بُهر العلماء بهذا الكتاب أعظم انبهار منذ ظهوره إلى فترة طويلة امتدت أكثر من ثلاثة قرون حين تحول الدرس النحوي باتجاه الفية ابن مالك والشروح عليها.

ويعزى سبب هذا الاهتمام البالغ بكتاب الإيضاح إلى أنه كان شاملاً لأبواب النحو، واضح العبارة، يميل إلى الاختصار والرصانة، فضلاً عن كونه

جامعاً لأصول البحث النحوي من حيث اسسه العامة القائمة على الاستقراء والقياس والاستدلال بالقرآن الكريم والشواهد الشعرية والنصوص الأخرى التي يركن ويطمئن إليها النحاة، مع الاستيعاب لآراء من سبقه من العلماء مناقشاً لها حيناً ومتفرداً بآرائه الخاصة في أحيان أخرى، على طريقةٍ في التأليف النحوي تقوم على التناسق في بحث الأبواب المختلفة ابتداء بتقسيم الكلام ومروراً بأبواب الاعراب والبناء فالحديث عن المرفوعات من المبتدأ والخبر والفاعل والمبني للمفعول به ثم عن العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر ثم الحديث عن العوامل الأخرى بعمومها من أفعال وما يشابهها، وبعد ذلك أبواب المنصوبات والمجرورات والتوابع ويختمها بالأبواب الخاصة بالأفعال مرفوعها ومنصوبها ومجزومها.

وهذا التقسيم الذي تفرد فيه الإيضاح بقي متبعاً في التأليف النحوي الى قرون عدة.

لقد كان أبو علي ذا فكر ترك طابعه المميز في البحث النحوي برمته. ولعلّ القرن الرابع الهجري اتّسم بآرائه وآثاره النحوية كما اتّسم القرن الثاني الهجري بطابع سيبويه وكتابه الذائع الصيت.

فقلّما نقرأ كتاباً في النحو بعد عصر أبي علي لا نجد له فيه رأياً نحوياً أو تعليلاً أو توجيهاً لشاهد شعري وإشارة لقراءة من القراءات لآيات القرآن الكريم.

ولهذا كانت فكرة إخراج «الإيضاح» على الصورة التي أطمح فيها تشغل اهتمامي منذ الفترة التي أشرت إليها في أول الحديث.

ولم أبخل في سبيل ذلك بالجهد ولا الوقت ولم أكن متعجلاً في إخراجه على ما أمّلت له من شكل ينال به ثقة الباحثين والموثوق بعلمهم والمعترف لهم بالدراية والتبحّر في هذا الفن.

وأتطلع إلى أن يكون ما قمت به يندرج ضمن الإطار الذي رأيته مناسباً لهذا الكتاب القيّم في بابه، ولدوره في أية دراسة نحوية في المستقبل سواء أكانت

خاصة بفكر أبي علي النحوي أو في الجهد النحوي بعمومه.

ولعلي أكون قد أسهمت بهذا بترصين أحد الاسس المهمة للبحث النحوي أو على الأقل في تيسير سبيل باحثيه بظهور الايضاح على صورته هذه التي ارتضيتها. وأرجو أن ينال الكتاب رضا من يطّلع عليه أو يفيد منه.

ولا يفوتني في الختام أن أقدم شكري للناشر الصديق السيد نزيه بعلبكي صاحب دار عالم الكتب الذي أخرج هذا الكتاب.

فجزاه الله عن العلم والمشتغلين به خير الجزاء.

والله من وراء القصد

١٩٨٧/٨/١٩ **الدكتور كاظم بحر المرجان**

تمهيد

أبو علي مؤلف كتاب الإيضاح:

كتاب الايضاح من الكتب الأصول في النحو. لقي اهتمام الباحثين منذ ظهوره. ولعله فاق في ذلك الكتب المعروفة المماثلة له في موضوعه.

ومؤلفه الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبان الفارسي النحوي، وكنيته التي اشتهر بها «أبو علي».

وعلى الرغم من أن جده البعيد «أبان» اسم عربي مصروف[1]، فقد ذهب أكثر من ترجم له إلى أن أباه فارسي الأصل. وربما كان الأمر أن جده هذا عربي الأصل استوطن بلاد فارس في أثناء الفتوحات الاسلامية، أو لعله فارسي أسلم آباؤه فسموه باسم عربي، ولقب الفارسي ـ كما يقول الدكتور عبد الفتاح شلبي ـ لا ينهض دليلاً على فارسيته إذ كثيراً ما تلقب بعض المشهورين من العرب بألقاب فارسية كأبي اسحق الشيرازي والفيروزأبادي، والترمذي صاحب السنن، والاصبهاني صاحب الأغاني[2].

وأم أبي علي سدوسية ـ بفتح السين ـ نسبة لسدوس وهي قبيلة عربية ترجع إلى شيبان بن بكر بن وائل، ثم إلى جديلة، ثم إلى أسد، ثم إلى ربيعة، ثم إلى نزار بن معد بن عدنان. وهذا مما يثير الشك في الجزم بفارسيته.

---

(١) انظر اللسان (أبن) ١٦/١٤٣.

(٢) انظر: أبو علي الفارسي، ص ٤٦.

ومولده مدينة «فسا» التي ينسب إليها أحياناً، وهي أكبر مدينة في كورة داربجرد، وتقارب في الكبر مدينة شيراز، وقد وصفت بأنها أنزه مدن فارس[1].

اختلف مؤرخوه في عام مولده، لكنهم اتفقوا على أن وفاته سنة ٣٧٧ هجرية، وأرجح الروايات على أنه عاش تسعاً وثمانين عاماً، وعلى هذا يكون مولده عام ٢٨٦ هجرية.

غادر مدينة «فسا» إلى بغداد سنة ٣٠٧ هـ، وهو دون العشرين، طلباً للشهرة والعلم والمنزلة، وتشبهاً بآخرين من ذوي الطموح والنباهة.

وقضى فترةً في العراق ما بين ٣٠٧ ـ ٣٤١ هـ متنقلاً في مدنها المهمة، ومتصدراً للاقراء، والتدريس، والتأليف، تاركاً في أغلب هذه المدن أثراً لغوياً يحمل أسماءها، فله البغداديات، والبصريات، والهيتيات[2]، والقصريات[3]، وقد ذكر ابن جني أنه التقى بأبي علي سنة ٣٤١ هـ في جامع الموصل وسمع منه[4] عندما كان قاصداً حلب يطلب فيها الحظوة عند سيف الدولة. غير أن منزلة ابن خالويه في بلاط سيف الدولة حالت بين أبي علي وما أمل، فأخذ يطوف مدن الشام، وظهرت أسماء بعض هذه المدن على كتبه أيضاً، كالمسائل الحلبية، والدمشقية.

وعاد إلى بغداد سنة ٣٤٦ هـ، ومكث فيها حتى عام ٣٤٨ هـ، ثم انتقل

---

(١) معجم البلدان ٦/٣٧٦.

(٢) صحف الدكتور شلبي قراءتها إلى «الهيثيات» في كل المواضع التي وردت فيها في كتابه، انظر مثلاً الصفحة ١٤٨.

والصواب ما أثبته، لأنها منسوبة إلى مدينة «هيت» شمال غرب بغداد، وتتبع محافظة الأنبار حالياً. وروى ابن جني في الخصائص ١/٩٢: (وحدثني أبو علي ـ رحمه الله ـ قال: دخلت «هيتاً» وأنا أريد الانحدار منها إلى بغداد فسمعت أهلها ينطقون بفتحة غريبة لم أسمعها، فعجبت منها وأقمنا أياماً إلى أن صلح الطريق للمسير... الخ).

(٣) نسبة إلى قصر ابن هبيرة بمدينة الكوفة، وفيها قول آخر هو أنها نسبة إلى تلميذ له أملاها عليه أبو علي، واسمه محمد بن طويس القصري. انظر معجم البلدان ٧/١١٣.

(٤) الخصائص ١/٧٤، والمحتسب ١/٣٤٠.

إلى شيراز، ليلحق بعضد الدولة، وبقي فيها مقرباً إليه يسايره ويحضره مجلسه ويتباحث معه في النحو واللغة، إلى أن حدث النزاع بين عضد الدولة وابن عمه عز الدولة بختيار بن معز الدولة، الذي انتصر فيه عضد الدولة، ودخل بغداد، وبلغ فيها أوج سلطانه.

ولحق أبو علي بعضد الدولة في بغداد، وارتفع شأنه عند عضد الدولة حتى كان الوكيل عنه في عقد زواج ابنته على الخليفة الطائع سنة ٣٦٩ هـ[١]، فقصدت أبا علي الوفود من جميع الأقطار، واشتهر ذكره في الآفاق.

وتوفي في بغداد في ربيع الأول سنة ٣٧٧ هـ، ودفن في الجانب الغربي منها. وكان ميسور الحال في آخر أيام عمره حتى قيل: إنه أوصى بثلث ماله لنحاة بغداد، فكان ثلاثين ألف دينار[٢].

ووصفه المؤرخون بأنه كان قوي البنية، نظيفاً في مظهره ولهذا فقد أزرى على المتنبي قبح زيه، وما أخذ به نفسه من الكبر[٣].

وقد وصف أيضاً بأنه كان صادقاً في نفسه، مترفعاً عن الكذب[٤]، رفيقاً بذي قرباه، إذ أوصى الصاحب بن عباد خيراً بابن أخته أبي الحسين[٥].

وقد كان ذا موضوعية في تقرير الحقائق العلمية واللغوية والنحوية، وسوف نرى ذلك بيِّناً في أثناء الحديث عن آرائه عند دراسة الكتاب.

وقد وصفه بعض من كتب عنه من القدماء بأنه يميل الى مذهب المعتزلة. واستدلوا على ذلك بالزعم أنه كثيراً ما تنعكس مصطلحات المعتزلة في كتبه كالحسن والقبح، والقديم وغيرها. والمعتزلة يقولون كما ذكر الشهرستاني[٦] بأن

---

(١) النجوم الزاهرة ٤/١٣٥.
(٢) انباه الرواة ٢/١١٩.
(٣) الصبح المنبي ٢١٠.
(٤) انظر: لسان الميزان ٢/١٩٥، ويتيمة الدهر ٤/٢٧٠.
(٥) معجم الأدباء ٧/٣٤٩ وما بعدها.
(٦) الملل والنحل، ص ٦٣.

الحسن والقبح تجب معرفتهما بالعقل، وهم يدعون إلى النظر والتفكير والاستدلال على الحسن والقبح بأعمال العقل. وهذا ما يقرره أبو علي في كثير من أقواله في الكتاب[1].

أساتذته وتلاميذه وآثاره:

عند الحديث عن اساتذة أبي علي لا بد من الاشارة إلى أنه تلقى علومه عن طريقين:

الأول: عن قدماء النحويين واللغويين الذين أخذ عنهم بشكل غير مباشر حيث درس كتبهم أو كتب تلامذتهم الذين أخذوا عنهم، وسنعرض لذكر هؤلاء عند الحديث عن مصادر كتابه.

الثاني: عن العلماء والشيوخ الذين أخذ عنهم مباشرة وهؤلاء:

١ ـ أبو اسحق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج، المتوفى سنة ٣١١ هـ وقد ورد ذكر الزجاج في التكملة ثلاث مرات نص فيها أبو علي على حضوره مجلس الزجاج.

٢ ـ أبو الحسن علي بن سليمان المعروف بالأخفش الصغير، المتوفى سنة ٣١٥ هـ. وقد كان حافظاً للأخبار فانتفع أبو علي منه بذلك، وهو ينص في الإيضاح والتكملة على أخذه منه أيضاً.

٣ ـ أبو بكر بن السري بن سهل، البغدادي، المعروف بابن السراج المتوفى سنة ٣١٦ هـ، وهو صاحب الأصول وتأثر أبو علي به في القراءات لأن ابن السراج احتج للقراءات التي ذكرها ابن مجاهد، وهذا من أساتذة أبي علي، وقد قرأ أبو علي على ابن السراج كتاب سيبويه.

---

(١) انظر ورود الحسن بالاستدلال العقلي في التكملة في الصفحات ٢٢٧، ٢٩٣ ـ ٢٩٤، ٢٩٨، وورود القبح في الصفحة ٢٩٨، وورود القديم في الصفحة ٢٦٠.

وترجمت لمن ورد اسمه من هؤلاء الثلاثة غيرهم في الكتاب ترجمات مختصرة.

٤ ـ أبو بكر محمد بن أحمد بن منصور المعروف بابن الخياط، المتوفى سنة ٣٢٠ هـ، كان يجمع بين نحو البصريين والكوفيين، وذكر ياقوت أنه رأى بخط أبي علي ما يفيد قراءته على ابن الخياط[١].

٥ ـ أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد، المتوفى سنة ٣٢١ هـ، بصري رحل إلى بغداد، وبقي فيها حتى أصبح عالماً باللغة وأشعار العرب، من كتبه: الجمهرة، والاشتقاق، وقد تأثر أبو علي بمسائله وكتبه اللغوية[٢].

٦ ـ أبو بكر بن مجاهد، المتوفى سنة ٣٢٤ هـ، وهو أحمد بن موسى، كان فاضلاً عالماً ذا معرفة بالقراءات وعلوم القرآن، وتأثر أبو علي به في كتاب الحجة[٣].

٧ ـ أبو بكر محمد بن علي بن إسماعيل العسكري، المتوفى سنة ٣٤٥ هـ، المعروف بـ «مبرمان». كانت له عناية بكتاب سيبويه فشرحه وشرح شواهده، أخذ عنه السيرافي وأبو علي، ويقال إن الذي لقبه بهذا اللقب «مبرمان» هو المبرد، لكثرة سؤال أبي بكر له[٤].

وعن تلامذته، فقد أخذ عنه خلق كثير، لأنه ارتحل في بلاد عدة، ومن هؤلاء من لازمه طويلاً منتفعاً بعلمه كابن جني الذي بقي معه إلى أن توفي أبو علي، وعلي بن عيسى الربعي، الذي أخذ عنه مباشرة لعشرين عاماً لا يبرح مجلسه في أثناء إقامة أبي علي في شيراز[٥].

---

(١) معجم الأدباء ١٧/١٤٢، نزهة الألباء ٣١٢.

(٢) ترجمته في نزهة الألباء ٣٢٢ ـ ٣٢٦، انباه الرواة ٣/٩٢ ـ ١٠٠، معجم الأدباء ١٨/١٢٧ ـ ١٤٥.

(٣) انظر ترجمته في طبقات القراء ١/١٣٩ ـ ١٤٢.

(٤) انظر ترجمته في بغية الوعاة ص ٧٥، معجم الأدباء ١٨/٢٥٦، انباه الرواة ١٨٩ ـ ١٩٠.

(٥) إنباه الرواة ٢/٢٩٧.

ومن المشهورين من تلامذته غير ابن جني هم الربعي، وأبو بكر أحمد بن بكر العبدي[1].

وذكر له تلامذة آخرون في مختلف علوم اللغة والحديث والقراءات منهم: عبد الملك بن أبي بكر النهرواني، وأبو القاسم التنوخي، وعبدالله بن أحمد الفزاري، وهلال بن الحسن بن إبراهيم بن هلال الصابي، وإبراهيم بن علي الفارسي، ومحمد بن عسر الخلال، وعبدالله بن محمد بن جرو الأسدي، وإسماعيل بن حماد الجوهري، وعلي بن عبدالله السمسمي، وعلي بن عبدالله الدقيقي النحوي، وصاعد بن الحسن بن عيسى الربعي، وأحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي، والحسين بن محمد بن جعفر النحوي المعروف بالخالع، وعلي بن طلحة بن كردان النحوي، وأبو الحسين محمد بن الحسين بن محمد ابن عبد الوارث الفارسي النحوي (ابن أخت أبي علي)، ومحمد بن محمد بن عيسى المعروف بالخيشي، وأبو القاسم زيد بن علي النحوي وعلي بن عثمان بن جني[2].

أما آثاره فهي كثيرة، وقد أجملها الذين ترجموا له فيما يأتي:

١ ـ أبيات الاعراب.
٢ ـ أبيات المعاني.
٣ ـ الاغفال.
٤ ـ أقسام الأخبار في المعانيب.
٥ ـ الاهوازيات.
٦ ـ الايضاح.
٧ ـ الايضاح الشعري.
٨ ـ التتبع لكلام أبي علي الجبائي في التفسير.
٩ ـ التذكرة.

---

(١) ترجمت له في وصف النسخ وعند الكلام عن نسخة الأصل.

(٢) ترجم لتلامذته المذكورين الدكتور عبد الفتاح شلبي. انظر كتابه ص ١٣٢ ـ ١٣٨.

١٠ ـ الترجمة.

١١ ـ التعليق على كتاب سيبويه.

١٢ ـ تفسير قوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة﴾.

١٣ ـ التكملة.

١٤ ـ جواهر الأدب.

١٥ ـ الحجة.

١٦ ـ شرح أبيات الايضاح.

١٧ ـ العوامل المائة.

١٨ ـ مختصر الاعراب.

١٩ ـ المسائل البصرية.

٢٠ ـ المسائل البغدادية.

٢١ ـ المسائل الحلبيات.

٢٢ ـ المسائل الدمشقية.

٢٣ ـ المسائل الذهبيات.

٢٤ ـ المسائل الشيرازية.

٢٥ ـ المسائل العسكرية.

٢٦ ـ المسائل القصرية.

٢٧ ـ المسائل الكرمانية.

٢٨ ـ المسائل المجلسيات.

٢٩ ـ المسائل المشكلة.

٣٠ ـ المسائل المصلحة من كتاب ابن السراج.

٣١ ـ المسائل المنثورة.

٣٢ ـ المقصور والممدود.

٣٣ ـ نقض الهاذور.

٣٤ ـ الهيتيات.

ووجدت إشارات لكتب أخرى لأبي علي في تراجم غيره من النحاة أو في الفهارس، ومن ذلك.

١ ـ ذكر في مقدمة معجم الأدباء، أن لياقوت كتاباً اسمه «مجموع كلام أبي علي الفارسي»[١].

٢ ـ ذكر في مصنفات ابن جني كتاب «القد» وقيل في وصفه وهو: ما استملاه من أبي علي[٢].

٣ ـ ذكر في فهرس مخطوطات الجامعة العربية: «مسألة لأبي علي في الأخبار» أولها الأخبار تنقسم على ثمانية أقسام[٣].

٤ ـ ذكر في مصنفات الرماني كتاب اسمه «شرح الأسماء والصفات لأبي علي»[٤].

وقد طبعت بعض آثار أبي علي ككتاب الحجة[٥] وكتاب الإيضاح[٦] وكتاب التكملة بتحقيقنا.

هذه إلمامة قصيرة بحياة أبي علي الذي كان موضع إعجاب دارسيه وغيرهم ممن عرفوا علمه ومنزلته على مر العصور، وقد وصفه الخطيب البغدادي بقوله: «أبو علي فوق المبرد وأعلم منه»[٧]. وقال عنه تلميذه أبو طالب العبدي: «ما كان بين سيبويه وأبي علي أفضل منه»[٨]. وكان عضد الدولة يفخر بقوله: «أنا غلام أبي علي في النحو»[٩]، وامتدحه أبو العلاء المعري بقوله:

---

(١) معجم الأدباء ١/٢٢.

(٢) إنباه الرواة ٢/٣٣٧).

(٣) مصورة من داماد إبراهيم ١/٧٧٥ (وهي من صفحة ٥٠ ـ ١٧١).

(٤) انباه الرواة ٢/٢٩٦.

(٥) حقق الجزء الأول منه علي النجدي وجماعة.

(٦) نشره الدكتور حسن فرهود شاذلي.

(٧) تاريخ بغداد ٧/٢٧٥.

(٨) نزهة الألباء ٣٨٧.

(٩) المصدر السابق، وانظر أيضاً معجم البلدان ٧/٢٣٤، والنجوم الزاهرة ٤/١٥١.

«إنه رجل يمت بكتابه في (القرآن) المعروف بكتاب الحجة[1]»، وقال عنه دارسه الدكتور شلبي: «ويكفيه ما انتهى إليه حكم أبي العلاء، وهو حكم ترضى حكومته[2]».

ترجم لأبي علي كثير من الأقدمين والمعاصرين، ومن شاء التوسع في معرفة هذا العالم الكبير فليراجع على سبيل المثال لا الحصر:

١ ـ أبو علي الفارسي (رسالة دكتوراه) تأليف الدكتور عبد الفتاح شلبي.

٢ ـ إشارة التعيين (مخطوط بدار الكتب) ورقة ١٣.

٣ ـ الأعلام للزركلي ٢/١٩٣ ـ ١٩٤.

٤ ـ الامتاع والمؤانسة ١/١٣١.

٥ ـ انباه الرواة ١/٢٧٣ ـ ٢٧٥.

٦ ـ بغية الوعاة ٢١٦ ـ ٢١٧.

٧ ـ تاريخ بروكلمان ١/١١٣ـ ١١٧.

٨ ـ تاريخ بغداد ٧/٢٧٥.

٩ ـ طبقات الزبيدي ١٣٠.

١٠ ـ طبقات القراء ١/٢٠٦ ـ ٢٠٧.

١١ ـ طبقات النحويين لابن قاضي شهبة (مخطوط بدار الكتب) ص ٢٩٥.

١٢ ـ الفهرست لابن النديم ٦٤.

١٣ ـ كشف الظنون ١/٥١١ ـ ٥١٥.

١٤ ـ المزهر ٢/٢٦٤.

١٥ ـ معجم الأدباء ٧/٢٣٢ ـ ٢٦١.

١٦ ـ معجم البلدان ٦/٣٧٦.

---

(١) رسالة الغفران ١٥٤.

(٢) أبو علي الفارسي ١٤٦.

١٧ ـ مفتاح السعادة ١/١٧١ ـ ١٧٢.
١٨ ـ ميزان الاعتدال ١/٢٢٣.
١٩ ـ النجوم الزاهرة ٤/١٥١.
٢٠ ـ نزهة الألباء ٣٨٧ ـ ٣٨٩.
٢١ ـ وفيات الأعيان لابن خلكان ١/١٦٣ ـ ١٦٤.

سبب التأليف وتاريخه

يتوافق الحديث عن كل من كتابي «الإيضاح» و«التكملة» وكذلك أية محاولة لتحديد زمن تأليفهما وأسباب هذا التأليف فكثيراً ما عدهما المؤرخون كتاباً واحداً، أطلقوا عليه كتاب الايضاح. وإن كان عدد غير قليل منهم ينص على ذكر اسميهما مستقلين، فالقفطي مثلاً قال في ترجمة عبد القاهر الجرجاني:

«فمن تصانيفه كتاب المقتصد في شرح الايضاح، وهو مقتصد من مثله على ما سماه، لم يأت في «الايضاح» بشيء له مقدار، ولما تبرع في «التكملة»، لم يقصر بنسبته إلى ما عهد منه، فلو شاء لأطال»[1]، وابن كثير يعرف أبا علي بأنه «صاحب المصنفات منها الايضاح، والتكملة»[2]، وذكر صاحب كشف الظنون أن أبا العباس أحمد بن علي الحمصي المتوفى سنة ٦٤٤ هـ نظم الايضاح والتكملة شعراً[3]، وكذلك نص على ذكرهما ابن الجزري[4]، وذكر بروكلمان عندما عدد مواضع نسخ الكتابين شرح الايضاح والتكملة لعبد القاهر الجرجاني[5]، وأفرد العاملي كتاب التكملة مستقلاً فيقول: «من مؤلفات أبي علي التكملة في التصريف»[6]. وسبق أن رأينا عند الكلام على أثر التكملة[7] فيما بعده

---

(١) إنباه الرواة ٢/١٨٨، وانظر منه أيضاً ١/٢٧٥ إذ نص كذلك على التكملة حين عدد مصنفات أبي علي الفارسي.

(٢) البداية والنهاية ١١/٢٥٧.

(٣) كشف الظنون ١/٥١٥.

(٤) طبقات القراء ١/٢٠٧.

(٥) بروكلمان ١/١١٤.

(٦) أعيان الشيعة ٢١/٣١.

(٧) انظر دراستنا لكتاب التكملة المتقدمة على تحقيقنا له. طبع دار الكتب / الموصل.

من المصنفات أن ابن الشجري نص على الأخذ من كتاب التكملة، كما نصت بعض النسخ الأصول على اسم التكملة عند ابتدائها[1].

ووجدت أن جميع النسخ تفصل بين الايضاح والتكملة بنهايات تنص على انتهاء الأول وابتداء الثاني، بل إن أبا علي نفسه وضع مقدمة مستقلة لكلا الكتابين.

إن النظرة المتفحصة في أبواب الكتابين توضح جلياً أن كلا منهما مستقل في موضوعاته عن الآخر استقلالاً بيناً، فجميع أبواب الايضاح في النحو بينما وضعت جميع أبواب التكملة في اللغة والصرف. ولم يتعرض أبو علي للنحو إلا مرات ضئيلة وبإشارات عارضة من باب الاستدلال على قضايا صرفية[2].

ويدعم القول عن استقلال الكتابين أن كلاً منهما يحمل اسماً خاصاً به، فلا يكفي أن يكونا لمؤلف واحد أو أهديا لشخص واحد دليلاً على كونهما كتاباً واحداً. وقد تكلم قبل أبي علي في الصرف علماء أمثال سيبويه في كتابه، والمبرد في المقتضب، وابن السراج في الاصول، لكن هؤلاء جميعاً لم يقسموا كتبهم أقساماً مستقلة يحمل كل منها اسماً خاصاً مختلفاً، أو وضعوا أكثر من مقدمة أو خطبة لهذه الأقسام.

ولعل أبا علي أراد أن يؤلف كتاباً مستقلاً يتعرض فيه لآرائه اللغوية والصرفية، ويكمل فيه ما فعله حين عمد لبسط آرائه النحوية في كتاب الايضاح. وليس هذا الأمر جديداً بالنسبة لعصر أبي علي فقد تقدمه بأكثر من قرن من الزمان من وضع في الصرف كتاباً مستقلاً وهو أبو عثمان المازني المتوفى سنة ٢٤٩ هـ، ولا بد أن يكون بين الرجلين كثير غيرهم فعل ذلك.

لكن أبا علي رغب في أن يعيد إلى ذهن عضد الدولة فكرة أنه سبق أن

---

(١) أنظر وصف نسخة عاطف أفندي (ع)، ومتن الجرجاني (ج ر) وكذلك التعريف الذي صدرت به نسخة أيا صوفيا (ي). المصدر السابق.

(٢) انظر مثلاً التكملة ص ٢٣٩ و ٤٨٦ ـ ٤٨٧.

قدم له في النحو كتاباً، لهذا أطلق على الكتاب الصرفي اسم «التكملة» ليتمم به ما بدأه من التأليف لخزانة عضد الدولة امتناناً لحدب هذا الملك عليه، وعرفاناً بجميله له. وبالفعل فقد أشار في كتاب التكملة إلى كتاب الايضاح[1]، وأشار أيضاً إلى أنه سبق أن قدم لخزانة عضد الدولة كتاب المقصور والممدود[2]، والمعروف أن كتاب الحجة قد قدم لعضد الدولة كذلك[3].

وسوف يظهر لنا عند الحديث عن زمن تأليف الكتابين أنهما لم يؤلفا في وقت واحد، ولا مدينة واحدة، ويبدو أن وضعهما ضمن عنوان واحد هو الايضاح قد تم فيما بعد على أيدي طلبة أبي علي نظراً لكونهما قد ألفا لحاكم واحد، وارتباط الحديث عنهما بقولين أبداهما عضد الدولة عند قراءة كل منهما وسنتعرض لمناقشة هذين القولين قريباً ـ مما عزز الاعتقاد بأنهما كتاب واحد يكمل الثاني منهما الأول.

ومهما يكن من أمر، فقد استنسخ الكتابان في أغلب الأحيان معاً، وتداولهما الناس معاً، كما أن ما حفظته لنا مكاتب المخطوطات من نسخهما أو نسخ شروحهما أو شروح شواهدهما يشمل جميع موضوعات الكتابين، وإن كان هذا الأمر غير مطرد تماماً[4].

وأخيراً فإن النظرة الموضوعية تحتم علينا أن نقرر بأننا طالما لم نعثر على شروح الذين ذكرت كتب التراجم أو الفهارس أنهم شرحوا الايضاح، فإننا لا نستطيع أن نجزم أن هؤلاء قد شرحوا في كتبهم هذه الايضاح أو التكملة أو كليهما. ولكننا سنثبت اسماءهم عند ذكر شراح الكتاب.

وقد ربط اكثر الذين ترجموا لأبي علي بين عضد الدولة وتأليف كل من

---

(١) التكملة ص ١٦٤.

(٢) التكملة ٢٧١.

(٣) الحجة جـ ١ / ص ٣.

(٤) على سبيل المثال: في مخطوطة كتاب المقتصد في الاسكوريال شرح التكملة فقط، ورقمت التكملة مستقلة في مخطوطة لا للي.

«الايضاح» و«التكملة»، وانفرد الزبيدي بالقول: «إن عضد الدولة استقدم أبا علي من حلب إلى بغداد ليعلم أبناء أخيه «خسره»[1]

وذكر هؤلاء المؤرخون أن أبا علي قدم لعضد الدولة كتاب «الايضاح»، وهنا تبرز روايتان بينهما اختلاف بين.

الأولى: أن عضد الدولة استحسن الكتاب وكان ضنيناً به ومحباً للاختصار بقراءته دون أحد، ويذكر أبو طالب العبدي ـ تلميذ أبي علي ـ أن رجلاً توصل إلى كتبه بخطه بحيلة، فأمر عضد الدولة بقطع يده لنفاسة الكتاب في نفسه وحلاوته في قلبه حتى سئل في أمره، فعفا عنه[2].

الثانية: أن أبا علي عندما صنف كتاب الايضاح لعضد الدولة، وأتاه به قال له: «هذا الذي صنعته يصلح للصبيان»[3]. وزاد بعضهم[4] أن عضد الدولة استقصره وقال له: «ما زدت على ما أعرف شيئاً وإنما يصلح هذا للصبيان»، فمضى أبو علي وصنف «التكملة» وحملها إليه، فلما وقف عليها عضد الدولة قال: «غضب الشيخ وجاء بما لا نفهمه نحن ولا هو»[5].

ويقف أكثر دارسي أبي علي المعاصرين توسعاً في حياته وآثاره وهو الدكتور عبد الفتاح شلبي موقفاً غير واضح تماماً من هاتين الروايتين، فعلى الرغم من أنه يميل إلى الرواية الأولى، ويرفض الثانية، إلا أن حججه في رفضها لا تخلو من التعارض فيما بينها. فهو أخذ رواية الزبيدي وبنى عليها حكماً فقال: «إنه من المحتمل أن يكون الايضاح قد ألف لأبناء أخي عضد الدولة، يرجعون إليه ويقرؤون فيه[6]، وقرر سهولة كتاب «الايضاح» وصعوبة «التكملة»، «لأن

---

(١) طبقات الزبيدي ١٣٠.

(٢) ذيل تجارب الأمم ٦٨/٣.

(٣) نزهة الألباء ٣٨٩.

(٤) ياقوت في معجم البلدان ٣٣٨/٧.

(٥) معجم البلدان ٢٣٨/٧.

(٦) أبو علي الفارسي ٥١٧.

الايضاح كتاب تعليمي وضع للمبتدئين وكتاب التكملة يخالفه في ذلك»، ثم قال: «ليس بضائر ولا يغض من قدر الكتاب أنه وضع للمتعلمين، فمن قبل وضع كل من الجرمي وابن درستويه وابن السراج مختصرات في النحو للمتعلمين»[1]، لكنه مع تسليمه بهذه الحقائق ينفي ويدفع عن عضد الدولة أن يقول ما قاله في كتاب الايضاح من أنه كتاب يصلح للصبيان كما يدفع بشكل أقوى قول عضد الدولة بعد قراءته التكملة، فيقول الدكتور الفاضل: «بعيد أن يغضب أبو علي من ولي نعمته الذي كان يعد أمره حكماً وطاعته غنماً، وإن كان هناك توجيه من عضد الدولة فما على الشيخ إلا أن يصدع بما يؤمر عن رضا وارتياح»[2]. ثم يقول أيضاً: «بعيد بعد ذلك أن يعترف عضد الدولة بأنه لا يفهم ما يقوله الشيخ، وأبعد من ذلك أن يقول عن أبي علي وهو مؤلف الكتاب: «أنه لم يفهمه هو كذلك».

ومجمل القول في هذه الآراء أن الدكتور شلبي لا ينفي أن الايضاح قد وضع لأبناء أخي عضد الدولة، وهم صبيان بحاجة إلى من يعلمهم بيسر وسهولة لكنه ينفي أن يكون عضد الدولة قد قال عن الايضاح أنه كتاب يصلح للصبيان. إن هذا التعارض لا يوصله إلى النتيجة التي وصل إليها في هذا الأمر وهي قوله: «والذي أراه ـ في هذه الروايات المتضاربة ـ أن الرواة قد تزيدوا وأسندوا إلى عضد الدولة ما لم يكن منه، ولم يتحدث به»[3].

ورواية الزبيدي المتقدمة منفردة وسنناقش مدى صحتها، في حين أن أكثر التراجم أكدت القول بأن عضد الدولة استقصر الايضاح لسهولته واستصعب التكملة وهما أمران أشار لهما الدكتور شلبي أيضاً.

إن أول من استوقفته أقوال عضد الدولة في «الايضاح» و«التكملة» هو أبو

---

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق ٥١٦.

(٣) المرجع السابق ٥١٥.

البركات ابن الانباري وعلق عليها بقوله: «ولـو صدر هـذا الكلام من بعض أئمـة النحويين، لكان كبيراً فكيف من بعض الملوك؟» لكنه لم ينف أقوال عضد الدولة في الكتـابين، ولا يحمل كـلامه على الـوجـه الـذي حمله عليـه دارس أبي علي المتقدم ذكره.

والذي أريد أن أصل إليه أنه ليس من المستعبد أن يقـول عضد الـدولة مـا قاله للبون الشاسع الذي رآه بين كل من «الايضاح» و«التكملة»، وإن غضب أبي علي الذي أشار إليه عضد الدولة ليس غضباً منه وإنما هو غضب لمنزلة أبي علي العلمية ولا يغض من قدر عضد الدولة بأية حال، كما لا يستوجب نفـوراً بين هذا العـالم الكبير وهـذا الملك المتعلم الذي يصف نفسـه بأنـه غـلام لأبي علي في النحو، وعن فكرة استبعاد أن يكون عضد الدولة قد وصف أبا علي بأنـه لم يفهم كتابه هو، بسبب كونـه مؤلف الكتاب، فنحن لا نـاقشها لأن فهم الشيـخ لكتابـه تحصيل حاصل.

وأرى أن عضـد الدولـة عبر أبلغ تعبيـر عن الجهـد الـذي يبذلـه المرء في قراءة «التكملة»، وعن العجز الذي يعانيه في محاولة تتبع تلك الأحكـام والأفكار المـوجزة والشـاملة للمسـائـل اللغويـة والصرفيـة التي اشتمل عليهـا هذا الكتـاب الفريد، وقد أقر الدكتور شلبي هذه الصعوبـة وقدم لهـا أربعة أسبـاب ذكرهـا في كتابه[1].

ولنتجـاوز هذا الأمـر إلى أمر يتعلق بـه، وهو كيف تم الاتصـال بين عضـد الدولة وأبي علي الذي كان تأليف «الايضاح» ثم «التكملة» بعد ذلك من نتـائجه؟ ومتى كـان ذلك؟ لعلنـا نحدد وقت تـأليفهما، ولـو بشكـل استنتـاجي فحسب ان الوصول إلى أجوبة للأسئلة المتقدمة يثير أسئلة أخرى وهي:

١ ـ هل سبق لأبي علي الاتصال بعضد الدولة قبل سفر الشيخ إلى حلب؟

٢ ـ هل استقدم عضد الدولة حقاً أبا علي إلى بغداد أم أنـه هو الـذي رجع

(١) أبو علي الفارسي ٥٤٢.

إليها بعد أن لم يلق الحظوة التي سعى إليها في بلاط سيف الدولة؟

٣ ـ هل كان السبب في استقدام أبي علي ـ لو حصل مثل هذا الاستقدام ـ من أجل أن يعلم أبناء «خسره» أخي عضد الدولة؟

أما عن السؤال الأول فقد أكد ابن الجزري اتصالهما قبل سفر أبي علي إلى حلب إذ قال: «إنه ـ أي أبا علي ـ صحب عضد الدولة، فعظمه كثيراً، ثم لحق بسيف الدولة»[١]. لكن الدكتور شلبي نفى هذه الرواية واستبعدها مستدلاً بنصوص لابن جني في الخصائص والمحتسب يؤكد فيها التقاء ابن جني بأبي علي في الموصل سنة ٣٤١ هـ[٢]، وأرى أنه ليس هناك ما يمنع أن يكون أبو علي قد عرف عضد الدولة قبل أن يمر بمدن العراق وآخرها الموصل التي التقى فيها بابن جني، ثم ذهبا معاً إلى حلب. إن معجم زامبارو[٣] يبين الفترة التي حكم فيها عضد الدولة وهي بين ٣٣٨ ـ ٣٧٢ هـ منها الفترة التي حكم شيراز تحت وصاية أبيه ركن الدولة وتقع بين ٣٣٨ ـ ٣٦٧ هـ وفي سنة ٣٦٧ هـ دخل بغداد منتصراً على ابن عمه عز الدولة بختيار بن عز الدولة، فليس من المستبعد إذاً أن يكون أبو علي على صلة بعضد الدولة في شيراز قبيل أن يتوجه إلى حلب التي أخفق في التقرب فيها من سيف الدولة حيث وجد أن ابن خالويه قد سد عليه هذا الطريق، كما قدمنا عند الحديث عن حياته فرجع إلى بغداد، ثم إلى شيراز ليتصل من جديد بعضد الدولة.

وعن السؤال الثاني فالقول فيه أنه سواء استقدم عضد الدولة أبا علي أم أن الشيخ عزف عن البقاء في الشام، فهو قد وجد أن من الأوفق له أن يلحق بعضد الدولة لا سيما أنه على صلة به قبل ذلك.

وعن السؤال الثالث، فلقد انفرد الزبيدي بالقول: إن استقدام أبي علي

---

(١) طبقات القراء ١/٢٠٧.

(٢) أنظر: أبو علي الفارسي ص ٥٨، الخصائص ١/٧٤، المحتسب ١/٣٤٠

(٣) زامباور: ٢/٣٢٢.

كان لتعليم أبناء «خسره» أخي عضد الدولة وتابعه في ذلك الدكتور عبد الفتاح شلبي[1]. غير أن صاحب النجوم الزاهرة[2] لم يذكر لنا أخاً لعضد الدولة اسمه «خسره» إنما اخوته هم: مؤيد الدولة أبو منصور بويه، وفخر الدولة أبو الحسن علي، وأخ صغير اسمه أبو العباس جعله أبوه في كنف عضد الدولة، ومؤيد الدولة لم يورد له صاحب النجوم الزاهرة أبناء، أما فخر الدولة فقد ذكر له ابناً هو مجد الدولة، واسمه أبو طالب رستم، وأرجح أن المقصود بـ «خسره» هو «فنّاخسره» وهو ليس أخاً لعضد الدولة بل الجد البعيد له[3]. وهنالك سؤال يرد بهذا الخصوص لماذا لا يكون عضد الدولة استقدمه لتعليم ابنائه هو وقد ذكر صاحب النجوم الزاهرة أن له ثلاثة أبناء هم: بهاء الدولة، وصمصام الدولة، وشرف الدولة[4].

أما عن مكان تأليف الايضاح فهو مدينة شيراز كما ذكر الدكتور شلبي[5]، ولكن الاختلاف معه في الزمن الذي حدده لتأليفه إذ قال: إنه ألفه في المدة الواقعة بين ٣٤٨ ـ ٣٦٦ هـ، وعلى الرغم من أنه لم يستطع أن يجزم في أية منها ألف الكتاب لكنه قال: إنه يميل إلى أن يكون الايضاح وتكملته قد أُلِّفا في صدر هذه المدة[6].

وقد ذكر أمرين يدعمان افتراضه هذا:

أولهما: احتمال تأليف الكتاب لأبناء أخي عضد الدولة وقد تبين ألا دليل على هذا وسهولته ويسره لا يقطعان بذلك لا سيما أن أبا علي أراد أن يأخذ

---

(١) أبو علي الفارسي ص ٦١.

(٢) النجوم الزاهرة ٤/١٢٧.

(٣) هو عضد الدولة بن ركن الدولة الحسن بن بويه بن فناخسرو بن تمام بن كوهي بن شيرزل الاصغر بن شيركون بن شيرزل الاكبر الديلمي (النجوم الزاهرة ٤/١١٠).

(٤) المصدر نفسه ٤/١٢٧.

(٥) أبو علي الفارسي ٥١٧.

(٦) المصدر نفسه.

بمأخذ علماء سبقوه في هذا المضمار وهم: ابن درستويه والجرمي وابن السراج، على حد قول الدكتور نفسه.

وثانيهما: أن عضد الدولة أراد أن يفيد بصدر هذه الصلة لا بآخرتها وقد تقدم القول بأن الصلة بينهما قديمة تعود إلى ما قبيل سفر أبي علي الى حلب كما أكد ابن الجزري، ورغبة الافادة من أبي علي لا تلزم بالضرورة أن تكون بتأليف كتاب الايضاح بالذات فقد تكون بكتاب أو كتب أخرى، وابرز دليل على ذلك هو أن أبا علي أشار في كتاب «التكملة» إلى كتاب المقصور والممدود، إذ قال في بداية باب المقصور والممدود: «قد كنت كتبت للخزانة أدام الله عمارتها كتاباً مبسوطاً في مقاييس المقصور والممدود وذكرت طرفاً من ذلك في هذا الكتاب ليكون مستقلاً بنفسه»[1].

وعلى هذا فإني أخالفه في افتراضه أن الايضاح قد ألف في صدر الفترة الواقعة بين ٣٤٨ ـ ٣٦٦ هـ وأفترض أمراً آخر هو أن الايضاح قد ألف في آخرها لا أولها، يدعم افتراضي هذا أمور ثلاثة ذكرت أولها وهو إشارة أبي علي في كتاب التكملة إلى تأليفه كتاب المقصور والممدود.

والأمر الثاني أن معظم[2] الذين أرخوا لأبي علي وعلاقته بعضد الدولة ذكروا محاورة دارت بينهما لم يستطع فيها أبو علي اقناع عضد الدولة برأيه، فشرحه في الايضاح بعدئذ.

أما المحاورة فقد حصلت بين عضد الدولة وأبي علي في الميدان، وهي أن عضد الدولة سأل أبا علي بماذا ينتصب الاسم المستثنى في نحو قام القوم إلا زيداً؟ فأجابه أبو علي: إنه ينتصب بتقدير «أستثني زيداً» فرد عليه عضد الدولة: لم قدرت «استثني زيداً» فنصبت؟ هلا قدرت «امتنع زيد»؟، فقال له أبو علي: هذا الذي ذكرته جواب ميداني، فإذا رجعت قلت لك الجواب الصحيح.

---

(١) التكملة ص ٢٧١.

(٢) على سبيل المثال، انظر: معجم الأدباء ٧/٢٣٧ذ٢.

والجواب الصحيح الذي ألمح إليه أبو علي ذكره في الايضاح بأن المستثنى انتصب بالفعل المتقدم بتقوية إلا.

وقد ذكر ياقوت[1] هذين الأمرين دون أي فاصل بينهما، وفي سياق واحد. وهكذا فعل ابن خلكان الذي نص على أن هذه المحاورة حدثت في ميدان شيراز[2] مما يدل على أن الإيضاح ألف في شيراز. فأبو علي ألف كتاب الايضاح بعد هذه المحاورة التي تؤكد عمق الصلة بين الاثنين حيث إنهما يتحاوران في الميدان بلا كلفة ويثبت هذا الامر كونهما قد قطعا فترة طويلة في علاقتهما وهذا يرجح أن الايضاح لم يؤلف في أول الصلة بينهما.

الأمر الثالث: افتراض يدعم هذا الذي سقته وحاولت التدليل عليه وهو افتراض يتعلق بموضوع بحثنا ـ تأليف الكتابين ـ فالأرجح أن التكملة ألفت في بغداد وليس في شيراز وأن تأليفها قد تم بعد أن لحق أبو علي بعضد الدولة في بغداد عندما استقرت له الأمور بها عقب انتصاره في الحرب التي دارت بينه وبين ابن عمه عز الدولة بختيار سنة ٣٦٦ هـ، تلك الحرب التي كان من نتائجها أن قرب الخليفة الطائع عضد الدولة وتزوج من ابنته، وأخذ يلقب بالملك (شاهنشاه).

والدليل على هذا الافتراض مأخوذ من مقدمة كتاب التكملة التي وضعها أبو علي إذ يصف فيها عضد الدولة بالملك العادل فيقول: «الحمد لله رب العالمين الذي جعل حمده فاتحة كتابه، وخاتمة دعوى أوليائه في جنته فقال تعالى: ﴿وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين﴾ وصلى الله على محمد آخر النبيين وعلى أنبيائه المرسلين، وعباده الصالحين، وإياه نسأل، وإليه نرغب في إيزاع الشكر، والهام الحمد على ما منح الأنام، وشمل الخاص والعام من النعمة بالملك العادل عضد الدولة، أطال الله بقاءه، وأسبغ عليه نعماءه»[3]. فهو

---

(١) معجم الأدباء ٧/٢٣٨.

(٢) وفيات الأعيان ١/١٦٣.

(٣) خطبة التكملة ص ١٦٣.

يخاطبه هنا بالملك العادل بينما خاطبه في مقدمة الايضاح بالأمير الجليل قال: «فإني جمعت في هذا الكتاب أبواباً من العربية متحرياً جمعها على ما أمر به الأمير الجليل عضد الدولة»[1].

ووصف صاحب النجوم الزاهرة عضد الدولة بعد دخوله بغداد فقال: «فبلغ من سعة المملكة والاستيلاء على الممالك ما لم يبلغه أحد من بني بويه، ودانت البلاد والعباد، وهو أول من خوطب بالملك (شاهنشاه) في الاسلام وأول من خطب له على منابر بغداد بعد الخلفاء، وأول من ضربت الدبادب على باب داره»[2].

وهذا الوصف يتفق مع ما ورد في مقدمة التكملة (كما أفاض في البلاد عدله، وأوسع العباد فضله، وبث فيهم عرفه وطوله، وقبض عنهم الآراء الجائرة، وكف عنهم الأيدي الغاشمة، حتى ما نجد إلا فقيراً مجبوراً أو غنياً موفوراً، فالى الله نبتهل في امتاعه بما خوله وخول به من هذه النعم، وإبقائه عماداً للدين وجمالاً للدنيا)[3].

وكل هذا كلام يوجه لملك يجلس في بغداد «يفيض في البلاد عدله» «ويوسع العباد فضله» لا لأمير يجلس في شيراز، وهي مهما يتسع نفوذه فيها ليست إلا جزءاً يتبع بغداد، يضاف إلى ذلك أنّ أبا علي نفسه كان قد ذكر أن عضد الدولة لم يخاطب بالملك «شاهنشاه» إلا في آخر أيامه أي بعد وصوله إلى بغداد وقد ذكر هذا صاحب النجوم الزاهرة: «قال أبو علي الفارسي: منذ تلقب - أي عضد الدولة - شاهنشاه تضعضع أمره، وما كفاه ذلك حتى مدح نفسه فقال:

عضد الدولة وابن ركنيها ملك الأملاك غلّاب القدر[4]

---

(١) خطبة الإيضاح.

(٢) النجوم الزاهرة ٤/٢٤٢

(٣) خطبة التكملة ص ١٦٣.

(٤) النجوم الزاهرة ٤/١٤٥.

ولأنه لا يمكننا أن نغفل العلاقة بين الكتابين «الإيضاح» و«التكملة» نقول: ان من الأرجح أن يكون البعد الزمني بين تأليفها كبيراً. وعلى هذا يكون تأليف «الإيضاح» قبل مجيء عضد الدولة إلى بغداد، وتأليف «التكملة» بعيد اتصال أبي علي حقاً بعضد الدولة حيث رأى أن يؤلف له كتاباً مستقلاً في موضوعات الصرف التي لم يتعرض لها في كتابه «الإيضاح» فسماه «التكملة» أي أنه يكمل به ما بحثه في الايضاح من أبواب النحو.

وعلى هذا يكون التحديد الزمني لتأليف «الايضاح» في نهاية الفترة الواقعة بين ٣٤٨ ـ ٣٦٦ هـ وهي الفترة التي قضاها أبو علي في شيراز، ويكون تأليف التكملة في بداية الفترة الواقعة بين ٣٦٦ ـ ٣٧٢ هـ وهي الفترة التي دخل فيها عضد الدولة بغداد حتى وفاته، أي أن تأليف الكتاب يحتمل وقوعه ما بين ٣٦٥ ـ ٣٦٨ هـ.

وربما يؤيد ما ذهبت إليه في تحديد هذا التاريخ المتأخر لتأليف التكملة بالنسبة لكتاب الايضاح كون التكملة تمثل أعلى درجات النضج العقلي واللغوي لأبي علي، فهي خلاصة لآرائه اللغوية صاغها بأسلوب المتمرس وبإيجاز، وهذا ما سيقف عليه كل من سيقرأ الكتابين بامعان وترو.

كتب الشروح وشروح الشواهد ومؤلفوها

قبل ذكر أسماء من شرح الكتابين أو شواهدهما، فإني أفترض فيمن ذكر عنه أنه شرح «الايضاح» أن يكون قد شرح «التكملة» إلى حين العثور على هذه الشروح أو شروح الشواهد.

وقد ذكر القفطي أن الربعي قال: «كان أول من سمع «الايضاح» ورواه - باذن ممن ألف له - أنا وأبو أحمد بن الجلاب، ورسم لنا أخذه عن أبي علي ثم خرج إلى الناس من بعده[1].

وذكر الدكتور شلبي أن أبا علي اختص ولدي اخته بغنم قراءة الايضاح وإقرائه في الاقطار الاسلامية[2]. ويقصد بهما أبا الحسين محمد بن الحسين بن محمد بن عبد الوارث الفارسي النحوي المتوفى سنة ٤٢١ هـ والمعروف بابن الأخت، وأبا القاسم زيد بن علي النحوي المتوفى سنة ٤٩٧ هـ «ويصح الأمر بالنسبة لأبي الحسين لأن الروايات ذكرت أنه أخذ الايضاح عن خاله. كما أن أبا علي أوصى بابن أخته هذا الصاحب بن عباد خيراً كما ذكر ياقوت، غير أنه من المستبعد أن يكون أبو القاسم هذا ابن أخت لأبي علي أو أخا - من أم واحدة - لأبي الحسين، لما بينهما من بعد زمني، ولعل القفطي وهم في هذا الأمر فذكر أنه ابن أخت أبي علي.

ولم ينص السيوطي في بغية الوعاة على قرابته هذه لأبي علي، وإنما قال

---

(١) انباه الرواة ٢/٢٧٥.

(٢) أبو علي الفارسي ص ٥٣٤.

أنه روى الايضاح عن أبي الحسين، ابن أخت أبي علي عن خاله[1].

وقد ذكر القفطي أن الشريف أبا البركات عمر بن إبراهيم بن محمد بن محمد الزيدي الكوفي النحوي قرأ الايضاح على أبي القاسم المذكور بحلب عند رحلته إليها من الكوفة في شهر رجب سنة ٤٥٥ هـ. وروى الناس عن هذا الشريف عن أبي القاسم الكتاب المدة الطويلة بالكوفة[2].

وقول الربعي عن خروج الكتاب إلى الناس أقرب إلى التصديق[2]، ولا يستبعد أن يكون أبو القاسم قد أخذهما عن أبي الحسين (ابن الأخت) ثم قرأهما عليه الشريف أبو البركات، لكنه لم يكن أول من فعل ذلك على أية حال.

واستمر الاهتمام بكتاب الايضاح والتكملة حتى نهاية القرن السابع حيث شغل الناس بكتب ابن مالك فكانت سبباً في انصراف الناس عنهما[3].

وهذا كشف بأسماء الذين شرحوا الكتابين منذ ظهورهما حتى انصراف الناس عنهما حسب قدم سنوات وفاتهم:

١ ـ أبو الفتح عثمان بن جني المتوفى سنة ٣٩٢ هـ،

٢ ـ أبو طالب أحمد بن بكر بن بقية العبدي، المتوفي سنة ٤٠٦ هـ.

٣ ـ أبو القاسم علي بن عبدالله الدقاق، المتوفى سنة ٤١٥ هـ.

٤ ـ علي بن عيسى السربعي المتوفى سنة ٤٢٠ هـ، وسماه الايضاح أيضاً[4].

٥ ـ أبو الحسين محمد بن الحسين بن محمد بن عبد الوارث، المتوفى سنة ٤٢١ هـ، المعروف بابن الأخت.

---

(١) بغية الوعاة ٢٥١.

(٢) انباه الرواة ١٧/٢.

(٣) أبو علي الفارسي ٥٣٩.

(٤) كشف الظنون ٥١٢/١.

٦ ـ أبو القاسم الفضل بن محمد القصباني، المتوفى سنة ٤٤٤ هـ. وقد صنف حواشي الايضاح[١].

٧ ـ أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد المتوفى سنة ٤٧١ هـ، له ثلاثة شروح هي: المغني والمقتصد والايجاز[٢].

٨ ـ حسن بن أحمد المعروف بابن البناء المصري، المتوفى سنة ٤٧١ هـ.

٩ ـ أبو عبدالله سليمان بن عبدالله الحلواني، المتوفى سنة ٤٩٤ هـ.

١٠ ـ محمود بن حمزة الكرماني، المتوفى في حدود ٥٠٠ هـ، ألف مختصر الايضاح[٣].

١١ ـ سليمان بن محمد الطراوي المالقي، المتوفى سنة ٥٢٨ هـ.

١٢ ـ الشيخ علي بن أحمد بن بادس النحوي المتوفى بغرناطة سنة ٥٢٨ هـ.

١٣ ـ محمد بن حكم بن محمد السرقسطي، المتوفى سنة ٥٣٨ هـ.

١٤ ـ أبو السعادات هبة الله بن علي بن محمد المعروف بابن الشجري المتوفي سنة ٥٤٢ هـ.

١٥ ـ الشيخ نصر بن علي المعروف بابن أبي مريم الشيرازي، المتوفى سنة ٥٦٥ هـ.

١٦ ـ أبو محمد سعيد بن المبارك المعروف بابن الدهان، المتوفى سنة ٥٦٩ هـ، شرحه في نحو ثلاثة وأربعين مجلداً[٤].

١٧ ـ كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الانباري النحوي، المتوفى سنة ٥٧٧ هـ.

---

(١) نزهة الالباء ٤٢٥.

(٢) كشف الظنون ١/٥١٢.

(٣) كشف الظنون ١/٥١٤.

(٤) كشف الظنون ١/٥١٣.

١٨ ـ أبو بكر محمد بن أحمد المعروف بالخدب الانصاري، المتوفى سنة ٥٨٠ هـ.

١٩ ـ أبو اليُمْن زيد بن الحسن بن زيد الكندي، المتوفى سنة ٦١٣ هـ.

٢٠ ـ أبو عبدالله محمد بن جعفر الانصاري، المتوفى سنة ٦١٦ هـ.

٢١ ـ أبو البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري، المتوفى سنة ٦١٦ هـ.

٢٢ ـ أبو العباس أحمد بن عبد المؤمن الشريشي، المتوفى سنة ٦١٩ هـ.

٢٣ ـ يوسف بن معزوز القيسي، المتوفى سنة ٦٢٥ هـ.

٢٤ ـ أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الاشبيلي، المتوفى سنة ٦٤٦ هـ.

٢٥ ـ أبو عبدالله محمد بن أحمد الزهري، المتوفى سنة ٦٤٦ هـ، وسمي شرحه الافصاح في فوائد الايضاح[١].

٢٦ ـ أبو عبدالله محمد بن يحيى الانصاري المعروف بابن هشام الخضراوي، المتوفى سنة ٦٤٦ هـ. وقد ألف حول الايضاح ثلاثة كتب:

أ ـ الاقتراح في تلخيص الايضاح.
ب ـ غرر الاصباح في شرح أبيات الايضاح.
جـ ـ الافصاح بفوائد الايضاح[٢].

٢٧ ـ أبو العباس أحمد بن محمد المعروف بابن الحاج، المتوفى سنة ٦٥١ هـ.

٢٨ ـ أبو بكر بن يحيى المالقي المتوفى سنة ٦٥٧ هـ.

(١) كشف الظنون ١/٥١٣، وذكر الدكتور شلبي أن وفاته سنة ٦١٧ هـ.
وذكر السيوطي أن شرح الزهري يقع في خمسة عشر مجلداً، بغية الوعاة ٣٢٧.
(٢) بغية الوعاة ١١٥.

٢٩ ـ عبدالله بن أحمد بن أبي الربيع الأموي المتوفى سنة ٦٨٨ هـ.

وهناك آخرون لم تذكر سنوات وفاتهم هم :

٣٠ ـ أبو الحسن الوراق، ووصف شرحه بأنه أحسن الشروح[١].

٣١ ـ أبو القاسم الدقاق.

٣٢ ـ المظفري.

٣٣ ـ ابراهيم بن أحمد الجزري الانصاري، وسماه الافصاح في غوامض الايضاح[٢].

٣٤ ـ أحمد بن الحسين بن أحمد الأربلي الموصلي المعروف بابن الخباز أبو عبدالله[٣].

٣٥ ـ أبو علي الحبولي.

٣٦ ـ محمد بن جعفر بن أحمد بن خلف بن حميد بن مكبر الانصاري.

وشرح شواهد الكتابين كثير من النحاة واللغويين منهم :

١ ـ أبو طالب أحمد بن بكر العبدي، المتوفى سنة ٤٠٦ هـ، وقد تقدم القول إنه شرحهما أيضاً.

٢ ـ عبد القاهر الجرجاني، المتوفى سنة ٤٧١ هـ. وقد وجدت شرحه للشواهد في ذيل كتابه المقتصد في مكتبة راغب باشا باسطنبول.

٣ ـ يوسف بن يبقى بن يوسف، المعروف بابن يسعون، المتوفى بعد سنة ٥٤٢ هـ، وسماه المصباح في شواهد الايضاح[٤].

٤ ـ أبو العباس احمد بن عبد العزيز الفهري الشنتمري، المتوفى سنة ٥٥٠ هـ.

---

(١) كشف الظنون ١/٥١٤.

(٢) بغية الوعاة.

(٣) جواهر الادب للأربلي ص ٥٨.

(٤) كشف الظنون ١/٥١٤، واسم كتابه في الاعلام ٩/٣٣٨: «المصباح في شرح أبيات الايضاح».

٥ ـ أبو بكر محمد بن عبدالله بن ميمون العبقري، الأديب القرطبي. المتوفى سنة ٥٦٧ هـ، وسماه الايضاح أيضاً.

٦ ـ أبو محمد عبدالله بن بري بن عبد الجبار المقدسي المصري، المتوفى سنة ٥٨٣ هـ.

٧ ـ ابن هشام الخضراوي، المتوفى سنة ٦٤٦ هـ، وسماه غرر الاصباح في شرح أبيات الايضاح.

ومن الذين لم تذكر سنوات وفاتهم:

٨ ـ أبو علي الحسن بن عبدالله القيني وسماه ايضاح شواهد الايضاح.

٩ ـ أبو علي عبد الكريم بن حسن بن الحسين بن حكم النحوي.

وهناك آخرون شغلوا بالكتابين كأن ألّفوا في اختصارهما، أو نظمهما شعراً أو في الاعتراض عليهما أو رد هذا الاعتراض أو في التعليق على شرح لهما، ومن هؤلاء:

١٠ ـ محمود بن حمزة الكرماني، المتوفى في حدود ٥٠٠ هـ، ومؤلفه في اختصارهما.

١١ ـ سليمان بن محمد بن عبدالله المالقي النحوي المعروف بابن الطراوة، المتوفى سنة ٥٢٨ هـ، ومؤلفه في الاعتراض عليهما.

١٢ ـ أبو العباس أحمد بن علي الحمصي، المتوفى سنة ٦٤٤ هـ، وقد نظمهما شعراً.

١٣ ـ الشيخ جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمرو المعروف بابن الحاجب المتوفى سنة ٦٤٦ هـ.

قام بشرح كتاب الجرجاني الموسوم بـ «الايجاز في شرح الايضاح» وسمى شرحه هذا المكتفي للمبتدىء[1].

---

(١) انظر كشف الظنون ١/٥١٢. وقد عد الدكتور شلبي، ابن الحاجب من شراح الايضاح. أنظر كتابه ص ٥٣٨.

١٤ ـ علي بن محمد الكناني المعروف بابن الصائغ، المتوفى سنة ٦٨٠ هـ، ومؤلفه في الرد على اعتراض ابن الطراوة المتقدم.

١٥ ـ أبو الطيب محمد بن إبراهيم البستي المالكي، المتوفى سنة ٦٩٥ هـ اختصر شرح عبدالله بن أحمد بن أبي الربيع الذي سبق ذكره. وهناك شروح للايضاح أو لشواهده، لم يعلم أسماء مؤلفيها مثل:

١ ـ شرح الايضاح، دار الكتب ١٧ نحو.

٢ ـ شرح الايضاح، دار الكتب ١١٠٣ نحو.

٣ ـ شرح شواهد الايضاح، دار الكتب ٢/ ١٢٤.



وصف النسخ

اعتمدت في تحقيق الكتاب على ما تجمع لديَّ من أصول مما ذكرته فهارس المخطوطات كبروكلمان وفهرس دار الكتب والجامعة العربية، ومما لم يرد ذكره في هذه الفهارس كنسخة المكتبة الظاهرية.

ولم تكن بعض هذه الفهارس دقيقة في الاشارة إلى نسخ الكتاب فمثلاً لم تكن نسخة الاسكوريال ونسخة مكتبة مجلس شوراي ملى إلا للنصف الثاني من الكتاب وهو الجزء الخاص بشرح كتاب التكملة.

فلم يبق بعد ذلك إلا ثلاث نسخ مما أشير إليها في فهارس المخطوطات من ضمنها نسخة المكتبة الظاهرية التي عثرت عليها بالبحث المباشر في هذه المكتبة.

وركنت لواحدة من هذه النسخ واعتمدتها أصلاً وسميتها أيضاً نسخة الأصل واستعنت في ضبط النص وتقويمه بالأخريين ورمزت لهما بالرمزين (ب) و (ج).

ثم قارنت نص أبي علي في المخطوطة بكتاب الايضاح العضدي المطبوع ـ على ما فيه من مآخذ ليست يسيرة في تحقيقه وأخطاء كثيرة في طباعته ـ ورمزت للكتاب بالحرف (ط).

وهناك بعض الملاحظات العامة بين النسخ مجتمعة سأوردها قبل أن آتي لوصف كل نسخة على حدة.

من هذه الملاحظات:

١ ـ تشابه كبير جداً بين نسختي ب وج حتى في مواضع السقط. لكني

تيقنت أن احداهما ليست أصلاً للأخرى لوجود عبارات سقطت من أقدمهما وثبتت في الأخرى. والراجح في هذا التشابه أن أصولهما واحدة.

٢ ـ قابلت النسخ بعضها ببعض فوجدت كثيراً من الكلمات والجمل قد سقطت من موضعها من السياق وثبتت في مكان قريب منه في الحاشية مع علامة «صح» وأحياناً نلاحظ رمزي «ز» و «و» و «إلى» إشارة إلى بداية زيادة في احدى النسخ على أخرى وانتهائها.

٣ ـ هناك أغلاط في النسخ منها الكتابية أو الاملائية أو الصرفية. وقد أهملت الاشارة إليها في هوامش التحقيق لأنها من سهو النساخ ولا وجه لها تحمل عليه وسأذكر نماذج من ذلك عند وصف كل نسخة.

٤ ـ اختلفت النسخ في صورة الكتابة عما عليه صورة الخط حالياً ويمكن التمثيل لهذه الاختلافات بالآتي.

أ ـ كتابة الألف الممدودة مقصورة (على صورة الياء) مثلاً كلا تكتب: كلى، كذا: كذى. دعا: دعى، هكذا: هكذى. وبالعكس مثلاً مرمى تكتب مرما، ارطى: ارطا.

ب ـ تحذف الألف من بعض الاعلام مثل الحارث تكتب الحرث. سليمان: سليمن، سفيان: سفين، أو تثبت في كلمات عهد حذفها فيها مثل هؤلاء تكتب: هاولاء. هذا: هاذا.

٥ ـ هنالك خلط وعدم دقة في اعجام حروف المضارعة وخاصة بين التاء والياء منها.

٦ ـ إهمال الهمزة الممدودة المتأخرة كما في صحراء إذ تكتب: صحرا، أو أفراد للهمزتين المنقلبتين مدا. الاخر تكتب: الاخر. او تسهيل الهمزة بشكل عام أو حذفها مثلاً حينئذ تكتب: حينيذ، المبتدأ: المبتدا.

٧ ـ في بعض النسخ إشارات أو علامات لبعض الحروف. ففي نسخة ج مثلاً توضع (ح) صغيرة تحت حرف الحاء.

٨ ـ يضاف أحياناً ألف بعد الأفعال المنتهية بواو مثل يخلو تكتب: يخلوا، وتحذف بعض النسخ الألف اللاحقة لواو الجماعة مثل لم يقولوا تكتب: لم يقولو. أو إضافة الألف المميزة للأفعال المتصلة بواو الجماعة إلى الأسماء المجموعة جمعاً صحيحاً عند اضافتها مثل الحافظو عورة العشيرة تكتب الحافظوا، والذائقو: الذائقوا.

٩ ـ اختلفت النسخ في نصوص العبارات التي تسبق كل فقرة من كلام الشيخ أبي علي أو الامام عبد القاهر. وإن كانت كل نسخة تلتزم غالباً في ذلك نسقاً خاصاً بها كالتزام نسخة الأصل عبارتي «قال الشيخ أبو علي» و «قال شيخنا الامام عبد القاهر» والتزام ب عبارتي «قال أبو علي» و «قال الشيخ أيده الله» في القسم الأول من المخطوطة و «قال الشيخ رحمه الله» في القسم الآخر منها. والتزام ج عبارتي «قال الشيخ أبو علي» و «قال الشيخ عبد القاهر».

١٠ ـ مثل هذا الاختلاف موجود أيضاً في عبارات التسبيح والاجلال التي تسبق الآيات فلكل نسخة عبارات حافظت عليها غالباً على امتداد الكتاب.

وقد أهملت في رسم الحروف وكتابتها كل الاختلافات المتقدمة واعتمدت الرسم المعاصر للخط العربي وصححت الأخطاء الاملائية والكتابية والصرفية دون الاشارة إلى ذلك في الهوامش لأنها من أخطاء النساخ، فقد التزمت مثلاً ما أثبتته نسخة الأصل في العبارات التي سبقت الآيات، وسأورد وصفاً لكل نسخة بشيء من الايجاز.

نسخة دار الكتب المصرية المكتبة التيمورية (الأصل)

هٰذه النسخة موجودة في المكتبة التيمورية بدار الكتب المصرية تحت رقم ٣٨٤ نحو وقد اعتمدتها أصلاً لأنها أقدم النسخ مما تحت يدي من الأصول فسنة كتابتها ٥٩٨ هـ وقد كتبها أحمد بن عبد الرحمن بن نصر اليحصبي في المدرسة النظامية ببغداد، والنسخة مرقمة باعتبار الأوراق لا الصفحات ويشير ترقيمها إلى أن عدد أوراقها ٢٣١ ورقة. وليس الأمر كذلك. وانما الصحيح أن عدد أوراقها

(٢٣٥) ورقة، فقد فقدت ثلاث ورقات من مقدمتها لا كما أشير إليه في بداية النسخة بعبارة «وينقص من أوله ورقة».

ويلاحظ أن هناك ارتباكاً في ترتيب الأوراق وترقيمها فقد انتزعت الورقة ٣٤ ووضعت في مقدمة النسخة. ولم يظهر الرقم الذي عليها ولكن يبدو أنها أعطيت الرقم ٤ من ملاحظة رقم الورقة التي تليها. كما أن الترقيم لم يدلل على موضعها الصحيح من الكتاب مما يرجح أن ترقيم النسخة من صنع آخر غير ناسخها. ومن هذا الارتباك في الترقيم أيضاً أن الورقة ٩٨ سقطت من موضعها ووضعت بعد الرقم ١٠٠ وأعطيت رقم ١٠٠ مكرر ثم أعطيت الورقة التي تليها الرقم ٩٨. كذلك فقدت الورقتان ٣، ٣٤ من النسخة ولم يشر لذلك عند الترقيم كما كرر ترقيم الأوراق ١٣٨ و ١٤٠ و ١٤٧ و ٢٠١ و ٢١٩.

ومتوسط عدد سطور كل ورقة (٢٥) سطراً ومتوسط كلمات السطر (١٧) أو (١٨) كلمة وقد كتبت النسخة بخط النسخ، وقد كتب في أعلى الصفحة الأولى (التي هي في الحقيقة الورقة ٣٤ نزعت من مكانها ووضعت في أول المخطوطة): هذا كتاب المقتصد للشيخ أبي بكر عبد القاهر الجرجاني وعليها أيضاً تملك نصه «حرزه الشيخ دخيل الفارجي سنة ١٣٢٠».

وعليها أيضاً ختم المكتبة التيمورية ويظهر فيه اسم «السيد محمد تيمور «وعبارة» بمصر سنة ١٣٣٠».

كما كتبت في الحاشية العليا من الصفحة نفسها عبارة في الفصل المقدر الذي هو ادعو إلا أن المنادى لما دل عليه وعلى نيابته»، ولعلها عبارة سقطت من موضعها من الورقة وكتبت في أعلاها.

وأهم الملامح المميزة لهذه النسخة:

١ ـ هنالك الكثير من الصفحات قد لطخت فأصبحت غير مقروءة كلها أو قسم منها فمن الصفحات غير المقروءة تماماً ١٠٢ ظ و١٠٣ ظ، كما لطخت الأسطر الثلاثة الأخيرة من الصفحات ٣٣ و، و٣٧ و، والورقة ٣٨ والصفحات

٣٩ ظ، و ٤٠ ظ، والأسطر الأولى من ٤١ و، ٤٢ و، ٥٠ ظ، ١٠١ ظ، كما أن هناك لطخات مختلفة في الصفحات ٩٦ و، و٩٧ و، و٩٨ و، و٩٩، و١٠٠، و١٠٠ ظ، وقد اتممت كل ذلك من النسختين الأخريين.

٢ ـ تكتب أحياناً كلمة «صح» بخط صغير فوق الكلمات التي سقطت من موضعها وكتبت في الحاشية كما كتب فوق قبل ص ٥٩ و، أو يكون ذلك مع جملة أو جمل بكاملها كما في حاشية الصفحات ٦٥ و، و٨٧ ظ، و٩٨ و.

٣ ـ تكتب بعض الكلمات بشكل أوضح كما في كتابة «الباب» و «الفصل».

٤ ـ تغير خط الناسخ في الورقة ١٢١ فقط وكتب على هذه الورقة عبارة «آخر المجلدة الأولى».

٥ ـ يكرر أحياناً آخر كلمة من الصفحة فيضعها في أول الصفحة التالية لها.

٦ ـ تكتب الشواهد الشعرية أحياناً ضمن الاسطر بعد أن تترك مساحة مناسبة كما في الشاهد (١٧٧) يضحكن عن كالبرد المنهم. وأحياناً تكتب كتابة شعرية فيفرد لها سطراً مستقلاً، وأحياناً يكتب بعد الشاهد كلاماً نثرياً كما في الشاهد (١٩) ربما تكره النفوس... البيت.

٧ ـ هنالك بعض الأخطاء الكتابية والنحوية وأخطاء في تحريك بنية الكلمة.

فمن الأخطاء الكتابية: هذا النوع كتبها: هذا اللنوع (ص ٦٨ ظ) همزة: همزت (٧٧ ظ) الخارج. الخاج (٧٥ ظ) على عاملين: على ملين (٧٩ ظ) دخل: وخل (ص ٩١ و)، اردت: أرت (٩٤ و).

ومن النحوية: لأنَّ خروجَهُ كتبها: لأنَّ خُروجُهُ (ص ٣٢ ظ)، ومع أنه خبرٌ: مع انه خبرا (ص ٨٥ و)، وغير علاج: وغير علاجا (ص ١١٣ ظ)، لم تجر: لم تجري (١٢٩ ظ).

ومن أخطاء التحريك: فإنما ضُمٌّ (أي حيث) كتبها: ضَمٌّ (١٥ و) أو نحو مسلمٍ ومسلمون وزيدٍ والزيدون.

٨ ـ وأخيراً فقد قرأ الأصل من رجل عالم ففي حواشي الصفحات كثير من التعليقات النحوية كما شرحت بعض كلمات الشواهد أو كتب فوقها تفسير بعض الكلمات فمثلاً الشاهد «وكان الكاس مجراها اليمينا» كتب في الحاشية صدره:

أدرت الكأس عنا أم عمرو

وقد يورد في تعليقاته أبياتاً من الشعر كما في ص ١٢ ظ، إذ كتب في حاشيتها:

أنشدنا الشيخ الامام قال أنشدنا الجاحظ:

وكأن أرجلنا بجو مخضب بلوى عنيزة من مقيل الترمس

في حيث خالطت الخزامى عرفجا يأتيك قابس أهلها لم يقبس

قال الجاحظ: ذهب إلى أنه قد بلغ من رطوبة أغصانها إنها إذا حل بعضها ببعض لم يقدح.

وكتب في نهاية نسخة الأصل:

قال الشيخ أبو علي:

النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب. نجز الباب بنجاز نصف الكتاب يتلوه في أول المجلدة الثانية قال الشيخ أبو علي: «النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب. وكان الفراغ من هذه المجلدة ببغداد بالنظامية ليومين بقيا من شهر رمضان سنة ثمان وتسعين وخمسمائة.

والحمد لله رب العالمين وصلواته على محمد وعلى آله الطاهرين وسلم تسليماً. وكتبه أحمد بن عبد الرحمن بن نصر اليحصبي الأشبيلي الفقير إلى رحمة الله تعالى.

ثم كتب في هوامش هذه الصفحة أيضاً:

«بلغ مقابلة بأصل صحيح» وكتب بعذ ذلك:

بسم الله

مالكه الوالد الماجد الشيخ حسين نجل المقدس علماً الشيخ إبراهيم بن خميس الاحسائي زِيدَ وأيِّد عمرا» ثم:

بسم الله

انتقل اليّ بالبيع الصحيح الشرعي وأنا أقل عباد الله علماً وعملاً غفر الله عنهم.

ثم كتب في أسفل الصفحة

بسم الله

في شهر ذي القعدة الحرام من شهور سنة ١٢٣٨ تملك هذا الكتاب جناب الوالد حرس الله ذاته العلية الشيخ حسين نجل المقدس الشيخ إبراهيم ابن خميس الاحسائي أيده الله.

نسخة مكتبة راغب باشا باسطنبول (ب):

هذه النسخة ضمن مجلد ضخم ويضم المجلد المقتصد في شرح الايضاح وفيه أيضاً شرح شواهد كتابي الايضاح والتكملة، فالصفحات من ١ - ٣٤٢ لكتاب المقتصد في شرح الايضاح وما تبقى منه للجزء الخاص بشرح شواهد كتابي أبي علي الايضاح والتكملة، وتفصل خمس أوراق خالية بين كتاب عبد القاهر وشرح الشواهد، وترقيم المجلد باعتبار الصفحات حتى الصفحة ٤٨٥ ثم يتحول الترقيم باعتبار الأوراق.

أما شرح شواهد الايضاح والتكملة الذي الحق في آخر المجلدة فهو لأبي بكر عبدالله بن ميمون العبقري الأديب القرطبي المتوفى سنة ٥٦٧ هـ. وقد رقمت شواهد الكتابين فبلغت الرقم (٣٤٠) اختص (٨٥) منها بكتاب الايضاح والبقية هي شواهد التكملة.

وقد كتب في أول المجلدة:

«شرح كتاب أبي علي الفارسي المسمى بالإيضاح وشرح آخر لشواهد الإيضاح «المتن لأبي علي».

ومتوسط عدد سطور هذه النسخة (٣٤) سطراً. ومتوسط عدد كلمات كل سطر (٢١ - ٢٢) كلمة.

ولم يذكر اسم كاتب هذه النسخة غير ان سنة كتابتها أثبتت وهي سنة ٨٧٠ هـ.

والنسخة مكتوبة بخط النسخ، وقد اعتنى كاتبها بها عناية كبيرة، فقد كتب كلام عبد القاهر بالحبر الأسود ومتن أبي علي بالحبر الأحمر كما كتب كلمة «قال» التي تسبق نص أبي علي وشرح عبد القاهر له بخط أكبر وأوضح وباللون الزعفراني (الأصفر المذهب).

وتعد هذه النسخة من النسخ الموثوقة فالأرجح انها أخذت عن أصل كتب جزء منه في حياة عبد القاهر إذ أنها تتبع اسم عبد القاهر في القسم الأول من المخطوطة بعبارة أيده الله وقد استبدلت هذه العبارة عند الصفحة ١٧٦ بعبارة رحمه الله ووردت عبارة «قدس الله روحه» في الصفحة ٢٠٢ منها.

وأهم الملامح المميزة لهذه النسخة:

١ - وضع ختم المكتبة ورقم المخطوطة على الصفحة الأولى والثانية وختمها فقط على الصفحات ١١٢ و١١٣ و٢٧٢ و٢٧٣ كما وضع ختمها وختم آخر على على الصفحة قبل الأخيرة وختمها فقط على الصفحة التي قبلها

٢ - النسخة غير مشكولة الحروف، وان كانت واضحة الخط.

٣ - تختلف هذه النسخة مع الأصل عند الصفحة ١٥٢ وينتهي الاختلاف عند الصفحة ١٥٦ كما ان هناك اختلافاً آخر عند الصفحة ٢٢٢ في بعض السطور.

٤ - يكتب أحياناً في بعض السطور آخر حرف من آخر كلمة بعيداً عن

بقية حروف الكلمة كما فعل في كلمة «خرج» (صفحة ١١١ سطر ٣) إذ أبعد حرف الجيم عن بقية حروف الكلمة. وكما كتب كلمة «جاز» (صفحة ١٣٨ سطر ٢٦) إذ كتب الزاي بعيداً عن بقية حروف الكلمة.

٥ ـ يقسم أحياناً الكلمة الواحدة بين سطرين محافظة منه على النسق في الكتابة كما فعل في كلمة الأخلاق (ص ٢٠٥) إذ قسمها بين نهاية السطر ٢٧ وبداية السطر ٢٨.

٦ ـ كتبت الصفحة ٢٧٣ بخط ناسخ آخر وعاد خط الناسخ الأصلي بعدها.

٧ ـ يكتب غالباً كلمة «شعر» قبل كل شاهد شعري. وقد يسقطها قبل انصاف الأبيات كما فعل قبل الشاهد (١٢) كلانا على ما ساء صاحبه حريص. وقد يسقطها أيضاً قبل البيت التام.

٨ ـ من أخطاء الكتابة فيها: مؤنة كتبها مؤنت، وبنى: كتبها بنا ويامرء: يامراء. وهنالك أيضاً بعض العبارات المكررة سهوا كتكرير عبارة «هل تضربن يا زيد» مما لم أثبته في الهوامش.

وكُتِبَ في نهاية المجلد:

نجز الكتاب من أوله إلى آخره بحمد الله وحسن توفيقه في يوم الاثنين وقت الضحى أوائل من شهر ذي الحجة سنة سبعين وثمانماية حامداً الله ومصلياً بالخير والله أعلم.

ثم كُتِب بيتان من الشعر هما:

أموت ويبقى كل ما قد كتبته فيا ليت من يتلو كتابي دعا ليا
لعل الهي يعفو عني بفضله ويغفر تقصيري وسوء فعاليا

وأخيراً فلقد صورت هذه النسخة مباشرة من مكتبة راغب باشا باسطنبول لكني وجدت بعد طبع النسخة أن التصوير لم يكن واضحاً تماماً، إذ انها في غالبها لا تقرأ إلا بمشقة كبيرة وبعض صفحاتها لا تقرأ البتة. ولم أوفق في إعادة

تصويرها وهكذا رجعت إليها مرة أخرى وبذلت أقصى جهدي في قراءتها ومقابلتها مع الأصل لتقويم النص واستكمال ما سقط أو لطخ منه.

نسخة المكتبة الظاهرية بدمشق (ج):

وتقع ضمن مجلد ضخم يضم كتاب المقتصد. وعدد صفحات المقتصد في شرح الايضاح ٢١٩.

ومتوسط عدد سطور كل صفحة (٣٤) سطراً، ومتوسط عدد كلمات كل سطر (١٧) كلمة.

والنسخة مكتوبة بخط النسخ. وكاتبها هو إبراهيم بن صالح بن حسن وسنة كتابتها ١٠٨٠ هـ.

وثبت في الصفحة الأولى منها عنوان الكتاب وهو:

«شرح الامام عبد القاهر الجرجاني لكتاب الايضاح لأبي علي الفارسي» ويلي ذلك أربع صفحات كتب عليها فهرس بأسماء الموضوعات كما وشيت أعلى الصفحة الأولى بشيء من الزخرفة.

والملاحظات المميزة لهذه النسخة هي:

١ ـ في الصفحة الأولى منها ختمان احدهما ختم المكتبة الظاهرية بدمشق ويبدو من الأختام تاريخ ١٣٣٨/١٩١٩، وفيها أيضاً رقم النسخة (٣٥٦) نحو.

٢ ـ هناك سقط عند الصفحة ٢٧ و (تقابل من الأصل ٢٤ و، وينتهي عند الصفحة ٢٤ ظ منه).

٣ ـ يكتب الشواهد بطريقة نثرية وغالباً ما يسبقها بكلمة «شعر».

٤ ـ صفحات المخطوط مؤطرة بخطوط سود.

٥ ـ يكتب كلمة باب مع عناوين الأبواب بخط أوضح من بقية الكلمات لكنه غالباً لا يفرد لهذه العناوين سطوراً مستقلة وان كان يفعل ذلك في بعض

الأحيان كما فعل في بابي «نعم وبئس» و «التعجب».

٦ ـ يكتب في نهاية كل صفحة عند حاشيتها أول كلمة من الصفحة التي تليها.

٧ ـ على الرغم من أن النسخة مكتوبة بخط جميل وواضح إلا أن كاتبها كثير الغلط والسهو إذ يلاحظ فيها كثرة التحريف والتصحيف والسقط في الكلمات والجمل، كما أن هنالك الكثير من الأخطاء الكتابية والاملائية والنحوية. فمن أمثلة الأولى موصوفاً كتبها: صوصوفا، لغة: لغله، استدلالك: استدلاك، ومن الاملائية حظ كتبها: حض، واللام: اللا، الابتداء: الابتداه، مع: معي. ومن النحوية: سيرٌ شديدٌ كتبها: سيراً شديداً. كما ان هنالك الكثير من الكلمات والجمل المكررة سهواً. وقد أهملت الاشارة إلى جميع ذلك

وكُتِبَ في الصفحة الأخيرة من هذه النسخة بخط واضح ما نصه:

هذا آخر ما هو المراد كتابته والمقصود صبابته، وختامه مسك ولقد صار اتمامه مقضي الوطر، واختتامه مرضي الأثر، الحمد لله على الاتمام ثم الصلاة والسلام على هادي السبل محمد المبعوث على الكل، وعلى آله البررة، وأصحابه المهرة، وقد وقع فراغ يد الفقير إلى الله القدير إبراهيم بن صالح بن حسن، أحسن الله إليه ذو المنن، البوسنوي الهوني في يوم الأحد غرة جمادى الآخرة، فلله الحمد في الأولى والآخرة لسنة ثمانين وألف من هجرة من به للعالمين العزّ والشرف بدار السلطنة العلية، قسطنطينية المحمية، لا زالت بحراسة الله موقية، بدار أفضل الأفاضل جامع جلائل الخصائل، مولانا مصطفى بن ميرزا بن محمد السيروزي المشتهر بالضحكي أضحكه الله تعالى في الدارين بالسعادة الأبدية والعزة السرمدية. حال كونه قاطناً بمحلة دار الحديث، كما دام ذكره.

منهج التحقيق

دفعتني أهميـة الكتابِ الـذي احققه إلى اتبـاعٍ منهجٍ حـاولت جهـدي أن يكونَ علمياً سليمـاً ليخرجَ الايضـاح لأبي علي قريبـاً من الصورةِ التي أرادَهـا له مؤلِفُهُ. وقد توخيتُ في ذلك الدقة في العملِ والامانةَ العلميةَ في المنهجِ.

وهو يقوم على القواعدِ والاسسِ الآتية:

١ ـ المحافظةُ على النصِ كما وردَ في نسخةِ المكتبةِ التيموريـةِ ـ الأصل ـ وأمّا في المواضعِ التي سقطتْ فيها ورقةٌ أو أوراقٌ من الاصـلِ أو تلكَ التي فيها لطخاتٌ مما يتعذرُ قراءته فقد اعتمدتُ في إكمالها على نسخةِ مكتبةِ راغبِ باشا ـ ب ـ مقارنةً بنسخةِ المكتبةِ الـظاهريـةِ ـ ج ـ ولكثرة هـذه المواضـع فإني لم أشـر إليها في أثناء التحقيق واكتفيتُ بذكرها عند وصف النسخ.

٢ ـ غيـرت في مواضـع أخرى، سـوى ما تقـدم، مـا رجحت أنـه سهـو أو تحريفٌ أو تصحيفٌ في الأصلِ وأثبتُ من بقية الاصول ما اعتقدتُ أنه الصوابُ، ووضعتُ هذا الذي أدخلتُه في النصيين بين عاضدتين [ ] وأشرت في هـوامش التحقيق إلى صورته الأولى وأحياناً اثبت على ما في الأصل بعض الـزيادات التي اتفقت بقية النسخ على ذكرها، والتي رأيت فيها تقويـة للمعنى أو زيادة تـوضيح، وعمدت أيضاً إلى وضعها بين عاضدتين.

٣ ـ وضعت في الهوامش ما كان زيادة في النسخ الاخرى على الاصل، أو اختلافاً معه بين فاصلتين صغيرتين «...» مبتدئـاً بذكـر رمز النسخـة التي وردت فيهـا الزيـادة أو الاختلاف، وقـد أثبت احيـانـاً كلمـة أو أكثـر من المتن خلوا من الفاصلتين من أجل تحديد موضع الزيادة.

٤ ـ وضعت الايات القرآنية التي وردت في المتن بين قوسين مزهرين ـ ﴿ . . . ﴾ ـ وأشرت في الهوامش الى موضعها من المصحف الكريم مبتدئاً برقم الآية ثم اسم السورة ورقمها، وأتممت في الهوامش ما اقتضى الحال اتمامه منها، واثبت في المتن في بعض الابيات تكملتها التي وردت في النسخ الأخرى زائدة على ما في الاصل مشيراً إلى مصدر هذه الزيادة.

٥ ـ خرجتُ من كتب القراءات المعروفة الآيات التي ذكر المصنفُ لها وجهاً من القراءة.

٦ ـ خرجت الحديث النبوي الشريف من كتب الحديث التي ورد فيها.

٧ ـ خرجت ـ قدر المستطاع ـ النصوص التي ذكر المصنف أسماء قائليها من كتبهم ـ إن وجدت ـ وإلا فَمن الكتب التي نقلت عنهم. وأما أقوال سيبويه فقد خرجتها جميعاً من كتابه وعمدت احياناً إلى توثيق بعض المسائل النحوية المذكورة في الايضاح بما يشابهها أو يتصل بها، من الكتب الاخرى تبعاً لموضوعاتها، فالنحو من كتاب سيبويه والمقتضب وغيرهما، والمسائل اللغوية من كتب اللغة أو المعاجم وهكذا.

٨ ـ وفيما يخص الشواهد الشعرية فقد عمدت إلى تخريجها مبتدئاً بدواوين قائليها فالمجاميع الشعرية ثم من كتب الشواهد كالخزانة والشواهد الكبرى للعيني، وشواهد ابن عقيل، وشواهد المغني، وشواهد العاملي والدرر اللوامع وغيرها، وكذلك من كتب اللغة والنحو كالمخصص والمفصل وشرحه لابن يعيش ومن المجاميع الشعرية كالمفضليات والاصمعيات وجمهرة أشعار العرب، ومن كتب الادب كالشعر والشعراء وشروح سقط الزند وغيرها، ومن كتب الامالي للقالي والمرتضى وابن الشجري. كما خرجتها أيضاً من المعاجم اللغوية كالصحاح واللسان والتاج.

وابتدأت بالحديث عن نسبة الشواهد وأتممت ما كان منها شطراً من بيت أو جزءا منه، ثم اتبعت ذلك بذكر المصادر التي وردت فيها بادئاً بالتي ورد الشاهد

فيها منسوباً فالتي لم تنسبه، واكتفيت فيما يخص المنسوب بكونه قد نسب مرة واحدةً في المصدر، ثم ذكرت بعد ذلك ورواياته المختلفة مبتدئاً بالاختلاف في النسخ فالمراجع الأخرى.

وذكرت أخيراً موطن الاستشهاد بالشاهد إن لم يكن قد ذكره أبو علي بصورة تغني عن إعادة ذلك، وعمدت إلى وضع نسبة البيت بين قوسين في المتن إن وردت في إحدى النسخ مشيراً إلى مصدر ذلك في هوامش التحقيق.

٩ ـ ترجمت باختصار من كتب تراجم الاعلام لاعلام النحاة واللغويين الذين وردت أسماؤهم في الكتاب مع ذكر مرجع من تأليف المحدثين في ترجمة أي منهم إن وجد، كما ترجمت أحياناً لقسمٍ من الأعلام الآخرين كلما رأيت ضرورة لذلك.

١٠ ـ عرفت بالاماكن والمواضع غير المعروفة التي ورد ذكرها في الكتاب من معجم البلدان أو المعاجم التي ذكرتها.

١١ ـ فسرتُ الكلمات الغريبة من المعاجم اللغوية كالصحاح واللسان والتاج واعتمدتُ من بينها على اللسان بصورةٍ أخص.

١٢ ـ خرجت الامثال والاقوال من كتب الامثال ومن المصادر الأخرى.

١٣ ـ اغفلت الاختلاف في عبارات التسبيح والتبجيل التي تسبق الآيات ترجيحاً مني بانها من صنع النساخ إذ غالباً ما ترد في كل نسخة على هيئة واحدة واكتفيت بصورتها التي وردت في نسخة الاصل فقط. وفعلت مثل هذا في العبارات التي تسبق نصوص أبي علي في الكتاب مكتفياً بتثبيت العبارات التي وردت في الاصل فقط.

١٤ ـ اتبعت التسلسل التاريخي في سرد المصادر والمراجع حيثما وردت إلافي حالات معينة مثل وجود رابطةٍ بين مصدرين ككتاب سيبويه وشرح الشنتمري لشواهده أو في التخريج من مادة لغويةٍ واحدةٍ وردت في أكثر من معجم.

١٥ ـ حركتُ أواخر الكلمات في متن الكتاب وضبطت بنيتها بالشكل حرصاً مني على سلامة النص.

١٦ ـ قمت بصنع فهارس عدة للكتاب تيسر الافادة منه كفهرس الآيات الذي أتممت الآيات فيه ووضعت ما ورد منها في الكتاب بين قوسين وضبطت هذا الفهرس بالشكل، كما صنعت فهرساً ثانياً للحديث النبوي، وثالثاً للامثال والأقوال ورابعاً للشواهد الشعرية، واتبعت في هذا الفهرس نسقاً خاصاً بينته في مقدمته وخامساً للأعلام والأماكن والكتب وغيرها.



فان قيل لم لا تقول اقايمان الزيدان واذا لم يكن الخبر على خلاف المبتدا في الافراد والتثنية اذا
لم يكن كذلك الزيدان قايمان اذ هما او الزيدون قايمون اذ هم فلو كان الزيدان في ذكرنا
مرفوعين بالابتدا لوجب ان تقول القايمان الزيدان فلما لم يجز ذلك وجب ان يكون في [illegible]
عليه كما يكون اذا قلت ايقوم الزيدان لما ذكرنا من ان اسم الفاعل يجري مجرى [illegible]
اقايم زيد جاز ان يكون زيد مبتدا وقايم خبرا مقدما عليه لانه مفرد مثل زيد [illegible]
الشيخ ابو علي ومما يرتفع بالابتدا قولهم كل رجل وضيعته وكل رفع بالابتدا والخبر
وانت اعلم وربك وحسن حذف الخبر حيث طال الكلام وكان معنى الواو كمعنى مع قال الشيخ
ابو بكر اعلم ان قولهم كل رجل مرفوع بالابتدا وضيعته معطوفة على ذا [illegible]
والتقدير كل رجل وضيعته مقرونان او مقرونان الا انهم تركوا [illegible] اذ [illegible]
عليه وكان المعنى كل رجل مع ضيعته والضيعة فلما [illegible]
عن الشيخ ابي علي وانشد   وقلن تزوج لا ابا لك كل [illegible]
المعنى لا يكن لك حرفة وشغل مع انك في هذه الحال من شغل [illegible]
بعني [illegible] ولا [illegible] الموضع الا ترى ان [illegible]
فكان المعنى [illegible] للمطاوعة لاجل ما يقع [illegible] من الحر [illegible]
ولفظ الجر [illegible] بحرف البناء عن غير [illegible] وانما قولهم انت اعلم [illegible]
بسبب المخبر فيه من حيث ان انت مبتدا واعلم خبره وربك مبتدا ان خبره محذوف [illegible]
وربك الا ان هذا الخبر حذف لطول الكلام ولان المعنى انت اعلم مع ربك كما كان ثم كل رجل مع ضيعته
[illegible] هذا الخبر لاجل انك لما حملت الكلام على ظاهره اجريته مجرى قولك انت وزيد اعلم
[illegible] من غير كما وذلك لا يستطاع فيما نحن فيه اذ لا تقدر على ان تقول انت وربك اعلم من غير [illegible]
[illegible] ونظيره ان يكون مثله [illegible] قال الشيخ ابو علي تقول مررت برجل سواء والعدم
فتعطف العدم على المضمر في سواء والاحسن ان تؤكد فان شئت رفعت سواء فقلت سواء هو
والعدم فيرتفع سواء بالابتدا والعدم [illegible] وسواء خبر مقدم قال الشيخ
الامام ابو بكر اعلم ان [illegible] كما ذكرنا
قلت مررت [illegible]



[illegible] عليه الاسم المنفصل [illegible] الى ان تقول [illegible] سواء [illegible]
كما انك اذا قلت مررت برجل مستوٍ هو والعدم والعدم [illegible] الاستواء [illegible]
مررت برجل مستوٍ هو وزيد فان رفعت سواء فتقدمه [illegible] العدم [illegible]
وسواء خبر الاسم مقدم [illegible] زيد [illegible] عمرو [illegible] في
هذا الوجه بمنزلة المعنى اذا [illegible] مررت برجل [illegible] والعدم [illegible] ان تقول [illegible]
وان شئت رفعت سواء [illegible] بعد الابتداء بالضمير المنفصل [illegible] لم [illegible] على الرفع [illegible]
انك قلت مررت برجل العدم سواء [illegible] الكلام [illegible] عليه العدم [illegible] قال الشيخ
ابو علي ومما يرتفع بالابتداء قولهم زيد اضربه وعمرو اكرمه فزيد [illegible] يرتفع بالابتداء والاحسن فيه النصب
قال شيخنا الامام ابو بكر اعلم ان الامر والنهي يكونان بالفعل فينبغي ان يقع الابتداء به [illegible] اضرب
زيدا ولا تضرب عمرا او زيدا اضربه وعمرا لا تكرمه لانك اذا نصبت اضمرت الفعل على شريطة التفسير
[illegible] اضرب زيدا اضربه ولا تضرب زيدا لا تضربه واذا رفعت قلت زيد اضربه وعمرو لا تكرمه
[illegible] مرفوعا بالابتداء وليس هذا المستحسن لما ذكرنا من ان الامر والنهي يجب ان [illegible] الابتداء
[illegible] لم يتصل التناسب بين المعنى واللفظ كما ان المفعول [illegible] وان يقع موقعه
الاسم [illegible] مبتدأ به متقدما في الذكر وليس كذلك [illegible] قلت زيد [illegible]
فلما [illegible] الفعل كان جائزا ولا يمكنك ان [illegible] ذلك لا تضرب زيدا [illegible] الاسم واذا كان كذلك
وجب ان يقدم الفعل اذا قصد الامر ويوضحه انك اذا قلت زيد ضربته امكنك ان تقول [illegible] زيد
مضروب واذا قلت زيد اضربه لم يمكنك ان تقول [illegible] اضربه [illegible] معنى الامر [illegible]
في قولك زيد اضربه ان يوضع موضع الاسم فعلا لا يقع موقعه [illegible] وايضا فان الخبر [illegible]
الصدق والكذب وليس الامر والنهي كذلك لانك لا تقدر ان تقول [illegible] صدقت او كذبت [illegible]
[illegible] قولهم زيد اضربه [illegible] على وجهين احدهما ان يكون على اضمار [illegible] كانه [illegible]
اضمار القول [illegible] كقوله تعالى والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم اي يقولون سلام
[illegible] التنزيل كثير جدا [illegible] وذلك [illegible] معنى [illegible]
[illegible] واذا [illegible]
[illegible]

[illegible] الاجماع [illegible]

[illegible] تكلم [illegible]

[illegible] الكرخي الثابت [illegible] الاجماع [illegible]

[illegible]

[illegible] لا يعتبرون [illegible] الثابت [illegible]

[illegible]

[illegible] هذا [illegible] الاجماع [illegible]

هذا الامر الذي [illegible] الرفع على [illegible] الخبر [illegible]

[illegible] الامام [illegible]

[illegible] الشيخين [illegible]

[illegible] الزيادة معتبرة في هذا الجنس [illegible]

الزيادة [illegible]

[illegible]

[illegible] فصل ومعرفة [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] ذلك [illegible] الاسناد [illegible]

[illegible] ذلك [illegible]



لان الابواب اذا ارتفعت بمفتحة لم يكن فيها ضمير يعود الى جنات عدن كما لا يكون
في حسن ما يعود الى المراة اذا ارتفع الوجه به دونه واما قولهم ان الالف واللام يسد مسد
الضمير فتحتال لاجل ان قيام الالف واللام مقام الضمير من حيث انه يعاقب الاضافة فكما
يقوم مقام الضمير هنا كذلك تقوم مقام الظاهر في قولك الغلام والرجل لانك لا تعدد
على انقسيمهما الى شيء كما يكون ذلك اذا ما نابت الالف واللام نحو غلام زيد ودخله وانما
بطل الضمير في الصفة لانه يعود الى الموصوف فيقال انه لا اله نحو مررت بامراة حسن
وجهها وليس الالف واللام بضمير فيعود الى شيء واذا كان كذلك وجب ان يعتقد ما ذكره
من ان في مفتحة ضمير الجنات عنده وان الابواب بدل من ذلك الضمير حتى كانه قال جنات
عدن مفتحة هي الابواب واستدل بقوله تعالى وفتحت السماء فكانت ابوابا على انه يجوز
ان يوقع التفتيح على الجنات وان كان ذلك للابواب في الحقيقة كما اوقع على السماء والغرض
الابواب واذا جاز ان يقال مررت برجل قائم الغلام فيجعل فعل الرجل في الظاهر كان ذا اجوز
واسهل وشبها بهذا لقولك ضرب زيد راسه من حيث ان التفتيح اوقع على الجنات كما اوقع
ضميرها بمفتحة ثم ابدل الابواب التي هي بعض منها من ضميرها قصدا للبيان والدلالة على موقع
الفعل كما ان الضرب اوقع على زيد اطلاقا ثم ابدل منه الراس الذي هو بعضه ايضاحا ايضا
وهو كقولك ضرب زيد الراس اشد مشابهة لان الابواب ليست بمضافة كراسه وانما هي
كقولك الراس عنده ان قصد الشيخ ابي علي ان تعلمك انه بمنزلة بدل البعض من الكل قال
الشيخ ابو علي تقول مررت برجل حسن الوجه فتصف به النكرة وان كان الصفة مضافة
الى ما فيه الالف واللام لان الاضافة في معنى الانفصال كما كان قولك مررت برجل ضارب زيد
غدا كذلك. قال الشيخ ابو بكر اعلم ان الاضافة في قولك حسن الوجه اذا كانت لفظية من حيث
ان المعنى حسن وجهه كان وجودها كلا وجود فكما تقول مررت برجل حسن وجهه فتصف به
النكرة لانه عار من اسباب التعريف كذلك تقول مررت برجل حسن الوجه فتصفه به لان
هذا السبب الذي هو الاضافة لا تاثير له في المعنى والتعريف يتعلق بالتاثير المعنوي دون اللفظي
وان كان الاضافة [illegible] ان يصير [illegible] معنى [illegible] مررت برجل حسن الوجه كما
تقول في غلام الرجل غلام للرجل قال الشيخ ابو علي فان قلت [illegible] اذا دخلت
الالف واللام فقلت مررت بزيد الحسن الوجه [illegible] قال الشيخ عبد القاهر



[illegible] ضربته [illegible] فهو [illegible] الذي [illegible] المبتدأ [illegible] زيد [illegible]

وان عدته الى المبتدأ ولم يعد الى الذي من الصلة شيء ولا يجوز ان يكون هذا الكلام [illegible]

انه الذي [illegible] الله رسولا لا حاجة الى العائد [illegible] كما لا ترى ان [illegible] الى

والتي [illegible] الله وضربت في قولك الذي [illegible] ضربته [illegible] الى [illegible]

[illegible] واذا كان [illegible] احد من المبتدا والموصول [illegible] ولم [illegible]

[illegible] كان [illegible] مستحيلا ن قال الشيخ ابو علي [illegible] قائما [illegible]

اخبرت عن زيد قلت الذي ضربته قائما زيد وان شئت الذي ضربت اياه قائما زيد فتفصل

الضمير [illegible] الذي [illegible] اخبرت عن [illegible] وكذلك [illegible] عن قائم د قال

الشيخ الامام [illegible] قد تعلم ان [illegible] قائما كلام [illegible] فيه [illegible]

[illegible] المبتدا [illegible] اذا كان [illegible] منصوب [illegible] وقائما

[illegible] الى [illegible] قال اذا وجد قائما [illegible] عن زيد [illegible] الضمير

[illegible] قلت الذي ضربته قائما [illegible] الذي [illegible] فتفصل الضمير لان

الاسم يجوز فيه وصل الضمير وفصله [illegible] ضربتك وضربت اياك ولا يجوز

في الفعل فصل الضمير مع القدرة على وصله لو قلت ضربت اياك لم يجز الا في ضرورة

وانما قلنا [illegible] الضرب لانك لا [illegible] بالاسم [illegible] الى [illegible] ضربت واما

انفصل [illegible] من الاسم [illegible] الا انه [illegible] الضمائر [illegible]

[illegible] ولا يجوز ذلك في الاسماء [illegible] الاخبار عن [illegible] لم

يجز [illegible] الا انك اذا [illegible] عن زيد من قولك ضربت زيدا

قلت الذي [illegible] فاقمت [illegible] ان تقول الذي هو زيدا قائما

ضربي [illegible] لما عرفت في باب [illegible] لا يعمل عمل الفعل فلا

[illegible] وكذلك لا يعمل [illegible]

[illegible] في قولك الذي [illegible] زيدا قائما [illegible] فلا يجوز [illegible] واما امتناع الاخبار عن

قائم فلان [illegible] حال والحال لا يكون الا نكرة [illegible] والاضمار [illegible]

[illegible] فلا تقل الذي ضربي زيدا اياه قائما [illegible] الحال

[illegible] الضمير عائدا

[illegible] عمرو كان دوا الام ولو [illegible]

[illegible] الثالث [illegible] التاسعة ن م م

تم الباب بتمام نصف الكتاب يتلوه في اول

الجزو الثانية قال الشيخ ابو علي

النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء

كلام العرب وكان الفراغ من هذه المجلدة ببغداد

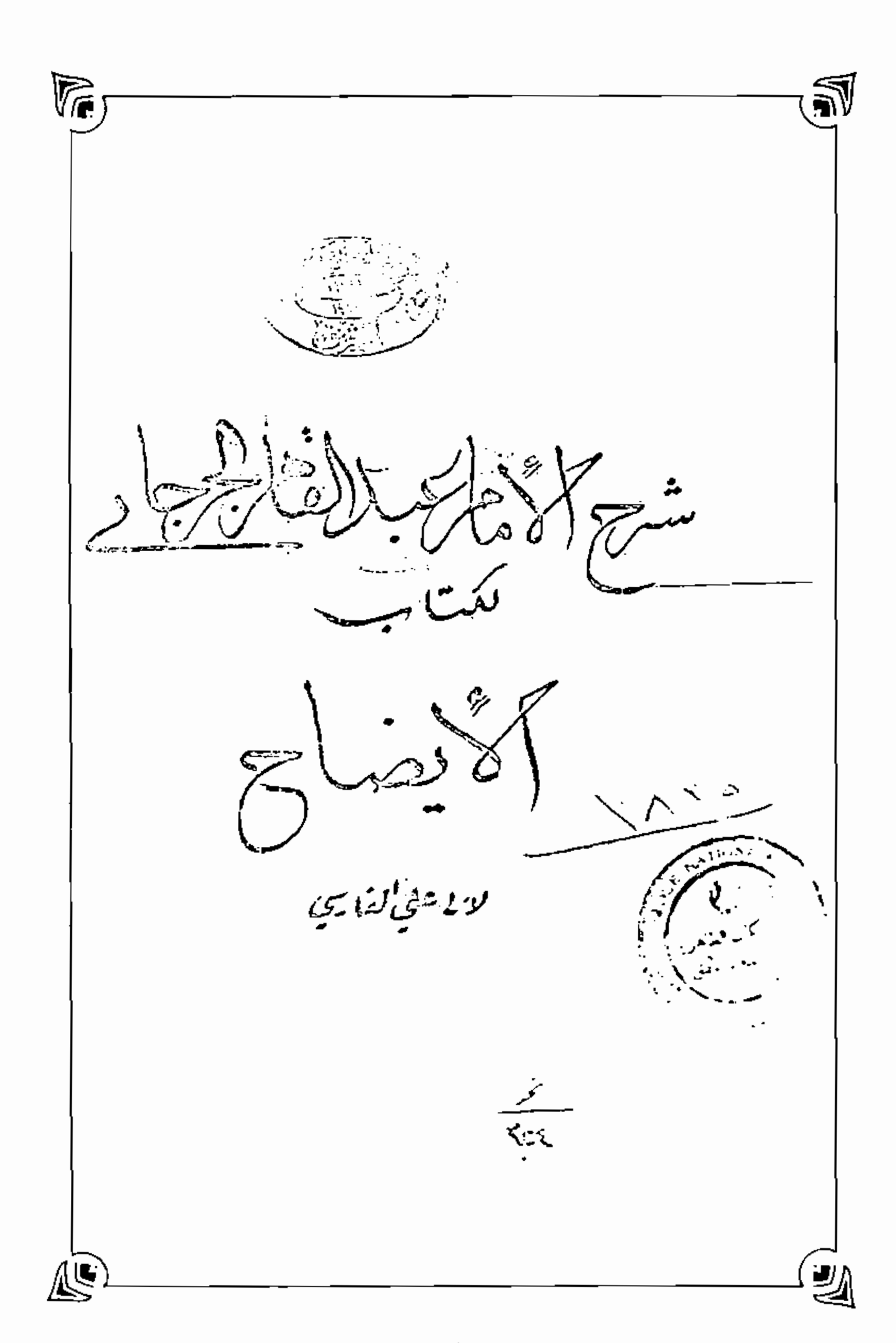
بالنظامية يوم ... من شهر رمضان سنة

ثمان وتسعين وخمسمائة

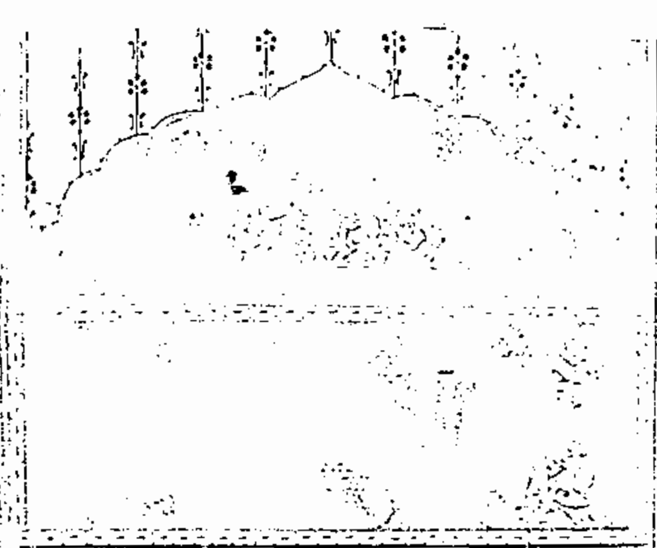
والحمد لله رب العالمين وصلواته على محمد وعلى اله

الطاهرين وسلم تسليما وكتبه احمد بن عبد الرحيم

بن نصر الحمصي الانصاري الفقير الى رحمة الله تعالى


شرح الإمام عبد القاهر الجرجاني
لكتاب
الإيضاح
لأبي علي الفارسي





الحمد لله عزت قدرته على نعمه التي تتقاصر عنها باع الشكر ٥ ومنحه التي تتكل
يدها ببسطه النشر ٥ واسئله التوفيق لسبل الصلاح ٥ والظفر بالسعادة
والنجاح واستقبال الصواب في جميع المقاصد ومصاحبة الرشد في كافة
المطالب ٥ انه ولي كل خير ٥ واصلي على النبي محمد وآله اجمعين ٥ عرضتم
على ابدكم الله رغبتكم في كتاب الايضاح وتحقيقه وتحصيل معانيه ونكته ٥
وذكرتم ان ما عملت به من الكتاب الموسوم بالمغني لا يطول باع كل احد لبلوغ
رتبته ٥ ونيل ذروته ٥ لاشتماله على مسائل جمة ٥ وفصول ممتدة ٥ اذ كان
اكثر الغرض فيه ان احصر ما يليق له وفي من وثبة الايام وتصرف الاحوال ٥ لان
جميع ما يدخل في جملة الانسان يألف للفناء والزوال ٥ ومعرض لحيالة الزمان ٥
فرأيتم الرأي ان املي عليكم كتابا متوسطا يفضي بتأمله الى اغراض هذا الكتاب ويعرفه
من هذا العلم ما ينبو عن طبعه وحشة الاجانب ٥ وتقدية التي لجأ لنزول المناسب
ويلين له جانبا من عويصه ويهديه الى نهج طريقه حتى يتوصل منه الى طلب الغاية ٥
ويطلع منه بحكم السعي للنهاية ٥ توجهت الميل الى ما يعمر معالمكم ويثمر مساعيكم اذ هب
في سبيل المروءة والكرم ٥ واشد مناسبة للسماحة الشيم ٥ فانا اذكر فيه بحول الله
ما يكشف عنه ظلمة الاشكال ٥ ويفيض عليه نور البيان ولا اتعدى المقدار الذي
يشتمل على مقاصده ٥ وما يفتقر اليه من الفروع والاصول ٥ وارجو ان يقرن الله به
الخير والسداد بمنه ولطفه [illegible] الشيخ ابو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن اخبرنا الشيخ
ابو الحسين محمد بن الحسين بن محمد بن عبد الوارث قال اخبرنا الشيخ ابو علي الحسن بن احمد بن
عبد الغفار رحمه الله [illegible] الكلام يأتلف من ثلاثة اشياء اسم وفعل وحرف ثالث
[illegible] اعلم ان الالف واللام في الكلام لاستغراق الجنس ولا يريد به






كلاما دون كلام كما انك اذا قلت الرجل خير من المرأة لم ترد به [illegible] من رجل وانما
يقصد الشياع واستغراق الجنس فليس من كلام الا وقد اشتمل عليه [illegible] الكلام كما انه
ليس من رجل الا وقد احاط به الرجل في قولك الرجل خير من المرأة وانما سمي كلاما ما كان
جملة مفيدة نحو زيد منطلق وخرج عمرو وقوله يأتلف حقيقته [illegible] الائتلاف
بين الجزئين وانما قال يأتلف من ثلثة اشياء ولم يقل الكلام ثلثة اشياء على ما جرت
عادة كثير من المتقدمين لاجل ان ذلك لا يخلو من غرضين احدهما ان يراد ان كل كلام
ما يجتمع فيه هذه الثلاثة والثاني ان يراد ان كل جزء من هذه الاجزاء يكون
كلاما كما انك اذا قلت العسل هو الحلو والعقد والنقد احتمل ان تريد ان كل واحد
من هذه الاشياء هو النوع النفيس وان تريد ان العسل لا يكون حتى يجتمع هذه الثلثة
وكل واحد من هذين الغرضين فاسد لاجل ان قولك زيد منطلق وخرج عمرو كلام
مفيد وليس يشتمل على الاجزاء الثلاثة وقولك زيدا وخرج من غير اسم غير مفيد
وكذا كل جزء انفرد كان عاريا من الافادة فلما ادى قولهم الكلام ثلثة اشياء
الى هذا الفساد تركه ابو علي واستبدل الى ما يصح وهو قوله الكلام يأتلف من ثلثة
اشياء لان من ههنا بمنزلته في قولك خرجت من البصرة ولو قصد [illegible] الا
لوجب ان يقال الفاظ الكلام او اجزاء الكلام ثلثة اشياء او الكلم ان الكلم جمع كلمة
والكلمة تقع على كل جزء حرفا كان او اسما او فعلا وقال صاحب الكتاب هذا باب علم
ما الكلم من العربية فتقديره باب علم اي شيء الكلم من العربية قال الشيخ ابو علي فما جاز
الاخبار عنه من هذه الكلم فهو اسم ومثال الاخبار عنه قولنا عبد الله مقبل وقام بكر فمقبل
خبر عن عبد الله وقام خبر عن بكر قال الشيخ [illegible] اعلم ان ما ذكره [illegible] للاسم
لاجل ان الفعل والحرف لا يصح الاخبار عنهما لو قلت خرج قام او قتل ضرب لم يكن [illegible]
لاجل ان الفعل خبر واذا جعلت الخبر مسندا الى الخبر كنت تاركا للصواب لان الخبر من حقه
ان يسند الى مخبر عنه كقولك خرج زيد وكذا لو قلت من الى او [illegible] لم يكن
في ذلك معنى الا ان تجعل الحرف اسما فتقول من ان حسنة وفي قبيحة كتبت [illegible]
شعر الام على لو ولو كنت عالما باذناب لو لم تفتني اوائله جعلها اسما على [illegible]
وادخل عليه التنوين كما يدخل على رجل وفرس وهذا بمنزلة ان تجعل الفعل [illegible]
ويزيد فيصح الاخبار عنه لزوال معنى الفعلية فتقول جاءني يزيد ويشكر [illegible] ولو قلت
يزيد وانت تريد الفعل لم يجز كما لم يجز ضرب قتل وليس الشيخ ابو علي [illegible] الا
ان كيف واين ومتى واذ وما اشبه ذلك اسماء بالاتفاق والاخبار عنها ممتنع وانما نورد
هذا علمت ان قوله فما جاز الاخبار عنه وصف للاسم وليس بحد لانه [illegible]
وهو ان تقول كل ما صح الاخبار عنه فهو اسم ولا تقدر على عكسه وهو ان تقول كل ما لم يصح
الاخبار عنه فليس باسم لما ذكرنا من ان نحو كيف واين اسم والاخبار عنه ممتنع






فان له جهنم لا يموت فيها ولا يحيى وقد جاء هذا الضمير مؤنثا فقال الله فانها
لا تعمى الابصار فانه ضمير القصة [illegible] اعلم ان هذا الضمير يكون في اربعة
مواضع الاول الابتداء المحض كقولك هو زيد منطلق والثاني باب كان
كما تقدم والثالث باب ان كقوله تعالى انه من يأت ربه مجرما التقدير ان الامر
وليس في الكلام شيء يصح ان يعود اليه الهاء فانه تفسيره من يأت ربه مجرما
من جزائه جملة في موضع خبر ان ولا يكون الضمير في باب ان مستكنا كما كان في باب
كان لان اسم ان منصوب وضمير المنصوب لا يكون مستكنا وانما يكون ضمير
المرفوع الا ترى انك تقول ضربه ولا تستتر الهاء في ضرب كما تستتر المرفوع اذا قلت زيد
ضرب عمرا وانما ذلك لاجل ان المرفوع يكون فاعل الفعل والفاعل يتصل بالفعل
فيجوز ان يستكن فيه والمفعول فضلة فلا يتصل بالفعل اتصال ما يستكن فيه وهذا
يدل على ان الفاعل كالجزء من الفعل وهذا واستتار الضمير في باب ان يمتنع من وجه آخر
وهو ان الحروف لا يستكن فيها الضمائر وكذا قوله تعالى انه من يتق ويصبر فان الله
لا يضيع اجر المحسنين وذلك اكثر من ان يحصى والرابع باب ظننت تقول ظننته
زيد خارج ويؤنث هذا الضمير على معنى القصة كقوله عز وجل فانها لا تعمى الابصار
[illegible] القصة وعلى ذا قوله على انها تعفو الكلوم وانما توكل بالادنى وان جل ما يمضي
[illegible] وعلى هذا قول من قرأ اولم يكن لهم آية ان يعلمه علماء
بني اسرائيل فيكون ضمير القصة وآية خبر مبتدأ مقدم والجملة في موضع نصب
ولا يكون للتأنيث في يكن لآية لما تقدم من انه اذا اجتمع معرفة ونكرة فالاسم
المعرفة [illegible] اعلم ان التقدير ولم تكن القصة ان يعلمه
علماء بني اسرائيل كقولك علم بني اسرائيل آية كما تقول لم يكن زيد منطلق تريد لم يكن
[illegible] هذا وان يعلمه مبتدأ وآية خبره وقدم عليه كما تقول منطلق زيد
[illegible] تميمي انا ومشنوء من يشنؤك على ما تقدم في باب الابتداء ولا يجوز ان
[illegible] مرفوعة بانها اسم يكن لان ان يعلمه معرفة اذ هو كقولك علم بني اسرائيل
[illegible] فاذا جعلت آية اسم كان وجب ان تجعل ان يعلمه في موضع بانه خبر كان
[illegible] النكرة اسم كان والمعرفة الخبر كقولك كان رجل غلام زيد وكان منطلق عمرا
[illegible] فاسد لا يجوز الا في ضرورة الشعر وانما اكثر الشيخ ابو علي القول في هذه الآية
[illegible] اسحاق الزجاج لانه قال ان آية اسم كان وذلك وهم منه بلا شبهة وليس ابو
[illegible] منعنا ذلك منعنا كيف وقد تبين استحالة جعل النكرة مخبرا منه والمعرفة
[illegible] فساد ذلك ومن الشعر ايضا غير كثير ولكنه قد ركبه هذا الموضع
[illegible] فكانه ظن ان الكلام عار من المعرفة ولو لم يكن ان مع صلته معرفة كاملة لما
[illegible] قوله تعالى فما كان جواب قومه الا ان قالوا وما كان حجتهم الا ان قالوا ائت





عن ان يكون اسما لها [illegible] فيجب نصب المعرفة واذا لم يجتمع معرفتان نحو ان
تقول كان منطلق زيد [illegible] مثل قوله أن قالوا واذا كان معرفة كان جعل
النكرة اسما غير جائز الا في [illegible] نكرة لم يكن ضمير القصة كقوله قال فانها الا
الاتصبا وهواة فاعرفه [illegible] ومن ذلك قول الشاعر
ولا انسان ان يجبك شاخص [illegible] وان كان الحكيم حكيم قال الشيخ [illegible]
اعلم ان في كان ضمير الامر [illegible] ولو لم يكن فيها ضمير الامر لوجب ان ينصب
الحكيم الاول به واذا ارتفع [illegible] لم يكن في الثاني الا النصب فاذا لم ينصب
فنقول وان كان الحكيم [illegible] كان خبرا هو اسمه وان قوله الحكيم حكيم جملة
من المبتدا والخبر في موضع نصب بانها خبر كان كقولك كان زيد منطلق قال الشيخ
[illegible] وربما اضطر الشاعر الى حذف الضمير من ان وليت قال فليت دفعت
الهم عني ساعة فبتنا على ما خيلت ناعمي بال قال الشيخ [illegible] اعلم ان ليت
لا يدخل على الفعل لانه بمنزلة الفعل ومشبه به في عمل النصب والرفع تقول ان زيدا منطلق
وليت زيدا خارج على ما سترى بعد فقوله فليت دفعت التقدير فليته الا ان الضرورة
قادته الى حذف الهاء ومثل ذلك ما رويناه من جهة شيخنا رحمه الله عن [illegible]
كانهن الفتيات [illegible] التقدير كانهن الا ترى انه لو لم
يقدر ذلك لنصب فقال [illegible] كما تقول كان في الدار زيدا ولا يجوز
هذا في غير الاضطرار عند الاكثر قال الشيخ [illegible] ولا يجوز كانت زيد الحمى
تاخذ ان رفعت الحمى تاخذ بكانت لفصلك بين كان واسمها باجنبي منها وهو زيد
الذي هو معمول غيرهما فان جعلت التانيث في كانت للقصة ورفعت الحمى
بالابتداء وجعلت تاخذ خبر المبتدا جازت المسألة قال الشيخ [illegible]
اعلم انه لا يجوز الفصل بين العامل والمعمول بالاجنبي فلا تقول ضربت وذهب [illegible]
اريد زيدا ضربت عمرا وذهب زيد فتوقع عمرا الذي هو معمول ضربت بين ذهب [illegible]
الذي هو زيد المرفوع بانه فاعل [illegible] وزيد [illegible]
بينهما وذلك ان ذهب يقتضي معموله الذي هو زيد وانت تاتيه بشيء لا يناسبه فلا
الا بمنزلة من طلب [illegible] واخاه فيضم اليه طفيلي لا يلابسه بوجه وبعد [illegible]
فان قولك كانت زيد الحمى تاخذ زيد فيه منصوب بتاخذ وفي تاخذ ضمير الحمى [illegible]
من امرين احدهما ان ترفع الحمى بكانت وتجعل التانيث فيها لتانيث الحمى كقولك
اشتدت الحمى لاجل انك اذا فعلت ذلك كانت معمولة لها واذا كانت معمولة لها
لم يجز ان تفصل بينهما زيدا الذي هو معمول لكانت ولا متعلق [illegible]
بتاخذ الذي يكون معمولا لكانت من حيث يكون خبرا لها لما ذكرنا من ان الفصل بالاجنبي
بين العامل والمعمول غير سائغ ويكون تقدير الرفع [illegible] كانت زيد الحمى





تم هذا آخر ما هو المراد هنا بتمهيد والشروع صبابته
ركنا مهمات ولقد صار اتمامه مقتضى لو الحمد
را انفتاحه من فى الاتى الحمد لله على الاتمام ثم الصلاة والسلام
على هادى السبل محمد المبعوث الى الكل وعلى آله البررة
واصحابه المهرة وقد وقع فراغ يد الفقير الى الله القدير ابراهيم
بن صالح بن حسن احسن الله اليه ذو المنن الآقحصارى الهاونى
في يوم الاحد غرة جمادى الآخرة فلله الحمد في الاولى والآخرة
لسنة ثمان والف من هجرة من له العز والشرف بدار السلطنة
العلية قسطنطينية المحمية لا زالت محروسة الله مرتبة بدار افضل
الافاضل جامع جلائل الخصائل مولانا محمد بن ميرزا بن محمد
البيروزى المشتهر بالمنحكى اضحكه الله تعالى فى الدارين بالسعادة الابدية
والعزة السرمدية حال كونه نائبا بمحلة داود پاشا كما دام ذكره ثابتا
فى القديم دام كذلك فى الحديث وباستكتابه ورغبته فى احياء ذلك الكتاب
النادر المشحون بالدرر النوادر ادام الله ذكره بالجميل
فى السنة الانام مذكورا وجعل سعيه فى اتمام ذلك الكتاب
مشكورا فالمسؤول ممن رآه وكتب منه ونظر البيان يذكر
كاتبه الفقير بالدعاء بالخير والثناء عليه
من جاء بالحسنة فله عشر امثالها
والله الموفق واليه قصد السبيل



الرموز والعلامات

(١) الاصل: نسخة المكتبة التيمورية.

(٢) ب: نسخة مكتبة راغب باشا.

(٣) ج: نسخة المكتبة الظاهرية.

(٤) ط: الايضاح العضدي المطبوع.

(٥) [.......]: للزيادات على الاصل أو التغيير فيه.

(٦) -(....)-: للآيات.

(٧) «...»: في المتن لنصوص أبي علي، وفي الهوامش للزيادات على الاصل أو الخلافات معه.

(٨) //: للفصل بين صفحات مخطوطة الاصل.

(٩) [ ]: لارقام الشواهد.

(١٠) (...): في الهوامش للزيادات المثبتة على متن ط من نسخه الأخرى.

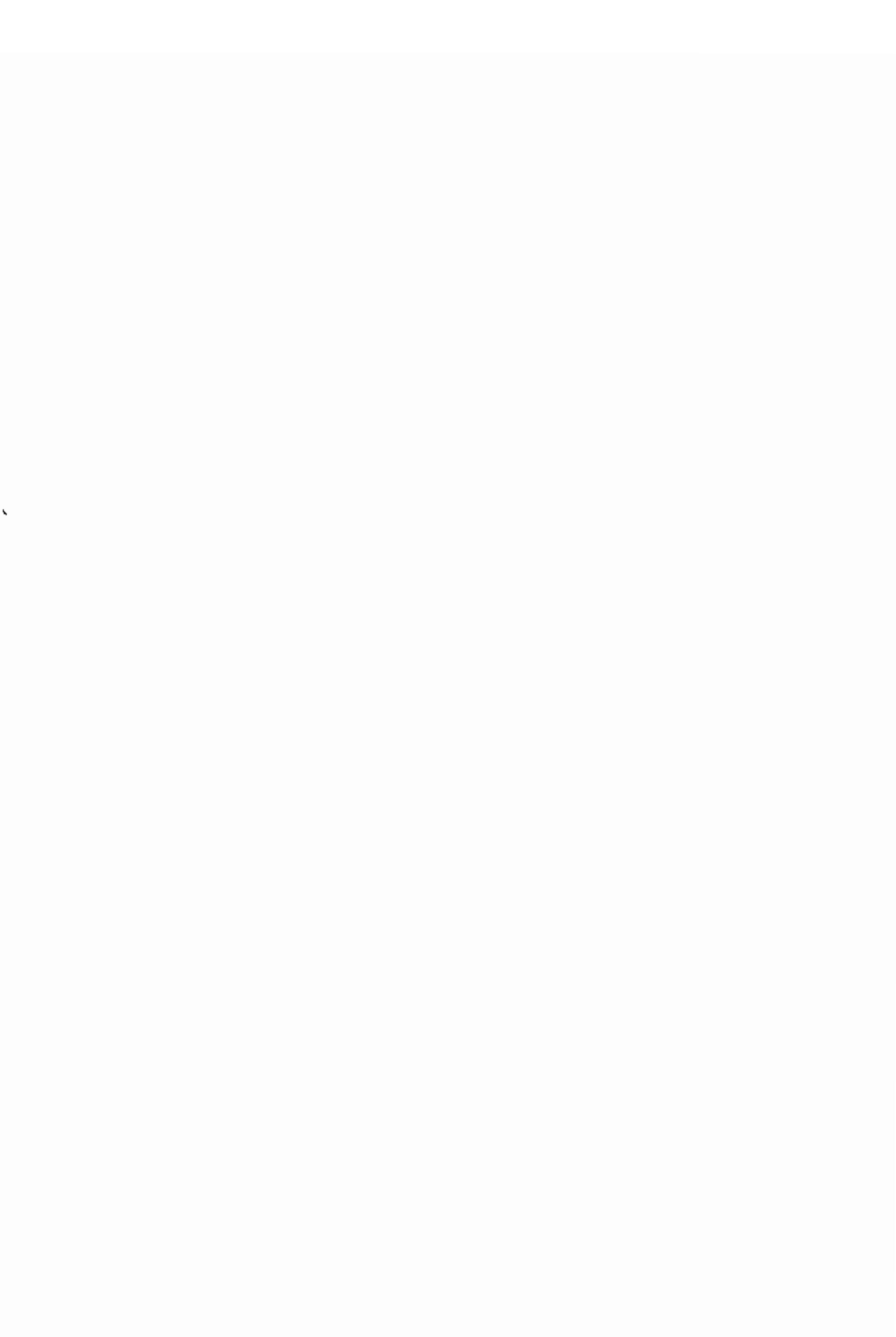
(١١) ع: للعالم في النحو واللغة.

(١٢) ش: للشاعر.

(١٣) م: للموضع والمكان والبلد.

(١٤) ك: للكتاب.

مع ملاحظة أن الرموز الأربعة الأخيرة استخدمت في الفهرس الخامس الخاص بالأعلام والأماكن والكتب وغيرها.



بسم الله الرحمن الرحيم

أحمدُ الله عزتْ قدرتُهُ على نِعَمِهِ التي يتقاصرُ عنها باعُ الشكرِ، وَمِنحِهِ التي تقلُّ لديها بسطةُ النشرِ، وأسألهُ التوفيقَ لِسُبُلِ الصلاحِ، والظفرَ بالسعادةِ والنجاحِ، واستقبالَ الصوابِ في جميعِ المقاصِد ومصاحبةَ الرشدِ في كافةِ المطالِب. إنَّهُ وليُّ كلِ خيرٍ، وأُصلي على النبيِّ محمدٍ وآلهِ أجمعين.

عرضتم عليّ ـ أيّدكمُ الله ـ رغبتَكم في كتابِ الإيضاحِ وتحقّقهِ، وتحصيلِ معانيهِ، ونكتِهِ، وذكرتم أنَّ ما عملتُ فيهِ من الكتابِ الموسومِ بالمغني لا يطولُ باعُ كلِّ أحد لبلوغِ رتبتِهِ، وتسنم ذروتِهِ لاشتمالهِ على مسائلَ جمةٍ، وفصولٍ ممتدةٍ، إذْ كانَ أكثرُ الغرضِ فيه أَنْ أحصِّنَ ما بذلتُ له وقتي من وثبةِ الأيامِ وتصرفِ الأحوالِ، لأن جميعَ ما يدخلُ في جملةِ الإنسانِ يألفُ للفناءِ والزوالِ، ومعرّضٌ لحبالةِ الزمانِ. فرأيتُم الرأيَ أن أُمليَ عليكم كتاباً متوسطاً يفضي بمتأملهِ إلى أغراضِ هذا الكتابِ، ويعقُد منه ومن هذا العلمِ نسباً ينفي عن طبعهِ وحشةَ الأجانبِ، وتعديةَ أنسِ المجالسِ، والمناسبِ، ويُلينُ له جانباً من عويصِهِ ويَهديه إلى مصعبِ طريقهِ[١] حتى يتوصلَ منه إلى طلبِ الغايةِ ويطلعُ منهُ نجمُ السعيِّ للنهايةِ. فوجدتُ الميلَ إلى ما يعمرُ معالَمكم، ويثمِّن[٢] مساعيَكُم أذهبَ في سبيلِ المروءةِ والكرمِ وأشدَّ مناسبةً للسجاحةِ والشيمِ[٣]. فأنا أذكرُ بحولِ

---

(١) ج: إلى تصعب طريقه.

(٢) ج: ويعمر. تحريف.

(٣) ج: السجاحة الشيم. سهو.

الله ما يكشفُ عنهُ ظلمةَ الاشكالِ، ويُفيضُ عليه نورَ البيانِ، ولا أتعدّى المقدارَ الذي يشتملُ على مقاصدِهِ، وما يفتقرُ إليه من الفروعِ والأصولِ. وأرجو أن يقرنَ الله بهِ الخيرَ والسدادَ بمنهِ ولطفهِ.

قالَ الشيخُ أبو بكرٍ عبدُ القاهرِ بنِ عبد الرحمنِ، أخبرَنا الشيخُ أبو الحسينِ محمدُ بن الحسينِ بنِ محمدٍ بنِ عبدِ الوارثِ، قالَ أخبرَنا الشيخُ أبو علي الحسنُ ابنُ أحمدَ بنِ عبدِ الغفارِ رحمَهُ الله فقال:

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمٰنِ الرّحيم

الحَمْدُ للّهِ رَبِّ العالمين، وصَلَّى اللَّه على مُحَمَّدٍ وعلى آله الطَّيّبين.

أمّا على إثر ذلك أَطَالَ اللَّهُ بَقَاءَ الأَمِيرِ الجَلِيلِ، عَضُدِ الدولة مَوْلَانا، وأَدَامَ عِزَّهِ وتأييدهِ ونَصْرِهِ وتَمْكِينِهِ، وأَسْبغَ عليه طَوْلَهُ وَفَضْلَهُ. فَإِني جَمَعْتُ في هَـذا الكِتَابِ أبواباً من العربية مُتَحرِّياً جَمْعَها عَلَى مَا أَمَرَ بِهِ الأمير الجليل عَضُدُ الدولة. فإنْ وَافَقَ آجْتِهَادِي مَا رَسَمَ، فَذَلِكَ بِيُمْنِ نَقِيبَتِهِ، وَحُسْنِ تَنْبِيهِهِ وهدايتِهِ، وإنْ قَصُرَ إدْراكَ عَبْدِه عَمّا حَدَّهُ مَوْلانا أَدَامَ الله إرْشادُهُ ورُشْدُهُ، رَجَوْتُ أَنْ يَسَعَنِي صَفْحُهُ لِعِلْمِهِ بأَنَّ الخَطَأَ بعد التَّحرِّي مَوْضُوعٌ عن المُخطىء](*).

(*) لم تورد الأصول التي اعتمدتها خطبة كتاب الايضاح. ولعل عبد القاهر اكتفى بفاتحة شرحه للكتاب المتقدمة. وقد أثبتها من نسخ الايضاح العديدة لدي. وقد أغفلت ذكر اختلافاتها اليسيرة فيما بينها.

الكلامُ يأتلفُ من ثلاثةِ أشياءَ:

اسم وفعل وحرف

فمـا جازَ الإخبـارُ عنـهُ[1] من هـذهِ الكلمِ فهـو اسمٌ. ومثـالُ الإخبـارِ عنـهُ قولُنا[2]: عبدُ الله مقبلٌ، قامَ[3] بكرٌ، فمقبـلٌ، خبرٌ خبَّـر عن عبدِ الله، وقـامَ خبرٌ عن بكرٍ.

والاسمُ الـدالُّ على معنىً غيرِ عينٍ كـالعلمِ[4] والجهلِ في هـذاالاعتبـارِ كـالاسـمِ الدالِ على عين. تقـولُ: العلمُ حَسَنٌ، والجهلُ قبيـحٌ، فيكـونُ حَسَنٌ خبراً عن العلمِ كما كانَ مقبلٌ خبراً عن عبدِالله في قولك: عبدُالله مقبلٌ.

ومن صفاتِ الاسـمِ جوازُ دخولِ الألفِ واللامِ عليهِ ولحاقِ التنـوينِ بهِ[5]، كقولِنا: الغلامُ والفرسُ وغلامٌ وفرسٌ[6].

وأما الفعلُ فما كانَ مستنداً إلى شيءٍ ولـم يُسْنَدْ إليهِ شيءٌ، مثالُ ذلكَ خرَجَ عَبـدالله، وينطلقُ بكـرٌ. وأذهبُ ولا تضربْ. فقـولنا: خـرجَ وينطلقُ، كـلُّ واحدٍ منهما مسندٌ إلى الاسـمِ الذي بعدَهُ، كذلكَ قولَنا: أذْهَبُ ولا تضربْ، الفعلُ فيـهِ مسندٌ إلى ضمير المخـاطب المأمـور أو المنهيَ، وهو مضمـرٌ فيهِ، ولـو أُسنِدَ إلى

(١) ج: عليه، تحريف.
(٢) ط: كقولنا. تحريف.
(٣) ط: وقام.
(٤) ط: نحو العلم.
(٥) ط: له.
(٦) ط: وفرس وغلام.

الفعل شيءٌ فقيلَ: ضَحِكَ خرجَ أو كتبَ ينطلقُ وما أشبهَ ذلكَ لم يكنْ كلاماً.

فالاسمُ في بابِ الإسنادِ إليهِ والحديثِ أعمُّ من الفعلِ، لأنَّ الاسمَ كما يجوزُ أَنْ يكونَ مُخْبَراً عنه فقدْ يجوزُ أن يكونَ خبراً في قولِكَ: زيدٌ منطلقٌ، والله إلهُنا، والفعلُ في بابِ الإخبارِ أخصُّ من الاسمِ لأنَّه يكونُ أبداً[1] مسنداً إلى غيرِهِ ولا يُسْنَدُ غيرُه إليهِ.

والفعلُ ينقسمُ بأقسامِ[2] الزمانِ: ماضٍ وحاضرٍ ومستقبلٍ. فالماضي نحوَ ضربَ[3] وسَمِعَ ومكثَ واستخرجَ ودحرجَ، والحاضرُ نحو يكتبُ ويقومُ ويقرأُ، وجميع ما لحِقَتْ أولَهُ الزيادةُ[4].

وهذا اللفظُ يشملُ الحاضرَ والمستقبلَ. فإذا دخلَتْ عليهِ السينُ أو سوفَ اختصَّ بالمستقبلِ[5] وخَلُصَ لَهُ، وذلكَ نحْو سوفَ يكتبُ وسيقرأُ.

والحرفُ ما جاءَ لمعنًى ليس باسمٍ ولا فعلٍ نحو لامِ الجرِّ وبائِهِ، وَهَلْ وَقَدْ وثُمَّ وسوفَ وحَتّى وأَمّا.

بابُ ما إذا ائتلَفَ من هذهِ الكلِمِ الثلاثِ كان كلاماً مستقلاً

فالاسمُ يأتَلِفُ مع الاسمِ فيكونُ كلاماً مفيداً، كقولِنا: عمرو أخوكَ وبِشْرٌ صاحبُكَ، ويأتلِفُ الفعلُ مع الاسمِ، فيكونُ كذلكَ كقولِنا: كتبَ عبدُالله، وسُرَّ بَكْرٌ. ومِنْ ذلكَ زيدٌ في الدارِ.

وَيدْخُلُ الحَرْفُ على كلِّ واحدةٍ[6] من الجملتينِ فيكونُ كلاماً، كقولِنا: إنَّ

---

(١) ط: لأنه إنما يكون أبداً.

(٢) ط: بانقسام.

(٣) ط: نحو ذهب.

(٤) ط: أوله زيادة (من الزيادات الهمزة والنون والتاء والياء).

(٥) ط: اختص به المستقبل.

(٦) ط: كل واحد.

زَيْداً[1] أخوكَ، وما بشرٌ صاحِبَكَ، وهَلْ كَتَبَ عَبْدُالله؟ وما سُرَّ بكرٌ، ولَعَلَّ زيداً في الدارِ. وَمَا عدا ما ذُكِرَ مِمَّا يُمكِنُ ائتلافُهُ من هذهِ الكلمِ، فَمُطَّرَحٌ، إلاّ الحرفَ معَ الاسمِ في النداءِ، نحوَ: يا زيدُ، ويا عبدَالله، فإنَّ الحرفَ والاسمَ (قد)[2] ائتَلَفَ منهُما كلامٌ مفيدٌ في النداء.

باب الإعراب[3]

الإعرابُ أَنْ تختَلِفَ[4] أواخرُ الكَلِمِ لاختلافِ العاملِ، مِثالُ ذلكَ: هذا رجلٌ، ورأيْتُ رجلاً، ومَرَرْتُ برجلٍ، فالآخرُ من هذا الاسمِ قَدْ اختَلَفَ باعتقابِ الحركاتِ عليهِ[5]. واعتقابُ هذهِ الحركاتِ المختلفةِ (على الأواخرِ)[6] إنّما هو لاختلافِ العواملِ التي هيَ هذا ورأيتُ والباءُ في مررتُ برجلٍ. فهذهِ عواملُ كلُّ واحدٍ منها غيرُ الآخرِ.

وهذا الاختلافُ في الأواخرِ[7] على ضَرْبَيْنِ: أحدُهُمَا: اختلافٌ في اللفظِ، والآخرُ: اختلافٌ في المَوْضعِ. فالاختلافُ في اللفظِ على ضربَيْنِ: أحدُهُمَا بتعاقبِ الحركاتِ، والآخرُ: بالحروفِ. وحَرَكاتُ الإعرابِ ثلاثٌ: رَفعٌ ونصبٌ وجرٌّ، وقَدْ[8] تَقَدَّمَ ذِكرُ ما يَخْتَلِفُ آخِرُهُ بها قَبْلُ[9]، واختلافُ الآخرِ

---

(١) ط: إن عمراً.

(٢) من ط: الصواب. وفي نسخ المخطوطة فقد. تحريف.

(٣) ط: باب حد الإعراب.

(٤) ج: يختلف.

(٥) ط: على آخره.

(٦) من ب وج وط. أبين.

(٧) ج: الذي في الأواخر، ط: الذي يكون في الأواخر.

(٨) كذا في ط. وهو أرجح. وفي نسخ المخطوطة قد.

(٩) هنا زيادة من عبد القاهر على نص أبي علي، هي: «يعني لهذا ما قدمه من قوله: هذا رجلٌ، ورأيت رجلاً، ومررت برجلٍ».

بـالحروفِ في الاسمـاءِ[1] كقولِهِم: أخـوهُ وأَبُـوهُ[2]، وفـوهُ وذو مـالٍ[3]، وتثنيـةِ الأسماءِ، وجمعِهَا على حدِّ التّثنيةِ (جمـعَ السلامـةِ)[4] نحوَ مسلمـانِ ومسلمونَ، وكِلاَ إذا أُضيفَ إلى المُضْمَرِ، [نحـوَ قولِهِم: جـاءني الرجـلانِ كِلاهُمـا، وَرأَيْتُ الـرَجُلَيْنِ[5] كِلَيْهِما، ومـرَرْتُ بالـرَّجُلَيْنِ كِلَيْهِمـا][6]، وفي الأفعالِ نحوَ يضـربانِ وَيَذْهَبونَ[7] وَتَضْربينَ[8].

والاختـلافُ الكائِنُ في المـوضِعِ دونَ اللَّفْظِ مِثـالُهُ في الأسماءِ // نحوعَصَاً وَرَحَىً وَمُثَنَّىً، ومُعَلّىً[9]، وفي الأفعالِ نَحْوَيَخْشَى وَيَغْشَى[10].

والمُعْـرَبُ من الكَلِمِ صنفـانِ: الأسمـاءُ المتمكِّنـةُ والأفعـالُ المُضَـارِعَـةُ، والحروفُ كُلُّهَا مَبنيَّةٌ، والأسماءُ[11] المُتمكِّنـةُ ما لَمْ تُشـابِهُ الحـروفَ ولم تَتَضَمَّنْ مَعْنَاهَا.

[والأسماءُ المُتمكِّنةُ][12] في الأمرِ العامِّ لا تَخْلُو مِنْ أَنْ تكـونَ اسمَ جنسٍ كَـأَسَدٍ وَثَـوْرٍ وَفَهْم وَفَضْلٍ وَضَـرْبٍ وَأَكْلٍ وَبَيـاضٍ وَسَـوَادٍ، أو مُشْتَقَّـةً من ذَلِـكَ كَفَهْمٍ وفـاضِلٍ وَضارِبٍ وَآكِلٍ[13] وَأَسْـوَدَ وَأَبْيَضَ، أَوْ منقولَـةً من ذَلِكَ كَـرَجُـلٍ يُسَمَّى بِأَسَدٍ أو ثَوْرٍ أَوْ فَضْلٍ.

---

(١) ط: مثاله في الأسماء.

(٢) ط: أخوك وأبوك.

(٣) ط: وذو مال وحموها.

(٤) من ب وج. وفي ط: وهو جمع السلامة.

(٥) ج: الرجلان. سهو.

(٦) ما بين العاضدتين من ب وج و ط. والسياق يقتضيه.

(٧) ب، ج، ط: ويضربون.

(٨) ب، ج، ط: وتضربين يا آمْرأة.

(٩) ط: ومعطى.

(١٠) ط: ويغشى ويسعى.

(١١) ط: فالأسماء.

(١٢) من ب وج. أبين. وفي الأصل: وهي.

(١٣) ط: وفاضل وآكل وضارب.

وهذه الأسماءُ[1] المعربةُ تكونُ على ضربينِ: منصرفٌ وغيرُ منصرفٍ.

فالمنصرفُ ما دخلَهُ الجرُّ والتنوينُ نحوَ مررتُ برجلٍ، وذهبْتُ إلى عمروٍ، وغيرُ المنصرفِ ما كانَ ثانياً من جهتينِ (من الجهاتِ التسعِ التي تَمْنَعُ الصرفَ)[2] فَلَمْ يدخُلْهُ الجرُّ مَعَ التنوينِ وكانَ في موضِعِ الجرِّ مفتوحاً نحوَ رأيْتُ إبراهيمَ، ومَرَرْتُ بإبراهيمَ قبل[3]، وقولُهُ تعالى: ﴿فَحَيّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا﴾[4] و[(إذا دَخَلَتِ الألفُ واللاّمُ على ما لا ينصرفُ أو أُضيفَ انجرَّ[5]، كقولِكَ: مَرَرْتُ بالأحمرِ، وبأَحمَرِ القومِ، وبإبْرَاهِيمِهِم لأنَّ هذا مَوْضِعٌ قدْ أُمِنَ فيهِ التنوينُ)][6].

والأفعالُ المُضَارِعَةُ ما لَحِقَتْ أوّلَهُ[7] زيادَةٌ من هذهِ الزياداتِ الأَرْبَعِ [8] التي هي أَفْعَلُ أنا، ونَفْعَلُ نحنُ، وتَفْعَلُ أَنْتَ أو هيَ، ويَفْعَلُ هو[8] فهذهِ الأفعالُ أُعْرِبَتْ لمضارَعتِها الاسمَ، ومشابهتِها لهُ بأَنَّهُ[9] إذا قيلَ: هو يَفْعَلُ، صَلَحَ أنْ يكونَ للحالِ أو الاستقبالِ[10] فإذا لحقهُ السينُ[11] أو سوف فقيل: سَيَفْعَلُ أو سوفَ يَفْعَلُ، خَلُصَتْ للاستقبالِ، وزالَ بدخولِ الحرفِ عليه الشياعُ الذي كانَ فيه قبلُ[12] [13] فصار كالاسمِ الذي دَخَلَهُ لامُ المعرفةِ[13] نحو الرجل[14] فقصرتَهُ على مخصوصٍ بَعْدَ أن كان شائعاً.

---

(١) سقطت الأسماء في ب.
(٢) من ب وج وط. وإثباتها أبين.
(٣) ط: بإبراهيم (يا هذا).
(٤) آية ٨٦ / النساء ٤.
(٥) ج: الجر. تحريف. ط: تجر. تصحيف.
(٦) ما بين العاضدتين ساقط في الأصل وهو مثبت في بقية النسخ وط. والسياق يقتضي إثباته.
(٧) ط: أوائلها.
(٨ ـ ٨) العبارة في ب، ج، ط: التي هي الهمزة في أفْعل أنا، والنون في نفعل نحن، والتاء في تفعل أنْتَ أو هي، والياء في يفعل هو.
(٩) ب، ط: وذلك أنّه.
(١٠) ب: للحال والاستقبال.
(١١) ط: ألحقت السين.
(١٢) سقطت «قبل» في ج.
(١٣ ـ ١٣) بدله في ب وط: فصار كالاسم إذا دخل عليه لام التعريف.
(١٤) ط: نحو الرجل «والغلام».

فمضـارعتُهَا الاسمُ أوجبَتْ لهـا جملةً إعـرابَهـا الـذي هـو الـرفـعُ والنصبُ والجزمُ. فأما الرفعُ فيها خـاصةً فلوقـوعِهَا مـوقعَ الاسمِ كقـولِنا: مَـرَرْتُ برجـلٍ يكتبُ، (فيكتِبُ)[1] ارتفـعَ لوقـوعِهِ مـوقِعَ كـاتِبٍ، فالمَعْنىٰ الـذي رَفَعْتَ بِهِ غيـرُ المعنى الذي أَعْرَبْتَ بِهِ.

بابُ البناءِ

البناءُ خِلافُ الإعرابِ، وهو أَنْ لا يختلفَ الآخِـرُ باختـلافِ العامـلِ[2] ولا يَخْلُو البناءُ من أَنْ يكونَ على سكونٍ أو علىٰ حركةٍ. فالبنـاءُ على السُّكونِ يكـونُ في الاسمِ [3] والفعـلِ والحرفِ، فـالبناءُ على السكـونِ في الاسمِ [3] نَحوَ كَمْ وَمَنْ وإِذْ، تقولُ: بِكَمْ رجلاً مَرَرْتَ؟ وكَمْ رجلاً[4] جَـاءَكَ؟ وَكَمْ رجـلاً ضَرَبْتَ؟ فتختلفُ العـواملُ[5] ولا يختلفُ الآخِـرُ كما آختلفَ آخـرُ المُعرَبِ حيثُ اختلفَ العاملُ.

والبِناءُ على السُّكونِ في الفِعْلِ جميعُ أَمْثِلَةِ الأمْرِ للمُخَاطَبِ إذا لَـمْ يَلْحَقْ أوّلَهُ حروفُ المُضَارعةِ[6] نحو اقْرَأْ واكْتُبْ واجْلِسْ[7] وقُلْ وبِعْ.

وفي الحُروفِ نحوَ هَلْ وَبَلْ[8].

والمبنيُّ على الحركةِ من الكَلامِ[9] ينقسمُ بأقسامِ[10] الحركـاتِ التي هيَ

---

(١) من ب، ج، ط. الصواب.

(٢) ج: لاختلاف العامل.

(٣ - ٣) ساقط في ج بسبب انتقال النظر.

(٤) ج: وكم رجالاً. تحريف.

(٥) ج: فيختلف العامل.

(٦) ط: حرف المضارعة.

(٧) ط: اقرأ واجلس واكتب.

(٨) ط: وفي الحرف نحو قد وهل وبل. ج: وفي الحروف نحو هل وبل وقد.

(٩) ج، ط: من الكلم.

(١٠) ط: بانقسام.

الفتحـةُ والضَّمةُ والكسـرةُ، فـالبنـاءُ على الفتحـةِ في الأسمـاءِ[1] نحـوَ أَيْنَ وَكَيْفَ وحَيْثُ، وفي الأفعالِ جميعُ أمثلةِ المـاضي نحو ذَهَبَ وَعَلِمَ وَظَـرُفَ[2] واسْتَخْرَجَ وَدَحْرَجَ واحرَنجَمَ، وفي الحروفِ نحوَ إنَّ ولعَلَّ[3] وثُمَّ وسَوْفَ.

والبنـاءُ على الكَسْـرِ يكـونُ في الاسمِ والحـرفِ[4] فـالاسمُ نَحْـوَ هؤلاءِ وأَمْسِ[5] (والحرفُ)[6] نحوَ لامِ الجرِّ وبائِهِ[7] في بِزيدٍ ولِزَيْدٍ[8].

وكذلكَ البناءُ على الضَّمِّ يكونُ فيهِمـا دونَ الفِعْلِ. فمثـالُ الاسمِ المبنيِّ على الضَّمِّ أَوَّلُ وعَـلُ وبَعْـدُ وقَبْـلُ[9] ويـا // حَكَمُ في النِّـداءِ. ومثـالُـهُ في الحروفِ مُنْذُ فيمن جر بها[10]. ١٠ و

بابُ مِنْ أحكامِ الأسْماءِ[11] المُعْرَبَةِ

الأسماءُ المعربَةُ علىٰ ضَرْبَيْنِ: صحيحٌ ومعتلٌّ، فالصَّحيحُ في هَذَا البابِ مـا

---

(١) العبارة في ج: «فالبنا على الفتحة يكـون في الكلم الثلاث كمـا كان البنـاء على السكون كـذلك، فالمبني على الفتح في الاسماء». وقد ورد هذا النص في ط باستبدال قوله: في الأسماء بقـوله من الأسماء.

(٢) ج: وعلم وضرب. ط: وعلم وظرف (وشرف).

(٣) ط: نحو أن «وليت» ولعل.

(٤) ط: والحرف (دون الفعل).

(٥) العبارة في ب وج فـالاسم نحـو هؤلاء وأمس وحَـذَارِ وبـدَار وفي ط... وحَـذَار وبَـدادِ، انـظر المقتضب ٣/١٧٩.

(٦) من ب، ج، ط: وهو الصواب: وفي الأصل والجر. تحريف.

(٧) ج، ط: نحو باء الجر ولامه.

(٨) ط: في زيد ولزيد.

(٩) ط: أول وقبل وبعد وعل.

(١٠) قال المبرد في المقتضب ٣/٣١، فأما منذ فمعناها ـ جررت بهـا أو رفعت ـ واحد وبـابها الجـر، لأنها في الأزمنة لابتداء الغاية بمنزلة مِن في سائر الاسماء. تقول: لم أرَكَ منذ يوم الجمعة، أي: هذا ابتداء الغاية، كما تقول: من عبدالله إلى زيد، ومِن الكوفةِ سِرْت.

(١١) ب، ج، ط: من أحكام «أواخر» الأسماء.

لَمْ يَكُنْ آخِرُهُ أَلِفاً أَوْ ياءً وَلا واواً[1] وذلِكَ نحوَ رَجُلٍ وَفَرَسٍ وَثَوْبٍ وَوَعْدٍ[2] وَعِلْمٍ وَذِكْرٍ، فهذا الضَّربُ[3] تتعاقَبُ عليهِ حَرَكاتُ الإعرابِ.

فالمعتلُّ[4] ما كانَ آخِرُهُ ياءً أَوْ واواً أو أَلِفاً[5]، ولا يَخْلُو ما قَبْلَ هذهِ الحروفِ المُعْتَلَّةِ من أَنْ يكونَ ساكناً أو مُتَحَرِّكاً، فإذا سَكَنَ ما قبلَ الياءِ والواوِ[6] جَرَيا[7] مجرى الصَّحيحِ في تَعاقُبِ الحَرَكاتِ عَلَيْهِما (اعتِقابَهَا)[8] على الصَّحيحِ، وذلكَ قَوْلُهُمْ[9] : ظَبْيٌ وَنَحْيٌ وَغَزْوٌ وحِقْوٌ.

والمدَّغَمُ فيهما كذلكَ نحوَ قولهم: كُرْسِيٌّ ووليٌّ[10] ومرميٌّ وَعَدْوٌّ و (مغزوٌّ)[11] لأنَّ المدَّغَمَ يكونُ ساكِناً،[12] فسكونُ الياءِ من كرسيٍّ ومرميٍّ والواو في عدوٍّ[12] ومغزوٍّ كسكونِ الباءِ في ظَبْيٍ والزَّاي في غَزْوٍ.

ويَجْرِي هذا المَجْرىٰ كِساءٌ ورِداءٌ وآيٌ وَرَأْيٌ.

وإذا تَحَرَّكَ ما قبلَ هذهِ الحروفِ التي تَقَعُ في أواخِرِ الأسماءِ المُعْتَلَّةِ فلا تَخْلُو[13] الحَرَكةُ من أَنْ تكونَ فتحةً أو ضَمَّةً أو كَسْرةً[14]، فإذا كانَتِ الحَرَكةُ فتحةً

---

(١) ج، ط: ألفا ولا ياءاً ولا واواً.

(٢) ط: ووعد وثوب.

(٣) ج: فهذه الضرب.

(٤) ج، ط: والمعتل.

(٥) ط: ياءا أو ألفاً أو واواً.

(٦) ط: الواو والياء.

(٧) ج: وجريا. سهو.

(٨) من ج: وفي الأصل اعتقابهما تحريف.

(٩) ط: قولك. تحريف.

(١٠) ب، ج: نحو قولهم: كرسيّ ومرميّ وعتوّ ووليّ وعدوّ ومغزوّ، ط: «نحو كرسي وولي (ومرضى) ومرمى) وعتوّ وعدوّ ومغزوّ».

(١١) من ب، ج، ط: وفي الأصل غزو: تحريف.

(١٢ ـ ١٢) بدله في ط: فسكون الياء الأولى في كرسيّ ومرميّ والواو الأولى في عتوّ.

(١٣) ج: لا تخلو.

(١٤) ط: فتحة أو كسرة أو ضمة.

كانَ الآخِرُ أَلِفاً، وإذا كانَ أَلِفاً صَارَ[1] في الأَحْـوالِ الثَّلاثِ عَلَىٰ صُـورَةٍ واحِدَةٍ، تقولُ: هذهِ رَحَىً[2] ، ومَرَرْتُ بِرَحَىً، ورأَيْتُ رَحَىً [2] .

وهـذهِ الأسمـاءُ التي أواخـرُهـا[3] ألفٌ[4] على ضَـرْبَيْنِ: منصـرفٌ وغيـرُ منصـرفٍ. فالمنصـرفُ يلحقُهُ التَّنـوينُ فيلتقي مـعَ الألِفِ فَيُحْـذَفُ الأَلِفُ لالتقـاءِ الساكِنَيْنِ في الدُّرْجِ نحوَ[5] هذِهِ رَحَىً فَآعلَمْ[6]، وهذهِ نـوىً يا فتى. فـإذا وقَفْت وَقَفْتَ على الأَلِفِ.

وغَيرُ المنصرفِ ما لا يَلْحَقُهُ[7] التنوينُ، فيثبتُ الألفُ في الوقفِ والوصلِ، تقولُ: هذِهِ حُبْلى، وهذِهِ بُشْرىٰ[8] ، وذَكَرْتُهُ ذِكْرَىٰ.

وإنْ كَانَتِ الحركةُ التي قبلَ الآخرِ كسرةً كانَ الآخرُ ياءً، وإذا صارَ[9] آخرُ الاسمِ ياءً قَبْلَها كَسْرَةٌ[10] كانَ في الرَّفعِ والجَـرِّ على صورةٍ واحـدةٍ تقولُ: هـذا قـاضٍ، وذلِكَ غـازٍ[11]، ومَرَرْتُ بقـاضٍ وغازٍ، فيكُـون لفظُ[12] الـرفـعِ كَلَفْظِ الجَرِّ[13]. وكذلِكَ هذا قاضِيكَ، وذلك غازِيكَ[14]، وكذلكَ إذا أُلْحِقَ[15] الألفُ

---

(1) ط: كان.

(2 ـ 2) بدله في ط: ورأيت رحى ومررت برحى.

(3) ط: التي (يكـون) (في) أواخرها.

(4) ب: الألف.

(5) ط: تقول.

(6) ط: (يا غلام) فاعلم.

(7) ط: وغير المنصرف لا يلحقه.

(8) ط: بشرى (يا فتى).

(9) ب: وإذا سار. تحريف، ط: فإذا صار.

(10) ب: وقبلها كسرة.

(11) ب، ج: تفعل: هذا غاز وذلك قاض، ط: تقول هذا قاض وذاك غاز

(12) ج: فيكون لفظاً. تحريف.

(13) ط: فيكون لفظ الجر والرفع واحداً.

(14) ب، ط: وذلك غازيك، ومررت بقاضيك وغازيك.

(15) ط: إذا لحق.

واللامُ نحوَ هذا القاضِي : وهذا الغازِي[1] . فأمّا في النَّصْبِ فإنَّ الياءَ تتحرَّكُ في هذِهِ المَواضِع بالفَتْحَةِ[2] .

وليسَ في الأسماءِ اسمٌ آخِرَهُ[3] حَرْفُ عِلّةٍ وقَبْلَهَا ضَمَّـةٌ، فإذا أدّىٰ قيـاسٌ إلىٰ ذلِكَ رُفِضَ فأُبْـدِلَتْ من الضَّمَةِ كسـرةٌ، فَصارَ الآخِـرُ ياءً مَكسُـوراً ما قَبلَهـا، وإذا[4] صارَ كذلـكَ كانَ بمنـزِلَةِ القـاضِي والغازِي، وذلِـكَ نحوَ[5] قـولِهم: حَقْوٌ وَأحْقٍ[6]، وجَرْوٌ وَأَجْرٍ وَقلنْسُوةٌ وقَلنس[7] وعَرقُوةٌ وعَرقٍ[8] قالَ[9]:

[١] لَيْثٌ هِـزَبْرٌ مُـدِلٌّ عِنْـدَ خِيسِتِـهِ ... بـالـرَّقْمَتَيْنِ لَـهُ أَجْـرٍ وَأَعْـرَاسِ[10]

---

(١) ط: وهذا الداعي ومررت بالقاضي والداعي.

(٢) ط: بالفتح.

(٣) ط. في آخره.

(٤) ط: فإذا.

(٥) سقطت نحو في ط.

(٦) في اللسـان (حقأ) ١٨/٢٠٦: الحِقـوُ الكَشْحُ، وقيـل مَعْقَـدُ الإزارِ. والجمـع أحْقٍ وأحقـاءُ وحقيٌّ وحِقَاءٌ.

(٧) سقطت «وقلنس» في ج.

(٨) سقـطت «وعرق» في ج وفي اللسـان (عرق) ١٢/١١٩ ـ ١٢٠، والعَـرْقُوة: خشبـة معـروضـة على الدلو، والجمع عَرقٍ. وأصله عَـرْقُوْ، إلا أنـه ليس في الكلام اسم آخـره واو قبلها حـرف مضموم، إنما تخص بهذا الضرب الأفعال نحو سَرُوَ وبَهُوَ، فإذا أدى قيـاس إلى مثال هـذا رُفِضَ فعدلـوا إلى إبدال الواو ياءً فكأنَّهم حولوا عَرْقُواً إلى عَرْقي ثم كرهوا الكسرة على الياء فأسكنوها وبعـدها النـون ساكنة فالتقى ساكنان فحذفوا الياء وبقيت الكسرة دالة عليها.

(٩) ط: قال الشاعر.

(١٠) ورد هذا الشاهد في أبيات نسبت مرة لأبي ذؤيب ـ واسمه خـويلد بن خالـد بن محرث ـ وأخـرى لمـالك بن خـالد الخـزاعي، فنسب لأبي ذؤيب في شرح أشعـار الهـذليين ق ٣٢/٥ ص ٢٢٦، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ق ٢.

ونسب لمـالك بن خـالد الخـزاعي في شـرح أشعـار الهـذليين أيضـاً، ق ١/١٣ ص ٤٤٢ وكتاب الوحوش للأصمعي ٢٤، واللسان (عرس) ٨/١١.

والبيت لم ينسب في المخصص ٤/٤٧، وابن يعيش ٤/١٢٣، ٥/٣٥ و١٠/٢٣.

وروايتـه في المخصص واللسان حـول خيسته «وذكـر اللسان روايـة المقتصد هـذه وخيـه الأسـد أجمته، وأجرٍ جماعة جرو، وأعراسه إناثه، والواحدة «عرس» وهي اللبوة.

بابٌ مِنْ إعرابِ الفِعْلِ[1]

الأَفْعالُ علىٰ ضربَيْنِ: مُعْربٌ ومبنيٌّ، فالمعربُ ما كانَ مُضارِعاً للاسمِ، والمُضارِعُ ما كانَ في أوّلِهِ همزةٌ أَوْ نونٌ أَوْ تاءٌ أَوْ ياءٌ، وذلِكَ نَحْوَ: أَفعَلُ أَنا، وَنَفْعَلُ نَحنُ، وَتَفْعَلُ أَنتَ أَوْ هِيَ، وَيَفْعَلُ هُوَ، وإعرابُهُ علىٰ ثلاثةِ أوجهٍ[2]: رَفْعٌ ونصبٌ وجَزْمٌ، فالرَّفْعُ خاصةً يكونُ فيها لما تَقدَّمَ ذِكْرُهُ من وُقُوعِها موقعَ الأَسْماءِ، وأمّا النَصْبُ فيها فبالحروفِ الناصِبَةِ لَهَا. وهي أَنْ ولَنْ وَكَيْ وإِذاً، وذلِكَ[3] نحْوَ: لَنْ يَقُومَ زيدٌ، وآمُرُكَ أَنْ تَذْهَبَ وجِئْتُكَ[4] كَيْ تُعْطِيَني، ويقولُ القائِلُ: أَنَا أَرْعَى حقَّكَ، فأَقولُ لَهُ[5]: إذاً أُكْرِمَكَ، ويَنْتَصِبُ أَيضاً بعدَ حتّى، واللاّمُ في قَوْلِكَ[6]: سِرْتُ حتّى أَدْخُلَهَا، وَما كُنْتُ لأَضْرِبَكَ، وبَعْدَ الفاءِ في جوابِ النَّفْيِ[7] وَما أَشْبَهَ ذَلِكَ[8] ممّا كانَ غيرَ واجبٍ في نحوِ ما جئْتَنِي فأُكْرِمَكَ، وبعدَ الواوِ في نحوِ لا تَأْكلِ السمكَ وتشربَ اللبنَ.

والجزمُ فيها بحروفِ الجزمِ[9] وهي: لَمْ، ولَمّا، ولا في النَّهْيِ، واللاَّم // في الأَمْرِ، وذلِكَ نحوَ: لم يَذْهَبْ عَبْدُالله، ولمّا يَقُمْ زَيْدٌ، ولا تَضرِبْ أَحداً، وَلَيَذْهَبْ عَبْدُالله، وليُمْتَثَلِ الأَمْرُ[10]، وحروفُ الجَزاءِ[11] نحوَ[12]: إنْ تُكْرِمْنِي أُكرِمْكَ، وإن تُعْطِني أُعْطِكَ. ١٩ ظ

فإنْ ثَنَّيْتَ الفاعلَ في الفِعلِ المُضارِعِ المرفوعِ أَلْحقتَ لعلامةِ[13]، التَّثْنِيَةِ

---

(١) ط: باب إعراب الافعال.
(٢) ط: ثلاثة أضرب.
(٣) ط: ذلك.
(٤) ب: وجئت.
(٥) ج: فتقول.
(٦) ط: في (نحو) قولك.
(٧) ط: جواب النفي (والاستفهام).
(٨) ج، ط: وما أشبهه.
(٩) ط: بالحروف الجازمة.
(١٠) ب، ج، ط: وليتمثل «ذلك» الأمر.
(١١) ب، ج، ط: وحرف الجزاء
(١٢) ط: وهو نحو.
(١٣) ج: العلامة. تحريف.

أَلِفاً وللرَّفْعِ [1] نوناً مكسورةً، وذلِكَ[2] هما يَضْرِبانِ، وَيَذْهبانِ، فإنْ جَمَعْتَهُ في الفعلِ المُضارعِ المَرْفوعِ، ألحقتَ الجمعَ[3] واواً ولِعلامةِ الرَّفْعِ نوناً مَفْتوحةً وذلِكَ نحوَ همْ يَضْربونَ ويَذْهَبونَ، فإنْ كانَ هذا الفعلُ لِمخاطبٍ[4] مؤنَّثٍ [أَلْحقتَ لعلامةِ التأْنيثِ][5] ياءً مكسوراً ما قَبْلَها و[للرفعِ][6] نُوناً مفتوحةً فَقُلْتَ: أَنتِ تذهبينَ يا هَذِهِ.

فَإنْ[7] أَلْحقْتَ الفعلَ حرفاً جازِماً أو ناصِباً[7] حَذَفْتَ هذهِ النُّوناتِ فَقُلْتَ: لم تَفْعَلا، ولَنْ تَفْعلاَ[8]، ولم تَفْعَلُوا، وَلَنْ تَفْعَلُوا، ولَمْ تَفعَلِي، ولَنْ تَفْعَلِي يا امرأةُ.

فإنْ كانَ [الفعلُ][9] لجماعةِ مؤنَّثٍ قُلْتَ: أَنْتُنَّ تَفْعَلْنَ، ولَمْ تَفْعَلْنَ[10] وهُنَّ يَفْعَلْنَ، ولَمْ يَفْعَلْنَ[11] فَتُثْبِتُ[12] هذهِ النُّونَ في الرفعِ والنصبِ والجزمِ[13] ولَمْ تُحْذَفْ، لأنَّها علامةُ جَمْعٍ وليسَتْ بدلالةِ الرفعِ[14] كالنونِ التي تقدَّم ذِكْرُهَا.

وإذا كانَ آخرُ الفعلِ ياءً أَوْ واواً[15] أَوْ أَلِفاً نحوَ يَغْزُو وَيَرْمِي ويَخْشَى، فإنَّ

---

(١) ط: و (العلامة) الرفع.

(٢) ط: وذلك «نحو».

(٣) ج: للجمع.

(٤) ج: المخاطب. تحريف.

(٥) من ب وج: وهو أبين. وفي الأصل ألحقته ياء..

(٦) من ب وج. أبين.

(٧ -٧) بدله في ط: فإن أُلْحِقَ الفعلُ حَرْفاً ناصِباً أو جَازِماً.

(٨) ب، ج: لا تفعلا ولن تفعلا.

(٩) من ب وج وط. أبين.

(١٠) ج: ولم تفعلين. تحريف، ط: ولم تفعلن «ولن تفعلن».

(١١) ط: (ولن يفعلن).

(١٢) ج: فثبتت.

(١٣) ط: في (حالة) الرفع والجزم والنصب.

(١٤) ب، ج: بدلالة للرفع.

(١٥) ط: واواً أو ياءاً.

هـذهِ الحروفَ كُلَّها تثبُت ساكِنةً في الرَّفع، وتُحْذَفُ كُلُّها في الجزمِ نحوَ لَمْ يَخْشَ، ولَمْ يَغْزُ، ولَمْ يَرْمِ. وتُحَرَّكُ الياءُ والواوُ[1] في النَّصْبِ بالفَتْحَةِ. تقولُ[2] لَنْ يَدْعُوَ زَيْدٌ، ولَنْ يَرْمِيَ عَمرٌو، والأَلِفُ في النَّصبِ تَبْقىٰ على سُكُونِها[3] نحوَ لَنْ يَخْشَىٰ، فيكونُ لفظُ النَّصْبِ كلَفظِ الرَّفْعِ[4].

باب التثنية والجمع //

٢٣ و

(٥ الإسْمُ المُثَنَّى لا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكونَ ٥) مَرْفوعاً أَوْ مَنْصوباً أو مَجْروراً، فإنْ كانَ مَرْفوعاً لَحِقَتْهُ أَلفٌ ونونٌ نحوَ رَجُلانِ وَفَرَسانِ وَشَجَرَتانِ وحَجَرانِ وضَرْبَتانِ. وإنْ كانَ مَجْروراً أَوْ مَنْصوباً لَحِقَتْهُ بدلُ الأَلِفِ ياءٌ نحوَ مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ، وَرَأَيْتُ رَجُلَيْنِ، والنون[6] مكسورةٌ وما قَبْلَ الأَلِفِ والياءِ مفتوحٌ.

فأمَّا الاسمُ المجموعُ فلا يَخْلُو مِنْ أَنْ يُجْمعَ جمعَ التكسيرِ أَوْ جمعَ السلامةِ، فجمعُ التكسيرِ يَشْمَلُ أُولي العِلم وغيرَهُم. تقول: رَجُلٌ ورجالٌ، كما تقول: سَبْعٌ وسِباعٌ [وَمَلَكٌ وملائكةٌ][7] ودِرْهَمٌ ودَراهمَ وإنسانٌ وأُناسٍ. وأمّا[8] جَمْعُ السلامةِ: وهوَ الجمعُ الذي علىٰ حدِ التّثنيةِ [وسُمِّي جمعاً على حدِّ التثنيةِ لأنَّهُ][9] يَسْلَمُ فيهِ بناءُ الواحدِ كما يَسْلَمُ في التثنيةِ، ولا يَتَغَيَّرُ[10] نَظْمُه عَمَّا كانَ

---

(١) ط: وتتحرك الواو والياء.
(٢) ط: نحو.
(٣) ط: والألف تبقى في النصب على سكونها.
(٤) زيادة في ب وج بعد قوله: «كلفظ الرفع» ونصها: «والمبنيُّ من الأفعال على ضربين: مبني على الفتح، وهو جميع أمثلة الماضي، نحو ذَهَبَ وسَمِعَ، ومبنيٌّ على السكون، وهو جميع أمثلة الأمرِ للمخاطب». وهي في ط أيضاً. ولم أثبتها في المتن لأن عبد القاهر لم يتحدث عنها في كلامه بعد ذلك.
(٥ ـ ٥) بدله في ب وج وط: لا يخلو الاسم المثنى من أن يكون.
(٦) ط: فالنون.
(٧) من ب وج وط. وقد أثبتها لأنها مقصودة بعينها، ولا تدخل ضمن الأصناف المذكورة.
(٨) ط: فأما.
(٩) من ب، ج، ط. وهو أبين. وفي الأصل: وهو الجمع الذي على حد التثنية فإنه يسلم.
(١٠) ط: ولا يُغيِّر.

عليهِ في الإفرادِ ويكونُ[1] في الأمرِ العامِ لأُولي العِلْمِ، ويلحقُهُ في الرّفعِ واوٌ [مضمومٌ ما قَبْلَها][2] وفي الجرِّ والنصبِ ياءٌ مكسورٌ ما قَبْلَها. ويلحقُ بَعدَ الواوِ والياءِ نونٌ مفتوحةٌ، وذلكَ قَوْلُكَ: هؤلاءِ المسلمونَ، وجاءَني الصالحونَ والزيْدونَ والعَمْرُونَ. [ومَرْرتُ بالصالحينَ وبالزَّيْدينَ، والنصبُ كالجرِّ في هذا الجمعِ كما كانَ في التثنيّةِ[3]. وهذهِ النونُ التي تَقَعُ في أواخِرِ هذهِ الأسماءِ المثنّاةِ والمجموعةِ بدلٌ مِنَ الحركةِ والتّنوينِ اللَذيْنِ كانَا في المفردِ][4].

فإنْ كانَ الجَمعُ[5] مؤنَّثاً [لحَقتْهُ][6] ألفٌ وتاءٌ فكانَتْ[7] التَّاءُ مضمومةً في موضعِ الرَّفعِ ومكسورةً في موضِعِ الجرِّ والنَّصْبِ[8] [والنَّصْبُ كالجرِّ في هذا الجَمْعِ][9] كما كانَ مثلَهُ في جمعِ المذكرِ وتَلْحَقُ التاءَ نونٌ ساكنةٌ بمنزلَةِ النُّونِ في مسلمونَ[10]، وذلِكَ قولُكَ: هؤلاءِ مسلماتٌ وصالحاتٌ، ومَرَرْتُ بمسلماتٍ ورأَيْتُ صالحاتٍ[11].

بابُ إعرابِ الأسماءِ[12]

إعرابُ[13] الأسماءِ علىٰ ثلاثةِ أَضْرُبٍ، رَفْعٌ وَنَصْبٌ وَجَرٌّ، فالرَفْعُ في الرُّتْبَةِ

---

(١) ب، ج، ط: فإنه يكون. (٢) من ب وج وط. وإثباتها أولى.

(٣) ط: كما كان مِثْلَهُ في التثنية.

(٤) ما بين العاضدتين من ب وج وط. وهو أبين. وبدله في الأصل والنصب كالجر في الجمع.

(٥) ط: فإن كان المجموع.

(٦) ما بين العاضدتين من ب وج. وهو الصواب. وفي الأصل «ألحقته» ألف وتاء. سهو. وفي ط: أُلْحِقَ ألفاً وتاء.

(٧) ط: وكانت.

(٨) ب، ج: في موضع النصب والجر. ط: في موضع الجر.

(٩) ما بين العاضدتين من ب وج وط وسقط من الأصل سهواً. والسياق يقتضي إثباته.

(١٠) ب: في مسلمين، ط: (التي) في مسلمون.

(١١) ب، ج، ط: ومررت بمسلماتٍ وصالحاتٍ، ورأيْتُ مسلماتٍ وصالحاتٍ.

(١٢) جاء عنوان البابِ في ب وج قبل قوله: قال الشيخ أبو علي. على غير ما هو متبع في بقية الأبواب.

(١٣) سقطت «إعراب» في ج.

قبلَ النَّصْبِ والجَرِّ، وذلِكَ أنَّ الرَّفْعَ يَسْتَغنِي عن النَّصْبِ والجَرِّ نحوَ قامَ زيدٌ، وعمرٌو مُنْطَلِقٌ. والنَّصْبُ والجَرُّ لا يكونانِ حتَّى يتقدَّمَ الرَّفْعُ نحوَ: قامَ زَيْدٌ قياماً،(١ ومَرَرْتَ بعمرٍو اليومَ ١).

فأمّا قولُهم: إنَّ زيداً ذاهِبٌ، فَمُشَبَّهٌ بالمَفْعولِ بِهِ المقدَّمِ(٢)، نحوَ ضربَ زيداً عَمْرٌو، وكذلكَ قَوْلُهُم: ما بَكْرٌ خارجاً، مُشَبَّهٌ بالفعلِ والفاعلِ(٣). وإذا كانَ الرَّفعُ في الرُّتْبَةِ قَبْلَهُمَا وَجَبَ أَنْ يُقَدَّمَ عَلَيْهُما في الذِّكْرِ.

بابُ الابتداءِ

الابتداءُ وصفٌ في الاسمِ المبتدأِ يَرْتَفِعُ بِهِ، وصِفَةُ المبتدأِ(٤) أَنْ يكونَ مُعَرّىً من العواملِ الظّاهرةِ(٥) ومُسْنداً إليهِ شَيءٌ، مثالُ ذلكَ(٦) زَيْدٌ منطلِقٌ، وعَمْرٌو ذاهِبٌ، والعِلْمُ حَسَنٌ، والجَهْلُ قَبِيحٌ. فزيدٌ ارْتَفَعَ بتعرِّيهِ مِنَ العواملِ الظّاهرة نحوَ(٧) أنَّ وكأنَّ وظَنَنْتُ وبإسنادِ الانطلاقِ(٨) والذَّهابِ ونحوِهما إليه(٩).

ومن الأسماءِ المرتفعةِ بالابتداءِ الاسمُ الواقعُ بعدَ لولا في نحوِ قولِكَ: لولا زَيْدٌ لَذَهَبَ عمرٌو [فزَيْدٌ رُفِعَ بالابتداءِ. وخبرُهُ محذوفٌ كأنَّهُ قالَ: لولا زَيْدٌ حاضرٌ

(١ - ١) بدله في ب: ومَرَرْتُ بعمرٍو راكباً وعَمْرٌو منطلقٌ اليومَ وفي ج: ومَرَرْتُ بعمرٍو راكباً ومنطلقٌ اليومَ، وفي ط: ومر زيدٌ بِعَمْرٍوراكباً وعمرٌو منطلقٌ اليومَ.

(٢) ب: والمقدم. سهو.

(٣) ب، ج: بالفاعل والمفعول. سهو. وما مثبت في الأصل هو الصواب.

(٤) ط: وصنفه «الاسم» المبتدأ تحريف.

(٥) ب، ج: من العوامل اللفظية.

(٦) ط: ومثاله.

(٧) ط: (من) نحو.

(٨) ج: وإسناد الانطلاقي. خطأ.

(٩) ط: ونحو ذلك إليه.

أو مقيمٌ][1]، ولولا هذهِ [هي][2] التي مَعْناهَا امتناعُ الشيءِ لوجودِ غيرِهِ، وذلِكَ أَنَّ ذهابَ عمرٍو امتنعَ لوجودِ غيرِهِ. وليسَتْ لولا هذهِ التي[3] معناها التَحضيضُ[4] [نحوَ قولِكَ: لولا أعطيْتُ زيداً ولولا أخَذْتُ عمراً][5] كقولِهِ:

[٢] تعدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ   بني ضَوْطَرى لولا الكَمِيَّ المُقَنَعا[6]

لأنَّ الاسمَ بعدَ لولا هذهِ لا يرتفعُ بالابتداءِ مِنْ حيثُ كانَ معناهَا التَّحضيضَ. والتَّحضيضُ يَقعُ على الفِعْلِ.

الابتداءُ[7] يختصُّ بِهِ الاسمُ، فإذاً لا يَقعُ الاسمُ المبتدأُ بَعْدَ لولا هذهِ [التي

---

(١) ما بين العاضدتين من ب وج وط. وإثباته أبين.

(٢) من ب وج وط: وإثباتها أصوب.

(٣) ج: هي التي.

(٤) ج: التخصيص. تصحيف. وكذا في كل المواضع التي سترد فيها.

(٥) من ب وط: أبين.

(٦) هذا البيت لجرير من قصيدة قالها للفرزدق. ونسب أيضاً للأشهب بن زميلة أو رميلة النهشلي (وهي أمه) شاعر مخضرم. انظر في ترجمته المؤتلف والمختلف للآمدي ٣٢، والأغاني ١٥٣/٨، والعيني ٤٨٢/١، والخزانة ٥٠٩/٢). وهو منسوب لجرير في ديوانه ص ٣٣٨، والنقائض ٨٣٣، والكامل للمبرد ١٥٧ـ١٥٨ (ذكر أنه ينسب أيضاً للأشهب بن رميلة)، والخصائص ٤٥/٢، والمفصل ٣١٦، وشرحه لابن يعيش ٣٨/٢ و١٤٤/٨، ومواد: (فطر) من اللسان ١٦٠/٦ والتاج ٣٥١/٣ و(ما) من اللسان ٣٦٠/٢٠ والتاج ٤٤٦/١٠، وشواهد المغني ش ٤٢٩ ج ٢ ص ٦٦٩ والخزانة ٤٦١/١ وما بعدها، وشواهد ابن عقيل للجرجاوي ٢١٤، وشرح الشواهد للعاملي ٤٠٣، والدرر اللوامع ١٣٠/١ - ١٣١.
وهو منسوب للأشهب في مجاز القرآن لأبي عبيدة ٥٢/١ و١٩١، و٣٤٦، والأمالي الشجرية ٢٧٩/١ و٢١٠/٢.
وغير منسوب في كتاب الجمل للزجاجي ٢٤٥، وشرح الحماسة للمرزوقي ١٢٢١/٣.
وفي اللسان (فطر): بنو ضوطرى: حي معروف. وقيل الضوطرى الحمقى. قال ابن سيده وهو الصحيح ويقال للقوم إذا كانوا لا يغنون غناء: بنو ضوطرى، ومنه قول جرير يخاطب الفرزدق حين افتخر بعقر أبيه غالب في معاقرة سُحَيْم بن وثَيل الرياحي مائة ناقة.
ورواية الديوان... أفضل سعيكم... هلاّ الكمي المقنعا.

(٧) ب، ط: والابتداء.

للتّحضيضِ](1) كما لا يَقَعُ بَعْدَ أَنْ التي للشّرطِ والجَزاءِ. نحو إن اللهُ أمكَنَنِي مِنْ فلانٍ(2)، ولا بَعْدَ إذا في نَحْوَ ـ ﴿إذا السَّماءُ انْشَقَّتْ﴾(3) ـ وإنَما(4) هذهِ الأسماءُ بَعْدَ هذهِ الحروفِ محمولةٌ على الفعلِ دونَ الابتداءِ(5).

وممّا يرتَفِعُ منَ الأسماءِ بالابتداءِ زَيدٌ في قولهم: أَينَ زَيْدٌ؟ وكَيْفَ عَمْرٌو، فزيدٌ وعَمْرٌو(6) يَرتفعانِ بالابتداءِ، وكَيْفَ وأَينَ(7) خبرانِ قُدِّمَا عليهِمَا لما فِيهما مِنْ مَعْنَى الاستفهامِ. والاستفهامُ لا يَتَقدَّمُ عليهِ ما كانَ في حَيِّزِهِ.

وتَقولُ: مَتَى الخُرُوجُ؟ ومَتَى الصّبَاحُ؟(8) ولا يَجوزُ مَتَى زَيْدٌ؟ كَمَا لا يَجُوزُ زَيْدٌ يومَ الجُمُعَةِ، لأنَّ ظُروفَ الزمانِ لا تَتَضمَّنُ الجُثَثَ [وظُروفَ الأمكِنَةِ تَتَضَمَّنُ الأَحْداثَ والجُثَثَ](9).

ومِمّا يَرْتَفِعُ بالابتداءِ عَبْدالله(10) في نَحْوَ عَبْدُالله ضَرَبْتُهُ، وبَكْرٌ مَرَرْتُ بِهِ، فالاخْتِيارُ [الجيد](11) في عبدالله الرَّفْعُ وَضَرَبْتُهُ في موضعِ خَبَرِهِ.

---

(1) من ب وج وط. أبين.

(2) ج: من فلان «فعلت»، ط: من فلان «قتلته».

(3) آية 1/ الانشقاق 84.

(4) ط: فإنما.

(5) ط: دون الابتداء (كأنه إذا قال: أن امكنني الله، فتقديره: أن امكنني الله امكنني: فإخّر الفعل، لأنَّ ما ظهر يدل عليه ويغني عنه).

(6) ط: فعمر وزيد.

(7) ب، ج: وأين وكيف.

(8) ط: ومتى الصيام.

(9) ما بين العاضدتين من ب وج وط. والسياق يقتضي إثباته.

(10) ب، ج، وط. قولهم، عبد الله.

(11) من ب وج وط. أولى.

وَيَجُوزُ أَنْ يُنْصَبَ عَبْدُ اللَّهِ بفعلٍ مضمرٍ يكونُ[1] الذي ظَهَرَ تَفْسِيرَهُ، كَأَنَّكَ قُلْتَ[2]: ضَرَبْتُ عَبْدَاللَّهِ ضَرَبْتُهُ، أَوْ أَهَنْتُ عَبداللَّهِ ضَرَبْتُهُ، فاسْتُغْنِيَ عن إظهارِ هذا الفعلِ لدليلِ[3] الثّاني عليهِ، فمِمّا جاءَ[4] من ذلكَ[5] قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ - ﴿والقَمَرَ قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ﴾[6].

فإنْ عَطَفْتَ هذا الاسمَ الذي يُخْتارُ فيهِ الرَّفْعُ [بالابتداءِ][7] على فعلٍ وفاعلٍ[8] أُخْتِيرَ فيهِ[9] النَّصْبُ، وذلكَ نحوَ[10] قامَ عَبْدُ اللَّهِ، وَزَيْداً ضَرَبْتُهُ، وَسِرْتُ اليومَ، وبَكْراً لقِيْتُهُ.

ومِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَجَعَلْنا في قُلُوبِ الذِينَ اتَّبَعُوهُ رأفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيةً ابتدَعُوها﴾[11] فَقَوْلُهُ: وَرَهْبَانِيةً محمولٌ على فِعْلٍ كَأَنَّهُ[12] قال: وابْتَدَعُوا رَهْبَانِيَةً ابْتَدَعُوهَا، ألا تَرَى أَنَّ الرَّهْبَانِيةَ لا يَسْتَقِيمُ حَمْلُها عَلَى جَعَلْنا مَعَ وَصْفِهَا بقولِهِ عَزَّ وجَلَّ[13]: ﴿ابْتَدَعُوها﴾[14] لانَّ ما يَجْعَلُهُ هُوَ تَعَالَى لا يَبْتَدِعُونَهُ هُم، وجعل هذه هي التي تتعدى إلى مفعولٍ واحدٍ، لأنها بمنزلةِ عَمِلَ

(١) ط: يكون (جوابه).

(٢) ط: كأنه قال.

(٣) ط: لدلالة.

(٤) ج، ط: فما جاء.

(٥) ب، ج، ط: على ذلك.

(٦) آية ٣٩/ يس ٣٦.

(٧) من ب وج وط. أبين.

(٨) كذا في ب وج، وط، الصواب. وفي الأصل «أو فاعل». سهو.

(٩) ج، ب: فيها. تحريف.

(١٠) ط: وذلك قولك.

(١١) آية ٢٧/ الحديد ٥٧.

(١٢) ج: كما أنه. تحريف.

(١٣) قوله «عز وجل» غير موجود في ط.

(١٤) من ب وج وط. وهي غير موجودة في الأصل سهواً.

كقولِهِ تَعالى: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُماتِ والنُّورَ﴾[1] (*).

ومِمّا يَرْتَفِعُ فيهِ الاسمُ بالابتداءِ قَولُهُم: ضَرْبِي زَيْداً قائِماً، وأكْثَرُ شُرْبِي السَّويقَ مَلْتوتاً[2]، وأَخْطَبُ ما يكونُ الأميرُ قائِماً، فَضَرْبِي وَأَكْثَرُ وأَخْطَبُ يَرْتَفِعُ[3] بالابتداءِ. وقائِماً سدَّ مسدَّ خبرِ المُبْتَدأِ، والتَّقديرُ: ضَرْبِي زَيْداً إذا كانَ قائِماً أَوْ إذْ كَانَ قائِماً[4].

ومِنْ ذلِكَ قولُهُم: أَقَائِمٌ أَخَواكَ وَأَذاهِبٌ الزّيدَانِ؟ فَقائِمٌ وذاهِبٌ يَرْتَفِعانِ بالابتداءِ، وأَخَواكَ والزيّدانِ، يَرْتَفِعانِ بفعْلِهِما. وقَدْ سدَّ الفاعِلانِ في كلِّ واحدةٍ[5] من المسألَتَيْنِ مَسَدَّ خَبَرِ المُبْتَدأِ وَحَسُنَ ذَلِكَ وجازَ مِنْ حَيْثُ كانَ المَعْنَى أيقومُ أَخَواكَ؟ وَأَيَذْهَبُ الزَّيْدَانِ؟

ومِمّا يَرْتَفِعُ بالابتداءِ قَوْلُهُم: كلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُه [أي مَعَ ضَيْعَتِهِ][6] وكلٌّ[7] رُفِعَ بالابتداءِ، والخَبَرُ مَحْذُوفٌ. وَأَنْتَ أَعْلَمُ وَرَبُّكَ، وَحَسُنَ حَذْفُ الخَبرِ حَيْثُ طَالَ الكَلامُ، وكانَ مَعْنَى الواوِ كَمَعْنَى مَعَ.

وتَقُولُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَواءٍ والعَدَمُ [فَتَعْطِفُ][8] العَدَمُ علىٰ المُضْمَرِ في

---

(1) آية ١/الأنعام ٦.

(*) بعد هذه الفقرة من كلام أبي علي يوجد كلام آخر مثبت في ب (ص ٥٩ و) وهو موجود أيضاً في ط. انظر الإيضاح العضدي ص ٣٢ ـ ٣٤. ولم أثبته لأن عبد القاهر أشار إليه إشارة يسيرة جداً ولم يشرحه حين شرح فقرة أبي علي هذه وإنما تكلم عما هو مثبت في النسخ كلها.

(2) ب، ج: ملتوتاً «أي مخلوطاً» والزيادة غير مثبتة في ط.

(3) ج: ويرتفع. سهو.

(4) ط: إذ كان قائماً أو إذا كان قائماً.

(5) ط: كل واحد.

(6) من ب وج وط. أبين.

(7) ب، ج، ط: فكل.

(8) من ب وط. الصواب. وفي الأصل: فعطف. تحريف.

سَواءٍ. والأَحْسَنُ أَنْ تُؤكِّدُ[1]. وإنْ شِئْتَ رَفَعْتَ سواءً (فَقُلْتَ: سَواءٌ)[2] هُوَ وَالعَدَمُ، فَيَرْتَفِعُ هُوَ بالابتداءِ والعَدَمُ مَعْطُوفٌ عَلَيهِ، وسَواءٌ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ.

ومِمّا يَرْتَفِعُ بالابتداءِ قوْلُهُم: زَيْدٌ اضْرِبْهُ، وعَمْرٌو لا تُكْرِمْهُ: فَزَيْدٌ هَا هُنَا يَرْتَفِعُ[3] بالابْتداءِ، والاحْسَنُ فيهِ النَّصْبُ [فأمّا زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ، وَزَيْدٌ أَضْرِبُهُ[4]، فالاختيارُ فيهِ الرَّفْعُ. ويَجُوزُ فيهِ النَّصْبُ على إضمارِ فِعْلٍ يُفَسِّرُهُ هَذا الظَّاهِرُ][5].

بَابُ خَبَرِ المُبْتدأ

خَبَرُ المبتدأِ على ضَربينِ[6]: مُفْرَدٌ وجُمْلَةٌ. فالمُفْرَدُ على ضَرْبَيْنِ: أَحَدُهُما: اسمٌ لا ضَميرَ فيهِ يَرْجِعُ إلى المُبْتَدإِ. والآخرُ: ما احتمل ضميراً راجعاً إلى المُبْتَدأ وإعرابُهُ إذا كانَ مُفْرَداً رَفْعٌ. فالأوّلُ كقولنا: بَكْرٌ غُلامُكَ، وَعَبْدُاللَّهِ أخوكَ، وهِندٌ أُمُّ عَمْرٍو. والثّاني: ما كانَ فيهِ ضَميرٌ يَرْجِعُ إلى المُبْتَدإِ. وذَلِكَ نَحْوَ عَبْدُاللَّهِ ضاربٌ، وَبَكْرٌ ذاهِبٌ[7]، وعَمْرٌو كَريمٌ، وهِنْدٌ حَسَنَةٌ، فَفِي هذه الأسماءِ الجَاريةِ على الفِعْلِ [نَحْوَ: ضَاربٍ وذَاهِبٍ][8] والصّفاتِ المُشَبَّهةِ بِهَا ضَميرٌ يَعُودُ على المُبتَدإِ[9]، وذلِكَ الضّميرُ مُرْتَفِعٌ بأَنَّهُ فَاعِلٌ.

ويدلُّ على تَضمّنِ هذهِ الأسماءِ لِهذا الضّميرِ الذي وَصَفْتُ مِنْ[10] قَولِهِم:

---

(١) ب، ج: أن تؤكده.

(٢) ساقط في ب وج بسبب انتقال النظر.

(٣) ب، ط: فزيد يرتفع ها هنا.

(٤) كذا في ب. وهي في ج: ضَرَبَهُ تحريف. وفي ط: «لم أضربه».

(٥) ما بين العاضدتين من ب وج. وهو مثبت أيضاً في ط. وإثباته أولى. لأن عبد القاهر عرض له في شرحه.

(٦) «من» سقطت في ج وط. واستبدلت في ب بكلمة «نحو».

(٧) ب، ج، ط: «يكون» على ضربين.

(٨) ط: نحو: عبدُاللَّهِ ذاهِبٌ، وبَكْرٌ ضَارِبٌ.

(٩) ما بين العاضدتين من ب وج وط. أبين.

(١٠) ط: إلى المبتدأ.

مَرَرْتُ برجلٍ ضاربٍ أبوهُ[1]، ومرَرْتُ بقومٍ عَرَبٍ أجمعونَ، فلولا أنَّ في عَرَبٍ ضميراً مرفوعاً يعودُ إلى الموصوفِ لما جازَ[2] أنْ يُرْفَعَ[3] أجمعونَ، لأنَّهُ ليسَ في هذا الكلامِ شيءٌ يَصِحُّ أنْ يُحْملَ علَيْهِ أجمعونَ غيرَ هَذا الضميرِ.

وقالوا: مَرَرْتُ بقاعٍ عَرْفَجٍ[4] كلُّهُ، كأنَّهُ قالَ[5] مَرَرْتُ بقاعٍ خَشِنٍ كُلُّه، أَوْ صَلْبٍ كُلُّهُ.

ولمّا كانَ اسمُ الفاعلِ يتضمَّنُ هذا الضميرَ الذي ذَكَرْتُ وَلَمْ يَكُنْ [كالضّميرِ الذي في الفِعْلِ][7] في البَيانِ والظُّهورِ [الذّي في اللّفْظِ][8] بالعَلاَمَاتِ المَصُوغَةِ[13] للمضمرينَ، أبرزوهُ إذْ جَرىٰ علىٰ غَيْرِ مَنْ هُوَ لَهُ، وذلِكَ نَحْوَ[9]: هندٌ زَيْدٌ ضارِبَتُهُ هِيَ. فَهِنْدٌ تَرْتَفِعُ بالابتداءِ، وزَيْدٌ ابتداءٌ ثانٍ، وضَارِبَتُهُ لِهِنْدٍ، وَقَدْ جَرَتْ خَبَراً علىٰ زَيْدٍ[10] فَقَدْ جرىٰ على غيرِ مَنْ هُوَ لَهُ إذْ هِيَ[11] لِهِنْدٍ وَقَدْ جَرَتْ خَبَراً على زَيْدٍ فلِذلِكَ أَبْرَزْتَ الضميرَ في ضَارِبَتُهُ[12] وَهُوَ هِيَ في قولِكَ: ضَارِبَتُهُ هِيَ، فهيَ هذهِ تَرْتَفِعُ بأَنَّها الفاعِلَةُ[13].

---

(١) ط: مررت بقوم ضارب أبوهم.

(٢) ط: ما جاز.

(٣) ط: أن يرتفع.

(٤) في اللسان (عرفج) ٣/١٤٧: العَرْفَجُ والعِرْفَجُ نبت وقيل هو ضرب من النبات سهلي سريع الانقياد واحدته عَرْفَجَةٌ. وقيل هو من شجر الصيف، وهو لين أغبر له ثمرة خشناء كالحَسَكِ.

(٥) ط: كأنهم قالوا.

(٦) سقطت «خشن» في ج. وهي في الأصل في موضع من الصفحة غير مقروء.

(٧) ما بين العاضدتين من ب وج وط. وهو الصواب. والعبارة في الأصل «ولم يكن كالفعل» سهو.

(٨) ما بين العاضدتين من ب وج وط. وهو أبين.

(٩) ط: الموضوعة.

(١٠) ب، ج، ط. نحو «قولهم».

(١١) ج، ط: وقد جرى على زيد.

(١٢) ط: إذ هو.

(١٣) ط: فلذلك أظهرت الضمير الذي كان في ضاربته. (١٤) ط: فهي ترتفع بأنها فاعلة.

ولو ثَنَّيْتَ لَقُلْتَ: الهِنْدانِ الزَّيْدانِ ضَـارِبَتُهُما، فلم تُثنِّ(١) ضَـارِبَةٌ فتقـول: ضَارِبَتَاهُمَا هُمَا ، لأنَّهُ يَجْرِي مَجْـرَى الفِعْلَ المُقَـدَّمِ. كقولِـكَ: مَرَرْتُ بـامرأةٍ ضُـرِبَتْ بِنْتَاهَـا، وَتُضْرَبُ بِنْتَـاها. ولا تَقُـولُ: ضُرِبَتَـا بِنْتَاهـا. ولا تَقُولُ: ضُـرِبَتَا بِنْتَاهَا، ولا تُضْرَبانِ بِنْتَاهَا. وَلَـوْ قُلْتَ: ضَارِبَتَاهُمَا، فَثَنَّيْتَ(٣)، لَمْ يَجُـزْ إلَّا عَلَىٰ // قَوْلِ مَنْ يَقُولُ: أكلوني البراغِيثُ لأَنَّ(٤) الأوَّلَ أَكْثَرُ في استعْمالِهِم، وَمَنْ قالَ ذلِكَ(٥) قالَ في هذِهِ المسألةِ إذا ثَنَّى: الهِنْدَانِ الـزَّيْدانِ ضَـارِبَتَاهُمَـا هُمَا(٦) فَجَعَـلَ هُمَا(٧) إظْهاراً لِذلِكَ الضَّميرِ، وارتِفَاعُهُما بأنَّهُما فاعلانِ لِضارِبَةٍ(٨) . ٤٢ و

«وتَقُـولُ: زَيْدٌ الخَبْـزُ آكِلُهُ هُوَ، فَتُـظْهِرُ الضَّميـرَ في آكلٍ، لأنَّـهُ جَرَى على الخُبْزِ وهُوَ لِزَيْدٍ».

«فإنْ نَصَبْتَ على قولِ مَنْ قَالَ: زَيْداً ضَرَبْتُهُ، قُلْتَ: زَيْدٌ الخُبْزَ آكِلُه، وَلَمْ يَلْزَمْ إظْهَارُ الضَّميرِ»(٩) .

وأمّا الجُمْلَةُ التي تَكُونُ خبرَ المبتدأِ فَعَلى أرْبَعَةِ أَضْرُبٍ: الأوّلُ: أنْ تكـونَ جُمْلةً مُـركَّبةً مِنْ فِعْـلٍ وفاعِـلٍ، والثّاني: أَنْ تكُـونَ مُـركَّبَـةً مِنْ ابتـداءٍ وَخَبَـرٍ. والثّالِثُ: أَنْ تَكُونَ شَرْطاً وَجزاءً. والرابعُ: أَنْ تَكُونَ ظَـرْفاً. فـالأوّلُ كقولِنـا: زَيْدٌ قَامَ، وزَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ، فَزَيْدٌ يَـرْتَفِعُ بـالابتِداءِ(١٠) وقـامَ في مَوْضِـعِ خَبَرِهِ، وفِيـه ذِكْرٌ

(١) ط: ولم تُثنِّ.
(٢) ط: ضاربتاها. تحريف.
(٣) ط: ثنيته.
(٤) ب وج: الا إن. تحريف.
(٥) ج: ذاك.
(٦) سقطت «هما» في ط.
(٧) ج: فجعلهما. تحريف.
(٨) ب، ج: للضاربة.
(٩) ط: الضمير «ها هنا».
(١٠) ط: مرتفع بالابتداء.

مُرْتَفِعٌ بِأَنَّهُ فاعِلٌ[١]، وهذا الذِّكْرُ يعودُ إلى المُبْتَدإِ الذي هُوَ زَيْدٌ. ولَوْلا هَذَا الذِّكْرُ لَمْ يَصِحّ أَنْ تَكُونَ الجُمْلَةُ خبراً عَنْ هذا المُبْتَدإِ[٢]. أَلاَ تَرىٰ أَنَّهُ لَوْ قَالَ: زَيْدٌ قَامَ عمرٌو، لَمْ يَجُزْ، فإنّما كانَ قامَ خَبراً عَنْهُ مِنْ أَجْلِ الذِكْرِ العائدِ مِنْهُ[٣] إلى المُبْتَدإِ. ومَوْضِعُ قامَ معَ الذِّكْرِ الذي فيهِ رَفْعٌ لوقوعِهِ مَوْقِعَ خَبرِ المُبْتَدإِ.

والثاني: أَنْ يكونَ خبرُ المُبْتَدإِ جملةً[٤] مِنْ ابتداءٍ وَخَبَرِهِ. وذلكَ نَحْوَ: زيدٌ أَبوهُ مُنْطَلِقٌ، وَعَمْرٌو غُلامُهُ خارِجٌ. فَزَيْدٌ مُبْتدأٌ، وَأَبُوهُ مبتدأٌ ثانٍ[٥]، ومُنْطَلِقٌ خَبَرُ المبتدإِ الثّاني، والمُبْتدأُ الثّاني وَخَبَرُهُ جميعاً في موضعِ رَفْعٍ لوقوعِهِما مَوْقِعَ خَبَرِ المبتدإِ الأوّلِ. كما كانَ قَوْلُكَ: قَامَ[٦] وقَامَ أَبُوهُ، كذلكَ في المسألةِ الأُولىٰ. ولا بُدَّ مِنْ ذكرٍ يعودُ مِنَ الجملةِ إلى المُبْتَدَإِ الأوّلِ[٧]. ولَوْ قُلْتَ:[٨] زَيْدٌ مُنطلِقٌ عَمرٌو[٩]، لَمْ يَجُزْ كَمَا أَنَّهُ لَوْ قِيلَ: زَيْدٌ قامَ عمرٌو، لَمْ يَجُزْ.

وقَدْ يُحْذَفُ الراجِعُ[١٠] مِنْ هذِهِ الجملِ إلى المُبْتَدأ الأولِ كَقَوْلِهِم: السَّمْنُ مَنَوانِ بِدرهَمٍ، والتّقديرُ: مَنَوانِ مِنْهُ بِدرهمٍ، ولا بُدّ[١١] مِنْ تقديرِ هَذَا[١٢] ليعودَ الضميرُ مِنْهُ إلى المبتدإِ الذي هُوَ السَّمْنُ.

---

(١) كذا في ب وط. وفي ج «فاعله».
(٢) ط: عن هذا المبتدأ «الذي هو زيد».
(٣) ط: منها.
(٤) ط: جملة «مركبة».
(٥) ط: فزيد ابتداء أول، وأبوه ابتداء ثان.
(٦) ط: زيد قام.
(٧) سقطت الأول في ط.
(٨) ط: لو قلت.
(٩) ط: زيد عمرو منطلق.
(١٠) ب، ج، ط: وقد حذف الرواجع.
(١١) ط: لا بد.
(١٢) ج: هذا «التفسير»، ط: هذا «في النفس».

ومِثْلُ ذلِكَ قَوْلُه عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الأُمورِ﴾[1]، التقديرُ: إنَّ ذلِكَ [الصَّبْرَ][2] مِنْهُ[3]، لأنَّ ذلِكَ ابتداءٌ، وقَوْلُهُ: ﴿لَمِنْ عَزْمِ الأُمورِ﴾، في مَوْضعِ الخَبَرِ، وَلَمْ يَرْجِعْ إلى المُبْتَدأِ الذي هُوَ: ﴿لَمَنْ[4] صَبَرَ وَغَفَرَ﴾، ذِكْرٌ في اللَّفْظِ[5].

وهذا النَّحْوُ كَثِيرٌ، وَقَدْ جَاءَتْ هذهِ الجُمْلَةُ بأَسْرِهَا مَحْذوفةً[6] إذا كانَتْ خبراً وإذَا[7] جَازَ[8] حَذْفُ الجُمْلَةِ كُلِّهَا، كانَ حَذْفُ شَيءٍ مِنْهَا أَسْهَلَ، وذلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿واللائي يَئِسْنَ مِنَ المحيضِ من نِسائِكُمْ إنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتهُنَّ ثلاثَةُ أَشْهُرٍ[9] واللائي لَمْ يَحِضْنَ﴾[10]، التّقْديرُ: واللائي لَمْ يَحِضْنَ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلاثَةُ أَشْهُرٍ[9]، فَحَذَفَ الجُمْلَةَ[11] التي هِيَ خَبَرُ المُبْتدأِ الثّاني لدلالةِ ما تَقَدَّمَ عليهِ، كما يُحْذَفُ المُفْرَدُ لِذَلِكَ في نَحْوِ: زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ وَعَمْرٌو [ومِمّا حُذِفَ خَبَرُهُ مِنَ المبتدأِ، والخَبَرُ جملةٌ قولُهم: زَيْدٌ ضَرَبْتُ أباهُ وعمرٌو][12].

وتَقُولُ: أَنْتُمْ كُلُّكُمْ بَيْنَكُمْ درهمٌ، فإنَّ: كُلٌّ[13]، بِمَنْزِلَةِ أَجمعينَ، كَأَنَّكَ قُلْتَ أَنْتُمْ أَجمعونَ بَيْنَكُمْ درهمٌ، فإنْ جَعَلْتَ كُلًّا ابْتِداءً ثانياً على قِياسِ مَنْ قَرأَ:

---

(١) آية ٤٣/ الشورى /٤٢.

(٢) من ب وج. أبين.

(٣) ط: منه «أي من الصابر».

(٤) ط: ولمن.

(٥) ب، ط: ذكر من اللفظ، ج: في ذكر اللفظ. تحريف.

(٦) ب، ج: محذوفة بأسرها.

(٧) ط: فإذا.

(٨) سقطت «جاز» في ج.

(٩ - ٩) ساقط في ج بسبب انتقال النظر.

(١٠) آية ٤/ الطلاق ٦٥. وفي ط: (اللائي لم يحضن). سهو.

(١١) ط: فحذفت الجملة.

(١٢) ما بين العاضدتين من ب وج وهو مثبت في ط أيضاً. وإثباته أولى.

(١٣) ب، ج، ط: فيكون كل.

﴿إنَّ الأمـرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾[1] قُلْتَ: أَنْتُمْ كُلُّكُم بَيْنَكُمْ دِرْهمٌ، كَـأَنَّـكَ قُـلْتَ: أَنْتُـمْ غلمانكُم بَيْنَهُم دِرْهمٌ، لأنَّ كُلًّا اسمٌ مَوْضوعٌ للغَيْبَةِ[2] كالغلمان. وإنْ شِئْـتَ قُلْتَ في هَذا الوَجْهِ: أَنْتُم كُلُّكم بَيْنَكُمْ دِرْهمٌ، فَحَمَلْتَ على المَعْنَى، لأنَّ كُلًّا هُوَ أَنْتُم في المَعْنَى، ولا يجوزُ ذلِكَ في الغلمانِ، لأنَّهُمْ لَيْسُوا الأوَّلَ.

والثالِثُ: أَنْ يكونَ خَبَرُ المبتدأِ شَرْطاً وجَـزاءً، وذلِكَ نَحْـوَ: زيدٌ إنْ تُكْـرِمْهُ يُكْرِمْكَ، وَبِشْـرٌ إنْ تُعْطِهِ يَشْكُـرْكَ عَمْرٌو[3]، فَـزَيْدٌ ابتـداءٌ، وقولُـهُ[4]: إنْ تُكْرِمْـهُ يُكْرِمْكَ، جُمْلَةٌ فِي مَوْضِعِ خَبَرِهِ، وَقَدْ عادَ الذِّكْرُ [مِنْهَا][5] إلى المُبْتَدَأِ، والجُمْلَةُ فِي موضعِ رَفْعٍ لِوُقُوعِها مَوْقِعَ الخَبَرِ.

والـرَّابِعُ الـظَّرْفُ، والظَّرْفُ علىٰ ضَـرْبَيْنِ: ظَرْفٌ مِنَ الـزَّمـانِ، وَظَـرْفٌ من المَكانِ[6]. وظُرُوفُ المَكـانِ[7] تَكُونُ أَخْبَـاراً عن الأحْـدَاثِ والأشْخَـاصِ. مُثـالُ كَـوْنِهَا أَخْبـاراً عَنِ الأحْـدَاثِ قَـوْلُنـا البَيْـعُ في السـوقِ، والصَّـلاةُ في المَسْجـدِ، والرَّكْضُ فِي المَيْدانِ، ومِثالُ كَوْنِهَا أَخْباراً عَنِ الأشخـاصِ نَحْوَ: زيـدٌ فِي الدّارِ، وَعَمْرٌو فِي المَسْجدِ[8]، واللِّصُّ فِي الحَبْسِ. فَأَمَّا ظُروفُ الـزَّمانِ فَتَكُـونُ أخباراً

---

(١) آية ١٥٤/ آل عمران ٣. وفي التيسير في القراءات للداني ص ٩١ «أبـو عمرو، (كلُّه للَّهِ) بـرفع اللام. والباقون بنصبها. وفي إملاء ما من به الرحمن ج ١ ص ٨٦:» (كلَّه للَّهِ) يقرأ بالنصب على التوكيد أو البدل وللَّه الخبر، وبالرفع على الابتداء ولله الخبر، والجملة خبر أن. وقـال الفراء في معاني القرآن ١/٢٤٣: فمن رفع جعل (كل) اسماً فرفعه باللام في لله كقوله ﴿ويوم القيامة ترى الـذين كذبـوا على الله وجوههم مسـودة﴾ (آية ٦٠/ الـزمر ٣٩) ومن نصب (كلَّه) جعله من نعت الأمر. قوله من نعت الأمر على مذهبه. والبصريون يعربون كله توكيداً.

(٢) ب: وضع للغيبة.

(٣) ط: يشكر عمرو.

(٤) ط: وقولك.

(٥) من ط. الصواب. وفي النسخ كلها «منهما» تحريف.

(٦) ب، ج، ط: ظرف من المكان وظرف من الزمان.

(٧) ب، ج: فظروف المكان.

(٨) ط: زيد في البيت وعمرو في الدار.

عَنِ الأَحْدَاثِ دُونَ الأشْخاصِ وَذَلِكَ نَحْوَ: الخُرُوجُ غَداً (١ والرّحيلُ السّاعَةَ ١)، ومَقْدَمُ الحاج المُحَرَّمُ. وَلَوْ قِيلَ: زَيْدٌ غداً، وَعَمْرٌ أمْسِ، لَمْ يَسْتَقِمْ، لأنَّ ظُروفَ الزّمانِ لَا تَكُونُ أخباراً[٢] عن الجُثَثِ.

فأمّا قَوْلُهُم: الليلةَ الهلالُ، فَعَلَى مَعْنَى الليلةَ حدوثُ الهلالِ، فَحَذَفَ الحُدُوثَ وَأقَامَ الهِلَالَ مَقَامَهُ، وَيَجُوزُ أَن تَرْفَعَ الليلةَ فتقولُ: الليلةُ الهِلالُ، عَلَى تَقْدِيرِ // الليلةُ ليلةُ الهِلَالِ، فَتَحْذِفُ المُضَافَ الذي هو لَيْلَةٌ [٣] كَمَا حَذَفْتَ[٤] الحُدُوثَ. وَخَبَرُ المُبْتَدَإِ لَا يَخْلُو مِنْ أنْ يَكُونَ مُفْرَداً أَوْ جُمْلَةً، فَإِذَا كَانَ مُفْرداً كَانَ هُوَ هُوَ أَوْ مُنَزَّلاً هَذَا التَّنْزِيلِ[٥]. وإذا كانَ جُملةً فَلَا بُدَّ مِنْ ذِكرٍ يَعُودُ مِنْهُ إلىٰ المُبْتَدَإِ. ٤٧ ظ

فإنْ قُلْتَ فقولُهم: سَوَاءٌ عَلَيّ أَقُمْتَ أمْ قعدْتَ قَدْ خَلَا[٦] (٧مِنْ أَنْ يَكُونَ٧) مِنْ هَذَيْنِ الضَربَيْنِ، قِيلَ: هذا كلامٌ مَحْمُولٌ على المَعْنَى. والتَقْدِيرُ [فيهِ][٨] سَوَاءٌ عَلَيَّ القِيامُ والقُعُود [فَسَواءٌ على هذا التّقديرِ خَبَرُ المُبْتَدَإِ]

(١ ـ ١) ساقط في ط.

(٢) ط. لأن ظروف الزمان تكون أخباراً. سهو.

(٣) ب، ج، ط: «الليلة» سهو.

(٤) ب، ج: كما حذف.

(٥) بعد قوله: منزلاً منها هذا التنزيل «زيادة في ب، ج، وهي مثبتة أيضاً في ط ص ٣٩. ولم أثبتها في المتن، لأن عبد القاهر لم يتعرض لها في شرحه، ونصها كقوله عز وجل: ﴿وأزواجه أمهاتهم﴾ آية ٦/ الأحزاب ٣٣، وكقوله: أبو يوسف أبو حنيفة أي يسد مسده. وكقول النابغة يصف دروعاً:

علين بكديون وأشعرن كرة فهن أضاء صافيات الغلائل

انظر تخريج هذا البيت في التكملة لأبي علي الفارسي بتحقيقنا ص ٢١٠. (طبعة الموصل).

(٦) ب، ط: وقد خلا، ج: فقد خلا.

(٧) مكرر في الاصل سهواً.

(٨) من ب وج وط. أبين.

(٩) ما بين العاضدتين من ب وج. وإثباته أبين. وهو مثبت أيضاً في ط. ونصه هنا: (فيكون سواء...).

ولمّا كانَ خَبَرُ المُبْتَدَإِ إذَا كانَ مُفْرَداً هُوَ المُبْتَدأ فِي المَعْنَى أَوْ مُنَزَّلاً مَنْزِلَتَهُ لَمْ يُجْزَ: عِلْمِي بِزَيْدٍ كَانَ ذَا مَالٍ، لأنَّ عِلْمِي يَرْتَفِعُ بالابتداءِ، وَبِزَيْدٍ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ بالمَصْدَرِ، وكانَ[1] فِي مَوْضِعِ خَبَرِ المُبْتَدَإِ، فَيَجِبُ من أَجْلِ ذَلِكَ أَنْ يكونَ في كانَ ضَميرٌ يَعُودُ إِلى [2]المُبْتَدَإِ الذي هُوَ[2] عِلْمِي[3] وذلِكَ الضَّميرُ هُوَ عِلْمِي في المعنى وذَا مالٍ خَبَرُ اسمِ كَانَ[4] فاسْتَحالَتِ المَسْأَلَةُ[5] // مِنْ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ قَوْلُكَ: ذَا مالٍ هُوَ عِلْمِي في المَعْنَى[6] . ٤٩ و

وَلَوْ قُلْتَ: عِلْمِي بزيدٍ كَانَ يَوْمَ الجُمُعَةِ، كانَ مُسْتَقيماً، لأنَّ يومَ الجُمُعَةِ يَكُونُ خَبَراً عَنْ عِلْمِي، لأنّي أَقُولُ: كَانَ عِلْمِي بِزَيْدٍ يَوْمَ الجُمُعَةِ، فَيَكُونُ ظَرْفُ الزمانِ [خَبَراً][7] عَنِ الحَدَثِ الذي هُوَ عِلْمِي ولا أَقُولُ: كانَ عِلْمِي ذَا مالٍ.

واعْلَمْ أَنَّ خَبَرَ المُبْتَدَإِ قَدْ يُحْذَفُ، فَمِمَّا حُذِفَ مِنْ ذَلِكَ خَبَرُ المُبْتَدَإِ بَعْدَ لَوْلَا فِي قَوْلِكَ: لَوْلاَ زَيْدٌ لَكَانَ خُرُوجنا اليَوْمَ // [8]فَزَيْدٌ بَعْدَ لَوْلاَ يَرْتَفِعُ بالابتداءِ[8] والخَبَرُ محذوفٌ. وَلَيْسَ قَوْلُكَ: لكانَ خُرُوجنا اليَوْمَ مِن المبتدإِ في شيءٍ، إنَّما هُوَ حَديثٌ مُتَعلِقٌ بِلَوْلا، [9]وَلَوْكانَ خَبَرُ المُبْتَدَأ بَعْدَ لَوْلاَ لَوَجَبَ[9] أَنْ ٤٩ ظ

---

(١) ط: ولما كان.

(٢ ـ ٢) ساقط في ب وج.

(٣) سقط قوله الذي هو علمي في ب.

(٤) ط: خبر كان.

(٥) ج: فاستحالة المسألة، ط: واستحالت المسألة.

(٦) سقطت في المعنى في ط.

(٧) من ب وج وط. الصواب.

(٨) بدله في ب وج: «فزيد بعد لولا في قولك: لولا زيد يرتفع بالابتداء. ولم أثبت الزيادة لعدم اقتضاء المعنى لها. وهي أيضاً غير مثبتة في ط.

(٩ ـ ٩) بدله في ب وج: «ولو كان خبر زيد لوجب». وفي ط: «ولو كان خبر المبتدأ الذي بعد لولا لوجب.

يكونَ إيّاهُ في المَعْنَى، أَوْ يَكُون فِيهِ ذِكْرٌ مُظْهَرٌ أَوْ مُقَدَّرٌ، فَفِي تَعَرِّيهِ[1] مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ دَلِيلٌ[2] على أَنَّه لَيْسَ بِخَبَرٍ[3].

وكَما يُحْذَفُ[4] خَبَرُ المُبْتَدَإِ في هَذَا النَحْوِ، كَذَلِكَ حُذِفَ المُبْتَدَأُ في قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ ـ ﴿لا يَغُرَّنَّكَ تَقَلُّبُ الذين كَفَروا فِي البِلادِ متاعٌ قَلِيلٌ﴾[5] ـ أَيْ تقلبهم متاعٌ قَلِيلٌ وَقَوْلِهِ: ﴿بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكُمُ النَّارُ﴾[6] أي هِيَ النارُ. ومِنْ ذلكَ قولُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾[7] أَيْ أَمرِي أَوْ شَأْنِي صَبْرٌ جَمِيلٌ، أَوْ يَكُونُ قَدْ حَذَفَ الخَبَرَ فَأَرادَ: صَبْرٌ جَمِيلٌ أَمْثَلُ، أَوْ أَجْمَلُ[8] وما أَشبهَ ذَلِكَ.

وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ تُقَدِّمَ خَبَرَ المُبْتدإِ فتقولُ: مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ، وضَرَبْتُهُ عَمْرٌو، وَتُرِيدُ عَمْرٌو ضَرَبْتُهُ، وَيَدُلُّ عَلى جوازِ تَقْدِيمِهِ قولُ الشّماخِ:

[٣] كِلا يَومَى طُوالةَ وَصْلُ أَرْوَى ظَنُونٌ آنَ مُطَّرَحُ الظَّنُونِ[9]

---

(١) ط: ففي تعريته.

(٢) ط: دلالة.

(٣) ط: بخبر «له».

(٤) ب، ج، ط: وكما حذف.

(٥) آية ١٩٦/ وجزء من آية ١٩٧/ آل عمران ٣. وتمام الثانية ﴿متاع قليل ثم مأواهم جهنم وبئس المهاد﴾.

(٦) آية ٧٣/ الحج ٢٢.

(٧) آية ١٨، و٨٣/ يوسف ١٢.

(٨) ج: أجْملُ أو أمْثَلُ.

(٩) هذا البيت للشماخ في ديوانه ق ١٨/١ ص ٣١٩، والأضداد لابن بشار الأنباري ١٧٨ (الشنقيطي) و٢٠٦ (أبو الفضل). وأمالي القالي: ٢/٣٠، والمسلسل في غريب لغة العرب /٢٦٥، والإنصاف ٦٧/١، والبلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ٧٤، وسمط اللآلي: ٦٦٣/٢، ومعجم البلدان ٦٥/٦، ومادة (طول) من اللسان: ٤٤١/١٣، ومن التاج: ٤٢٤/٧.
وصدره غير منسوب في المخصص: ٢١٠/١٥.

وطوالة ـ بضم الطاء ـ موضع ببرقان فيه بئر (انظر معجم البلدان ٦٥/٦ ومعجم ما استعجم ٨٩٧/٣) وأروى محبوبته. والظنون القليلة الماء لعين البئر.
أبي علي بالبيت.

باب من الابتداء[1]

والاسماءُ[2] عَلَى ضَربَيْنِ: ضَرْبٌ عارٍ مِنْ مَعْنَى الشَّـرطِ والجَزاءِ، وَضَـرْبٌ يَتَضَمَّنُ مَعْنَى الشَّرطِ والجَزاءِ.

فالأَوَّلُ: نَحْوَ: زَيْـدٌ وَعَمْرٌو وعَبْـدُاللَّهِ. فَما كَـانَ مِنْ هَذا النَحْـوِ لَمْ يَدْخُـلْ الفَاءُ فِي خَبَرِهِ[3]. تَقُولُ: زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، وَلَا يَجُوزُ زَيْدٌ، فَمُنْطَلِقٌ. فإنْ جَعَلْتَ زَيْداً خَبَرَ مُبْتَدإٍ مَحْذوفٍ كَأَنَّكَ قُلْتَ: هَذَا زَيْـدٌ فَمُنْطَلِقٌ، أَيْ فَهُـوَ مُنْطَلِقٌ، لَمْ يَمْتَنِـعْ. وَعَلى هَذا قَولُ الشَّاعِرِ:

[٤] وقـائِلةٍ: خَوْلانُ فـانْكِـحْ فَتَـاتَهُمْ[4]

أَيْ هؤلاءِ خَولانِ فانْكِحْ [فَتَاتَهُمْ][5].

---

(١) ب، ط: باب من الابتداء «بالاسماء الموصولة». وما أثبته الصواب. لأن الباب يتحدث عن غير الأسماء الموصولة أيضاً.

(٢) ط: الأسماء «المبتدأة».

(٣) ط: في خبره (لان الفاء إنما تدخل لتعطف، أو لتكون جواباً).

(٤) ورد البيت بتمامه في ب وج وسيرد كذلك في الأصل وتمامه:

وقـائلة: خـولان فـانكـح فتـاتهم ... وأكـرومـة الحيين خلو كمـا هـيـا

وهـو من شواهـد سيبـويـه التي لم تعـز لأحـد. انـظر سيبـويـه والشنتمـري ١/٧٠ و٧٢ (صـدره)، وشـواهد الإيضـاح ق ٥ وكتاب الـرد على النحـاة ١١٩، وشـروح سقط الـزنـد (الخـوارزمي) ٤/١٨١٣ (صـدره) وابن يعيش ١/١٠٠ و٨/٩٥، واللسـان (خـلا) ١٨/٢٦٢، ومغني اللبيب ش ٢٧٤ ج ١ ص ١٦٥، وشـرح شواهـده ش ٧٢٦ ج ٢/٧٣، والشواهـد الكبرى للعيني: ٢/٥٢٩، وشـرح التصريـح على التوضيـح ١/٢٩٨، وشرح الأشمـوني ٢/٢٤٥ (صدره) والخـزانة ١/٢١٨ و٣/٣٩٥ (صدره) و٤/٤٢١ و٥٥٢ (صدره) والدرر اللوامع١/٧٩. واستشهد به أبو علي على أنه يجوز دخول الفاء على اعتبار أن خولان خبر لمبتدأ محذوف ولا يصح جعل ما قبل الفـاء مبتدأ وما دخلت عليه الفاء خبراً. وخولان حي من اليمـن والأكرومة الفَعْلَة الكريمة. والحيان حي أبيها وحي أمها وخلو أي خالية من زوج.

(٥) من ب وج وط. أولى.

وَمَا كَانَ مُتَضَمّناً لِمَعْنَى الشّرطِ والجَزاءِ فالأسْماءُ المَوْصُولَةُ والنّكراتُ المَوْصوفَةُ. فالأسْماءُ المَوْصُولَةُ[1]: ٱلّذِي والّتي والألِفُ واللاّمُ في نَحْوِ: القَائِمُ زَيْدٌ[2]، والضّارِبُ والمُعْطِي [ومَا كَانَ][3] في حُكْمِهِمَا[4]، ومَنْ وَمَا وَأي[5].

وَمَعْنَى المَوْصُولَة أنّها تَتِمُّ بِصِلاَتٍ[6] تُضَمُّ[7] إليْها. وصِلاتُهَا لا تكونُ إلا جملةً[8] محتملةً للصدْقِ والكَذِبِ، ولا بُدّ مِنْ أنْ يَرجِعَ مِنْها إلىٰ الموصولاتِ ذِكْرٌ. فإذا اسْتَوْفَت المَوْصُولاتُ صِلاتِها عَلى هذِهِ الشّرائِطِ كَانَتْ بمنزِلَةِ اسمٍ مُفْرِدٍ نَحْوَ: زَيْدٍ وَعَمْرو وَعَبدِاللّهِ تَحْتَاجُ[9] إلىٰ مَا يَحْتاجُ إلَيْهِ زَيْدٌ وَعَمْرٌو حَتّى تستقِلّ كلاماً، والجُمَلُ التي يُوصَلُ بِها هِيَ التي ذَكَرْتُ قَبْلُ أَنّها تكونُ أخباراً لمبتدأٍ. فمثالُ وَصْلِ الذي بالفِعْلِ والفاعِلِ: الذي قَامَ، والذي قَامَ غُلامُهُ، والذي ضَرَبْتُهُ، فالّذي اسمٌ موصولٌ وقَامَ صِلَتُهُ، وفِي قامَ ذِكْرٌ مَرْفوعٌ بأنّه فاعِلٌ يَعودُ[10] إلىٰ الذي [فإذا قُلْتَ: الّذي قامَ غُلامُهُ، والّذِي ضَرَبْتُهُ، فالعائِدُ إلى الاسمِ الموصولِ الهاءُ في غُلامِهِ وَضَرَبْتُهُ][11] والّذِي قامَ، والّذِي ضَرَبْتُهُ، بمنزلَةِ زيدٍ يَحتاجُ إلىٰ جزءٍ آخرَ يَنضَمُّ إليهِ[12] حتّى يكونَ كلاماً مُسْتَقِلاً. تقولُ: الذي قَامَ صاحِبُكَ، والذي ضَرَبْتُهُ مُنْطَلِقٌ، فيكونُ بِمَنْزِلَةِ: زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ.

---

(١) ب، ج، فمن الأسماء الموصولة، ط: فالأسماء الموصولة «نحو قولهم».

(٢) ب، ج: والقائم «هو» زيد. وسقط قوله «زيد» في ط.

(٣) من ب وج وط. وإثباته أبين.

(٤) ط: في حكمها.

(٥) ب، ج: وما ومن وأي.

(٦) ط: بصلات (وعوائد).

(٧) ج: تضمر. تحريف.

(٨) ط: جملاً.

(٩) ط: وتحتاج «الأسماء الموصولة» إلى.

(١٠) ب، ج، ط: وهو يعود.

(١١) ما بين العاضدتين من ب وج. وإثباته يقتضيه السياق. وهو مثبت أيضاً في ط.

(١٢) ط: يسند إليه.

وَيَجُوزُ دُخولَ الفَاءِ على الخَبَرِ إذَا كَانَ المُبْتَدَأُ مَوْصُولاً بالفِعْلِ أَوْ بالظرفِ[1] كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ٱلَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بالليلِ والنَّهارِ سِرّاً وَعَلانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِم [2] ولا خَوْفٌ عَلَيْهِم [2]﴾[3]. ومثالُ المَوْصُولِ بالظَّرْفِ [فَقَوْلُكَ][4]: الّذي في الدّارِ فَلَهُ دِرْهَمٌ. وكقولِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾[5].

ولا يَجُوزُ ٱلَّذِي إنْ تُكْرِمْنِي يُكْرِمْكَ فَمُحْسِنٌ، لأنَّ الشَّرْطَ قَدْ اسْتَوْفَى جَزَاءَهُ في الصِّلَة فَلا يَكُونُ لَهُ جَزاءانِ.

ولا يَجُوزُ لَيْتَ ٱلَّذِي يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ، وَلَا لَعَلَّ ٱلَّذِي في الدارِ فَمُكْرَمٌ.

وأمّا النّكراتُ المَوْصُوفَةَ فكقولنا: كُلُّ رَجُلٍ يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ، وكُلُّ رَجُلٍ في الدارِ فَمُكْرَمٌ.

باب الفاعل

[6] اعلمْ أَنَّ الفَاعِلَ رَفْعٌ[6]. وَصِفَتُهُ أَنْ يُسْنَدَ الفِعْلُ إليهِ مُقَدَّماً عَلَيْهِ. ومِثَالُهُ: جَرَى الفَرَسُ، وَغَنِمَ الجَيْشُ، وَيَطِيبُ الخَبَرُ، وَيَخْرجُ عَبدُاللّهِ. وبِهذَا المَعْنَى ٱلَّذِي ذَكَرْتُ ارتفَعَ[7] الفَاعِلُ لَا بأنَّهُ أحدَث شيئاً // عَلَى الحقيقَةِ، ولِهذَا[8] يَرْتَفِعُ في النَّفيِ إذَا قُلْتَ[9]: لَمْ يَخْرُجْ زَيْدٌ[10] كَمَا يَرْتَفِعُ في الإيجابِ. وكذلِكَ أَيَقُومُ زَيْدٌ. ٥٥ و

---

(١) ط: أو الظرف.

(٢ - ٢) غير موجود في ط.

(٣) آية ٢٧٤/ البقرة ٢.

(٤) من ب. وإثباته أولى. وهو في ج «كقولك»، وط: «قوله».

(٥) آية ٥٣/ النحل ١٦.

(٦ - ٦) بدله في ب وج وط. إعراب الفاعل رفع.

(٧) ب، ج، ط: يرتفع.

(٨) ط: فلهذا.

(٩) ب، ج، ط: إذا قيل.

(١٠) ب، ج، ط: لم يخرج عبدالله.

وضُرُوب الأفعالِ الثَّلاثةِ الماضيةِ والحَاضِرَةِ والمستقبلةِ في ارْتِفَاعِ الفَاعلِ بِهَا[1] سَواءٌ.

ومرتَبَةُ الفَاعِلِ أَنْ يَتقدَّمَ عَلى المَفْعُولِ بِهِ[2] نَحْوَ ضَرَبَ عَبْدُاللَّهِ زَيْداً. ويَجُوزُ أن يَتَقَدَّمَ المَفْعُولُ عَلَى الفَاعِلِ كَقَوْلنا: ضَرَبَ زَيْداً عَبْدُاللَّهِ. وفي: التَّنزيلِ: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبادِهِ العُلَمَاءُ﴾[3].

وَلِذَلِكَ[4] جَازَ ضَرَبَ غُلاَمَهُ زَيْدٌ، وَلَمْ يَمْتَنِعْ °كَمَا يَمْتَنِعُ° الإِضْمَارُ قَبْلَ الذِّكْرِ // لأَنَّ التَقْدِيرَ بِهِ التَّأْخِيرُ فكَما أَنَّكَ لو قُلْتَ: ضَرَبَ زَيْدٌ غُلاَمَهُ، لَكَانَ إِضْمَارُ زَيْدٍ بَعْدَ جَرْيِ ذِكْرِهِ، فَكَذَلِكَ إِذَا قُدِّمَ والنِّيَّةُ بِهِ التَّأْخِيرُ. ٥٦ ظ

وَلَوْ جَعَلْتَ الغُلاَمَ الفاعِلَ في هَذِهِ المَسْأَلَةِ فَقُلْتُ: ضَرَبَ غُلاَمُهُ زَيْداً، لَمْ يَجُزْ كَمَا جَازَ ذَلِكَ في المَفْعُولِ بِهِ[6].

وَتَقُولُ: ما أَرَدْتَ؟ فَيكونُ [مَا][7] في مَوْضِعِ نَصْبٍ بِأَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ [وما مَرَرْتَ في الجَّرِ][8] وما جَاءَ بِكَ؟ فَيكُونُ ما فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بالابتداءِ وَفِي جَاءَ ضَميرٌ يَعُودُ إلى مَا وَذَلِكَ الضَّميرُ فاعلُ جاءَ، وبِكَ[9] في مَوْضِعِ نَصْبٍ بِأَنَّهُ مفعولٌ بِهِ. وَكَذَلِكَ ما أَرْضاكَ؟ وما أَسْخَطَكَ[10]؟.

---

(١) ج: بهما. تحريف.

(٢) سقطت «به» في ط.

(٣) آية ٢٨ / فاطر ٣٥.

(٤) ط: وكذلك. تحريف.

(٥ ـ ٥) ساقط في ب وج بسبب انتقال النظر.

(٦) زيادة في ط وضعت بين عاضدتين نصها فإذا قال: ضرب زيداً غلامُهُ، جاز لتقدم ذكره. وفي التنزيل ﴿وإذا ابتلى إبراهيم ربه بكلمات﴾ و ﴿لا ينفع نفساً إيمانها﴾ الآية الأولى هي ١٢٤ / البقرة ٢، والثانية هي ١٥٨ / الأنعام ٦.

(٧) من ب وج وط. الصواب.

(٨) من ب وج وط. وإثباته يقتضيه السياق.

(٩) ج: وربك. تحريف.

(١٠) ط: ما أسخطك وما أرضاك.

وَتقُولُ: أَكْرَمَنِي وَأَكْرَمْتُ عَبْدَاللَّهِ، وَأَكْرَمْتُ وَأَكْرَمَنِي عَبْدُاللَّهِ. فتحمل الاسمَ المذكورَ بَعْدَ الفِعْلين على الفِعْلِ الآخرِ ولا تَحْمِلُهُ على الأوّلِ، لأنَّ الثّاني[مِنَ الفِعْلَيْنِ][1] أَقْرَبُ إليهِ. فَقَوْلُكَ: أَكْرَمَنِي في المَسْأَلَةِ الأُولى: فِعْلُ فَاعِلُهُ مُضْمَرٌ عَلى شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ. المَعْنَى أَكْرَمَنِي عَبْدُاللَّهِ، وَأَكْرَمْتُ عَبْدَاللَّهِ، إلاَّ أَنَّ الفَاعِلَ أُضْمِرَ قَبْلَ الذِّكْرِ، لأنَّ المَفْعولَ يُفَسِّرهُ ويدلُّ عَلَيْهِ.

[2] فإنْ أَعْمَلْتَ الأولَ قُلْتَ[2]: أَكرَمَنِي وَأَكْرَمْتُهُ[3] عَبْدُاللَّهِ. تَقْديرُهُ: أَكْرَمَنِي عَبْدُ اللَّهِ وَأَكْرَمْتُهُ.

وجاءَ القُرآنُ بإعْمالِ الثّاني [من الفِعْلَيْنِ][4] في قولِهِ عزَّ وجَلَّ: ﴿آتوني أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرا﴾[5]. ولَوْ أعملَ الأولَ لقالَ[6]: آتُوني أُفْرِغْهُ عَلَيْهِ قِطْرا، أي أتوني قطراً أفرغه عليه. وكَذَلِكَ[7]: ﴿هاؤُمُ اقرأوا كِتَابِيَهْ﴾[8] عَلى إعْمالِ الثّاني.

ومِنْ إعمالِ الثّاني قولُهُ:

[٥] قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيمَهُ وَعَزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنًّى غَرِيمُهَا[9]

---

(١) من ب وج وط. أبين.

(٢) بدله في ط: «فإن أعمل الفعل الأول قال».

(٣) ب، ج: وأكرمت. تحريف. لأن الضمير يجب أن يلحق الفعل الثاني في هذه الحالة

(٤) من ب وج. أبين. وفي ط: من الفعل. سهو.

(٥) آية ٩٦/ الكهف ١٨.

(٦) ب وج وط: لكان.

(٧) ط: وكذلك قوله (تعالى).

(٨) آية ١٩/ الحاقة ٦٩.

(٩) هذا البيت لكثير بن عبد الرحمن في ديوانه ق ١٤/٨ ص ١٤٣، وذيل الأمالي ٥٥، وتوجيه إعراب أبيات ٢٦٠، وزهر الآداب ٢٢٢/١، وابن يعيش ٨/١، مادة (عزح) من اللسان ٣٣١/١٥ ـ٣٣٢ والتاج ٣/٩، والشواهد الكبرى للعيني ٣/٣ ـ ٤، وشرح التصريح على التوضيح ٣١٨/١ والدرر اللوامع ١٤٦/٢ ـ ١٤٧.

=

ومن إعْمالِ الأولِ قَوْلُهُ:

[٦] فَلَوْ أنَّ مـا أَسْعَى لأدنى مَعيشَـةٍ   كَفَاني ولَمْ أَطْلبْ قَليلَ مِنَ المالِ[١]

بابُ الفِعْلِ المبنيِّ للمَفْعولِ بِهِ

الأَفعالُ عَلَى ضَربَيْنِ: فِعْلُ غَيْرُ مُتَعدٍّ وَفِعْلٌ مُتَعَدٍّ. فالأفعـالُ الّتي لا تَتعدّى لا تُبْنَى للمفعولِ بِهِ. وذلِكَ نحوَ: [ذَهَبَ][٢] وجَلَس وقَامَ [ونَامَ][٣] والمتعدّي ما نَصَبَ مفعولاً بِهِ وذَلِكَ نَحْوَ: عَرَفْتُ بَكْراً[٤]، وأَكْرَمْتُ بَكراً، وضَرَبْتُ خالِداً. فَعرفْتُ وأَكْرَمْتُ[٥] مبنيٌّ للفاعِلِ. وإن بَنيْتَهُ[٦] للمفعولِ بِهِ قُلْتَ: أُكْرِمَ زَيْدٌ، وعُرِفَ خالدٌ واسْتُخْرِجَتِ الدراهِمُ.

وهَذا المَفْعولُ بِهِ في المَعْنَى يَرْتَفِعُ بإسْنادِ الفِعْلِ إليهِ كَما يَرْتَفِعُ الفاعِلُ بذلِكَ.

وهو غير منسوب. في الإنصاف ١/٩٠، وشرح الأشموني (عجزه) ٢/٣٠٦، والأشباه والنظائر ٣/١٢١ وأعاد رواية عجزه في ٤/١٠٣ و ١٠٤ أو ١١٠ وورد في ج: «مغنى». تصحيف. وكذا حيثما وردت هذه اللفظة فيها. وروايته في ذيل الأمالي «ووفّى غريمه».

وذكر العيني قصة معروفة للشاهد ثم خلاف البصريين والكوفيين في إعراب البيت ومما قاله: «غريمه مفعول وفى. واستدل به البصريين على أولوية إعمال الثاني في باب التنازع. بيانه أن قضى ووفى متوجهان إلى الغريم وأعمل الثاني إذا لو أعمل الأول لقال فوفاه... الخ.

وعزة مبتدأ وغريمها مبتدأ ثانٍ وممطول معنى خبره، والمبتدأ الثاني مع خبره خبر المبتدأ الأول، ويقال ممطول خبره. ومعنى حال من الضمير في ممطول. وعلى هذا لا يكون تنازع وسيطيل عبد القاهر الحديث عن إعراب البيت ووجهات الرأي في ذلك.

(١) في ط زيادة بعد بيت امرىء القيس لم ترد في أية من النسخ، كما لم يتطرق لها عبد القاهر في الشرح بل اكتفى بشرح بيت امريء القيس. انظر الزيادة في الإيضاح العضدي ٦٧ ـ ٦٨.

(٢) من غير الأصل. وفيه «ضرب» تحريف.

(٣) من ب، ج، ط: أولى.

(٤) ط: زيداً.

(٥) ط: وأكرمت (وضربت).   (٦) ط: فإن بنيته.

وقَدْ يُنْقَلُ الفِعْلُ الّذي لا يتعدّى إذا أُرِيدَ تَعْدِيَتُهُ بالهمزةِ، فيقالُ: أَذهَبْتُ زَيْداً. ويوصِلُ إلىٰ المفعولِ بِهِ بحرفِ الجرّ فيُقالُ: ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ[1] ويضعّفُ العينُ مِنَ الفِعْلِ الّذي [لا][2] يتَعَدَّى فيتعدّى بذلِكَ نَحْوَ: فَرِحَ زَيْدٌ وَفُرِّحَ زَيْدٌ[3]، وخَرَجَ المتاعُ وَخَرّجْتُهُ. فإذا تعدّى بأحدِ هذهِ الأشْياءِ جَازَ أَنْ يُبْنَى [4](للمفعولِ فيُقالُ: فِي أَذْهَبْتُ[4]) [زَيْداً][5] أُذْهِبَ زَيْدٌ. وفِي ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ: ذُهِبَ بِزَيْدٍ. وَفِي خَرّجْتُ زَيْداً: خُرِّجَ زَيْدٌ[6] .

[7]والأَفعالُ الّتي تتعدّى إلى مَفْعُولٍ إذا نُقِلَتْ بالهَمْزَةِ تَعدَّتْ إلىٰ مَفْعولَيْنِ[7] وذلِكَ نَحْوَ أَضرَبْتُ زَيْداً عَمْراً. فإنْ كَانَ يتعدّى إلى مَفْعُولَيْنِ فَنُقِلَ بالهَمْزةِ تَعَدَّى إلى ثَلاثَةِ مَفْعُولِينَ [8]وذلِكَ نَحْوَ أَرَيْتُ زَيْداً عَمْراً خَيْرَ النّاسِ، تعدّىٰ[8] إلىٰ ثلاثَةِ مَفْعولَيْنِ)[9]، لأنّه كانَ قَبْلَ النَقْلِ يتعدّى إلى[10] مَفْعولَيْنِ فِي قولِكَ، رأىٰ زيدٌ عَمْراً خيرَ النّاسِ. فالنّقْلُ بالهَمْزةِ عَكْسُ بناءِ الفِعْلِ للمفعولِ بِهِ. لأنَّ بناءَ الفِعْلِ للمَفْعولِ بِهِ يَنْقُصُ مَعَهُ مَفْعولٌ. أَلا تَرَى أَنَّ قَوْلَنا: ضَرَبْتُ زَيْداً، إذا بَنَيْتَهُ للمفعولِ بِهِ قُلْتَ: ضُرِبَ زَيْدٌ[11]، فَلَمْ يتعدَّ إلىٰ مفعولٍ بِهِ،

---

(١) ط: ذهبت به.

(٢) من ب وج وط. الصواب.

(٣) ب، ج: وفرحت، ط: وفرحته.

(٤) بدله في ط: للمفعول به فتقول في أذهبْتُ زيداً.

(٥) من ب وج. الصواب. وهي في ط أيضاً كما تقدم في الهامش السابق.

(٦) ط: وفي فَرَّحْتُ زَيْداً: فُرِّحَ زَيْدٌ.

(٧-٧) بدله في ب وج وط: والأفعال التي لا تتعدى إذا نقلت بهمزة تعدت إلى مفعول واحد فإن كان الفعل يتعدى إلى مفعول واحد فنقل بالهمزة تعدى إلى مفعولين. وفي هذا الهامش ملاحظتان، الأولى في ط زيادة على المتن وضعت بين قوسين بعد قوله فنقل بـ الهمزة. نصها: أو بحرف الجر أو بالتضعيف لعين الفعل. الثانية: في ج: تحريف في قوله إذا نقلت «إلى»: إذا انقليت.

(٨-٨) ساقط في ج بسبب انتقال النظر.

(٩) ط: فتعدى.

(١٠) «إلى» مكررة في الاصل سهواً.

(١١) ب: ضربت زيد. تحريف.

وأعْـطَيْتُ زَيْداً دِرْهَمـاً، إذا بَنَيْتَـه[1] للمَفْعـولِ بـِهِ، قُلْتَ: أُعْـطِيَ زيـدٌ دِرْهَمـاً، فينقصُ[2] أَحَدُ المفعولينَ. والنّقْلُ بالهَمْزَةِ في المُتَعدّي[3] يزيدُ مَعَـهُ مفعولٌ كمـا تقدّمَ.

وتقولُ أعطَيْتُ زَيْداً دِرْهَماً. فإنْ بَنَيْتَ الفِعْلَ للمَفْعولِ بِهِ قُلْتَ: أُعْطِيَ زَيْدٌ دِرْهَماً. فَيَرْتَفِعُ زَيْدٌ[4] بالفِعْلِ. فإنْ قَدَّمْتَ زَيْداً قُلْتَ: زَيْدٌ أُعْطِيَ دِرْهَماً، فارْتَفَعَ زَيدٌ بالابتداءِ وَفِي أُعْطِيَ ضميرٌ يَعُودُ إليهِ[5]. [6] وإنْ قَدَّمْتَ الدِرْهَمَ مَعَ زيـدٍ [6]، قُلْتَ: زَيْدٌ الدِرْهَمُ أُعطيَهُ. فـإنْ ثَنَيْتَ[7] قُلْتَ: الزَيْـدانِ الدِرْهَمـانِ أُعْطِيَـاهُمَا. وَفِي الجميعِ[8]: الزّيْدونَ الدّراهمُ أُعْطُوْهَا.

وَتَقُـولُ: أُعْطِيَ زَيْـدٌ الدِّرْهَمَ، فَتُقِيمُ زَيْـداً مقـامَ الفـاعِـلِ [وَهُوَ أَحْسَنُ][9]

٦١ و وَيَجُوزُ أُعْطِيَ الدِرْهَمُ زَيْداً. // لأنّهما جَميعاً مفعولٌ بِهِمَا. فجَازَ لِذلِـكَ أَنْ تُقِيمَ كلَّ واحِدٍ مِنْهُما مَقامَ الفاعِلِ.

وَلَوْ قُلْتَ: ضُرِبَ زَيْدٌ الضّرْبَ، لَمْ يَسْتَقِمْ أَنْ تَرْفَعَ الضّـرْبَ وَتَنْصِبَ زَيْداً، لأنَّ الضّرْبَ مَصْدرٌ ولَيْسَ بمفعولٍ بِهِ[10] كالدّرْهَمِ.

---

(١) ط: فإذا بنيته.

(٢) ط: فنقصت.

(٣) ط: في التعدي.

(٤) ط: فترفع زيداً.

(٥) ط: عليه.

(٦ ـ ٦) بدله في ب وج وط: «فإن قدمت الدرهم مع تقديمك زيداً».

(٧) ج: وإن بنيت. تصحيف. ط: وإن ثنيت.

(٨) ب، ج: وفي الجمع.

(٩) ما بين العاضدتين من ب وج وط. وإثباته يقتضيه السياق، ويؤكد ذلك شيخ عبد القاهر لهذه الفقرة من كلام أبي علي.

(١٠) سقطت به «في ط.

وتَقُولُ: ذُهِبَ بِزَيْدٍ وَجُلِسَ إلى عَمْرٍو، فيَكُونُ الجَارُّ والمَجْرُورُ في مَوْضِعِ رَفْعٍ بإسنادِ الفِعْلِ[1] إلَيْهِما كَما تقولُ: ما جاءَنِي مِنْ رَجُلٍ، فيَكُونُ قَوْلُكَ: مِنْ رَجُلٍ في مَوْضِعِ رَفْعٍ.

وَمَنْ قرأَ: ﴿يُسَبَّحُ لَهُ فيها بالغُدُوِّ والآصالِ رِجالٌ﴾[2] فارتفاعُ رجالٌ بِفعلٍ مُضْمَرٍ[3] دلَّ عَلَيْهِ يُسَبَّحُ كأنَّهُ قالَ: يُسَبِّحُهُ فِيها [4] بالغُدُوِّ والآصالِ [4] رِجَالٌ. قالَ الشاعر[5]:

[٧] لِيُبْكَ يزيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ ومختبط مما تُطيحُ الطَّوائِحُ[6]

---

(١) ط: لإسناد الفعل.

(٢) آية ٣٦، ٣٧/ النور ٢٤.

(٣) ط: بشيء مضمر. والقراءة التي أشار إليها وهي «يسبح له» بفتح الباء لابن عامر وأبي بكر. ويكون على هذه القراءة له أو فيها تقوم مقام الفاعل ورجال مرفوع بفعل محذوف كأنه قيل من يسبحه؟ فقال رجال أي يسبحه رجال. وقيل في رجال أيضاً أنه خبر لمبتدأ محذوف التقدير فيه: المسبح رجال. وقيل التقدير: فيها رجال.

انظر: شواذ ابن خالويه /١٠٢، التيسير /١٦٢، املاء ما من به الرحمن ٢/٨٢.

(٤ - ٤) ساقط في ط.

(٥) ط: كما قال الشاعر (الحارث بن نهيك).

(٦) اختلف في اسم قائل هذا البيت اختلافاً شديداً فنسبه سيبويه في ١/١٤٥ للحارث بن نهيك والشنتمري للبيد وليس في ديوانه (انظر في سيبويه أيضاً ١/١٨٣ و١/٩٩ «صدره» ونسب كذلك للحارث بن نهيك في إيضاح شواهد الإيضاح ق ١٦ (وأشار إلى أنه ينسب أيضاً لمزرد أخي الشماخ ولنهشل بن حري، وابن يعيش ١/٨٠، وشرح التصريح على التوضيح ١/٢٧٣.

ونسب لنهشل بن حري (انظر ترجمته في الشعر والشعراء لابن قتيبة ٢/٦٣٧ - ٦٣٨) في مجاز القرآن ١/٣٤٩ والخزانة: ١/١٤٧.

ونسب في شرح الشواهد للعاملي ١٤٨ للحارث بن نهيك وضرار النهشلي وعن أبي عبيدة للمهلهل.

ونسب في الدرر اللوامع ١/١٤٢ - ١٤٣ لضرار بن نهشل.

وهو غير منسوب في المقتضب ٣/٢٨٣، والخصائص ٢/٣٥٣ و٤٢٤، وتوجيه إعراب أبيات ٧٦ ـ

بابُ الأفعالِ الّتي لا تَتَصـرّفُ
وهي عَسَى[1] ونِعْمَ وبِئْسَ وفِعْلُ التّعَجُبِ

فأمّا عَسَى فإنَّ فَاعِلَهُ عَلَى ضَرْبَيْنِ: أَحَدُهُما: أَنْ يَكُونَ اسماً كَزَيْدٍ وعَمْرٍو.

٦٢ و فإذا أَسْنَدْتَ إلى أَحَدِ هذهِ الأسْماءِ لَزِمَ خَبَرَهَا أَنْ، وَذَلِكَ قولُكَ: // عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَخْرجَ وعَسَىٰ عَبْدُاللّهِ أَنْ يفهمَ. وقالَ اللّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَعَسَىٰ اللّهُ أَنْ يَأْتِيَ بالفَتْحِ﴾[2] فَمَوْضِعُ أَنْ مَعَ صِلَتِها نَصْبُ والدليلُ على ذلِكَ[3]: عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُسَا[4].

والضَّربُ الآخرُ مِنْ فَاعِلِ عَسَى أَنْ تكونَ أَنْ مَعَ صِلَتِها فِي مَوْضِعِ

والاقتضاب ٤٢٠ والمفصل ٢٢ وشروح سقط الزند (البطليوسي) ١٦٣٥/٤ (العجز) ومواد (طيح) من اللسان ٣٦٩/٣ والتاج ١٩٣/٢ ومن الأخير فقط (خبط) ١٢٥/٥ و (ضرح) ٤٣٠/٥، ومغني اللبيب ش ٨٧٠ ج ٢/ ص ٦٢٠، وشرح الأشموني ١٥٥/١، وهمع الهوامع ١٦٠/١ (صدره) والأشباه والنظائر ٢٩١/١.

والمختبط طالب المعروف. والطوائح. المهالك.

(١) عسى ساقطة في ط.

(٢) آية ٥٢/ المائدة ٥.

(٣) ب: والدليل على ذلك قولهم، ج: والدليل على ذلك قوله، ط: والدليل على ذلك قولهم (في المثل).

(٤) وردت في ط زيادة بعد المثل وضعت بين عاضدتين ونصها (ولا ينتصب في خبر عسى غير أن مع صلتها وغير أبوؤس بالنصب في هذا المثل).

والمثل الذي رواه أبو علي تردد كثيراً في كتب الأمثال واللغة وقيل إن الـذي قالته الزبى (هكذا ضبطت في فصل المقال قال والزباء خطأ شائع) وقيل: إنّ الزبى تمثلت به فقط. ففي فصل المقال ٣٣٥ ـ ٣٣٦ وقال الأصمعي: أصل هذا أنه كان غار فيه ناس فانهار عليهم وأتاه فيه عدو فقتلوهم، فصار مثلاً لكل شيءيُخاف أن يأتي منه شر ثم صغر الغار فقيل: غوير. قال ابن الكلبي: الغوير ماء لكلب معروف، وهوبناحيةالسماوة. وهذا المثل إنما تكلمت به الـزبى ثم ذكر قصتها مع قيصر. والابؤس: الدواهي. انظر أيضاً: جمهرة اللغة (رغو) ٣٩٧/٢، وجمهرة الأمثال للعسكري ٧٣/٢ ـ ٧٤، والمفصل ٢٧٠ ومجمع الأمثال ٣١٢/١ واللسان (غور) ٣٤٣/٦ و (بأس) ٣٢١/٧.

رَفْعٍ[1]، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: عَسَى أَنْ يَذْهَبَ عمرُو. فَأَنْ يَذْهَبَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ [بأَنَّهُمَا][2] فاعِلٌ، وقَال اللَّهُ تَعالَى: ﴿عَسَى أَنْ تَكْرَهوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾[3].

وَرُبَّما اضْطَّرَ الشَّاعِرُ فحذَفَ أَنْ مِنْ خَبَرِ عَسَى تَشْبِيهاً لَهَا بِكَادَ كَما شَبَّهَ[4] كادَ بِعَسَى. قالَ الشاعِرُ[5]:

[٨] عَسَى الكَرْبُ الّذي أَمسَيْتُ فيهِ   يَكُونُ وراءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ[6]

وقالَ آخرُ[7]:

[٩] قَدْ كادَ مِنْ طُولِ البِلَى أَنْ يَمْصَحَا[8]

---

(١) ط: في موضع اسم مرفوع.

(٢) من ب وج. الصواب. وفي الأصل «فإنها» تحريف. وفي ط: «بأنها» الفاعل. تحريف.

(٣) آية ٢١٦ / البقرة ٢. وفي ب وج: «وعسى».

(٤) ط: كما تشبه.

(٥) سقط قوله «الشاعر» في ب وج.

(٦) لهدبة بن خرشم العذري (انظر ترجمته في الشعر والشعراء لابن قتيبة ٢/٦٤١ ـ ٦٩٥) في سيبويه والشنتمري ١/٤٧٨، والكامل للمبرد ١١١، والأمالي للقالي ١/٧١ ـ ٧٢، والشواهد الكبرى ٢/١٨٤ وشرح التصريح على التوضيح ١/٢٠٦، وشواهد المغني ١/٢٧٧ وش ٢٣٧ ج ١/٤٤٣، والخزانة ٤/٨١، وشعراء النصرانية ١٠٠، وشواهد ابن عقيل للجرجاوي ٥٦، وشرح الشواهد للعاملي ٩٩، والدرر اللوامع ١/١٠٦.

والبيت غير منسوب في المقتضب ٣/٧٠، والأضداد لابن بشار الأنباري: ١٩ (الشنقيطي) و٢٣ (أبو الفضل)، وكتاب الجمل للزجاجي ٢٠٩، والإيضاح للفارسي ٨٠، والمفصل ٢٧٠، وشرحه لابن يعيش ٧/١١٧ و١٢١ ومغني اللبيب ش ٢٤٩ ج ١/١٥٢، وشرح الأشموني: ١/٤٣٧، وهمع الهوامع ١/١٣٠.

وروايته في شرح الشواهد للعاملي «عسى الهم» وأشار إلى رواية «عسى الكرب» وتفاوتت المراجع بين رواية أمسيت ـ بالبناء على الضم ـ أو أمسيتَ ـ بالبناء على الفتح، أو بهما معاً، ورواية الضم يخاطب الشاعر نفسه ـ كما قيل ـ وهو مسجون بالمدينة من أجل قتيل قتله. ورواية الفتح قيل يخاطب ابن عمه أبا نمير.

(٧) سقطت «آخر» في ب وج، وفي ط: «وكما قال».

(٨) نسب بعضهم هذا البيت لرؤبة وقالوا: إنه ليس في ديوانه. وهو فيه رقم ٢١ ص ١٧٢ في القسم =

[أَيْ يَـذْهَبُ][1] والاخْتِيارُ في كـادَ أَنْ لا يُسْتَعمَـلَ مَعَهـا أَنْ [المقـاربـةِ الحالِ][2] وَفِي عَسَى أَنْ يُذْكَرَ مَعَها أَنْ [لتراخِيَها عَنِ الحَالِ][3].

باب نِعْمَ وبِئْسَ

نِعْمَ وَبِئْسَ فِعْلانِ ماضِيانِ وفَاعِلاهُمَا عَلى ضَرْبَيْنِ:

أَحَدُهُما: أَنْ يكُونَ الفاعِلُ مُضْمَراً قَبْلَ الذِكْـرِ فَيُفَسَّرُ بنكـرةٍ [مَنْصوبـةٍ][4]. والآخرُ: أَنْ يكونَ مُظْهراً. فـالمُضْمَرُ نَحْـوَ نِعْمَ رَجُلاً عَبْـدُاللَّهِ، وبِئْسَ غُلامـاً زَيْدٌ. فَفِي كلِّ واحدٍ مِنْ نِعْمَ وَبِئْسَ فاعِلٌ أُضْمِرَ قَبْلَ الذِّكْرِ فلَزَمَ تَفْسيرُهُ بالنَّكـرةِ ليكونَ هَذا التَّفسيرُ في تَبْيينِهِ المضمرَ بمنزلةِ تقديمِ الذِّكْرِ لَهُ[5].

والضربُ الآخرُ: مِنْ فـاعِلِ نِعْمَ[6] أَنْ يكـونَ مُظْهَـراً فيهِ الألِفُ والـلاّمُ أَوْ مُضَافاً إلى ما فِيهِ الألِفُ واللاّمُ، وذلِكَ نَحْوَ قَوْلِكَ[7]: نِعْمَ الرَّجُلُ عَبْدُاللَّهِ وبِئْسَـتِ المَرْأَةُ هِنْدٌ. والمُضَافُ إلىٰ ما فِيهِ الألفُ واللاّمُ نَحْوَ[8]: نِعْمَ غلامُ الرَجُلِ عَمْرٌو، وبِئْسَ صَاحِبُ القَوْمِ بَكْرٌ.

وَقَدْ حُكِيَ أَنَّهُ جاءَ[9] فاعِلُهُ مُـظْهَراً عَلى غَيْـرِ هذَيْنِ الـوَجْهَيْنِ. ولَيْسَ ذلِكَ بالشّائِعِ، وَأَنْشَد فِي ذَلِكَ:

= الثاني «أبيات مفردات منسوبة لرؤبة وبعضها للعجاج» وقبله. «رسم عفا من بعد ما قد امحى».

والبيت منسوب لرؤبة في: سيبويه والشنتمري ١/٤٧٨، والكامل للمبرد ١١١، وكتاب الجمل للزجاجي ٢١٠، والاقتضاب ٣٩٦، والشواهد الكبرى للعيني ٢/٢١٥، وشرح درة الغواص ٣٢، والخزانة ٤/٩٠، والدرر اللوامع ١/١٠٥.

وغير منسوب في: المقتضب ٣/٧٥، والمفصل ٢٧٠، والإنصاف ٢/٥٦٦، وابن يعيش ٧/١٢١، واللسان (مصح) ٣/٤٣٥.

(١) من ب وج وط. أبين.
(٢) من ب وج وط. أبين.
(٣) من ب وج. أبين وفي ط: لتراخيها عن كاد.
(٤) من ب وج وط. أولى.
(٥) ب، ج، ط: تقدم الذكر له.
(٦) ط: فاعل نعم (وبئس).
(٧) ج، ط: وذلك قولك.
(٨) ب، ط: نحو قولك.
(٩) ط: أنه «قد جاء».

[١٠]فَنِعْمَ صَاحِبُ قَوْمٍ لا سِلاحَ لَهُمْ   وصَاحِبُ الرَّكْبِ عِثْمانُ بنُ عَفّان[١]

فأمّا عَبْدُاللَّهِ في قَوْلِكَ: نِعْمَ الرَّجُلُ عَبْدُاللَّهِ، فارتفاعُهُ عَلى وَجْهيْن[٢]:

أَحَدُهُما: أَنْ يَكونَ أَرادَ بِهِ الابتداءَ فَأَخَّرهُ وكأنَّه[٣] قالَ قَبْلَ التَّأْخيرِ: عَبْدُاللَّهِ نِعْمَ الرَّجُلُ، فأخَّرَ عَبْدُاللَّهِ والنِّيَّةُ بِهِ[٤] التَّقديمُ كَما تقولُ: مررْتُ بِهِ المِسْكينُ، تريدُ المسكينُ مررْتُ بِهِ. فأمّا الراجع[٥]، إلى المبتدأِ فإنَّ الرجُلَ لمّا كانَ شائِعاً ينتظِمُ الجِنْس[٦] كانَ عَبْدُاللَّهِ داخِلاً تَحْتَهُ فصارَ بمَنْزِلَةِ الذِّكْرِ الَّذي يَعودُ إليهِ[٧]، ولذلِكَ شَبّهَهُ سيبويه(*)[٨] بقولِهِم: زَيْدٌ ذَهبَ أَخُوه. ومثلُ ذلِكَ قولُ الشّاعِرِ:

---

(١) نسب ابن يعيش في ٧/١٣١ هذا البيت لحسان بن ثابت، وليس في ديوانه (المكي) ولكن فيه (ص ١٠٨ ـ ١٠٩) قصيدة بنفس القافية وبنفس الروي يرثي بها عثمان بن عفان ومطلعها:

من سره الموت صرفاً لا مزاج له   فليأت مأسدة في دار عثمانا

وذكر ابن يعيش أنه ينسب أيضاً لكثير بن عبدالله النهشلي وإلى هذا نسبه العيني في الشواهد الكبرى ٤/١٧. قال وهو المعروف بابن العزيزة وهي أمه وهو شاعر إسلامي أدرك معاوية. كما ذكر العيني أنه ينسب أيضاً لأوس بن مغراء (ترجمته في الشعر والشعراء لابن قتيبة ٢/٦٨٧).

والبيت غير منسوب في شرح الأشموني ٤/١٩٩.

ومعنى قول ابن علي: إن ذلك ليس بالشائع، أن المرفوع بنعم وبئس لا يكون إلا دالاً على الجنس. ولا يجوز نصب صاحب قوم هنا على التميز لأنه معطوف عليه مرفوع وهو قوله «صاحب الركب» والمرفوع لا يعطف على المنصوب. وكان الذي جوز عند بعضهم رفع نعم النكرة المضافة إلى ما لا ألف ولا لام فيه وهو عطف ما فيه الألف واللام عليها. وحسن ذلك أن المعطوف والمعطوف عليه بمعنى واحد.

(٢) ب، ط: على «أحد» وجهين.

(٣) ط: كأنه قال.

(٤) ب، ج، ط: فيه.

(٥) ط: الرواجع. تحريف.

(٦) ط، ينتظم الجنس (ويجمعه).

(٧) ط: عليه.

(٨) في سيبويه ١/٣٠٠: «وأما قولهم: نعم الرجل عبدالله، فهو بمنزلة ذهب أخوه عبدالله»، يريد بذلك أن دلالة فاعل نعم (أي الرجل) على الجنس يقوم مقام الرابط بين المبتدأ والخبر.

(*) سيبويه (١٢١ ـ ١٦١ هـ): أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي، وسيبويه لقب بالفارسية معناه =

[١١]فأمّا الصُّدورُ لا صدورَ لجَعْفَرٍ ولكنَّ أعجازاً شَدِيداً ضَرِيرُهَا[1]

وقَالَ آخرُ:

[١٢]فأَمّا القِتَالُ لا قِتالَ لَدَيْكُمُ ولكنَّ سيراً في عِراضِ المَواكِبِ[2]

= رائحة التفاح. نشأ في البصرة فصار إمام البصريين في النحو غير منازع. وكان أعلم المتقدمين والمتأخرين في النحو، ولم يوضع فيه مثل كتابه. أخذ النحو عن الخليل بن أحمد. تناظر مع الكسائي بحضرة الأمين بعدما قيل من أنهم تحاملوا عليه. توفي بقرية من قرى شيراز.

انظر ترجمته في: أخبار النحويين ٣٧ ـ ٣٨، مراتب النحويين ٦٥، طبقات الزبيدي ٦٦ ـ ٧٤، معجم الأدباء ١٦/١١٤ـ ١٢٧، إنباه الرواة ٢/٣٤٦، بغية الوعاة ٣٦٦، سيبويه إمام النحاة للأستاذ علي النجدي ناصف.

(١) نسب هذا البيت في الخزانة: ٤/٥٥١ لرجل من الضباب، وكذلك وردت هذه النسبة في إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ق ١٩ قال: وقيل لتوبة بن الحمير. وليس في ديوانه (طبعة بغداد).

والبيت غير منسوب في التنبيه، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة ١٠٦، والاقتضاب ٣٩٣ وابن يعيش ٧/١٣٤ و ٩/١٢، واللسان (ضرر) ٦/١٥٦.

وجعفر أبو قبيلة وهو جعفر بن كلاب وأخوه معاوية وهو أبو قبيلة سميت بالضباب ومنها قائل البيت قاله لخلاف بين قبيلته وبين بني جعفر. واستشهد أبو علي بالبيت على أنه يشبه قوله: زيد نعم الرجل. فزيد تدخل تحت الألف واللام كما تدخل الصدور الأولى في البيت تحت الصدور الثانية وهذا الذي سوغ رفعها بالابتداء ولم يعد عليها من اللفظ شيء. وفي البيت أيضاً إخلال للظاهر موقع المضمر فوجه الكلام أن يقول فأما الصدور فليس لجعفر.

(٢) نسب هذا البيت في الخزانة ١/٢١٧ للحارث بن خالد المخزومي وهو في ديوانه ق ١/٢ ص ٤٤ وبهذه النسبة ورد في الدرر اللوامع ٢/٨٤ ـ ٨٥، ونسبه القيسي في شواهد الايضاح ق ٢٠ للوليد ابن نهيك وإلى الكميت بن زيد بن معروف، وفي الأغاني: ١/٣٨ أنه مما هُجِيَ به قديماً بنو أسد ابن أبي العيص بن أمية بن عبد شمس. وعنه نقل ذلك في الشواهد الكبرى للعيني ١/٥٧٧، وشرح التصريح على التوضيح ٢/٢٦٣، وشواهد المغني ش ٧٦ جـ ١/١٧٧، ١٧٨. ومثل هذا الكلام قيل عن البيت في شواهد ابن عقيل للجرجاوي ٢١٢، وشرح الشواهد للعاملي ١٠٦، والدرر اللوامع ٢/٨٤ ـ ٨٥ و ٢/٩٢.

والبيت غير منسوب في المقتضب ٢/٧١، وسر صناعة الإعراب ١/٢٦٧، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة ١٠٦، والمنصف لابن جني ٣/١١٨، والأمالي الشجرية ١/٢٩٠ (صدره) و ٢/٣٤٨ (بتمامه) وابن يعيش ٧/١٣٤ و ٩/١٢، ومغني اللبيب ش ٨٠ ج ١/٥٦، وشرح الأشموني ١/٢٥٦، والأشباه والنظائر ٤/١٣١. =

والوجهُ الآخرُ أَنْ يكونَ عَبْدُاللَّهِ فِي قَوْلِـكَ: نِعْمَ الرَجُـلُ عَبْدُاللَّهِ خبـرَ مبتدأٍ محذوفٍ كأنَّهُ لمّا قِيل: نِعْمَ الرَجُـلُ، قِيلَ: مَنْ هَـذا الّذي أُثْنِيَ عَلَيْـهِ؟ فقِيلَ[1]: عبدُاللَّهِ، أيْ هُوَ عَبْدُاللَّهِ.

واعْلَمْ أَنَّ المَخْصـوصَ بالمَـدْحِ أَوْ الذّمِ لا يكـونُ إلَّا مِنْ جِنْـسِ المَذْكـورِ بَعْـدَ نِعْمَ وَبِئْسَ، كَعبْدِاللَّهِ وزَيْـدٍ ونَحْوِهِمـا مِنَ الرّجـالِ. وإذا كانَ كَـذلِكَ كـانَ المُضَافُ إلىٰ القَوْمِ فِي قَوْلِهِ عزَّ وجلَّ: ﴿سَاءَ مَثلاً القومُ الذينَ كَذّبُوا بآياتِنَـا﴾[2] مَحْذوفاً، وَتَقْدِيرُهُ: سَاءَ مَثلاً مَثَلُ القَوْمِ الذينَ كَذّبُوا ولا يَكونُ الكلامُ علىٰ ظاهِرِهِ.

فأمّا قولُهُ عـزَّ وجلَّ: ﴿بِئْسَ مَثَـلُ القَوْمِ الـذينَ كَذّبُـوا بآيـاتِ اللَّهِ﴾[3] فَقَدْ يكونُ مِثْلُ قَوْلِهِ: ﴿سَاءَ مَثَلًا القَوْمُ الذينَ كَذّبُوا بآياتِنَا﴾[4] في حَذْفِ المُضَافِ مِنْهُ فيكـونُ مَوْضِـعَ الذينَ رَفْعـاً. وَقَدْ يكـونُ مَوْضِـعَ الذينَ جَـرّاً. والمَقْصُودُ بـالـذّمِ محْذُوفاً كما كانَ مَحْذُوفاً[5] من قـولِهِ عـزَّ وجَلَّ: ﴿نِعْمَ العَبْـدُ أَنَّهُ أوَّابٌ﴾[6] ولَمْ يَذْكُرْ أيُّوبَ لتقدّمِ ذِكْرِهِ[7].

وَتَقُولُ: نِعْمَ الرَجُلُ رَجُلاً زَيْدٌ، فإنْ لَمْ تَذْكُرْ رَجُـلًا جَازَ وإنْ ذَكَـرْتَهُ فَتـأْكِيدٌ قالَ جَريرٌ:

= وروايتـه في ابن يعيش ٢/ ٩٢ في عراض المـراكب «والمراكب الجمــاعـة ركبـانـا أو مشـاة. وفي عراض المراكب أي شقتها وناحيتها. ووجه الاستشهاد فيه كمثله في الشواهد السابق.

(١) ج: فقال.

(٢) آية ١٧٧/ الأعراف ٧. وقوله تعالى «بآياتنا» غير مثبت في ط.

(٣) آيـة ٥/ الجمعة ٦٢ وتمـامها ﴿مَثَـلُ الذينَ حُمّلُوا التَوْراةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلوها كَمَثَـلِ الحِمـارِ يَحْمِـلُ أسفاراً بِئْسَ مَثَلُ القَوْمِ الذينَ كَذّبُوا بآيَاتِ اللَّهِ، واللَّهُ لا يَهْدِي القَوْمَ الظالمين﴾.

(٤) آية ١٧٧/ الاعراف ٧. وقوله تعالى: ﴿بآياتنا﴾ غير مثبت في ط.

(٥) ط: كما كان «المقصود بالمدح» محذوفاً.

(٦) آية ٤٤/ ص ٣٨. وانظر أيضاً الآية ٣٠ من نفس السورة.

(٧) تقـدم ذكره في الآيـة ٤١ ونصها ﴿واذكـرْ عبـدَنـا أيـوبَ إذْ نَـادَى رَبَّـه أنّي مَسَّنِي الشَّيْـطَانُ بِنُصْـبٍ وَعَذَابٍ﴾.

[١٣]تَــزَوَّدْ مِــثْــلَ زادِ أَبِيــكَ فِــينَــا فَــنِــعْــمَ الــزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادَا[1]

بابُ التّعَجُبِ

التّعجبُ يَكـونُ بِلفْظَيْنِ: أَحـدُهُما [قـولُكَ][2] مـا أَفْعَل[3] نَحْـوَ مـا أَحْسَن زَيْداً، وما أَعْلَمَ عَمْراً.

والآخرُ ما كانَ عَلى أَفْعِلْ بهِ نَحْوَ [قولِكَ][4] أَكْـرِمْ بزَيْـدٍ، وأَحْسِنْ بِعَمْرٍو. فأمّا قوْلُهم: ما أَحْسَنَ زَيْداً. فإنْ ما فِي مَوْضِعٍ رَفْعٍ بـالابْتِداءِ، ولا صِلَةَ لَهـا فِي هَذا المَوْضِـعِ كَمَا لَمْ[5] تُـوصَلُ في قَـوْلِه تَعـالَى: ﴿إنْ تُبْدُوا الصَّـدَقاتِ فَنِعمَّـا هِي﴾[6] فكَمـا أَنَّ ما فِي هـذِهِ الآيةِ لا صلَةَ لَهـا وهِيَ وحدَهـا اسمٌ، كـذلِـكَ فِي التّعَجُبِ لا صِلَةَ لَها وقولُكَ: [أَحْسَنَ][7] فِعْلٌ ماضٍ، وفِيهِ ضَـميرٌيَعُودُ إلىٰ المُبْتَـدأِ آلَّذي هُوَ مَا، وذلِكَ الضّميرُ رَفْعٌ بأَنَّهُ فاعِلٌ وزَيْداً ومَا أَشْبَهَهُ نَصْبٌ بأَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ. وتَقْـديرُهُ شَيءٌ أَحْسَنَ زَيْـداً. وهذِهِ الـهمـزةُ آلّـتي فِي أَحْسَـنَ هِيَ الّتي تَـدْخُـلُ

---

(١) لجرير في ديوانه ص ١٣٥ (من قصيدة يمدح بها عمر بن عبد العزيز) والموازنة للآمدي ١٢٤ والإيضاح ٨٨ وشرح شواهد الإيضاح للقيسي ق ٢١، والخصائص ١/٨٣و٣٩٦، والمفصل ٢٧٣ وشرحه لابن يعيش ٧/١٣٢، واللسان (زود) ٤/١٨١، والشواهد الكبرى للعيني ٤/٣٠ وشواهد المغني ١/٥٧، وش ٧٠٣، والخزانة ٤/١٠٨، وشواهد ابن عقيل للجرجاوي ١٦١، والدرر اللوامع ٢/١١٢.

وغيـر منسـوب في المقتضب ٢/١٥٠، ومغني اللبيب ش ٧٢١ ج ٢/٤٦٣، وشـرح الأشموني ٣/١٧٥ و٤/٢٢١ (العجز).

(٢) من ب وج وط. أولى.

(٣) سقطت «ما أفعل» في ط.

(٤) من ب وج وط. أولى.

(٥) «لم» سقطت في ج.

(٦) آية ٢٧١/ البقرة ٢ وتمامها: ﴿إنْ تُبدوا الصَدَقاتِ فنِعِمّا هِيَ، وإنْ تُخْفُوها وتُؤتوها الفُقَراءَ فهِيَ خيرٌ لكُمْ ويُكَفِّرُ عَنْكُم مِنْ سيئاتِكُمْ واللهُ بما تَعْملون خَبيرٌ﴾.

(٧) كذا الصواب. وفي النسخ جميعها وفي ط كذلك: «أعلم» لأنه يتحدث عن جملة ما أحْسَنَ زيداً.

فَتَنْقُلُ الفِعْلُ مِنْ غيرِ التّعدي إلى التَعدّي إلى المَفْعول بِهِ وَقَدْ تقدّمَ ذِكرُهَا.

والضَّرْبُ الآخرُ مِنْ [لَفْظَيْ][1] التْعجبِ نَحْوَ أَكْرِمْ بِزَيْدٍ، واعْلَمْ بِهِ وأطْيِبْ بِهِ. فاللفْظُ فِي هذا لَفْظُ الأمرِ، والمَعْنَى مَعْنَى الإخبارِ[2] المَعْنَى صارَ زَيْدٌ ذا عِلْمٍ وَذا كَرَمٍ // والجارُّ مَعَ المَجْرورِ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بِأَنَّه فاعِلٌ. كَما أَنَّهُما ٦٦ و كَذلِكَ[3] في قولِهم. كَفَى باللَّه. وَما جاءَنِي مِنْ رَجُلٍ[4].

ولا يَدْخُلُ فِي هَذا البابِ [مِنَ الأفعالِ][5] إلاّ ما كَانَ عَلى ثلاثَةِ أَحْرُفٍ. فإنْ زَادَ الفِعْلُ عَلَى ثَلاثَةِ أَحْرُفٍ فِي اللّفظِ أَوْ فِيما كانَ[6] فِي حُكْمِ اللّفظِ فإنَّهُ لا يدْخُلُ فِي هَذَا البابِ. فما زَادَ عَلَى ثلاثَةِ أَحْرُفٍ فَلَمْ يَدْخُلْ[7] فِي هَذَا البابِ فَنَحْوُ نَحْو انْطَلَقَ واقْتَدَرَ واسْتَخرَجَ ودَحْرَجَ و [كَذلِكَ][8] لَمْ تَدخُلْ الألْوانُ فِي هَذَا البابِ نَحْو احْمرَّ واشْهَابَّ، لأنَّها زائِدَةٌ عَلَىٰ ثَلاثَةِ أَحْرُفٍ.

فأمّا عَوِرَ وحَوِلَ وَصَيِدَ[9] فهُوَ فِي الحُكْمِ زائِدٌ عَلى ثَلاثَةِ أَحْرُفٍ: يَدُلُّكَ[10] عَلى ذلكَ أَنَّ الياءَ والواوَ صَحَّتا فيهِ كَمَا صَحَّتا[11] فِي اسْوَدَّ وابْيَضَّ. ولَوْلا ذلِكَ لاعْتَلّتا كما اعْتَلّتَا في هَابَ وخَافَ، فإنْ أُرِيدَ التَّعجُّبُ مِنْ شيءٍ مِنْ هَذا النَّحْوِ قِيلَ فيهِ: ما أَشَدَّ اسْتِخْراجُهُ وما أَحْسَنَ احْمِرارَهُ، وما أَشَدَّ دَحْرَجَتَهُ.

---

(١) من ب وج وط. أبين.

(٢) ب، ج، ط: معنى الخبر.

(٣) سقطت «كذلك» في ط ووقعت في آخر الفقرة.

(٤) ط: من أحد.

(٥) من ب وج وط. أبين.

(٦) ط: أو ما كان.

(٧) ط: ولم يدخل.

(٨) من ج وط. الصواب. وفي الأصل «ولذلك» تحريف.

(٩) ج: وصيد «البعير».

(١٠) ط: يدل.

(١١) ط: كما صحت. تحريف.

ومِمّا يَجْرِيَ مَجْرى التَّعَجُّبِ قَوْلُهُمْ: هَذا أَفْضَلُ مِنْ هَـذا، وَزَيْدٌ أَفضـلُ[1] مِنْ عَمْرٍو، وَلا يُسْتَعْمَلُ قَوْلُهُم: هَذا أَفْعَلُ مِنْ هَذا، فِيما لَمْ يُسْتَعْمَلْ مِنْهُ ما أَفْعَلَهُ ولا أَفْعِلْ بِهِ. فَلا [يُقالُ][2] هَذا أَعْوَرُ مِنْ هذا، كَمْا لَمْ يُقَـلْ: ما أَعْـوَرَهُ وَلا أَعْوِرْ بِهِ. ولكِنْ هَذا أَشَدُّ مِنْ هَذا حِمْرَةً وأَزْيَدُ مِنْ هَذا صَمَماً [وأَكْثَرُ دَحْرَجَـةً وما أَشْبَـه ذلِكَ][3].

بابُ العواملِ الّتي تَدْخُلُ[4] عَلى المُبْتَدأِ والخَبَرِ

وهِيَ كـانَ[5] وأَخواتُهَـا، وإِنَّ وَأَخواتُهَـا، وظَنَنْتُ وحَسِبْتُ ونَحْوُهُمـا. فأمّا كانَ[6] وصَارَ وأَصْبَحَ وأَمْسَى وظَلَّ وبَـاتَ، وما زَالَ[7] ومـا دامَ وما بَـرِحَ وما فَتِيءَ ولَيْسَ فإِنَّها تَـدْخُلُ على المُبْتَـدإِ والخَبَرِ فَيَصيـرُ ما كـانَ مَرْفـوعاً[8] بـالابْتِداءِ قَبْـلَ دخولِ هذِهِ الأشْياءِ عَلَيْهِ مُرْتَفِعاً بكانَ، وما كَانَ مُرْتَفِعاً بأَنَّهُ خَبرُ مبتـدإٍ مُنْتَصِباً بـأَنَّهُ خَبَرُ كانَ، وذلِكَ قولُكَ: كانَ عَبْـدُاللَّهِ ذاهِباً، وكـانَ بَكْرٌ خـارِجاً، ومـا زَالَ أخوكَ كَرِيماً، وما أُكَلِّمُكَ[9] ما دُمْتَ مُقِيماً، وأَمْسَى زَيْدٌ // مَسْروراً. ٧١ و

وإِذَا اجتمَعَ فِي هذا البَـابِ مَعْرِفَـةٌ ونَكِرةٌ، فـالّذي يُجْعَـلُ اسمَ كانَ منهمـا المَعْرِفةَ، كَما كانَ المُبْتَدأُ المعرفـةَ[10]. وذلِكَ قـولُكَ: كـانَ زَيْدٌ مُنْطَلِقاً، فـالّذي شُغِلَتْ بِهِ كانَ المَعْرِفَةُ، والنَكِـرَةُ الخبرُ. وقَـدْ يَجِيءُ فِي الشِّعرِ لـلاضطرارِ الاسمُ

---

(١) ط: أعلم.

(٢) من ب وج وط. أولى.

(٣) من ب وج وط. أبين.

(٤) ط: باب العوامل الداخلة.

(٥) «كان» مكررة في ج سهوا.

(٦) ج: فأما «ما» كان. سهو.

(٧) ط: وبات (وأضحى) وما انفك وما زال.

(٨) ب، ج، ط: مرتفعاً.

(٩) ط: ولا أكلمك (اليوم).

(١٠) ط: المعرفة (والخبر النكرة).

نَكِرةً والخبرُ معرفةً. ولا يَجُوزُ هَذا حَيْثُ لا يُضْطَرُّ إليهِ تَصْحِيحُ وَزْنٍ ولا إقامةُ قافيةٍ[1] وإذا[2] اجْتَمع مَعْرِفَتَانِ كانَ لَكَ أَنْ تَجْعَلَ أيّهما شِئْتَ الاسمَ. تقولُ: كانَ أخوكَ زَيْداً، وكانَ زَيْدٌ أخاكَ. وكذلِكَ قُرِىءَ: ﴿فما كانَ جَوابُ قومِهِ إلاّ أنْ[3] قالوا﴾ [بالرفعِ والنّصْبِ][4].

ويَسْتَقِيمُ أَنْ تقدّمُ الخَبرَ عَلى الاسمِ فتَقُولُ: كانَ أخاكَ زَيْدٌ، وكانَ مُنْطَلِقاً زَيْدٌ[5]. وقَال تَعَالى جَدّهُ: ﴿وكانَ حَقاً عَلَيْنا نَصْرُ المُؤْمِنِينَ﴾[6]. وقَالَ سُبْحانَهُ[7]: ﴿أَكَانَ للنّاسِ عَجَباً أَنْ أَوْحَيْنا إلىٰ رَجُلٍ مِنْهُم﴾[8]. ويَجوزُ أَيْضاً: مُنْطَلِقاً كانَ زَيْدٌ، وشاخِصاً صَارَ بَكْرٌ[9] [لأنَّ العَامِلَ مُتَصرّفٌ][10].

وهَكذا خَبَرُ لَيْسَ فِي قولِ المُتَقدِّمِينَ مِنَ البَصْريينَ. وهُوَ عِنْدي القياسُ، فتَقُولُ: مُنْطَلِقاً لَيْسَ زَيْدٌ. وقَدْ ذَهَبَ قَوْمٌ إلى أَنَّ تقديمَ خبرِ لَيْسَ على لَيْسَ لا يجُوزُ، ولَمْ يَخْتَلِفوا فِي جوازِ تَقْديمِ خَبَرِها على اسْمِهَا نَحْوَ لَيْسَ مُنْطَلِقاً زَيْدٌ.

وتَقُولُ: زَيْدٌ كانَ أَبُوه مُنْطَلِقاً، فَتَرْفَعُ زَيْداً بالابتِداء، وكانَ وَما بَعْدَهَا فِي

---

(١) زيادة في ط بعد قوله: ولا إقامة قافية وهي غير مثبتة في أية نسخة (انظر الزيادة في الإيضاح العضدي ص ٩٨ ـ ٩٩).

(٢) ط: فإذا.

(٣) تردد هذالجزء من قوله تعالى في آيات ٥٦/ النمل ٢٧. وكذلك ٢٤ و٢٩/ العنكبوت ٢٩ وذكر الزمخشري في الكشاف ٢/ ١٣٠ أن الأعمش قرأ بالرفع ثم قال والمشهورة (أي قراءة النصب) احسن.

(٤) من ب وج وط. أبين.

(٥) ب، ج، ط: عمرو.

(٦) آية ٤٧/ الروم ٣٠.

(٧) ب، ج، ط: وقال سبحانه «وتعالى».

(٨) آية ٢/ يونس ١٠، وقوله تعالى« إلى رجل منهم» غير موجود في ب وج، وط.

(٩) ب، ج: عمرو.

(١٠) من ب وج وط. وإثباته أبين.

مَوْضِعِ رَفْعٍ بأنّه خبرُ المُبْتَدأِ وأبوهُ مرتفعٌ بأنَّهُ اسْمُ كانَ، ومُنْطَلِقاً نَصْبٌ بأنّه خَبَرُها. وإنْ شِئْتَ قُلْتَ: زَيْدٌ كانَ أَبُوهُ مُنْطَلِقاً، فَجَعَلْتَ فِي كانَ ذِكْراً عائِداً[1] إلى زَيْدٍ، وجَعَلْتَ الجُمْلَةَ الّتي هِيَ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ، فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ بأنّه[2] خَبرُ كَانَ.

وكذلِكَ الحَدِيثُ المرويُّ: كلُّ مَوْلودٍ يُولَدُ عَلَى الفِطْرَةِ حَتّى يَكونَ أبواهُ هُمَا اللذانِ يُهَوِّدَانِهِ ويُنَصّرانِهِ[3]. وهُمَا اللَّذَيْنِ. وكَذا[4] قولُ الشّاعِرِ:

[١٤] مَنْ كانَ مَرْعَى عَزْمِهِ وهُمُومِهِ ... رَوْضَ الأمانِي لَمْ يَزَلْ مَهْزُولاً[5]

وتَقُولُ: مَنْ كانَ أخاكَ؟ وَمَنْ كانَ أخوكَ؟ فإذا رَفَعْتَ قَوْلَكَ: أَخُوكَ، كانَ مَنْ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ. وإذا نَصَبْتَ أخاكَ كانَ [مَنْ][6] في مَوْضِعِ رَفْعٍ بالابتِداءِ، وفِي كانَ ذِكْرٌ يعودُ إلى مَنْ. وإنْ[7] وَضَعْتَ مَوْضِعَ مَنْ أيٌّ[8] ظَهَر

---

(١) كذا في ب وج وط. وفي الأصل «ذكر عائد». سهو.

(٢) ب، ج بأنها.

(٣) ب، ج: وينصرانه «ويمسحانه». انظر في تخريج الحديث: الموطأ لمالك،الجنائز باب ١٦ حديث ٥٢، وسنن أبي داود ـ السنة حديث ٤٧١٤، والترمذي القدر ٣٠٣/٨، ٣٠٤، ومعجم ونسنك (فطرة) ١٨٠/٥.

انظر أيضاً سيبويه ٣٩٦/١.

(٤) ب، ج، وكذلك.

(٥) هذا البيت لأبي تمام من قصيدة مدح بها نوح بن عمرو السكسكي (انظر ديوانه ق ١٢/١٢٣ ج ٦٧/٣).

انظر أيضاً شرح شواهد الإيضاح ق ٢١ وشروح سقط الزند (الخوارزمي) ١٣٩٣/٣.

ووجه التمثيل في البيت هو رفع قوله: مرعى عزمه بالابتداء، وروض الأماني خبره. والجملة خبر كان واسمها مضمر فيها يعود إلى المبتدأ وهو «من» في أول البيت.

وفي ط: بعد الشاهد بيت آخر (وهو الشاهد رقم ٧٨ الآتي. ولم يرد في أية نسخة من نسخ المخطوطة.

(٦) من ب وج وط. أبين.

(٧) ط: وإذا.

(٨) ب، ج، ط: «أياً» على الإعراب، وهي في الأصل على الحكاية.

الإعرابُ فيهِ[1] تقولُ: أَيُّهم كانَ أخاكَ. وأَيُّهم كانَ أخوكَ.

وقَدْ أَجازُوا فِي الابتداءِ، هو زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، عَلى أَنْ يكُونَ هُوَ ضَميرُ القصَّةِ والحديث والجُمْلَةِ فِي مَوْضِعِ الخَبَرِ. وإذا[2] دَخلَ عَلى هَذَا الكلامِ كانَ، استَتَرَ الضَّميرُ فِيها وارْتفعَ زَيْدٌ بالابتِداءِ ومُنْطَلِقٌ بأنَّـهُ خَبَرٌ، والجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ بِكَوْنِها[3] خبراً لِكانَ، وذلِكَ قَوْلُهُمْ: كانَ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ.

ونَظِيرُ هَـذا فِي إنَّ[4]: إنَّهُ زَيْـدٌ مُنْطَلِقٌ. وقَـال تعالى: ﴿إنَّـهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّـهُ مُجْرِماً فإنَّ لَهُ [جَهنّمَ لا يَمـوتُ فِيها ولا يَحْيَى]﴾[5] وَقَـدْ جَاءَ هَـذا الضَّميرُ مُؤنَّثـاً قَالَ اللَّه تَعالى: ﴿فإنَّها لا تَعْمَى الأبْصارُ﴾[6].

وعَلى هَـذا قَـوْلُ مَنْ قَـرَأ[7]: ﴿أَوَلَمْ تَكُنْ لَهُم آيـةٌ أَنْ يَعْلَمَــهُ علمـاءُ بَني إسْـرَائِيل[8]﴾ ففي تَكُنْ ضميـرُ القصَّـةِ، وآيـةٌ خَبَـرُ ابتـداءٍ[9] مقـدمٌ والجملةُ فِي

---

(١) ب، ج: فيه الإعراب.

(٢) ط: فإذا.

(٣) ط: لكونها.

(٤) في «إن» ساقطة في ب وج.

(٥) آية ٧٤/ طه ٢٠. وتكملتها من ب وج. والآية في ط: لغاية ﴿فإن له جهنم﴾.

(٦) آية ٤٦ / الحج ٢٢.

(٧) ط: قول من قال.

(٨) آية ١٩٧/ الشعراء ٢٦: وفي التيسير ١٦٦: «ابن عامر (أولم تكن) بالتاء (لهم آية) بالرفع، والباقون بالياء والنصب. وفي الحجة في القراءات السبع لابن خالويه «فالحجة لمن رفع الآية أنه جعلها اسم كان، والخبر (ان يعلمه).

والحجة لمن نصب أنه جعل (الآية) الخبر، والاسم (أن يعلمه)، لأنه بمعنى «علم علماء بني إسرائيل» فهو أولى بالاسم لأنه معرفة، والآية نكرة. وهذا شرط «كان» إذا اجتمع فيها معرفة ونكرة كانت المعرفة بالأسم أولى من النكرة.

انظر أيضاً في وجوه إعراب الآية وقراءاتها: معاني القرآن للفراء ٢/٢٨٣، وشواذ ابن خالويه ١٠٧، وإملاء ما من به الرحمن ج ٢/٨٨ ـ ٨٩.

(٩) ب، ج: خبر مبتدأ.

مَوْضِعِ نَصْبٍ. ولا يَكُونُ التَّأْنِيثُ فِي تَكُنْ لآيةٍ لما تقدّم مِنْ أَنَّهُ إذا اجْتَمَع معرفةٌ ونَكِرةٌ(١) فالاسمُ المعرفةُ ومِنْ ذلك قولُ الشّاعِرِ:

[١٥]ولأنْـبـانٌ أنَّ وَجْـهَـكَ شَـأنَـهُ خُمُـوشٌ وإنْ كانَ الحَمِيمُ حَمِيمُ(٢)

وربّما اضْطرَّ الشّاعرُ فَحذَفَ الضّميرَ مِنْ أَنْ وليتَ قَالَ:

[١٦]فَلَيْت دَفَعْتَ الهمَّ مِنّي سَاعَـةً فَبِتْنا عَلَى ما خَيلّتْ نَاعِمَي بَالِ(٣)

ولا يَجُوزُ كانَتْ زيداً الحُمّى تَأْخُـذُ، إنْ رَفَعْتَ الحُمّى بِكانَتْ لِفَصْلِكَ بَيْنَ كانَ وَآسْمِهَا بِأَجْنَبِيٍّ [مِنْهَا](٤) وَهُـوَ زَيْدٌ ٱلَّـذي هُوَ مَفعـولُ مَفْعُولِهَـا. فإنْ جَعَلْتَ التَّأنيثَ فِي كانَتْ للقصّةِ، وَرَفَعْتَ(٥) الحُمّى بالابتِداء، وَجَعَلْتَ تَأْخُذُ خَبَرَ المُبْتَدأِ جَازَتْ المَسْأَلَةُ(٦).

(١) ط: نكرة ومعرفة.

(٢) هذا البيت لعبد قيس بن خفاف البرجمي (انظر الشعر والشعراء ١/١٦٥) والبيت منسوب له في نوادر أبي زيد ١٢٦، وشواهد الإيضاح للقيسي ق ٢٢ وهو غير منسوب في الايضاح ٧٠٥ وروايته في نوادر أبي زيد، «ولا انبأن» تحريف وفي ط بعد الشاهد زيادة وضِعت في المتن لم ترد في النسخ (انظر الإيضاح العضدي /١٠١.

(٣) هذا البيت لعدي بن زيد العبادي في ديوانه ق ١٠٦/ ١ ص ١٦٢، وتوجيه إعراب أبيات ص ٩٧ و١٣٧ و٢٥٢ «صدره» وشواهد المغني ش ٤٣ ج ٢/٦٩٧.

وهو غير منسوب في الأمالي الشجرية ١/١٨٣ و٢٩٥، والإنصاف ١/١٨٣، ومغني اللبيب ش ٤٨١ ج ١/٢٨٩، والخزانة ٤/٣٨١ و٣٩١.

ورواية الاصل «رَفَعْتَ... وبِتْنا». والأرجح أنهما تحريف. وأثبت رواية ب وج التي عليها جميع المصادر المذكورة.

وعد النحاة مباشرة الفعل لليت هنا مما لا يسوغ إلا في الضرورة لأنها لاتباشر الأفعال ومن هنا قدروا: فليته. وهذا هو وجه الاستشهاد فيه عند عبد القاهر أيضاً.

(٤) من ب وج وط. أبين.

(٥) كذا في بوج وط. الصواب. وفي الأصل: رفعت. سهو.

(٦) زيادة في ط وضعت بين عاضدتين بعد هذا الموضع. ولم ترد في النسخ (انظر الإيضاح العضدي ١٠٧).

بابُ مــا

ومِمّا يَجْري مَجْرَى لَيْسَ فِي رَفْعِها الاسمَ ٱلَّذي يَكونُ مُبْتدأً وَنَصْبِهَا الخَبرَ ما فِي لُغةِ أَهْلِ الحِجازِ وذلِكَ قَوْلُهُم: ما زَيْدٌ ذاهِباً، وما عَبْدُاللّهِ خارِجاً، جَعَلُوها بِمَنْزِلَةِ لَيْسَ لمشابَهَتِهَا لَهُ[1] فِي نَفْيِ ما فِي الحالِ والدّخولِ عَلى الابتِداءِ والخَبَرِ. وقَالَ اللّهُ تَعالى: ﴿ما هَذا بَشَراً﴾[2] و[3] ﴿ما هُنَّ أمّهاتِهِمْ﴾[4] وقَدْ دَخَلتْ على خَبَرِها البَاءُ كَما دَخَلَتْ عَلَى خَبَرِ لَيْسَ وذلِكَ قَوْلُهُم: ما زَيْدٌ بِذاهِبٍ، وَما بَكْرٌ بِخَارِجٍ[5].

فإنْ نَقَضْتَ النَفْيَ فَقُلْتَ[6]: ما زَيْدٌ إلاَّ مُنْطَلِقٌ، لَمْ يَكُنْ إلاَّ الرَّفْعُ. وقَالَ تَعالى: ﴿وَمَا أَمْرُنا إلاَّ واحِدَةٌ﴾[7] ومِمّا يَجْري مَجْرَى نَقْضِ النَّفِي مَا زَيْدٌ قَائِماً بَلْ قَاعِدٌ وقِياسُ لَكِنَّ [الخَفيفَةِ][8] أَنْ تكونَ مِثلَ بَلْ. تَقُولُ [9]: ما زَيْدٌ قائِماً لَكِنْ قاعِدٌ[9].

وَكَذَلِكَ إنْ قَدَّمْتَ الخَبَرَ عَلَيْهِ[10] فَقُلْتَ: ما مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ، وَما مُسِيءٌ مَنْ أَعْتَبَ[11].

---

(١) ط: لها.

(٢) آية ٣١/ يوسف ١٢.

(٣) ط: و (قال).

(٤) آية ٢/ المجادلة ٥٨.

(٥) زيادة في ط بعد هذا الموضع لم ترد في النسخ. (انظر في الإيضاح العضدي ١١٠).

(٦) سقطت «فقلت» في ج.

(٧) آية ٥٠/ القمر ٥٤.

(٨) من ب وط. وهي في ج «الحقيقة». تصحيف.

(٩ ـ ٩) بدله في ط: ما زيد قاعداً لكن قائم.

(١٠) ب: إن قدمت عليه الخبر، ط: إن قدمت الخبر.

(١١) هذا مثل، وروايته لمن يعتذر إلى صاحبه وخبّرَ أنه سيعتب. وفي اللسان (عتب) ٢/ ٦٧. والعُتْبَى اسم على فُعْلى يوضع موضع الإعتاب وهو الرجوع عن الإساءة إلى ما يرضي العاتب، وإنما يعاتب من ترجى عنده العتبى، ثم روي المثل. انظر أيضاً سيبويه ١/ ٢٩، والمقتضب ٤/ ١٩٠، ومجمع الأمثال للميداني ٢/ ١٦١ وفرائد اللال ٢/ ٢٥٢. وروايته في الأخيرين «ما أساء من أعتَب».

وَقَدْ زَعَمُوا أَنَّ قَوْماً يَنْصِبونَ هَذا[١] والأَعْرَفُ الأَكْثَرُ غَيْرُ ذلِكَ[١].

وتقُولُ: ما زَيْدٌ بآكلٍ[٢] طَعامَكَ، وَمَا زَيْدٌ طَعامَكَ بآكلٍ، فإنْ قُلْتَ: ما طَعامَكَ زَيْدٌ بآكلٍ، لَمْ يَجُزْ. وكذلِكَ لَوْ قُلْتَ[٣]: لَيْسَ طَعامَكَ زَيْدٌ بآكلٍ وَلَيْسَ[٤] طَعامَكَ زَيْدٌ آكِلاً، [لَمْ يَجُزْ][٥] // لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّهُ لاَ يُفْصَلُ بَيْنَ الفاعِلِ وفِعْلِهِ[٦] بالأَجْنَبِيِّ. ٧٩ و

فإنْ أَضْمَرْتَ فِي لَيْسَ جَازَتْ المسأَلَةُ.

ولا يَجُوزُ مَعَ ما لأَنَّها لَيْسَتْ بفِعْلٍ فَيُضْمَرُ فِيها أَلا تَرَى أَنَّكَ تقُولُ: زَيْدٌ لَيْسَ مُنْطَلِقاً، ولا تَقُولُ: عَمْرٌو ما مُنْطَلِقاً.

وتَقُولُ: لَيْسَ زَيْدٌ بِخارجٍ ولا ذاهِبٍ أَخُوهُ، فَترفَعُ قَوْلَكَ: أَخُوهُ بذاهِبٍ[٧]. وَلَوْ وَضَعْتَ مكانَ الأخِ أَجنَبِيّاً فَقُلْتَ: لَيْسَ زَيْدٌ بِخارجٍ ولا ذاهبٍ عَمْرٌو، لَمْ يَجُزْ لأَنَّكَ قَدْ عَطَفْتَ بالواوِ عَلى عامِلَيْنِ[٨].

ولَوْ نَصَبْتَ فَقُلْتَ: لَيْسَ زَيْدٌ بخارجٍ وَلا ذاهِباً عَمْرٌو. لجَازَ.

ولَوْ جَعَلْتَ مَوْضِعَ لَيْسَ ما فَقُلْتَ[٩]: ما زَيْدٌ بِخارجٍ وَلا ذاهِباً عَمْرٌو، لَم يَجُزْ كَما جَازَ ذَلِكَ فِي لَيْسَ [١٠]لأَنَّكَ في لَيْسَ[١٠] تُقَدِّمُ الخَبَرَ عَلى الاسمِ فتقولُ:

= وورد بعد المثل في ط كلام وضع بين عاضدتين لم يرد في النسخ (انظر الإيضاح العضدي ١١١).

(١) ج: والإعراب... تحريف.. ط: والأكثر الأعرف غير ذلك.

(٢) ج: يأكل. تصحيف وكذا في بقية المواضع التي سترد.

(٣) ب، ج، ط: إن قلت.

(٤) ج: ط: أو ليس.

(٥) من ب وج وط. أبين.

(٦) ط: بين الفعل وفاعله.

(٧) ب، ج: فأخوه مرفوع بذاهب.

(٨) ط: عاملين «مختلفين».

(٩) ب، ج: ولو جعلت ما موضع ليس فقلت.

(١٠-١٠) ساقط في ب وج بسبب انتقال النظر. وفي ط: لأنك «تجيز» في ليس.

لَيْسَ ذاهِباً عَمْرٌو، ولا تَقولُ: ما ذاهِباً عَمْرٌو، وإذا[1] لَمْ يَجُزْ تَقْديمَ الخَبَـرِ[2] في ما فِي هَذا النَحْوِ فكذلِكَ[3] لا يَجُوزُ فِيما عُطِف عَلَيْهِ.

بَابُ إنَّ وأخواتِها

وهِيَ إنَّ وَأَنَّ ولَكِنَّ وكأَنّ وَلَيْتَ وَلَعَلَّ وهذِهِ الحروفُ تَـدْخُـلُ علىٰ الابتِـداءِ[4]، فَيَنْتَصِبُ بِهَا ما كانَ يَرْتَفِـعُ بالابتِـداءِ، ويَرْتَفِـعُ بِها مـا كانَ يَـرْتَفِعُ بِخَبـرِ الابتِداءِ، وذلِكَ قَوْلُكَ: إنَّ عَبْدَاللّهِ ذَاهِبٌ، وكأَنَّ عَمْراً أَخوكَ، ولَيْتَ بَكْراً صَاحِبُنَا.

ولا يَجُوزُ تَقْديمُ الخَبرِ فِي هذا البابِ كَما جَازَ فِي كانَ[5] إلَّا أنْ يكونَ ظَرفاً نحوَ إنَّ فِي الدارِ عَمْراً، وإنَّ أمَامَكَ راكِباً، لأنَّ الظروفَ قَدْ أُتُّسِعَ فِيها.

فإنْ عَطَفْتَ على إنَّ وَما عملتْ فيهِ اسماً نَحْوَ إنَّ زَيْداً مُنْطَلِقٌ وَعْمـرٌو، كانَ[6] فِي عَمْرٍو الرَفْعُ والنّصبُ، فالرّفعُ جوازُهُ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُما مُسْتَحْسَنٌ، وَهُـوَ أَنْ تَعْطِفَ عَلى مَـوْضِـع إنَّ وَمـا عملتْ فِيهِ، لأنَّ [مَوْضِعَهُما][7] رَفْعٌ، ولَمْ يَتَغيّرْ مَعْنَى الابتِداءِ عمّا كانَ عَلَيْهِ قَبْلُ.

والآخـرُ: أَنْ تَعْطِفَـهُ عَلى الضّميرِ المَـرْفوعِ الّـذي فِي اسمِ الفاعـلِ فـإنْ حُمِلَ[8] عَلى هَذا الوَجْهِ وجَبَ أَنْ يؤكَّدَ فيُقالُ: إنَّ زَيْداً مُنْطَلِقٌ هُـوَ وَعْمرُو، كَمـا جاءَ[9] ﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الجَنَّـةَ﴾[10] و ﴿إنَّهُ يَـراكُم هُوَ وَقبِيلُهُ﴾[11] والنّصبُ

(١) ط: فإذا.
(٢) ب: تقدم الخبر.
(٣) ب: كذلك.
(٤) ب، ج، ط: تدخل على المبتدأ والخبر.
(٥) ط: في (باب) كان.
(٦) ب، ج، ط: جاز.
(٧) من ب وج وط: الصواب. وفي الأصل «موضعها» تحريف.
(٨) ج: أجمل: تحريف.
(٩) ب، ج، ط: كما جاء في قوله تعالى.
(١٠) آية ٣٥/ البقرة ٢ و١٩/ الأعراف ٧.
(١١) آية ٢٧/ الأعراف ٧.

أَنْ تَحْمِلَهُ[١] علىٰ لَفْظِ ما عملَ فيه[٢] أَنّ دونَ مَوْضِعِهَا.

ولكنّ فِي هَذا البابِ بِمَنْزِلةِ إنَّ.

فأمّا سائِرُ الحروفِ فلا يَجُوزُ أَنْ يُجْعَلَ العَطْفُ مَعَها عَلَى مَوْضِعِ الابتداءِ لأنَّ مَوْضِعَهُ قَدْ زَالَ بِدخولِها مِنْ أَجْلِ مَا تَضَمَّنتْ[٣] مِنْ مَعْنَى الفِعْلِ، ولكنَهُ يُرْفَعُ عَلى الحملِ عَلَى الضَّميرِ الّذي فِي الخَبَرِ ويُنْصَبُ فَيَتْبَعُ ما انْتَصَبَ بهذِهِ الحروفِ.

ويَجُوزُ دخولُ لامِ الابتداءِ عَلى خَبَرِ إنَّ وعَلى اسمِها إذا فُصِلَ بَيْنَهُما بِظَرْفٍ[٤]، فمِثالُ دُخولِها عَلى الخَبَرِ: إنَّ زَيْداً لَمُنْطَلِقٌ، وإنَّ زَيْداً[٥] لأخوكَ و ﴿إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِم يَوْمَئِذٍ لَخَبِيرٌ﴾[٦]. ومِثالُ دُخولِها عَلى الاسمِ إنَّ فِي الدّارِ لَزَيْداً أَوْ إِنَّ عِنْدَكَ لَبَكْراً.

[٧] فإذا أَدْخَلْتَ اللاّمَ عَلى اسمِ إنَّ[٧] وَعَلى خَبَرِها عَلَّقْتَ الفِعْلَ الّذي يُلْغَى عَنْها فلَمْ يَعْمَلْ فِيها، وذَلِكَ نَحْوَ عَلِمْتُ أنَّ زَيْداً لَقائِمٌ، وظَنَنْتُ أنَّ فِي الدّارِ لَزَيْداً[٨].

ولا تَدخُلُ هَذهِ[٩] اللاّمُ إلاَّ عَلى اسْمِ إنَّ وخَبَرِها[١٠] أَوْ تَقَعُ قَبْلَ الخَبَرِ.

---

(١) ب: «على» أن تحمله.

(٢) ط: ما عملت فيه.

(٣) ط: ما تضمن.

(٤) ط: إذا فصل بينهما ظرف.

(٥) ب، ج: وإن عمراً، ط وإن بكراً.

(٦) آية ١١/ العاديات ١٠٠.

(٧ ـ ٧) بدله في ب وج «وإذا دخلت هذه اللام على اسم إن»، ط: فإذا دخلت هذه اللام على إنَّ. سهو.

(٨) زيادة على كلام أبي علي في ط وضعت بين عاضدتين بعد هذا الموضع انظر الايضاح العضدي ص ١١٩.

(٩) سقطت هذه في ط.

(١٠) ب، ج: أو «على» خبرها.

فمِثالُ وُقوعِهَا قَبْلَ الخَبَرِ: إنَّ زَيْداً لَطعامَكَ آكِلٌ، وإنَّ بَكْراً لَفِي الدّارِ جالِسٌ، وَلَوْ قُلْتَ: إنَّ بَكْراً جالِسٌ لَفِي الدّارِ، وإنَّ زَيْداً آكِلٌ لَطعَامَكَ لَمْ يَجُزْ [لأنَّها][1] دَخَلت عَلى فَضْلَةٍ وشيءٍ مُسْتَغْنًى عَنْهُ، وإنَّما تَدخُلُ عَلى اسمِ إنَّ وخَبَرِها لأنَّها لامُ الابتداءِ، فَحُكْمُهَا أنْ تَقَعَ قَبْلَ إنَّ، وإنَّما فُصِلَ بَيْنَهُما كَراهيةَ [اجتماعِ][2] حَرْفَيْنِ مُتّفقَيْنِ في المَعْنَى.

واعلَمْ أنَّهُ لا يجُوزُ أنْ تَقولَ: إنَّ الذَّاهِبَ[3] جَارِيتُهُ صَاحِبُهَا، لأنَّكَ لا تُفيدُ بالخَبَرِ شَيْئاً لَمْ يُسْتَفَدْ مِنَ المُبْتَدأِ. وحُكْمُ الجُزْءِ الّذي هُوَ الخَبَرُ أنْ يُفيدَ ما لَمْ يُفِدْهُ المُبْتَدأُ، ومِنْ ثُمَّ ضَعُفَ: سِيَرَ بِهِ سَيْرٌ، لأنَّ قولَكَ: سِيرَ بِهِ، قَدْ عُلِمَ منهُ السّيرُ إلا أَنْ تُريدَ بقولِكَ: سَيْرٌ، ضرباً مِنَ السّيرِ أيْ: سَيْرٌ واحِدٌ لا سَيْرانِ.

وإنّما جاءَ فِي التّنْزيلِ: ﴿فإنْ كانَتا اثْنَتَيْنِ﴾[4] لأنَّه يُفيدُ العدَد مُتجرّداً من الصِّغَرِ والكِبَرِ.

ولا يجُوزُ: إنَّ المُصْطَلِحَ. وأَخاهُ مُخْتَصِمٌ، رَفَعْتَ الأَخَ أَوْ نَصَبْتَهُ. فإنَّ زيد[5] فِي المَسْألَةِ اسمٌ آخرٌ وثُنِّيَ الخبرُ فَقِيلَ: إنَّ المُصْطَلِحَ[6] وأخوهُ زَيداً مختصمانِ آسْتَقَامَتْ[7].

وتقُولُ: إنَّهُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، تُريدُ: إنَّ القِصةَ وإنَّ الأمْرَ[8]. وقَدْ يجُوزُ أَنْ تُحْذَفَ هذِهِ الهاءُ فِي الشّعْرِ كَما قَالَ:

---

(١) من ب وج وط. الصواب. وفي الأصل «لأنه» تحريف.

(٢) من ب وج وط. الصواب. وسقطت من الأصل سهواً.

(٣) ب، ط: إن الذاهبة.

(٤) آية ١٧٦ النساء ٤.

(٥) ج: فإن زيداً. تحريف.

(٦) ط: إن المصطلح (هو).

(٧) ب، ج، ط: استقامت «المسألة».

(٨) ج: إن القصة وإن الأمر زيد منطلق.

[١٧]إنَّ مَنْ لاَمَ فِي بَنِي بِنْتِ حَسَّـ ـانَ أَلُمْهُ وأَعْصِهِ فِي الخُطُوبِ(١)

وأَنْشَدَنا عَلِيُّ بنُ سليمانَ [الأَخْفَشُ](٢)

[١٨]فَلَيْتَ كَفَافاً كَانَ خَيْرُكَ كُلُّهُ وشَرُّكَ عَنِّي ما ارْتَوى المَاءَ مُرْتَوِي(٣)

إنْ حَمَلْتَ الضَميرَ(٤) عَلى كَانَ كَانَ مُرْتَوِي فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ، وإنْ حَمَلْتَهُ عَلَى لَيْتَ نَصَبتَ قَوْلَهُ: وَشرُّكَ، ومُرْتَوِي مَرْفوعٌ.

وَقَدْ تَدْخُلُ ما عَلى إنَّ فَتَكُفُّها عَنْ عَملِها النَّصْبَ [وذلِكَ قَوْلُهُ تَعالى: ﴿إِنَّما

---

(١) لـلأعشى في ديوانـه ق ١٢/٦٨ ص ٣٣٥، وسيبويـه والشنتمري ١/٤٣٩، والإنصـاف في مسائـل الخلاف ١/١٨٠، وشواهـد المغني ش ٨١١ ج ٢/٩٢٤، والخزانـة ٢/٤٦٣ ـ ٤٦٤ و٣/٦٥٤.
والبيت غير منسوب في التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ٣٢٦، الأمالي الشجرية ١/٢٩٥، وابن يعيش ٣/١٥٥، ومغني اللبيب ش ٨٥٦ ج ٢/٦٠٥ والأشباه والنظائر ٤/١٣٩.
وروايته في ديوان «مَنْ يَلُمْنِي عَلَى بَنِي بِنْتِ حَسَّان» ولا شاهـد فيه على هـذه الرواية واشير لـذلك أيضاً في الخزانة ٣/٦٥٤. وروى في شواهد المغني في بني ابنة حسّان.

(٢) من ب وج وط. أبين. وهـو أبـو الحسن النحـوي الملقـب بـالأخفش الصغيـر، أخـذ عن المبـرد وثعلب واليزيدي، وروى عنه علي بن هارون وأبو عبدالله المـرزباني. وكـان ثقة إلا أنـه لم يصنف شيئاً. عاش فقيراً وتوفي ببغداد سنة ٣١٥ هـ. انـظر ترجمتـه في: طبقات الـزبيدي ١٢٥ ـ ١٢٧، ونزهة الألباء ٣١٢ ـ ٣١٣، ومعجم الأدباء ١٣/٢٤٦ ـ ٢٥٧، وإنبـاه الرواة ٢/٢٧٦ ـ ٢٧٨، وابن خلكان ٤/٤٦٢، والأعلام ٥/١٠٣، ومعجم المؤلفين ٧/١٠٤.

(٣) ليـزيـد بن الحكم الثقفي في أمـالي القـالي ١/٦٨، والأمـالي الشجـريـة ١/١٧٧ و٢٩٤، ومغني اللبيب ش ٤٨٠ ج ١/٢٨٩، والأشباه والنظائر ٤/١٣١ و١٣٩، والخزانة ١/٤٩٦ و٤/٣٩٠.
والبيت غير منسوب في الإنصاف ١/١٨٤. وفي الخزانـة ٤/٣٩٠ إشارة إلى رأي عبـد القاهـر في هذا الشاهد فقد جاء فيها: ولم يذكر أحد منهم رواية نصب خيرك إلا صاحب اللباب قال فيمـا علقه عليه: ذكر عبد القاهر في هذا البيت وجهـاً آخر يخـرجه عمـا نحن فيه من إضمـار الشأن أن كفـافاً اسم ليت وفي كان ضميره وخبره منصوب بالخبرية، وكذا شرّك على معنى فليت شيئاً مكفـوفاً كـان هـو خيرك كله وشـرك. انتهى. وأفاد فـائدتين إحـداهما أن قـوله وشـرك منصـوب في روايـة نصب خيرك. والثانية أن كفافاً مصدر مؤول باسم المفعول على تقدير موصوف. وقد ورد بعد الشـاهد في ط زيادة لم ترد في النسخ. انظر الإيضاح العضدي ص ١٢٣.

(٤) ب، ج، ط: إن حملت العطف.

أَنْتَ مُنْذِرٌ﴾(١) وكَذَلِكَ كَأَنَّ قَالَ اللَّهُ تَعالى: ﴿كأنَّما يُساقُونَ إلىٰ المَـوْتِ﴾(٢)](٣) وكَذَلِكَ لَعلَّ. قَالَ الشَّاعِرُ:

[١٩]أَعِـدْ نَـظَراً يـا عَبْـدَ قَيْـسٍ لَعَلَّمَـا   أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الحِمَارَ المُقَيَّدا(٤)

بَابُ إنَّ وَأَنَّ(٥)

وَعَمَلُ أَنَّ المَفْتوحةِ كَعَملِ إنَّ المَكْسورةِ، ومَعنَاهُمـا مُخْتَلفٌ(٦ لأنَّ المَفْتُوحَةَ مَعَ ما بَعْدَهـا٦) فِي تَأْوِيلِ اسْمٍ تَقُولُ: بَلَغَنِي أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ، فَيكونُ المَعْنَى بَلَغَنِي انْطِلاقُكَ، فَمَوْضِعُ أَنَّ وما بَعْدَهـا مِنَ الاسمِ والخَبَرِ رفـعٌ بالفِعْـلِ، وعَجِبْتُ مِنْ أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ فَيكـونُ فِي مَوضـعِ جَرٍّ، وَعَلِمْتُ أَنَّـكَ مُنْطَلِقٌ، فيكُـون فِي مَوْضِـعِ نَصْبٍ.

وأَمَّا المَكْسورةُ فإنَّها تَقَعُ فِي المَوْضِعِ الَّذي يتعاقَبُ عَلَيْهِ الابتـداءُ والفِعْلُ، فـإنْ اختصَّ المَـوْضِـعُ بـالاسمِ دونَ الفِعْـلِ أَوْ بـالفِعْــلِ(٧) دونَ الاسمِ وَقَعَتِ

---

(١) آية ٧ الرعد ١٣. و ٤٥/ النازعات ٧٩.

(٢) آية ٦/ الانفال ٨.

(٣) ما بين العاضدتين من ب وج وهو مثبت أيضاً في ط وإثباته أبين.

(٤) للفـرزدق في ديوانـه ١/٢١٣ (الصاوي) وج ١/١٨٠ (دار بيـروت) والأمالي الشجـريـة ٢/٢٤١، وابن يعيش ٨/٥٤ و٥٧ (صـدره) وشرح شـواهد الإيضـاح لابن بري ق ١١، وشـواهد المغني ش ٤٥٤ ج ٢/٦٩٤، والدرر اللوامع ١/١٢٣ ـ ١٢٤.

والبيـت غيـر منســوب في المفصـل ٢٩٢، ومغنـي اللبيـب ش ٤٧٦ ج ١/٢٨٧، وهمـع الهوامع ١/١٤٣ (بقوله: لعلمـا أضاءت لـك النار الحمـار المقيدا). وشـرح الأشموني ١/٤٩٧، وشـرح درة الغواص ٥٤. وورد في ج: أضـافك «تحريف. وروايتـه في شـواهـد المغني يـا عبـد شمس.

(٥) ط: باب (من) إنَّ وأنَّ.

(٦ ـ ٦) في ب وج: لأن أن المفتوحة مع ما بعـدها. «ط» لان أنَّ المفتـوحة مـع ما بعـدها (من الاسم والخبر).

(٧) ج، ط: والفعل.

المَفْتوحةُ[1] دونَ المَكْسورَةِ. فَمِنَ المواضعِ الّتي تُكْسَرُ فِيها قَولُكَ: مُبْتَدِئاً: إنَّ زَيْداً مُنْطَلِقٌ، كَسَرْتَ إنَّ[2] لأنَّ المَوْضِعَ يَصلُحُ للاسمِ والفِعْلِ. وكَذَلِكَ إذا وَقَعَتْ بعدَ الاسمِ الموصولِ كَقولِكَ: أَعطيْتُهُ ما إنَّ شَرَّهُ خَيرٌ مِنْ جَيِّدِ ما مَعَكَ. قَالَ تعالَى: ﴿وآتَيْنَاهُ مِنَ الكُنوزِ ما إنَّ مفاتِحَهُ لتَنُوءُ بالعُصْبَةِ﴾[3] - ألا تَرَى أَنَّ المَوْصولَ يُوصَلُ تارةً بالاسمِ وتارةً بالفِعْلِ. وكَذَلِكَ الحِكايَةُ [4]كقولِكَ: قَالَ زَيْدٌ[4] إنَّ عَمْراً مُنْطَلِقٌ. وتَقُولُ: لَوْلا أَنَّكَ جِئْتَنِي لعاقَبْتُ زَيْداً، فَتَفْتَحُ أَنَّ[5]، لأنَّ المَوْضِعَ يَخْتَصُّ بالاسمِ. وتَقولُ: لَو[6] أَنَّهُ جاءَ لأكْرمتُهُ [فَتَفْتَحُ][7] لأنَّ المَوْضِعَ يَخْتَصُّ بالفِعْلِ.

فإذا وَقَعَ[8] المَكْسورةُ والمَفْتوحةُ فِي موضعٍ فالتَأْويلُ مُخْتَلِفٌ تَقولُ: أَوَّلُ ما أَقولُ: إني أَحمَدُ اللَّهَ فتكسِرُ الهَمزةَ مِنْ إنِّي[9] وتَفْتَحُهَا، فإذا [كَسَرْتَها][10] كَانَ قَوْلُكَ: أَوَّلُ ما أَقولُ، مُبْتَدأٌ مَحْذُوفُ الخَبَرِ تَقْدِيرَهُ: أولُ قَوْلي: إنِّي أَحمدُاللَّهَ ثَابِتٌ أَوْ مَوْجُودٌ، وإذا فَتَحْتَ الهَمْزَةَ مِنْ أنّي كانَ التَقْديرُ: أَوّلُ قَوْلي أَنّي أحمدُ اللَّهَ، كأنّه قالَ: أَوّلُ قَوْلِي: الحمدُ للَّهِ، فجَازَ لأنَّ الثّاني هُوَ[11] الأوَّلُ كما تَقُولُ: أَوّلُ شَأْنِي أنّي خارجٌ، فَتَفْتَحُ لأنَّ الخروجَ شأنٌ وأَمْرٌ.

---

(١) ط: المفتوحة (فيه).
(٢) «إن» ساقطة في ج.
(٣) آية ٧٦/ القصص ٢٨.
(٤ - ٤) بدله في ب وج «كقولك في قال إن زيد». سهو.
(٥) ج: لتفتح أن. تحريف.
(٦) ط: لولا. سهو.
(٧) من ب وج وط. الصواب.
(٨) ط: وقعت.
(٩) ج: من أن.
(١٠) من ب وج وط. الصواب. وسقطت من الأصل. سهواً.
(١١) ب، ج: وهو. سهو.

وتقولُ: ما رَأَيْتُهُ مُذْ أَنَّ اللَّهَ خلقَنِي، فَتَفْتَحُ أنَّ بَعْدَ مُـذْ[١]، ولا بُدَّ مِنْ أَنْ تقدِّرَ حَذْفَ المُضافِ قَبْلَ أَنْ جعلتَ مُذْ حَرْفاً أَوْ اسْماً[٢].

ولَوْ قُلْتَ: علمت أَنْ يقومَ زَيْدٌ فنصبتَ الفِعْلَ[٤] بأَنْ، لَمْ يَجُزْ لأَنَّ هَـذا مِنْ مواضِعِ أنَّ لأنَّهُ ممّا ثبتَ[٣] واستقرَّ كما لَمْ يحسن أرجو أنَّك تَقُومُ، وأطمَعُ أنَّكَ تُعْطِيني، لأنَّهُ[٥] ممّا لَمْ يَثْبُتْ ولَمْ يَسْتَقِرّ. ولكنْ تقولُ: أَرجو أنْ تقومَ، وأَطمعُ[٦] أَنْ تُعْطِيَني. وفي التّنزيلِ: ﴿وٱلَّذي أطمعُ أَنْ يغفِرَ لي خَطِيئَتي﴾[٧].

فإنْ وقَعَتْ بَعْدَ علمْتُ أَنْ الخفيفةُ كانتْ مخففةً مِنَ الثقيلةِ كَقَوْلِهِ تَعالَى: ﴿أَفَلا يَرَونَ أَلَّا يَـرْجِعُ إليهِمْ قَوْلًا﴾[٨].

فأمّا[٩] حَسِبْتُ وأَخواتُها فيَقعُ بَعْدَها النّاصِبةُ للفِعْلِ والمخفّفةُ مِنَ الثّقيلةِ وقَدْ قُرِىءَ ﴿أَنْ لا تَكونَ فِتْنَةٌ﴾[١٠] رَفْعاً ونَصْباً[١١].

---

(١) ط: بعد مذ (أي مذ زمن خلق اللّه إياي). سهو. إذ لا يأتي الضمير المنفصل «إياي» بعد عامله.

(٢) زيادة في ط بعد قوله اسماً. لم تثبت في النسخ (الإيضاح العضدي ص ١٣٢).

(٣) ج، ط: فتنصب الفعل.

(٤) ط: مما «قد» ثبت.

(٥) ج: لأنهما.

(٦) ج: وأرجو.

(٧) آية ٨٢/ الشعراء ٢٦ وقوله «خطيئتي» غير موجود في ط.

(٨) آية ٨٩/ طه ٢٠، وبعد الآية في ط زيادة وضعت بين عاضدتين نصها (تقديره: أنه لايرجع إليهم قولًا). انظر الإيضاح العضدي ١٣٢.

(٩) ط: وأما.

(١٠) آية ٧١/ المائدة ٥. وفي التيسير للداني ص ١٠٠ أبو عمرو حمزة والكسائي (ألا تكون) برفع النون والباقون بنصبها. وفي الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ص ١٠٨: فالحجة لمن رفع أنه جعل «لا» بمعنى ليس، لأنها يجحد بها كما يجحد بلا، فحالت بين أن وبين النصب.. وقال البصريون (أن) هذه مخففة من المشددة، وليست أن التي وضعت لنصب الفعل فلا تدخل عليه إلا بفاصلة، أما بلا أو بالسين ليكون ذلك عوضاً من التشديد وفاصلة بينها وبين غيرها. ومنه قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أنْ سيكونُ منكم مَرْضَى﴾ انظر أيضاً: إملاء ما من به الرحمن ج ١/ ١٢٣ ـ ١٢٤.

(١١) ب، ج: نصباً ورفعاً.

بابُ ظَنَنْتُ وأخواتِها(*)

وَهِي ظَنَنْتُ، وحَسِبْتُ، وخِلْتُ[1] وأرى وعَلِمْتُ، وَرَأَيْتُ إذا لَمْ تُرِدْ[2] إدراكَ البَصرِ، وزَعمتُ [ونُبِّئْتُ][3]. فهذِهِ الأفعالُ[4] // تَدْخُلُ عَلى المُبْتَدأ ٩١ ظ والخَبَرِ فتنصُب الاسمُ الّذِي كانَ يَرْتَفِعُ بأنَّهُ المُبْتَدأُ بأنَّهُ المَفْعولُ الأوّلُ، وتَنْصِبُ الاسمَ الّذِي كانَ يَرْتَفِعُ بأنَّه خَبرُ المُبْتَدإ بأنّهُ المفعولُ الثّانِي. وذلِكَ قولُكَ: ظَنَنْتُ عَبْدَاللّهِ خارِجاً، وخِلْتُ بَكْراً شاخِصاً، وأرى زَيْداً ذاهِباً، وَقَدْ تَقعُ فِي مَوْضِعِ المَفْعولِ الثّانِي الجملُ الّتي وقَعَتْ أخباراً للمُبْتَدإ. وكذلِكَ فِي بابِ كانَ وإنَّ، وذَلِكَ قولُكَ: ظَنَنْتُ زَيْداً أبوهُ مُنْطَلِقٌ. فَمَوْضِعُ الجُمْلَةِ الّتي هِيَ أَبُوهُ مُنْطَلِق نصبٌ لوقوعِها فِي مَوْضِعِ المَفْعولِ الثّانِي. قالَ[5]:

[٢٠] فإنْ تَزْعمِيني كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمُ ... فإنّي شربْتُ الحِلْمَ بَعْدَكَ بالجَهْلِ[6]

وإذا ابتَدأْتَ بهذِهِ الأفعالِ فقُلْتَ: ظَنَنْتُ زَيْداً مُنْطَلِقاً، أعملْتَها في المَفْعولَيْن وإنْ وسَّطْتَها أوْ أخّرْتَها كُنْتَ بالخيارِ فِي الإعمالِ والإلْغاءِ، وذلِكَ

(*) ط: واخوتها. تحريف.

(١) سقطت «وخلت» في ط.

(٢) ط: لم يرد «به».

(٣) من ب وج وط. أولى.

(٤) ب، ج: فهذه الألفاظ.

(٥) ب، ط: قال الشاعر.

(٦) لابي ذؤيب الهذلي في شرح ديوان الهذليين ق ٦/٩ ص ٥٠ وسيبويه والشنتمري ١/٦١، والأضداد لابن السكيت (ثلاثة كتب) ١٨٥ ـ ١٨٦، والأضداد لابن بشار الأنباري ٧٤ (أبو الفضل) و ٦١ (الشنقيطي) وشواهد الإيضاح ق ٢٦، ومادة «(زعم) من اللسان ١٥/١٥٦ والتاج ٨/٣٢٥، والشواهد الكبرى للعيني ٢/٣٨٨ ـ ٣٨٩، وشواهد المغني ج ٢/٦٧١ و ٨٣٤ (صدره) وشرح الشواهد للعاملي ١٣٢، والدرر اللوامع ١/١٢١.

والبيت غير منسوب في الأضداد للسجستاني (ثلاثة كتب) ١٠٢، والمخصص ٣/٣٤ ومغني اللبيب ش ١٦٦ ج ٢/٤١٦.

قولُكَ: زَيْدٌ ظَنَنْتَ مُنْطِلَقٌ، وَبكْرٌ حَسِبْتُ شاخِصٌ. قَالَ: الشّاعِرُ:

[٢١] أبالأراجيزِ يا ابنَ اللّؤمِ تُوعِدُني   وفي الأراجيزِ خِلْتُ اللّؤْمُ والخَوَرُ[١]

فَقَوْلُكَ فِي الأراجيزِ إذا أَلغيتَ خِلْتُ كانَ[٢] فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بأنَّه خَبَرُ المُبْتَدأِ[٣] وَلَوْ أَعْملتَ خِلْتُ كانَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ مِنْ حَيْثُ كانَ يكونُ فِي موضعِ المَفْعولِ الثّاني.

«وتقولُ زَيْدٌ ظَنَنْتُه مُنْطَلِقاً، فتجعلُ الهاءَ إن شِئْتَ ضَميراً لِزيدٍ وإنْ شِئْتَ ضَميراً للمصدرِ. فإنْ جَعَلْتَ الهاءَ لِزَيْدٍ، فإنَّ زَيْداً يَرتَفِعُ بالابتداءِ، وقولُكَ: ظَنَنْتُه مُنْطَلِقاً، فِي مَوْضِعِ خبرِهِ. وإنْ شِئْتَ نَصَبْتَ زَيْداً عَلى قولِ[٤] مَنْ قَالَ: زَيْداً[٥] ضَرَبْتُهُ فَقُلْتَ: زَيْداً ظَنَنْتُهُ مُنْطَلِقاً. فإنْ جَعَلْتَ الهاءَ كنايةً عَنِ المصدرِ نَصَبْتَ فَقُلْتَ: زَيْداً ظَنَنْتُهُ مُنْطَلِقاً، كأنَّكَ قُلْتَ: زَيْداً ظَنَنْتُ ظَنّاً [مُنْطَلِقاً][٦].

فإنْ ألغَيْتَ ظَنَنْتُ إذا عَدّيتَهُ إلى المَصْدرِ كَما تُلغِيهِ إذا لَمْ تُعدِّهِ رَفَعْتَ فقُلْتَ: زَيْدٌ ظَنَنْتُهُ مُنْطَلِق كَما تقولُ: زَيْدٌ ظَنَنْتُ مُنْطَلِقٌ. وأَقبحُ مِنْ هذا أَن تقول زَيْدٌ ظَنَنْتُ ظَناً مُنْطَلِقٌ.

---

(١) ينسب هذا البيت للعين المنقري واسمه منازل بن زمعة من بني منقر بن عبيد بن الحارث بن تميم (انظر العيني ٢/٤٠٤، قاله في هجاء العجاج). والبيت منسوب في سيبويه والشنتمري ١/٦١، وتوجيه إعراب أبيات ١٤٤، وابن يعيش ٧/٨٤ ـ ٨٥، والشواهد الكبرى للعيني ٢/٤٠٤، وشرح التصريح على التوضيح ١/٢٥٣، والتاج (رجز) ٤/٣٧، والدرر اللوامع ١/١٣٥.

وغير منسوب في أمالي المرتضى ٤/٩٠ والمفصل ٢٦١، وروي صدره في الحيوان ٤/٢٦٦ و٢٦٧ «أبا الأراجيز» أي يا صاحب الأراجيز وعجزه في الشواهد الكبرى «رأس اللؤم والفشل» وأشار إلى رواية الخوار «وفي التاج» رأس النوك والفشل».

(٢) سقطت كان في ط.

(٣) ط: خبر المبتدأ (مقدم عليه).

(٤) ط: في قول.

(٥) ج: زيد. سهو.

(٦) من ب وج وط. الصواب. وفي الأصل «بمنطلقا» تحريف.

فـإنْ قَدَّمْتَ ظَنَنْتُـهُ فَقُلْتَ: ظَنَنْتُه[1] زَيْـداً مُنْطَلِقـاً لَمْ يَكُنْ فِيهِ[2] إلاّ النَّصْبُ [3]كما لَمْ يَكُنْ فِيهِ إلاّ النَّصْبُ[3] إذا لَمْ تُعدِّ الفعلَ إلى المصـدرِ، لأنَّ الفِعْلَ إذا عُدّيَ إلى المصدرِ[4] لَمْ يُلْغَ كَمَا لا يُلْغَى إذا لَمْ يُعَدَّ إليهِ.

وإذا قُلْتَ: ظَنَنْتُ ذَاكَ، كان ذاكَ إشارةً إلى المصدرِ كأنَّكَ قُلْتَ: ظَنَنْتُ ذاكَ الظَّنَّ.

وَلَوْ كَانَ إشارةً إلى غيرِهِ لَمْ يَكُنْ مِنَ المفعولِ الثَّانِي بُدٌّ إلاَّ أَنْ تَجْعَلَ الظَّنَّ بِمَعْنَى التّهمةِ فإنَّهُ يَجوزُ حِينَئذٍ الاقتصارُ فيهِ على مَفْعولٍ واحـدٍ. وعَلى هَذا قَـوْلُهُ تَعـالَى: ﴿وَمَـا هُـوَ عَلى الغَيْبِ بِـظَنِين﴾[5] أَيْ بِمُتَّهَم // ومَنْ قَـرَأَ: بِضَنينٍ[6] بـالضَّادِ أَرادَ أَنَّـهُ لا يبخلُ بِمـا عِنْدَهُ مِنْ عِلم الـوحيّ [فَلاَ يَعْلَمُ بِـهِ أَحداً][7] حتى يأخذَ[8] حُلواناً كما يفعَلُ الكُهّانُ.

بابُ الأسماءِ الّتي أُعْمِلَتْ عملَ الفِعْلِ

وذاكَ[9] أسماءُ الفَاعلينَ والمَفْعُولِينَ والصِفاتِ المُشَّبهةِ بِها والمَصـادرِ الّتي أُعْمِلَتْ عَمَلَ الفِعْلِ والأسماءِ الّتي سُمّيَتِ الأفعالُ بِهَا[10].

---

(١) ب: ظننت. تحريف.

(٢) ط: فيهما.

(٣ـ٣) بدله في ب: كما لا يكون إلا النصب.

(٤) ط: إلى المصدر «فقدم». تحريف وزيادة.

(٥) آية ٢٤/ التكوير ٨١.

(٦) في التيسير للداني ص ٢٢٠: «ابن كثير وأبو عمرو والكسائي» بظنين «بالظاء والباقون بالضاد وفي معاني القرآن ٣/٢٤٢ ـ ٢٤٣: «وقرأ عاصم وأهل الحجاز وزيد بن ثابت (بضنين) وهو حسن. وفي إملاء ما من به الرحمن ج ٢/١٥٠، (بظنين) بالظاء أي مُتَّهم وبالضاد أي ببخيل، وعلى تتعلق به على الوجهين انظر أيضاً: الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ٣٣٦.

(٧) ما بين العاضدتين من ب وج وط. وإثباته أبين.

(٨) ط: يأخذ «عليه». وفي اللسان (حلا) ١٨/٢١١: الحُلوان أُجرة الكاهن وفي الحديث أنه نهى عن حُلوان الكاهن.

(٩) ط: وذلك.

(١٠) ط: بها الأفعال.

بابُ أسماءِ الفاعِلينَ والمَفْعولِينَ

اسمُ الفَاعلِ عَلى ثَلاثَةِ أَضْرُبٍ. أحدُها:أَنْ يكونَ لما مَضَى. والآخرُ: أَنْ يَكونَ للحالِ. والثَّالِثُ أَنْ يكونَ للمُسْتَقْبَلِ فالّذي يَعملُ عملَ الفِعْلِ ما كانَ للحالِ أَوْ المُسْتَقْبلِ[١] دونَ ما مَضَى. وإنَّما أُعْمِلَ اسمُ الفَاعِلِ عَمَلَ الفِعْلِ لِما كانَ[٢] جارِياً عَلَيْهِ فِي حَرَكاتِهِ وسُكونِهِ وتأنِيثِهِ [وتَذْكِيرِهِ][٣] وأنَّهُ يُثَنّى ويُجْمَعُ بالواوِ والنّونِ أَوْ الألفِ والتّاءِ كَما يَلحقُ الأفعالُ علامةُ التّثنيةِ والجَمْعِ. واسمُ المَفْعولِ في ذاكَ[٤] كاسمِ الفاعِلِ.

وإنَّما يَعْمَلُ عَمَلَ الفِعْلِ إذا جَرَى وَصْفاً عَلَى موصوفٍ أَوْ خبراً لمُبْتَدأٍ أَوْ حالاً لذِي حالٍ، وذلِكَ قَوْلُكَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قائِمٍ أَبُوهُ، وبغلامٍ ضَارِبٍ أَبُوهُ عَمْراً، وبامرأةٍ مُعْطٍ أَبُوها زَيْداً دِرْهَماً. فَقائِمٌ وَضَارِبٌ وَمُعْطٍ عَملتْ عملَ أفعالِهَا الّتِي يَجْري اسمُ الفاعِلِ عَلَيْها. وكذلِكَ تَقُولُ: زَيْدٌ قائِمٌ أَبُوهُ، وَبَكْرٌ قائِمَةٌ جارِيَتُهُ. و[مِثالُ الحالِ][٥] هَذا زَيْدٌ قائِماً غُلامُهُ. فقائِماً حالٌ لِزَيْدٍ[٦] وجازَ ذَلِكَ للذِّكْرِ الرّاجِعِ[٦] من الصِّفةِ // إلى الموصوفِ، ومِنَ الخَبرِ إلى المُبْتَدأِ، ومِنَ الحالِ الى ذِي الحالِ. ٩٥ و

واسمُ المَفْعولِ بِهِ فِي ذلِكَ يَجْري مَجْرَى اسمِ الفَاعِلِ، تَقُولُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مضروبٍ أخُوهُ[٧] وبِغلامٍ[٨] يُعْطِي أَبُوهُ دِرْهَماً، كَما تقولُ: [مَرَرْتُ][٩]

---

(١) ج: للحال والمستقبل، ط: للحال أو للمستقبل.

(٢) ط: إذا كان.

(٣) من ب وج وط. أولى.

(٤) ج، ط: في ذلك.

(٥) من ب وج. أبين.

(٦ ـ ٦) بدله في ب وج: «وذلك الذكر الراجع».

(٧) ط: أبوه.

(٨) سقطت واو العطف في ج.

(٩) من ب وج وط. أولى.

بـرجلٍ يَضْـرِبُ أبوهُ[١]، وبِغُـلامٍ يُعْطِي أَخُـوه[٢] دِرْهَمـاً. ومّمـا يَجْـري هَـذا المَجْرَى قَوْلُكَ: أقائِمٌ أخواكَ، وما ذاهِبٌ غُلاماكَ.

فإذا كانَ اسمُ الفـاعِلِ لمّـا مَضَى لَمْ يَعْمَلْ عَمَـلَ الفِعْلِ. لَو قُلْتَ: مَرَرْتُ برجلٍ ضَاربٍ أَبُوهُ زَيْـداً أَمْسِ، لَمْ يَجُزْ. وَقَـدْ أَجازَ بعضَهُمْ ذلِـكَ واحتجَّ بِقـولِهِ تَعالَى: ﴿وَكَلْبُهُم باسطٌ ذِرَاعَيْهِ بالوَصِيدِ﴾[٣] وقالَ مَنْ لَمْ يَجُزْ[٤]: إنَّ هذِهِ الآيةَ لا دلالةَ فِيها عَلى إجازةِ ذَلِكَ، لأنَّها حكايةُ حالٍ.

قَـالُوا[٥]: إنَّما[٦]أُعْمِلَ عَمـلَ الفِعْـلِ[٦] لمُشـابَهَتِـهِ الفِعْـلُ فَكَمـا أُعْـرِبَ المُضـارِعُ إذْ كانَ للحـالِ والاسْتِقْبالِ[٧]، كـذلِكَ أُعْمِـلَ اسمُ الفَاعِـلِ وكَمـا لَمْ يُعْرَبِ الفِعْلُ الماضِي كذلِكَ لَمْ يَعْملْ اسمُ الفاعِلِ إذا كانَ للمَاضِي.

وتقولُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَـارِبَ عَمْرٍو غـداً، فتحذِفُ التّنـوينَ ليخفَّ اللَّفْظُ بالحَذْفِ والمَعْنَى مَعْنَى الإعمالِ وثَباتِ التّنوينِ وعلى ذلِكَ[٨] قولُهُ تَعالى: ﴿فلَمّا رَأَوْهُ عارِضاً مُسْتَقْبِلَ أودِيَتِهِم قَالُوا هَذا عارضٌ مُمْطِرُنَـا﴾[٩] وقولُـهُ تَعالى: ﴿كُـلُّ نَفْسٍ ذائِقَـةُ المَوْتِ﴾[١٠]وقَـوْلُـهُ سُبْحـانَـهُ: ﴿ألا آتِي الـرّحْمَـنِ عَبْـدَا﴾[١١]وقـالَ الشّاعِرُ:

---

(١) ج: ط: أخوه.
(٢) ب، ج: أبوه.
(٣) آية ١٨ / الكهف ١٨.
(٤) ب، ج، ط: من لم يجزه.
(٥) ج: وقالوا.
(٦ -٦) بدله في ب وج: وإنما عمل اسم الفاعل عملَ الفعل.
(٧) ب، ط: إذا كان للحال والمستقبل.
(٨) ط: وعلى هذا.
(٩) آية ٢٤ / الأحقاف ٤٦.
(١٠) آية ١٨٥/ آل عمران ٣.
(١١) آية ٩٣/ مريم ١٩.

[٢٢]سَلُّ الهُمومَ بِكُلِّ مُعْطِى رَأْسِهِ ناجٍ مُخَالِطِ صُهْبَةٍ مُتَعَيِّسِ[١]

فالمعْنَى فيه التنوينُ والنّصْبُ.

وأمّا[٢] قولُهم: هَذا مُعْطى زَيْدٍ أمس دِرْهَماً، فَدِرْهَماً يَنْتَصِبُ[٣] على إضمارِ فِعْلٍ دلَّ عَلَيْهِ مُعْطٍ. ومثلُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعالى: ﴿فَالِقُ الإصْباحِ وَجَاعِلُ اللّيلِ سَكَناً، والشّمْسَ والقَمرَ حُسْبَاناً﴾[٤].

ولَوْ قُلْتَ هَذا ضارِبُ زَيْدٍ اليَوْمَ وغداً عَمْراً لكانَ[٥] قَبيحاً نَصبْتَ عَمْراً أو جَرَرْتَهُ، لِفَصْلِكَ بينَ حرفِ العَطْفِ وَمَا عُطِفَ بهِ بالظّرْفِ. وَقَدْ جَاءَ ذَلِكَ فِي الشّعْرِ. قَالَ الأعْشَى:

[٢٣]يَوْماً تَراها كشِبْهِ أرديةِ العُصْـ ـبِ ويوماً أديمَها نَغِلا[٦]

---

(١) للمرار الأسدي ـ في سيبويه والشنتمري ١/٨٥ و٢١٢. وغير منسوب في المخصص ٧/٦٣ واللسان (عردس) ٨/١٣.

ومعطى رأسه: ذلول منقاد، يعني البعير، ناج: سريع من النجاء وهي السرعة والمتعيس والأعيس: الأبيض تخالطه شقره، والشاهد فيه: إضافة «معط» إلى الرأس مع نية التنوين والنصب. والدليل عليه إضافة «كل» إليه لأن كلا هنا لا تضاف إلى نكرة.

(٢) ط: • فأما.

(٣) ب، ط: نصب.

(٤) آية ٩٦/ الأنعام ٦. ووردت الآية في ب (وجعل الليل) وذكر ابن خالويه في الحجة) ١٢١: يقرأ بإثبات الألف وخفض الليل، وبطرحها ونصب: الليل. وقد علل كلا القراءتين. وانظر معاني القرآن ١/٣٤٦.

(٥) ج: كان.

(٦) للأعشى في ديوانه ق ٣٥/٤ ص ٢٣٣، وشواهد الإيضاح للقيسي ق ٢٧، ومواد: (خمس) من مقاييس اللغة ٢/٢١٨ واللسان ٧/٣٧٢١ التاج ٤/١٤٠ و(نغل) من اللسان ١٤/١٩٤ والتاج ٨/١٤٨ و(أدم) من اللسان ١٤/٣٧١ والتاج ٨/١٨١ وشروح سقط الزند (البطليوسي) ٣/٩٧٤.

والبيت غير منسوب في الخصائص ٢/٣٩٥ و٣٩٦ (العجز). =

فإنْ ثَنَّيْتَ اسمَ الفاعِلِ قُلْتَ: هَذانِ ضارِبانِ زَيْداً غَداً، فإنْ[1] حَذَفْتَ النُّونَ مِنَ التّثنيةِ كَما حَذَفْتَ التّنوينَ مِنَ الواحِدِ أَضَفْتَ فَقُلْتَ: هَذان ضـارِبا زيدٍ غَداً، والجَمْع[2] هؤلاءِ ضارِبُونَ زَيْداً وضَارِبو زَيْدٍ.

فـإنْ أَلْحقْتَ الألِفَ واللاّمَ اسمَ الفـاعِـلِ قُلْتَ: هَـذا الضـارِبُ ولا يجـوزُ إضافةُ الضـارِبِ إلى زَيْدٍ. فـإنْ ثَنّيْتَ قُلْتَ: هَذان الضّـاربانِ زَيْداً [3]فإنْ حَـذَفْتَ النّونَ قُلْـتَ[3]: هَذانِ الضارِبا زَيْدٍ، وكذلِكَ الجَميعُ.

وقَدْ يَجوزُ إذا حُـذَفَتِ النّونُ مِنْ اسمِ الفـاعِلِ في الاثنَيْنِ والجَميـعِ[4] إذا أَلْحَقْتَه الألف واللاّم أَنْ تَنْصبَ فتقولُ: الضّاربو زَيْداً وهَكَذَا أَنْشَدُوا:

[٢٤] الحافِظو عَوْرَةَ العَشِيرةَ لا يَأْتِيهُمُ مِنْ وَرائِهِم نَطَفُ[5].

وروايتـه في غير المقتصـد وشواهـد الإيضاح «كشبـه أروية العصب وفي الخصـائص «كمثل أرديـة العصب».

والشاهد في البيت هو الفصل بين حرف العطف والمعطوف بالظرف فيوم الثانية معطوفة على يوم الأولى. وذكـر ابن جني في الخصائص ٢/٣٩٥ أنـه يمكن جعل أديمهـا معطوفة على «ما» من تراها. التقدير تراهـا يوماً كمثل أردية العصب وأديمها. يوماً آخر نغلاً.

والخمس والعصب بمعنى واحد هو نوع من البرود. وقيل برود اليمن والنغـل وصف من نغل الشيء إذا فسد. والحديث عن الأرض.

(١) ط: وإن.

(٢) ج: وفي الجمع

(٣) بدله في ب وط: «وإن حذفت النون أضفت فقلت: وكذا في ج مع «التنوين» موضع «النون».

(٤) ج: والجمع.

(٥) اختلف في نسبة هذا البيت فنسبه سيبويه لرجل من الأنصار. وقال الشنتمري هو قيس بن الخطيم، انظر ديوانه (ليبزك) ق ١٤/١ ص ٤٥ وحـاشية الـديوان طبعـة (بغداد) ق ٥ حـاشية البيت ٢٠ ص ٦٣. ونسبه ابن السكيت لعمرو بن امرىء القيس الخزرجي ـ جد عبدالله بن رواحـة ـ ونسب في شروح سقط الزند إلى الحارث بن ظالم المري، وذكر في نسبته في الخزانة اسما قيس بن الخطيم وشريح بن عمرو من بني قريضة ومالك بن العجلان الخزرجي.

والبيت منسوب للمذكورين على خلاف في ورود أسمـائهم في المصادر ـ في سيبـويه والشنتمـري

والاكثرُ الجرُّ كما قَالَ تَعالى: ﴿والمُقِيمِي الصَّلاةِ﴾[1].

فإنْ حُـذِفَ النّونُ ممّا لا ألفَ ولا لامَ فيهِ لَمْ يَجُزْ[2] إلّا الجَرُّ وكانَ النَصْبُ لَحْناً. قالَ أبو عثمانَ* قالَ أبو زَيْدٍ*: وكانَ أَبو السمال[3] يقرَأُ حَرفاً يَلْحَنُ فيهِ

= ١/٩٥، وتوجيه إعراب أبيات ٢١٢، وشواهد الإيضاح للقيسي ق ٤٨ وتهذيب إصلاح المنطق ١/١١٤، والمسلسل في غريب لغة العرب ١٦٤ وشروح سقط الزند (الخوارزمي) ٣/١٣٠٧ ومادة (وكف) من اللسان ١٠/٢٨٠ والتاج ٦/٢٧١ والخزانة ٢/١٨٨ و٣٣٧، و٤٧٣ و٤/٤٠٠ و٤٧٣ والدرر اللوامع ١/٢٣ ـ ٢٤.

وغير منسوب في إصلاح المنطق ٧٦٣، والمقتضب ٤/١٤٥ وكتاب الجمل للزجاجي ١٠١ والإيضاح ١٤٩ والمنصف لابن جني ١/٦٧، وابن يعيش ٢/١٢٤ (صدره) وشرح الأشموني ٣/٣٩٣، وهمع الهوامع ١/٤٩(صدره). والشاهد فيه حذف النون من الحافظين استخفافاً لطول الاسم وقد نصب ما بعده على تقدير ثبات النون. ويجوز فيها الخفض أيضاً وحذف النون على الإضافة وروي في بعض المصادر من ورائنا وكف والنطف والوكف بمعنى واحد هو العيب.

(١) آية ٣٥/ الحج ٢٢.

(٢) ط: لم يكن.

(*) أبو عثمان: بكر بن محمد بن بقية المازني النحوي، من أهل البصرة، روى عن أبي عبيدة والأصمعي وأبي زيد، وروى عنه اليزيدي والمبرد وغيرهما قدم إلى بغداد أيام الخليفة المعتصم، فأخذ عنه علماؤها. له كتب كثيرة منها «التصريف» و«العروض» و«ما يلحن فيه العامة». توفي سنة ٢٤٨ هـ. انظر ترجمته في: أخبار النحويين ٥٧ ـ ٦٥، مراتب النحويين ٧٧ ـ ٨٨، طبقات الزبيدي ٩٢ ـ ١٠٠، معجم الأدباء ٧/١٠٧ ـ ١٢٨، إنباه الرواة ١/٢٤٦، جمهرة أنساب العرب ٢١٢.

(*) أبو زيد (١١٩ ـ ٢١٥ هـ): هو سعيد بن أوس الأنصاري البصري، كان عالماً بالنحو ولكنه لم يكن مثل الخليل وسيبويه، إذ غلبت عليه اللغة والنوادر والغريب. وفي كتبه في اللغة من شواهد النحو عن العرب ما ليس لغيره. وكان مع كثرة سماعه عن العرب ثقة مقبول الرواية. قال ابن مناذر: «أما الأصمعي فأحفظ الناس، وأما أبو عبيدة فأجمعهم، وأما أبو زيد الانصاري فأوثقهم». وانفرد عن نحاة البصرة بأنه أخذ عن الكوفيين، إذ روى في كتبه عن المفضل الضّبي.

انظر ترجمته في: أخبار النحويين ٤١ ـ ٤٥، مراتب النحويين ٤٢ ـ ٤٤، طبقات الزبيدي ١٨٢ ـ ١٨٣، معجم الأدباء ١١ /٢١٢ ـ ٢١٧، إنباه الرواة ٢/٣٠ ـ ٣٥ ابن خلكان ١/٢٦٠.

(٣) من ب وج الصواب وفي الأصل أبو (السماك) تحريف.

بَعْدَ أَنْ كانَ فَصيحاً وَهُوَ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿إِنَّكُم لذائِقو العَذابَ الأَلِيم﴾[1].

بابُ الصِّفةِ المُشَبَّهَةِ[2]

وهذهِ الصِفاتُ مُشبّهةٌ باسمِ الفاعِلِ كَما كانَ اسمُ الفاعِلِ مُشبّهاً بالفِعْلِ، وذلِكَ نَحْوَ حَسنٍ وشَديدٍ وكريمٍ وَجهُهُ، شَبَهُهَا باسمِ الفاعِلِ أنّها تُذَكَّرُ وتُؤَنَّثُ وتُثَنّى وتُجْمَعُ بالواوِ والنّونِ والألفِ والتّاءِ، تَقولُ: حَسَنٌ وحَسَنةٌ وحَسَنانِ [وحسناتٌ][3] وحسنونَ، وشديدٌ[4] وشَديدونَ وشَديداتٌ، وتَقصرُ[5] هذهِ الصفاتُ عَنْ رتبةِ اسمِ الفاعِلِ بأنّها لَيْسَتْ جاريةً عَلى الفِعْلِ [6]ولَمْ تَكُنْ عَلى أوزانِهِ[6] كَما كانَ ضارِبٌ في وَزْنِ الفِعْلِ عَلى[7] حَرَكاتِهِ وسُكُونِهِ. تَقولُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وجْهُهُ، وشديدٍ ساعِدُهُ، وزَيْدٌ كَريمٌ أَبُوه، فَيَرْتَفِعُ الوَجْهُ والسّاعِدُ والأبُ بهذهِ الصِّفاتِ.

ولا يَسْتَحْسِنونَ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ خَيْرٍ مِنْهُ أَبُوهُ، فَتَرْفَعُ[8] الأبُ بِخَيْرٍ وإنْ كانَ صفةً، [9] كَمَا رَفَعُوا[10] بِحَسَنٍ وكَريمٍ لأنَّ خَيْراً وإنْ كانَ صفةً[9] فقد تَعَرّى[11]

= وأبو السمال: هو قعنب العدوي البصري، له اختيار في القراءة يشذ فيه عن عامة القراء. وقد رواه عنه أبو زيد. انظر طبقات القراء لابن الجزري ٢/٢٧.

(١) آية ٣٨/ الصافات ٣٧. وقد وردت فيها قراءة النصب وقراءة الجر بالإضافة وقراءة النصب على الشذوذ وسهو من قارئه، لأن اسم الفاعل تحذف منه النون وينصب إذا كان فيه الألف واللام. وفي شواذ ابن خالويه ١٢٧ أن قراءة النصب لأبي السمال. وفي إملاء ما من به الرحمن ٢/١٠٧ إن الوجه هو قراءة الجر بالإضافة وقراءة النصب شاذة.

(٢) ط: المشبهة باسم الفاعل.

(٣) من ب وج وط. أولى.

(٤) ط: وشديد وشديدة (وشديدان).

(٥) ط: وتنقص.

(٦ - ٦) بدله في ط: فلم تكن على أوزانَ الفعل.

(٧) ب، ج، ط: وعلى.

(٨) ب: يرفعون، ج، ط: فيرفعون.

(٩) ساقط في ج بسبب انتقال النظر.

(١٠) ب، ط: كما رفعوه.

(١١) ط: فقد تعرت.

مِنَ المُشابَهاتِ الّتي مِنْ هذِهِ الصِّفاتِ الّتي ذَكَرْتُها وبَيْنَ الفِعْلِ [1].

ولا بُدَّ فِي هذِهِ الصفاتِ مِنْ ذِكْرٍ يَعودُ مِنْها إلى المَوْصوفِ. فَقَوْلُكَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وجهُهُ قَدْ عادَ إلى [2] الموصوفِ الّذي هُوَ [رجلٌ] [3] [المذكورُ] [4] ذِكْرٌ مِمّا ارتَفَعَ بالصِّفةِ الّتي هي قَوْلُنا حَسَنٌ، والذِكْرُ هُوَ الهَاءُ فِي وَجْهِهِ.

فاذَا حُذِفَ الضّميرُ مِنْ قَوْلِكَ[5]: وَجْهُهُ، فَقِيلَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الوَجْهِ أَوْ حَسَنِ وَجْهٍ، لَمْ يَعُدْ هَذا الذِّكْرُ مِنَ الصِّفةِ إلىٰ المَوْصوفِ فَجُعِلَ حَسَنٌ للرّجلِ دونَ الوَجْهِ في اللّفظِ وَصارَ الحُسْنُ شائِعاً فِي جُمْلَتِهِ كأنَّهُ وَصَفَهُ بأنَّهُ حَسَنُ [العَامّةِ][6] بَعْدَ أَنْ كانَ الحُسْنُ مَقْصوراً عَلى الوَجْهِ دونَ غَيْرِهِ[7].

والدليلُ على ذلِكَ قَوْلُهُم: مَرَرْتُ بامرأةٍ حَسَنةِ الوَجْهِ، وَتَأْنِيثُهم لِحَسَنةٍ، فَلَوْ كَانَ حَسَنٌ بَعْدَ حَذْفِ الضّميرِ الّذي كَانَ فِي وَجْهِهِ عَلى حَدّهِ، قَبْلَ أَنْ يُحذَفَ لما أُنِّثَ حَسَنَةٌ فِي قَوْلِكَ: مَرَرْتُ بامرأةٍ حَسَنةِ الوَجْهِ، كما لَمْ يُؤنَّثْ فِي قَوْلِهِم: مَرَرْتُ // بامرأةٍ حَسَنٍ وجهُهَا لكنَّ تأنيثَهم الصِّفةَ إذا جَرَتْ عَلى المؤنّثِ يدلُّ عَلى ما ذَكَرْتُ. ١٠٢ و

وَلَمْ يَسْتَحْسِنُوا: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ الوجهُ ولا بامرأةٍ حَسَنٍ الوجهُ: وأَنْتَ تُرِيدُ مِنْهَا[8] لما ذكرتَ مِنْ أَنَّ الصِفةَ يحتاجُ فِيها إلىٰ ذِكْرٍ يَعُود مِنْها إلى المَوْصوفِ. ولَوْ

---

(١) في ط بعد قوله «وبين الفعل» زيادة لم ترد في النسخ (الإيضاح العضدي ١٥١).

(٢) ب، ج، ط: فقد عاد منه إلى.

(٣) من ب وج. أبين.

(٤) من ب وط. الصواب. وفي ج: المذكر، وفي الأصل «المذكور»، وكلاهما تحريف.

(٥) قولك: ساقطة في ب وج وط.

(٦) من ب وج وط. وفي الأصل «القامة» تحريف.

(٧) ب، ج، ط: دون سائرة.

(٨) ب، ج: منه وسقطت في ط.

اسْتَحْسَنُوا هَذا الحَذْفَ مِنَ الصِّفةِ كَما اسْتَحْسَنُوه فِي الصِّلَة لِمَا قَالُوا: مَرَرْتُ بامرأةٍ حَسَنةِ الوَجْهِ.

فأمّا[1] قَوْلُهُ تَعالى: ﴿جَنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحةً لَهُمُ الأَبْوابُ﴾[2] فَلَيْسَ عَلَى مفتحةٍ لَهُمُ الأبوابُ مِنْها، ولا عَلى أَنَّ[3] الأَلِفَ[4] واللاّمَ سَدّتا[5] مَسدَّ الضّميرِ العائِدِ مِنَ الصّفَةِ، ولكنَّ الأبوابَ بَدَلٌ مِن الضّميرِ الّذي فِي مفتّحةٍ لأنَّكَ تقولُ[6] فُتِحتِ الجِنانُ إذا فُتّحتْ أبوابُها. وفي التّنزيلِ: ﴿وفُتِحتِ السَماءُ فكانَتْ أبْواباً﴾[7] فصارَ ذلِكَ بمنزلةِ قَوْلِكَ: ضُرِبَ زَيْدٌ رَأْسُهُ.

وتقولُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الوَجْهِ فَتَصِفُ بِهِ النكرةَ وإنْ كانَ الصِّفَةُ مضافةً إلى ما فِيهِ الألِفُ واللاّمُ، لأنَّ الإضافةَ فِي مَعْنَى الانْفِصالِ كَما كانَ قولُكَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبَ زَيْدٍ غَداً كَذَلِكَ.

فإنْ أَرَدْتَ أَنْ تَصِفَ بِهِ معرفةً أدخَلْتَ الألفَ واللاّمَ[8] فَقُلْتَ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الحَسَنِ الوَجْهِ، وبِهِنْدٍ الحَسَنَةِ الوَجْهِ.

ويَجُوزُ أَنْ تَنْصِبَ الوَجْهَ[9] فتقولُ: مَررْتُ بِزَيْدٍ الحَسَنِ الوَجْهِ، تَشْبِيهاً

---

(١) ط: وأما.

(٢) آية ٥٠/ ص ٣٨.

(٣) سقطت «أن» في ط.

(٤) زيادة في ب بعد قوله «الألف» وهي غير واضحة المعنى ولم ترد في ج وط. ونصها في الأصل فليس في مفتحة لهم الأبواب ولا لهم الأبواب ولا أنه على أن تريد من ولا على أن الألف واللام سدتا...

(٥) ط: سدت. تحريف.

(٦) ط: لأنك (قد) تقول.

(٧) آية ١٩/ النبأ ٧٨.

(٨) ب، ط: الألف واللام «على الصفة».

(٩) ج: أن ينتصب الوجه.

بالضّارِبِ الرجلِ كما تقولُ: [مَرَرْتُ][1] بالضّارِبِ الرّجلَ، فَتُشَبِّهُهُ بالحَسَنِ الوَجْهِ.

بَابُ المَصادِرِ الّتي أُعْمِلَتْ عَمَلَ الفِعْلِ

المَصَادِرُ [الّتي][2] تَعْمَلُ عملَ الفِعْلِ على ثلاثةِ أضْرُبٍ: أَحَدُهَا: أَنْ تُنَوّنَ، والآخرُ أَنْ تُضَافَ، والثّالِثُ: أَنْ يدخُلَ عَلَيْهَا[3] الألِفُ واللاّمُ، فمِثالُ ما أُعْمِلَ مِنَ المَصَادِرِ وَهُوَ مُنَوّنٌ قَوْلُهم: أَعجَبني ضَرْبٌ زَيْدٌ عَمْراً، وإنْ شِئْتَ ضَرْبٌ عَمْراً زَيْدٌ فزَيْدٌ يَرتَفِعُ بالمَصْدَرِ كَما يَرْتَفِعُ بالفِعْلِ إذا قُلْتَ: ضَربَ زَيْدٌ عَمْراً[4] ومِمّا جاءَ مِنْ ذَلِكَ فِي القرآنِ قَوْلُهُ تعالى: ﴿وَيَعْبدونَ مِنْ دونِ آللّهِ ما لا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقاً مِنَ السّماواتِ والأرْضِ شَيئاً﴾[5] وقَوْلُهُ تَعالى: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ في يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتيماً﴾[6].

وَيُمْكِنُ أَنْ يَكونَ مِنْ هذا قَوْلُهُ تَعالى: ﴿قَدْ أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْراً رَسُولاً﴾[7] كَأَنَّهُ [قالَ][8] لا يَمْلِكُ أَنْ يرزُقَ شَيئاً أَوْ أَنْ يُطْعِمَ يَتيماً أو إنْ ذَكَرَ رَسُولاً.

ومِمّا جاءَ في الشِعْرِ مِنْ ذِلِكَ[9]:

---

(١) من ب وج وط. أبين.

(٢) من ب وط. الصواب.

(٣) ط: عليه.

(٤) زيادة في ب وج بعد قوله: «عمرا» نصها «وينتصب به كما ينتصب بالفعل وهي في ط: «وينتصب به أيضاً».

(٥) آية ٧٣/ النحل ١٦.

(٦) آية ١٤/ البلد ٩٠.

(٧) آية ١٠ و١١ / الطلاق ٦٥.

(٨) من ج وط. أبين.

(٩) ط: من ذلك قوله.

[٢٥]فَلَوْلا رَجَاءُ النَّصْرِ مِنْكَ وَرَهْبَةٌ عِقابَكَ قَدْ صَارُوا لَنا كالمَوَارِدِ(١)

ولَوْ قُلْتَ: أَعجَبَني ضَرْبُ زَيْدٍ عَمْراً اليَوْمَ عِنْدَ زَيْدٍ، فَجَعْلتَ الظَّرفَيْنِ مُتعلّقَيْنِ بالمَصْدَرِ لَمْ يَجُزْ أَنْ تُقَدِّمَهُما عَلَيْهِ، وَلَوْ جَعَلْتَ اليَوْمَ مُتَعلّقاً بأَعْجَبَني كَأَنَّكَ أَرَدْتَ أَنَّ الإعجابَ كانَ اليَوْمَ(٢) وَجَعَلْتَ قولَكَ: عِنْدَ زَيْدٍ مِنْ صِلَةِ المَصْدَرِ لَمْ يَجُزْ،لأَنَّكَ فَصَلْتَ بَيْنَ الصِلَةِ والمَوْصولِ بِشيءٍ أَجْنَبيٍّ مِنْهُما(٣). وَذَلِكَ(٤) // أَنَّ اليَوْمَ إذا كَانَ مِنْ صِلَةِ أَعجَبَني فَلاَ مُلاَبَسَة لَهُ بِصلةِ المَصْدَرِ. فَإِنْ جَعَلْتَ ظَرْفَ المَكانِ وَهُوَ قَوْلُكَ: عِنْدَ زَيْدٍ، مِنْ صِلَةِ المَصْدَرِ فَقَدَّمْتَهُ فَقُلْتَ: أَعْجَبَني ضَرْبُ زَيدٍ عَمْراً عِنْد زَيْدٍ اليَوْمَ، جَازَ وإنْ جَعَلْتَهُ مُتَعَلِّقاً بأَعْجَبَني مَعَ اليَوْمِ جَازَ أَيْضاً وَلَمْ يَمْتَنِعْ أَنْ تُقَدِّمَهُ عَلَى ضَرْبٍ فتقُولُ: أعجَبَني عِنْدَ زَيْدٍ ضَرْبُ زيدٌ عَمْراً اليَوْمَ. ويجوزُ أيضاً أَنْ تُقدِّمَهُ على أَعْجَبَني فتقولُ: عِنْدَ زَيْدٍ أَعْجَبَني ضَرْبُ زَيْدٍ عَمْراً اليَوْمَ.

١٠٥ ظ

ومِثالُ ما أُعْمِلَ مِنَ المَصادِرِ عَمَلَ الفِعْلِ وَهُوَ مُضَافٌ قَوْلُكَ: ضَرْبِي زَيْداً حَسَنٌ وَسَرَّنِي ضَرْبُ عَمْرٍو خَالِداً [فَمَا أَضَفْتَ إِلَيْهِ المصدرَ مِن الفاعِلِ والمَفْعُولِ انْجَرَّ بالإضافةِ إلَيْهِ وجَرَى الاسمُ الآخرُ عَلى أَصْلِهِ، تَقولُ: أَعْجَبَني ضَرْبُ عَمْرٍو خالداً](٥) إذا كانَ عَمْرٌو فاعِلاً. وَضَرْبُ عَمْرٍو خَالِدٌ إذا كانَ عَمْرٌو مفعولاً

---

(١) من شواهد سيبويه غير المنسوبة إلى أحد.

انظر سيبويه والشنتمري ٩٧/١ وشواهد الإيضاح للقيسي ق ٦٩ وتوجيه إعراب أبيات ٢٦٢، وابن يعيش ٦١/٦.

والشاهد فيه تنوين رهبة ونصب ما بعدها بها على معنى وإن نرهب عقابك. والموارد الطرق إلى الماء.

(٢) ط: كان (في) اليوم.

(٣) ط: (ليس) فيهما.

(٤) ب، ج: وذاك.

(٥) مابين العاضدتين ساقط من الأصل بسبب انتقال النظر. وأثبته من ب وج وط.

فَمِنْ إضافَتِهِ إلى الفاعِلِ قَوْلُهُ تَعالى // ﴿وَلَوْلا دِفاعُ اللَّهِ النّاسَ [بَعْضَهُم ١٠٦ و بِبَعْضٍ]﴾[1] وَمِنْ إضافَتِهِ إلى المَفْعولِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يذْكرَ مَعَهُ الفاعِلُ : ﴿لاَ يَسْأَمُ الإِنْسَانُ مِنْ دُعاءِ الخَيْرِ﴾[2] و ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤالِ نَعْجَتِكَ إِلَىٰ نِعاجِهِ]﴾[3].
ومِمّا جاءَ مِن إضافَتِهِ إلى المَفْعولِ وَمَعَهُ الفاعِلُ [في الشِّعْرِ قَوْلُهُ][4]

[٢٦]أَمِنْ رَسْمِ دارٍ مَرْبَعٌ وَمَصِيفُ ... لِعَيْنَيْكِ مِنْ ماءِ الشُّؤون وكِيفُ[5]

وإذا أَضَفْتَهُ إلى المَفْعولِ جازَ أَن تَنْصِبَ المَعْطوفَ عَلَيْهِ وتَحْمِلَه عَلى المَعْنَى كَما قُلْتَ فِي اسمِ الفاعِلِ هَذا ضَارِبُ زَيْدٍ وَعَمْراً وعَلى هَذَا قَوْلُهُ :

[٢٧]قَدْ كُنْتُ دَايَنْتُ بِهَا حَسّاناً ... مَخَافَةَ الإفلاسِ واللَّيانَا[6]

---

(١) هذا جزء من الآية ٢٥١/ البقرة ٢ والآية ٤٠/ الحج ٢٢. والزيادة من ب وج وتمام الأولى: ﴿لَفَسَدَتِ الأرضُ ولكنّ اللَّهُ ذُو فَضْلٍ على العالمينَ﴾ وتمام الثانية ﴿لَهُدِمَتْ صوامعُ وبِيَعٌ وصلواتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيها اسمُ اللَّهِ كثيراً ولَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنصرُه إنَّ اللَّهَ لقويٌّ عزيزٌ﴾.

وقراءة الأصل (دفاع اللّه) في الآية الأولى لنافع ويعقوب وسهل. وقرأ سائر القراء (دفع) (تفسير أبي حيان) ٢/٢٦٩). ونسبت هذه القراءة في الآية الثانية إلى نافع والحسن وأبي جعفر (المرجع السابق) ٦/٣٧٣).

ووردت قراءة(دفع اللّه) في ب وج قراءة (دفاع اللّه) في سيبويه ١/٧٦.

(٢) آية ٤٩/ فصلت ٤١. وقبلها في ط قوله تعالى.

(٣) آية ٢٣/ ص ٣٨. وتتمتها من ب وط، وفيهما قبل الآية قوله تعالى.

(٤) ما بين العاضدتين من ب وج وط. وإثباته أبين.

(٥) للحطيئة في ديوانه ق ١/٥٧ ص ٢٥٣، والأمالي الشجرية ١/٣٥٠، وشواهد الإيضاح للقيسي ق ٢٩، ومادة (رسم) من اللسان ١٥/١٣٢، والتاج ٨/٣١٢ والبيت غير منسوب،في أمالي المرتضى ٣/١٣٦، وابن يعيش ٦/٦٢.

والشاهد فيه إضافة رسم دار ـ وهو هنا مصدر من رسم الدار يرسمها رسماً إذا جعل فيها رسوماً، أي آثار ـ إلى مفعوله. ومربع هنا رفع بأنه فاعل. والمربع: مطر الربيع، والمصيف مطر الصيف، والشؤون مجاري الدمع.

(٦) بعد هذين البيتين في ط بيت ثالث هو: يحسن بيع الأصل والقيانا.

وتَقُولُ[1] عَلى هَـذا أَعْجَبَنِي ضَـرْبُ زَيـدٍ وَعَمْـرُو بَكْـراً[2] فَتَـرْفَـعُ عَمْـراً تحمِلُهُ[3] عَلى المَعْنَى إذا كـانَ زَيْدٌ فَـاعِلاً لأنَّ مَـوْضِعَهُ إذا كـانَ فَاعِـلاً[4] رَفْـعٌ.
وَعَلَى هَذَا حُمِلَ وَصْفُهُ عَلى المَوْضِعِ فِي قَوْلِهِ:

[٢٨] طَلَبُ المُعَقِّبِ حَقَّهُ المَظْلُومُ[5]

= وقد ذكره عبد القاهر بعدئذ. وتنسب هذه الأبيات لرؤبة أو لزياد العنبري فنسبت لـلأول في ديوانـه (أبيـات مفردات) ق ٩٩/٧ ـ ٩، وسيبـويه ٩٨/١، وللثـاني في شـرح التصـريـح على التـوضيـح ٦٤/٢ ـ ٦٥، (نفى أن تكون لرؤبة). وشواهد ابن عقيل الجرجاوي ١٤٨ (مع تحريف في هـذين المرجعين في لقب الشاعر)، والدرر اللوامع ٢٠٣/٢ و٢٠٤.
والأبيـات منسـوبـة لكليهمـا في الشـواهـد الكبـرى للعيني ٥٢٠/٣ وشـواهـد المغني ش ٧١٦ ج ٨٦٩/٢، وشرح الشواهد للعاملي ٢٦٢، وغير نسوب في شرح شواهد الكتاب لـلأعلم الشنتمري ٩٨/١ والمفصل ٢٢٥، والأمالي الشجـرية ٢٢٨/١ و٣/٢ وابن يعيش ٦٥/٦، ومغني اللبيب ش ٧٣٧ ج ٤٧٦/٢.
والشاهد في قـوله: والليـانا حيث نصب وجعله معـطوفاً على مفعـول المصدر المجـرور لفظاً وهـو الإفلاس المنصوب محلاً اتباعاً لمحله.
والليان مصدر لويته بالدين ليا وليّاناً إذا مطلته وهو مصدر نادر.

(١) ط: ويجوز.
(٢) سقطت «بكراً»، في ب وط.
(٣) ب: بأن تحمله.
(٤) ب: زيد فاعلاً.
(٥) هذا عجز بيت للبيد بن ربيعة العامري وتمام البيت:

حتى تهجـر فـي الـرواح وهـاجهـا   طـلب المـعـقـب حـقـه المـظلوم

والشـاهد منسـوب للبيد في ديـوانه ق ٢٧/١٥ ص ١٢٨، ومعـاني القرآن ٦٦/٢، وجمهـرة اللغة (بعق) ٣١٣/١، ومـادة (عقب) من مقـاييس اللغـة ٨٢/٤ والمخـصص ٨١/١٦ و١٦ /١٦٣، وشـواهـد الإيضـاح للقيسـي ق ٣٠، وتـوجيـه إعـراب أبيـات ٢٤٧، والأمـالي الشجـريـة ٢٢٨/١ و٣٢/٢، والإنصـاف ٢٣٢/١ و٣٣١، ومعـجم البلدان ٤٣/٤ و٢٠٠، وابـن يعيش ٦٦/٦، والشـواهد الكبـرى للعيني ٥١٢/٣ـ٥١٣، وشـرح التصـريـح على التـوضيـح ٦٤/٢، والخـزانـة ٣٣٤/١، وشرح شواهد للعاملي ٢٦٠، والـدرر اللوامع ٢٠٣/٢ـ٢٠٤. وعجـزه غير منسـوب في الإيضـاح ١٥٩ والمفصل ٢٢٥، وهمع الهوامع ١٤٥/٢. وبتمـامه دون نسـبة في شرح الأشمـوني =

[فالمعقّبُ في المَعْنَى فَاعِلٌ][1].

ومثالُ ما أُعْمِلَ مِنَ المصادِرِ وَفِيـهِ الأَلِفُ واللاّمُ قـولُكَ: أَعْجَبَنِي الضَـرْبُ زَيْدُ عَمْراً، والشّتم بَكرٌ خَالِداً قَبيحٌ[2]. وممّا جاءَ فِي الشّعْرِ مِنْ هَذَا قَوْلُهُ:

[29]ضَـعيـفُ النّـكـايَـةِ أَعْـداءَه يَخَـالُ الفِـرارَ يُـراخِي الأجَـلْ[3]

فهَـذا بِمَنْزِلَـةِ قَوْلِـكَ [أَعْجَبَنِي أَنْ شَتَم بَكْرٌ خَـالِداً، وَهُـوَ قَبيـحٌ][4] وأَقْيَسَ الوُجوهِ [الثَلاَثَةِ][5] فِي الإعمالِ الأوّلِ ثُمَّ المُضَافُ. وَلَمْ أَعلمْ شَيْئاً مِنَ المَصادِرِ بالألِفِ واللاّمِ مُعْمَلاً فِي التّنزيلِ.

وَمَنْ قَالَ: عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ عَمْراً، فَأَضَافَ المَصْـدَرَ إلى الفاعِـلِ لَمْ

= 4/40، ورواية الديوان «وهاجه» وبهذه الرواية ورد في معاني القرآن وجمهرة اللغة والمخصص وتوجيه إعراب وابن يعيش واللسان والتاج وبقية المراجع على رواية المقتصد: «وهاجها» ويمكن توجيه كلا الروايتين لأن البيت في وصف حمار وأتانه.

والشاهد فيه وصف المعقب على الموضع بقوله المظلوم لأن المعقب في المعنى فاعل كأنه قال طلبًا المعقبُ حقه ثم أضاف المصدر إلى المعقب وهو فاعل بدليل أنه قال المظلوم بالرفع حملاً للوصف على الموضع والمعقب الذي يرجع مرة بعد أخرى.

(1) ما بين العاضدتين من ب وج وط. وإثباته أبين.

(2) ب، ج: وهو قبيح.

(3) من شواهد سيبويه غير المنسوبة. انظر سيبويه والشنتمري 1/99، والمنصف 3/71، والمفصل 224، وشرحه لابن يعيش 6/59، والشواهد الكبرى للعيني 3/500، وشرح التصريح على التوضيح 2/63، وشرح الأشموني 4/7 (صدره) والخزانة 3/439، وشواهد ابن عقيل للجرجاوي 143، وشرح الشواهد للعاملي 258، والدرر اللوامع 2/124 - 125.

والشاهد فيه إعمال المصدر المعرف باللام «النكاية أعداءه» لأن اللام هنا معاقبة للتنوين فيعمل عمل المنون.

(4) ما بين العاضدتين من ب وج. الصواب. وفي ط: إن شتم بكر خالدا قبيح، وفي الأصل الشتم بكر خالداً قبيح. تحريف.

(5) من ب وط. أبين. وفي ج: وهو الثلاثة سهو.

يَقُلْ هَذا فِي[1] اسم الفاعِلِ[2] لما يَلزمُ فِيهِ مِنْ إضافَةِ الشَّيءِ إلى نَفْسِهِ وذاكَ[3] أَنَّ ضارِباً هُوَ زَيْدٌ فِي المَعْنَى، وَلَيْسَ الضَّرْبُ إيَّاهُ وانَّما [هُوَ][4] شيءٌ غَيْرُهُ.

فأمَّا قَوْلُهُ:

[٣٠]لَقَـدْ عَلِمَتْ أُولَى المُغِيـرَةِ أنَّنِـي كَرَرْتُ فَلَمْ أنكُلْ عَنْ الضَرْبِ مِسْمَعًا[5]

فَمَنْ أَنْشَدَ كَرَرْتُ كانَ عَلَى إعمالِ الضَّرْبِ فِي مِسْمَعٍ. فإنْ قُلْتَ: فهل يَكُونُ عَلى أنَّهُ أَرادَ أنِّي[6] كَرَرْتُ عَلَى مِسْمَعٍ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنْ الضَّرْبِ فَلَما حَذَفَ الجارَّ وَصَلَ كَرَرْتُ إلى مِسْمَعٍ [فَنُصِبَ][7] كَقَوْلِهِ:

[٣١]كـأنَّـهُ وَاضِـحُ الأقْـرابِ فِي لُقُـحٍ أَسْمَى بِهِنَّ وَعـزَّتـه الأنَـاصِيـلُ[8]

---

(١) في ساقطة في ط.

(٢) زيادة في ط وضعت بين عاضدتين بعد قوله اسم الفاعل نصها (فتقول: عجبت من ضارب زيد كقولك: من ضرب زيد).

(٣) ط: وذلك.

(٤) من ب وج: أولى. وفي ط: «وإنما هو غيره».

(٥) ينسب هذا البيت للمرار الأسدي ولمالك بن زغبة الباهلي شاعر جاهلي ـ فهو منسوب للأول في سيبويه والشنتمري ١/٩٩، والشواهد الكبرى للعيني ٣/٥٠١ وشواهد ابن عقيل للجرجاوي ١٤٥، وشرح الشواهد للعاملي ٢٥٨ ـ ٢٥٩، ومنسوب للثاني في شواهد الإيضاح للقيسي ق ٣١، والخزانة ٣/٤٣٩، والدرر اللوامع ٢/١٢٥، والبيت غير منسوب في المقتضب ١/١٤، وكتاب الجمل للزجاجي ١٣٦، والمفصل ٢٢٤ (العجز) وشرحه لابن يعيش ٦/٥٩ و٦٤، وهمع الهوامع ٢/٩٣ (بقوله: فلم أنكل عن الضرب مسمعا) وشرح الأشموني ٢/٣٠٠ (العجز) و٤/٩ (بتمامه).

وروايته في المقتضب وكتاب الجمل والدرر اللوامع «لحقت فلم أنكل» وفي شرح الأشموني «لقيت ولم أنكل». ولا شاهد فيه على هاتين الروايتين لأن مسمعا سوف ينصب بلحقت وسمعت. بينما هو في رواية «كررت» منصوب بالمصدر المحلى بالألف واللام، ولا ينصب بكررت لأنه لا يتعدى بنفسه وإنما يتعدى بحرف جر. يقال: كررت عليه ولا يقال كررته.

ومسمع هو مسمع بن شيبان أحد بني قيس بن ثعلبة. والمُغيرة: الخيل التي تغير.

(٦) ب، ج: انني.

(٧) من ب وج وط. أولى.

(٨) للأخطل في ديوانه ص ١٤. والبيت غير منسوب في مادة (نصل) من اللسان ١٤/١٨٨ والتاج

يُرِيدُ عَزَّتْ عَلَيْهِ، فلما حَذَفَ على [أوْصَلَ][1] الفِعْلَ، فإنَّ ذلك لا يُحْمَلُ عَلَيْهِ ما وُجِدَ مَنْدُوحَةٌ [عنه][2].

بابُ الأَسْماءِ الّتي سُمّيتْ بِها الأفعالُ

وَهِيَ رُوَيْدَ وَنَحْوُهُ. أكثَرُ ما تُسْتَعْمَلُ هَذِهِ الأَسْمَاءُ في الأمْرِ والنّهيِ، لأنَّ الأمْرَ والنَّهْيَ قَدْ يُسْتَغْنَى [عَنْهُما إذا كانَا للحاضِر][3] بدلالةِ الأحوالِ فيهما عَلى الأفْعالِ أَلاَ تَرَاكَ أَنَّكَ[4] قَدْ تَقُولُ[5] لِمَن أَشَالَ سَوْطاً أَوْ شَهَرَ سَيْفاً // زَيْداً[6] ١٠٨ و وَتَسْتَغْنِي عَنْ أَنْ تَقُولَ:[7] اضربْ وأوقعْ[8] لِدلالةِ[9] الحالِ عَلَيْهِ، فكذلِكَ اسْتُغْنِيَ عَنِ الأفعالِ بألفاظِ هَذِهِ الأسْماءِ الّتي سُمّيتْ بِها وذَلِكَ نَحْوَ قولِكَ: رويدَ زَيْداً، تريدُ: أرودْ زَيْداً وحيَّ هل الثَّريدَ، وَعَلَيْكَ زَيْداً أي الزَمْهُ، ودُونَكَ عَمْراً، وأية، وتَراكِها، ومَنَاعِها، وَأَنْشَدَ أبو زَيْدٍ:

[٣٢] أعيّاشُ قَدْ ذَاقَ القُيونُ مَرَارَتِي ... وأَوقَدْتُ نَاري فَأدْنُ دَونكَ فاصْطَلِ[10]

٨/١٣٧. وورد في ج فكأنها وهذه رواية الديوان أيضاً. وورد في الأصل «أناصيل» تحريف. وسيشرح عبد القاهر البيت ووجه الاستشهاد فيه.

(١) من ج وط. الصواب. وفي الأصل «وصل» ب «الوصل» وكلاهما تحريف.

(٢) من ب وج وط. الصواب. وفي الأصل «منه». تحريف.

(٣) من ب وج وط. الصواب. وفي الأصل «فيها إذا كان الحاضر» تحريف.

(٤) ب، ج، ط: ألا ترى أنك.

(٥) سقطت قد في ج.

(٦) ب، ج، ط: زيداً «أو عمراً».

(٧) ط: وتستغني عن قولك. وفي ج عبارة الأصل مع سقوط «عن».

(٨) ب، ج، ط: اضْرِبْ وأوجع.

(٩) ط: بدلالة.

(١٠) لجرير يهجو عياش بن الزبرقان في ديوانه ص ٤٥٨، ونوادر أبي زيد ١١٣ والكامل للمبرد ٢٠٩، ومعجم الشعراء ٢٧٨، واللسان (دون) ١٧/٢٢ ـ ٢٣.

وروايته في الكامل «قد ذاق القيون مواسمي» في معجم الشعراء «مريوتي» وفي اللسان «مراستي» والشاهد في قوله «دونك» هي من أسماء الأفعال بمعنى الزم.

ومِنْهُ قولُهُم: بَلْهَ زَيْداً، انَّما هُوَ بِمَنْزِلَةِ دَعْ زَيْداً. ومَنْ قَالَ: بَلْهَ زَيْدٍ، جَعَلَهُ مَصْدَراً مُضافاً إلى المَفْعولِ بِهِ كَقَوْلِهِ تَعالى: ﴿فَضربَ الرِّقابِ﴾ [١].

ويَدلُّكَ عَلَى أَنَّ هَـذِهِ الكَلِمَ أسماءٌ وَلَيْسَتْ بحروفٍ أنَّ الحَرْفَ والاسمَ لا يستقلُّ بِهِمَا كلامٌ إلاَّ فِي النِّداءِ، ولَيْسَ ذَلِكَ بِنداءٍ.

وقَدْ جَاءَ شَيْءٌ مِنْهُ[٢] فِي الخَبَرِ وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: شَتَّانَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو، بِمَعْنَى[٣] بَعُدَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو، وقَالُوا: سَرْعَانَ ذَا إهالَةً[٤]. وَقَالُوا: هَيْهاتَ[٥]. ويُريدونَ بَعُدَ[٦]. قَالَ[٧]:

[٣٣]فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ العَقِيقُ وَأَهْلُهُ وَهَيْهَاتَ خِلٌّ بِالعَقِيقِ تَوَاصِلُهْ[٨]

---

(١) آية ٤/ محمد ٤٧.

(٢) ب، ج، ط: من ذلك.

(٣) ط: فهذا بمنزلة.

(٤) هذا مثل يضرب لمن يخبر بكينونة الشيء قبل وقته. وقيل: إنَّهُ في رجل كانت له نعجة عجفاء يسيل رغامها هزالاً فظن أنه ودك. فقال: سرعان ذا إهالة.

وهالة على الحال، وذا إشارة الى الرغام، وسرعان بمعنى سرع. انظر مجمع الأمثال للميداني ١/٢٢٧، واللسان (سرع) ١٠/١٦.

(٥) ط: هيهات «زيد».

(٦) ب، ج: يريدون بذلك بعد، ط: يريدون به بعد زيد.

(٧) ب، ج: وقال.

(٨) لجرير في ديوانه ص ٤٧٩، وشواهد الإيضاح للقيسي ق ٣٤، ومقاييس اللغة (عق) ٤/٥، والخصائص ٣/٤٢، ومعجم البلدان ٦/٢٩١، وابن يعيش ٤/٣٥، ومادة (هيه) من اللسان ١٧/٤٥١، والتاج ٩/٤٢٣، والشواهد الكبرى للعيني ٣/٧، (قال: وقيل إنه لقيس مجنون بني عامر والأول ـ أي نسبته لجرير ـ هو الصحيح). و ٤/٣١١ صدره)، وشرح التصريح على التوضيح ١/٣١٨ و ٢/١٩٩، والدرر اللوامع ٢/١٤٥.

والبيت غير منسوب في معاني القرآن ٢/٢٣٥، وشرح الحماسة للمرزوقي ٢/١٠٠١ وسمط اللآلي ١/٣٦٩، والأشباه والنظائر ٤/١٦٩.

ورواية الديوان ومعاني القرآن: فأيهات أيهات العقيق ومن به.

ولا يَجُوزُ أَنْ (١ يَتَقَدَّمَ شيءٌ مِنْ مَفْعُولِ هَذِهِ الكَلِمِ عَلَيْهـا١) ، لأنَّها لَيْسَتْ كالأفْعالِ فِي قُوَّتِهَا(٢). وقولُهُ تَعالىٰ: ﴿كِتابَ اللَّهِ عَلَيْكُم﴾(٣) لَيْسَ [يَنْتَصِبُ](٤) عَلَى(٥) عَلَيْكُمْ كِتابَ اللَّهِ، وَلَكِنْ كِتابَ(٦) مَصْدَرٌ دلّ عَلى الفِعْلِ النّاصِبِ لَهُ ما تَقَدَّمَ(٧)، وَذَلِكَ أَنَّ قَوْلَهُ تَعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمهاتُكُمْ﴾(٨) فِيهِ دَلالَةٌ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ مَكْتوبٌ عَلَيْهِم فانْتَصَبَ كِتابُ اللَّهِ بِهَذَا الفِعْلِ الّذي دَلَّ عَلَيْهِ ما تَقَدَّمَهُ مِنَ الكَلامِ. وَعَلَى ذَلِكَ(٩) قَولُ الشّاعِرِ [أَبي كَبيرِ الهُذليّ](١٠).

[٣٤] ما أَنْ يَمَسَّ الأَرْضَ إلاّ جانِبٌ ... مِنْهُ وَحَرْفُ السّاقِ طَيَّ المَحْمَلِ(١١)

= ورواية معجم البلدان: الغزيز ومن به. بالغزيز نواصله.

ووردت رواية و «من به» بدل «واله» في مقاييس اللغة وشرح التصريح و «هيهات وصل» في سمط اللالي، ونواصله «بدل» تواصله «فيما عدا الديوان وشرح الحماس، وبدلهما «نحاوله» في اللسان والتاج والأشباه والنظائر.

وفي هذا البيت خلاف بين الفارسي وعبد القاهر وبين النحاة في تأويله فهما يريان العقيق فيه معمولاً لهيهات الثاني، أما معمول هيهات الأول فهو مضمر. ويرى غيرهما من النحاة أن العقيق معمولاً لهيهات الأول، وأتى بهيهات الثاني لمجرد التنويه والتوكيد لهيهات الأول فلا فاعل له أصلاً.

والعقيق وادي لبني كلاب.

(١ ـ ١) بدله في ب وج: أن يتقدم مفعول شيء من هذه الكلم عليها.

(٢) ب، ج، ط: في القوة.

(٣) آية ٢٤ / النساء ٤.

(٤) من ب وج. الصواب.

(٥) ط: على «معنى».

(٦) ب، ج، ط: كتاب «الله».

(٧) ب، ج: «مع» ما تقدم. سهو.

(٨) آية ٢٣ / النساء ٤. وانظر هذه الآية والآية التي تليها في فهرس الآيات.

(٩) ط: وعلى هذا.

(١٠) من ب وج. أبين.

(١١) لأبي كبير الهذلي ـ واسمه عامر أو عويمر بن الحليس (جاهعلي وقيل مخضرم) من قصيدة له في

بابُ الأسماءِ المَنْصوبَةِ

الأسمـاءُ المنصوبَـةُ عَلَى ضَرْبَيْنِ: أَحَـدُهُما مـا يَجِيءُ بَعْدَ تَمـامِ الكلامِ. والآخرُ ما يَجِيءُ مُنْتَصِباً عَن(1) تَمامِ الاسمِ. فَما يَجِيءُ بَعْدَ تَمـامِ الكلامِ عَلى ضَـرْبَيْنِ: مَفْعُولٌ وَمُشبـهٌ بـالمفعـولِ. فـالمَفْعـولُ(2) عَلى [ضُـروبٍ](3) مَفْعـولٌ مُطْلَقٌ، وَمَفْعُولٌ بِهِ، وَمَفْعُولٌ فِيهِ، و (4) مَفْعولٌ مَعَهُ(4)، وَمَفْعُولٌ لَهُ.

فـالأَوّلُ مِنْ ذَلِكَ وَهُـوَ المَفْعُـولُ المُـطْلَقُ، وَهُـوَ الَّـذي لَمْ يُقَيَّـدْ بشيءٍ مِنْ حُـروفِ الجَرِّ، وَهُـوَ أَسْمـاءُ الأَحْداث. والفِعْـلُ غَيْـرُ المُتَعـدّي إلى المَفْعـولِ(5) والمُتَعدّي يَتَعدّى إلى المَصْدَرِ، تَقُولُ: قُمْتُ قِياماً، ونِمْتُ نَوْماً، وَضَرَبْتُ ضَرْباً، وَعَلِمْتُ عِلْماً، وَظَنَنْتُ ظَنّاً، فَتَعدّى نِمْتُ إلى المَصْدَرِ كَما تعدّى إليهِ ضَرَبْتُ.

ديوان الهذليين ٢/٩١، ورويت القصيدة أيضاً لتابط شرا. وقيل إن أبا كبير قالها في وصف تأبط شراً.

والبيت منسوب لأبي كبير في سيبويه والشنتمري ١/١٨٠ وديوان الحماسة ١/١٧ وشرحها للمرزوقي ق ١٢/٨ ج ١/٩٠، والمخصص ٨/١١٨ و١٦/١١٣، وتهذيب إصلاح المنطق ٥، والاقتضاب للبطليوسي ٢٤ وشواهد الإيضاح لابن بري ق ١٦، والشواهد الكبرى للعيني ٣/٥٤، شرح التصريح على التوضيح ١/٣٣٤، والأشباه والنظائر ١/١٠٣.

والبيت غير منسوب في المقتضب ٣/٢٠٤ و٢٣٣، والإنصاف ١/٢٣٠، وشروح سقط الزند (الخوارزمي) ٢/٧١٠ و٣/١١٥، وشرح الأشموني ٢/٣٦٨. وروايته فيما عدا المقتصد وشرح الحماسة وشروح سقط الزند «إلا منكب» والشاهد في قوله «طي المحمل» فهو مصدر منصوب بفعل محذوف وجوباً لوجود ما يدل عليه وهو قوله: «ما أن يمس الأرض إلا منكب منه وحرف الساق» لأن هذا القول يدل على أنه طوي طياً.

والمحمل: حمالة السيف.

(1) سقطت «منتصباً» في ج.

(2) ط: والمفعول.

(3) من ب وج وط. الصواب. وفي الأصل «ضربين» سهو.

(4) ساقط في ط.

(5) ج: إلى المفعول «به».

قال(١) الشيخ أبو علي وَعَلِمتُ عِلْماً، وظَنَنْتُ ظَنّاً، ليُريكَ أَنَّ المُتعدّي إلى مَفْعولَيْنِ بِمَنْزِلَةِ المتعدّي إلى مَفْعولٍ وَاحِدٍ.

وإذا عَرَفْتَ المَصْدَرَ فَهُوَ كَذَلِكَ تَقولُ:ضَرَبْتُ الضَّرْبَ ٱلَّـذي تَعْـرِفُ، وقُمْتُ القِيامَ ٱلَّذي تَعْلَمُ،وكَذَلِكَ إذا ثَنَّيْتَ أَوْ جَمَعْتَ، تَقولُ:ضَرَبْتُـهُ ضَربَتَيْنِ وَضَرَباتٍ.

ويتعدّى(٢) الفِعْلُ إلى ما كانَ ضَـرْباً مِنَ الحَـدَثِ وانْ لَمْ يَشْتَقّ مِنْ لَفْـظِهِ وذلِكَ(٣) قَعَدَ القُرْفَصاءَ، واشْتمـلَ الصّماءَ، وَرَجَـع القَهْقَرَىٰ، لأنَّ قَعَـد إذا تَعدّى إلى القعودِ [الذي يَشْمَلُ القُرْفَصاءَ وَغَيْرَهُ](٤) فَقَدْ تعدّى إلى القُرفَصاءِ في الجُمْلَةِ إذْ كَانَ ضَرْباً من القُعودِ [وكذلِكَ الاشْتِمالُ](٥).

فإذا(٦) قُلْتَ: ضَرَبْتُـهُ ضَرْبَ زَيـدٍ عَمْراً، وَضَـرْبَ الأميرِ اللصّ: فـالمَعْنَى ضَرَبْتُهُ ضَـرْباً مِثـلَ ضَرْبِ(٧) الأميـرِ اللصّ. ولا يجوزُ انْتِصـابُهُ على حـدِّ ضَرَبْتُـهُ ضَرْباً، لأنّي لا افعَلُ فِعْلَ غَيْرِي، وَلَكِنْ ما أَفْعَلُ مِثْلَهُ(٨). وَعَلَى هَذا قَوْلُه تعالَى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُم الصِّيامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الـذينَ مِنْ قَبْلِكُم﴾(٩) المَعْنَى كِتَابـةً مِثْلَ مـا كُتِبَ عَلَيْهِم.

ومِثْـلُ هَذا الاتِّسـاعِ والحَذْفِ قـولُهُم فِي صَريـحِ الـطّلاقِ: أَنْتِ واحِـدةٌ، تقـديرُهُ أَنْتِ ذاتُ تَـطْليقةٍ وَاحِـدَةٍ. فَحُذِفَ المُضَـافُ والمُضَافُ إلَيْـهِ وَأُقِيمَ صِفَـةُ المُضَافِ إلَيْهِ مقامَ الاسمِ المُضَافِ.

---

(١) ب، ج: وقال.

(٢) ب: ج: وتَعَدَّى.

(٣) ط: وذلك «نحو قولك».

(٤) ما بين العاضدتين من ب وج وط. وإثباته أبين.

(٥) ما بين العاضدتين من ب وط. وفي ج: وذلك الاشتمال. تحريف.

(٦) ب، ج، ط: وإذا.

(٧) سقطت ضرب في ط.

(٨) ج، ط: مثل فعله، ب: مثله فعله. تحريف.

(٩) آية ١٨٣/ البقرة ٢.

بابُ المَفْعولِ بِهِ

الافعالُ عَلى ضَرْبيْنِ: أَحَـدُهُما: مَا لا يتعدّى إلى المَفْعـولِ بِهِ والآخـرُ ما يَتَعـدّى إلى المَفْعولِ بِـهِ. فَمـا[1] لا يتعـدّى إلى المَفْعـولِ[2] نَحْـوَ قـامَ وغـابَ وذَهَبَ[3]، فإنْ أَرَدْتَ تَعْديتَهُ إلى المَفْعولِ[4] عَدّيتَهُ بِحَرْفِ الجَرِّ تقولُ[5]: ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ[9] وَقُمْتُ بِهِ، وَحَلَلْتُ بِهِ، وإنْ شِئْتَ قُلْتَ: أَذهَبْتُـهُ، وَفِي التّنزيـلِ: ﴿يكادُ سَنَا بَرْقِهِ // يَذْهَبُ بالأبْصارِ﴾[6] وفِيهِ: ﴿أَذْهَبْتُم طَيِّبَاتِكُمْ﴾[7] وكذلِكَ حَلَلْتَ بِـهِ وَأَحْلَلْتُهُ. وَكَـذَلِكَ قَـوْلُهُ: ﴿لَتَنُـوءُ بالعُصْبَـةِ [أُوْلِي القُوّةِ]﴾[8] انّمـا هُـوَ نَأَتِ العُصْبَةُ. ونُؤْتُ بِهِم وكذلِكَ قَوْلُهُ:

١١٢ ظ

[٣٥]دِيــارُ الّتِي كـادَتْ وَنَحْنُ عَلَى مِنًى تَحُـلُّ بِنا لَـوْلاَ نَجاءُ الـرَّكَـائِبِ[9]

أي يَجْعَلُنـا نَحُلُّ، وَكَـذَلِكَ[10]جَاءَ وأَجَابَـهُ[10]وَقَدْ يُعـدّى الفِعْـلُ الّـذي لا يتعدّى بِتَضْعيفِ العَيْنِ وذَلِكَ[11]قَوْلُهُم فِي غَابَ: غَيَّبْتُهُ وَفِي فَرِحَ: فَرَّحْتُهُ[11].

---

(١) ب، ج، ط: فمما.

(٢) ب، ج، ط: إلى المفعول به.

(٣) ب، ج: وذهب وغاب.

(٤) ط: فتقول.

(٥) ب، ج، ط: ذهبت به.

(٦) آية ٤٣/ النور ٢٤.

(٧) آية ٢٠/ الاحقاف ٤٦.

(٨) آية ٧٦/ القصص ٢٨ وتكملتها من ب وط.

(٩) لقيس بن الخطيم في ديوانه (طبعة ليبزك) ق ٢/٤ ص ١١ و(طبعة بغداد) ص ٣١ وذكر القيسي في شواهد الإيضاح ق ٣٦ أن لحسان بن ثابت بيت مثله وهو:

ديـار التي كـادَتْ ونحنُ عَلى مِنًى تَحُـلُّ بِنـا لـولا نجـاء الـرواحـل

انظر ديوانه ٣١٣. والبيت منسوب له في اللسان (حلل) ١٧٣/١٣، والبيت غير منسوب في الأزمنة والأمكنة ٣٧٨/١، والتاج (باب الألف اللينة) ٤٢٩/١٠.

(١٠-١٠) بدله في ب وج: جاء به وجئت به وأجاء تحريف وفي ط: جاء وأجأته وجاء به.

(١١-١١) بدله في ط: قولك في غاب وفرح: غيبته وفرحته.

وأمّا الفِعْلُ المتعدّي فَعَلى ثَلاثَةِ أَضْرُبٍ: أحدها: ما يَتعَّدى إلى مَفْعولٍ واحِدٍ، والآخرُ: ما يَتَّعَدّى إلى مَفْعولَيْنِ. والثّالِثُ: ما يَتَّعدّى إلى ثَلاثةِ مَفْعُولِينَ. فَمَا يتعدّى إلى مَفْعولٍ وَاحِدٍ، فَقَد يَكونُ عِلاجاً وغَيرَ عِلاجٍ، فما كانَ عِلاجاً فَنَحْوَ ضَرَبْتُهُ وَقَتَلْتُهُ وَأَخَذْتُهُ وَكَسَرْتُهُ وَنَقَلْتُهُ. وما كانَ غَيْرَ عِلاجٍ[1] فَنَحْوَ عَلِمْتُهُ وَظَنَنْتُهُ وَفَهِمْتُهُ وَذَكَرْتُهُ وَهَوَيْتُهُ.

وأَفْعَالُ الحواسِ الخَمْسِ كُلُّها متعدّيةٌ نَحْوَ رَأَيْتُهُ وَشَمَمْتُهُ وَذُقْتُهُ وَلَمَسْتُهُ وَسَمِعْتُهُ. إلاَّ أَنَّ سَمِعْتُ يَتَعَدّى إلى مَفْعولَيْنِ ولاَ بُدَّ مِنْ أَنْ يكونَ الثّانِي مِمّا يُسْمَعُ كَقَوْلِكَ: سمعْتُ زَيْداً يَقولُ ذاكَ[2]، وَلَوْ قُلْتَ: سَمِعْتُ زَيْداً يَضْرِبُ أَخاكَ، لَمْ يَجُزْ [فَإِنْ اقْتَصَرْتَ عَلَى مَفْعولٍ وَاحِدٍ وَجَبَ أَنْ يكونَ مِمّا يُسْمَعُ][3].

إنْ قُلْتَ: فَقَدْ جَاءَ فِي التّنزيلِ: ﴿هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعونَ﴾[4] فاقْتُصِرَ[5] عَلَى مَفْعولٍ واحِدٍ، وَلَيْسَ مِمّا يُسْمَعُ. فالقَوْلُ إِنَّ المَعْنَى هَلْ يَسْمَعُونَ دُعاءَكُمْ، فَحُذِفَ المُضَافُ وَأُقِيمَ المُضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ. كَمَا جَاءَ فِي الآيَةِ الأُخْرَى[6] ﴿إِنْ تَدْعُوهم لا يَسْمَعُوا دُعاءَكُمْ﴾[7].

وَمِنَ الأَفْعَالِ ما يتعدّى بِحَرْفِ جَرٍّ فَيُتَّسَعُ[8] ويُحْذَفُ[9] حَرْفُ الجَرِّ فيتعدى الفِعْلُ إلى المَفْعولِ بغيرِ حرفِ جَرٍّ، وذلِكَ قَوْلُهُم : دَخَلْتُ البَيْتَ

---

(١) سقطت وغير علاج في ج.

(٢) سقطت «ذاك» في ط.

(٣) ما بين العاضدتين من ب وج وط. وإثباته أبين.

(٤) آية ٧٣/ الشعراء ٢٦.

(٥) ط: فاقتصرت. تحريف.

(٦) ط: كما جاء في الأخرى.

(٧) آية ١٤/ فاطر ٣٥.

(٨) ط: فيتسع فيه.

(٩) سقط واو العطف قبل قوله «يحذف» في ج.

(١٠) ب، ج: من ذلك قولهم: ط: فمن ذلك قولهم.

والأصلُ[1] دَخَلْتُ إلى البَيْتِ[2] يَدُلُّ[3] عَلَى ذَلِكَ أَن مصدَرهُ عَلى فُعُـولٍ وَأَنَّكَ قَـدْ تَنقُلُهُ بالهَمْـزَةِ فتقُولُ: أَدْخلتُـهُ، وبِحَرْفِ الجَرِّ فتقولُ: دَخَلْتُ بِـهِ. وأنَّ مِثْلَهُ وخِلافَهُ غيرُ متعدِّيَيْنِ، فخِلافُهُ خَرَجْتُ، ومِثْلُهُ غُرْتُ.

وَقَدْ تُزادُ فِي الأَفْعَالِ المتعدّيَةِ حروفُ الجَرِّ [4]وَذَلِكَ قَرَأْتُ بالسُّورةِ، وَقَرَأْتُ السُّـــورةَ[4]، [5]وأَلْقَى يَدَهُ، وأَلْقى بِيَـــدِهِ[5] وَفِي القـرآنِ: ﴿أَلَمْ يَعْلَمْ بِـأَنَّ اللَّهَ يَرَى﴾[6] وَفِي موضعٍ آخرِ: ﴿وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الحَقُّ المُبِينُ﴾[7].

بابُ الفِعْلِ الّذي يَتعدّى إلى مَفْعولَيْنِ

الأفعالُ المُتعدّيَةُ إلى مَفْعولَيْنِ عَلَى ضَرْبَيْنِ: أَحَدُهُمَـا: يَجُوزُ الاقتِصـارُ فِيهِ عَلَى [8]أَحَدِ المَفْعولَيْنِ والآخَـرُ لا يَجـوزُ فِيـهِ الاقتِصـارُ عَلَـى[8] أَحَـدِهِمـا دونَ الآخَرِ. وَقَدْ تَقَدَّم ذِكْرُ هَذا الضَّرْبِ فِي بابِ العَوامِلِ الدّاخليَةِ عَلَى الابتِداءِ[9]. فـأمّا مـا يتعدّى إلى مَفْعـولَيْنِ ويجوزُ الاقتِصـارُ على أَحَدِهِمـا فَنَحْوَ أَعـطَيْتُ زَيْداً دِرْهَماً، وَكَسَوْتُ عَمْراً ثَوْباً، وَتَقولُ: أَعطَيْتُ زَيْداً، وَلاَ تَـذْكُرُ مـا اعطَيْتَـهُ وَأَعْطَيْتُ دِرْهَماً ولا تَذْكُر مَنْ أَعطَيْتَهُ.

وَمِنْ هَذا البابِ كلُّ فِعْلٍ مُتَعدٍّ إلى مَفْعولٍ واحِدٍ وَنَقَلْتَهُ بالهمزةِ فَتَعدّى إلى

---

(١) ط: والأصل (فيه).

(٢) ج: دخلت في البيت.

(٣) ب: فيدل ج: ويدل.

(٤) بدله في ب وج. «وذلك نحو قرأت السورة وقرأت بالسورة».

(٥) بدله في ط: وألقى بيده وألقى يده.

(٦) آية ١٤/ العلق ٩٦.

(٧) آية ٢٥/ النور ٢٤.

(٨ - ٨) ساقط من ط بسبب انتقال النظر.

(٩) ط: على الابتداء «والخبر».

مَفْعُولَيْنِ وذلِكَ نَحْوَ أَضَرَبْتُ زَيْداً عَمْراً. وتقولُ أَبَى زَيْدٌ الماءَ وأَبَيْتُهُ الماء قالَ[1]:

[٣٦]قَـدْ أُوبِيت كُـلُّ مـاءٍ فهيَ صَـاويــةٌ مَهْما تُصِبْ أُفُقاً مِنْ بـارقٍ تَشِمِ[2]

ومِنْ هَـذا البـابِ مـا أَصْلُهُ أَنْ يَتعدّى إلى المَفْعـولِ الثّانِي بِحَـرْفِ جَرّ، ثُمَّ يُتَّسَعُ فَيُحْذَفُ حَرْفُ الجَرِّ فيتَعدّى الفِعْلُ إلى المَفْعُولِ الثّانِي فَمِنْ ذلِـكَ قَوْلُـكَ: اخْتَرْتُ زَيْداً مِنَ الرِّجالِ ثُمَّ يَتَّسِعُ[3] فَتقولُ: اخْتَـرْتُ الرِّجـالَ زَيْداً، واستَغْفَـرْتُ اللَّهَ مِنْ ذَنْبِي، واسْتَغْفَرْتُ اللَّهَ ذَنْبِي، وكَذا[4] أَمَرْتُ زَيْداً الخَيْرَ، وأَمَرْتُهُ بالخَيْرِ.

وَفي التّنـزيلِ: ﴿افْعَـلْ ما تُـؤْمَرُ﴾[5] و ﴿فَـاصْدَعْ بِمـا تُؤْمَـرُ﴾[6] فهَذا انْ جَعَلْتَ ما مَوْصولَةً كانَ عَلَى أَمَرْتُكَ الخيرَ كانَ الاصلُ تُؤْمَرُ بِـهِ، فلمّا بَنَيْتَ الفِعْـلَ للمَفْعُولِ بِهِ نَقَصَ مَفْعولٌ مِنَ المَفْعُولَيْنِ وَبَقِيَ مَفْعولٌ وَاحِدٌ، فَعَـدَّيْتَ الفِعْلَ إِلَيْـهِ فقلتَ: تؤمرهُ، ثُمّ حذفتَ الراجعَ إلى المَوْصولِ، كَما حُذِفَ[7] مِنْ قَوْلِهِ تَعالىٰ:

---

(١) ب، ج: قال الشاعر.

(٢) لسـاعدة بن جؤيـة الهذلي (يصف بقر وحش) في ديوان الهـذليين ص ١٩٨، وشـواهـد الإيضاح للقيسي ق ٣٧، ومـواد (أبي) من اللسان ١٨/ ٤ والتـاج ١٠/ ٣، و (صـوى) من اللسـان ١٩/ ٢٠٧ والتاج ١٠/ ٢١٥، وشواهد المغني ج ١/ ٥٧ وش ٥٣٠ وج ٢/ ٧٤٣ والدرر اللوامع ٢/ ٧٣.

والبيـت غيـر منسـوب في المـخـصص ١١/ ١١٥، و١٥/ ١٦٧، ومـغـني اللـبيـب ش ٥٤٧ ج ١/ ٣٣٠، والأشباه والنظائر ٤/ ١٠٧ (العجز).

وورد في ب وج: «أوتيت». تصحيف. وروي في الديوان «فهي طـاوية» أي ضـامرة ومغني اللبيب فهي ضاوية أي هزيلة. وفي مادة (أبى) «فهي صادية» وفي الدرر اللوامع «فهي ضـامية». والشـاهد في قوله «قد أوبيت كل ماء» حيث عدى ألف «أوبي» إلى مفعـولين لما نقله بـالهمزة، الأول منهمـا نـائب عن الفاعـل، والثاني كـل ماء وأوبيت أي منعت. وتشم تـنظر، من شام البـرق أي نـظر أين يمطر.

(٣) ط: تتسع (فيه).

(٤) ط: وكذلك.

(٥) آية ١٠٢/ الصـافات ٣٧.

(٦) آية ٩٤/ الحجر ١٥.

(٧) ط: كما حذفته.

﴿أهَـذا الّذي بَعَثَ اللّهُ رَسـولاً﴾[1]. فـإنْ[2] جعلتَ مَـا[3] بِمَعْنَى المَصْـدَرِ لَمْ تَحْتَجْ الى راجعٍ كما لا تَحتَاجُ[4] مَعَ أَنْ إلى راجعٍ مِنْ صِلَتِها.

بابُ الفِعْــلِ الّذي يتعدّى إلى ثَلاثَةِ مَفْعُولِينَ

هـذا البـابُ منقـولٌ بـالهَمْـزَةِ [أَوْ بتضعيفِ العَيْنِ][5] فِي الفِعْـلِ[6] الّـذي يَتعدّى إلى مَفْعولَيْنِ، ولا يَجُوزُ الاقْتصارُ عَلى أحدِهِما دونَ الآخرِ، فلمّا نَقَلْتَهُ بالهَمْزَةِ أَوْ بالتّضعيفِ صَارَ الفاعِلُ مَفْعولاً أوّلَ[7] فَتعدّىٰ الفِعْلُ إلى ثَلاثَـةِ مَفْعولِينَ وَذَلِـكَ قَوْلُكَ: أَرى اللّهُ زَيْداً عَمْراً خَيْرَ النّاسِ، واعْلَمَ اللّهُ زَيْـداً عَمْراً أَخـاكَ، وكَذَلِـكَ أَنْبأَ وَنَبّأَ، وإنّما تَعدّى أَنْبَأَ وَنَبّأَ إلى ثلاثَةِ مَفْعولِينَ، لأنَّ النَبأَ الخَبَرُ والإخبارُ إعلامٌ، فأجْرَى مَجْرَى أَعْلَمْتُ في التّعدّي.

ولا يَجُوزُ أَعْلَمَ اللّهُ زَيْداً عَمْراً خَالِداً، لأنَّ المَفْعولَ الثّـالثَ في هَذا البـاب هـو الثّاني فِي المَعْنَى كَمـا كانَ[8] الثّـانِي فِي بـابِ عَلِمْتُ هُـوَ الأوّلَ فِي المَعْنَى وعَمْرٌو لا يكونُ خالِداً، فإنْ كانَ الكَـلامُ الداخِـلُ عَلَيْهِ عَلِمْتُ، عَمْـرٌو خَالِـدٌ، أَيْ يَسدُّ مَسَدَّهُ وَيقُومُ مَقَامَـهُ كَمَا تَقُـولُ: أَبو يُـوسفَ أَبــو حَنيـفَــةَ، أي يُغْنِي غَنَاءَهُ، جَـازَ ذلكَ لأنَّ الثّاني حينئذ في حُكْم الأوّلِ. وَعَلَى هَذا قولُهُ تَعالى: ﴿وَأَزْواجُـهُ أُمّهاتُهُم﴾[9] أَي هُنَّ مِثْلُهُنَّ فِي التَحْرِيمِ، وَلَيْسَ المُرَادُ أَنَّهُنَ والداتٌ لأنّهُ قَدْ جَاءَ

---

(١) آية ٤١/ الفرقان ٢٥.

(٢) ط: وإن.

(٣) ط: ما «مع الفعل».

(٤) ط: كما لم تحتج.

(٥) ما بين العاضدتين من ب وج وط. وإثباته الصواب.

(٦) ب، ط، ج: من الفعل.

(٧) ب، ط: مفعولاً أولا.

(٨) ط: كما يكون.

(٩) آية ٦/ الاحزاب ٣٣.

فِي الآيـةِ[1] الأُخرىٰ: ﴿إنْ امّهـاتُهُمْ إلاّ اللائي وَلَـدْنَهُمْ﴾[2] فَنفى أَنْ تكـونَ الأمُ غَيْرَ الوالِدَةِ، وإن كَانَ للرَّجُلِ اسْمَانِ جَازَتْ المَسْأَلَةُ عَلَى ذَلِكَ أَيْضاً.

وتَقُـولُ: أَعْلَمَ اللَّهُ زَيْداً هَـذا قـائِمـاً العِلْمَ اليَقينَ إعـلامـاً فـالعِلمُ اليقينُ يَنْتَصِبُ بِفِعْلٍ دَلَّ عَلَيْهِ أَعلمَ، ولا يَجُوزُ أَنْ يَنْتَصِبَ بأَعلَم، لأَنَـهُ إذا تَعدّى الفِعـلُ إلى مَصْدَرِهِ[3] لَمْ يَجُزْ أَنْ يتعدّى إلى آخَرَ كمـا أنّه إذ تعـدّى الفِعْلُ إلى المفعـول الذي يقتضيه لم تجُزْ أن يتعدّى إلَى آخَرَ لاستيفائِهِ ما يَقْتَضِيهِ[4] مما يتَعدّىٰ إليْهِ.

فإذا استَوْفَتْ هَذِهِ الافْعالُ الّتي ذَكَرْناها فِي أبوابِهـا مفعولَيْهَـا[5] فتَعدّتْ إلى أسمائِهِم، تَعدّتْ بَعْدَ ذلِكَ إلىٰ المصادِرِ وأسماءِ الـزمانِ، والمَكـانِ والمَفْعول لَـهُ والحالِ، تقولُ: ضَرَبْتُ زَيْداً يَوْمَ الجُمُعَةِ أَمامَ عَمْرٍو تَقْـويماً لَـهُ مُجرداً مِن ثِيـابِهِ ضَرْباً شَديداً.

وسائِرُ الأفعالِ في التّعدّي إلى هذِهِ الأشْياءِ بِمَنْزِلَةِ ضَرَبْتُ.

قال أَبو عثمـانَ: لا يجُوزُ أَنْ يُنْقَـلُ مِنْ هذِهِ الأفعـالُ غَيرُ مـا اسْتُعْمِلَ، ولَمْ يَجُزْ أَظَنَنْتُ زَيْداً عَمْراً مُنْطَلِقاً.

بابُ المَفْعولِ فِيهِ

المفعولُ فِيهِ عَلى ضَرْبيْنِ: ظَرْفٌ مِنَ الـزّمانِ، وظَـرْفٌ مِنَ المَكانِ فَجميـعُ الأفْعالِ تتَعدّى إلىٰ جَميعِ ظُرُوفِ الزّمانِ[6] نَكِرَتِها ومُؤَقّتِهَا وموقّيتها ومُبْهَمِهـا، وإنّما تَعدّى إلى جميعِ ضُرُوبِ أسمـاءِ الزّمـانِ كَما تَعـدّى إلى جَمِيـعِ ضُـرُوبِ

---

(١) قوله «الآية» غير مثبت في ط.

(٢) آية ٢/ المجادلة ٥٨.

(٣) ج: إلى مصدر.

(٤) ب، ج: لاستيفاء ما كان يقتضيه.

(٥) ج: مفعولين.

(٦) ب، ج، ط: ضروب الزمان.

المَصَادِرِ لاجتماعِهِما في أَنَّ الدلالـةَ وقَعَتْ عَلَيْهِما مِنْ لَفْظِ الفِعْـلِ ، أَلا تَرى أَنَّـه
١٢١ و إذا قَـالَ ضَرَبَ أَوْ يَضْـرِبُ، عُلِمَ الزَّمـانُ مِنْ صِيغَـةِ الفِعْـلِ وَلَفْـظِهِ // كَمَـا عُلِمَ
المَصْـدَرُ مِنْهُ لِتَضَمنِـهِ حُروفَـهُ، فَلّما اجتَمعَـا فِي هَذا المَعْنَى اجتَمَعـا فِي تَعـدّي
الفِعْلِ إلى جَمِيعِ ضُروبِهِما، وذلِـكَ قَوْلُـكَ: قُمْتُ يَوْمـاً ولَيْلَةً، وسِرْتُه اللّيْلَةَ الّتي
عرفْتَ [وقَدِمْتُ شهرَ رَمَضانَ][(١)]، وخرجْتُ غُدْوَةً، وأَقَمْتُ شَهْراً، وانْتَظَرْتُـهُ حِيناً،
والحينُ اسمٌ مُبْهَمٌ يَقَعُ عَلَىَ القَليلِ والكَثيرِ مِنَ الزَمانِ كَقَوْلِهِ:

[٣٧]تَنَـاذَرَها الـرّاقُونَ مِنْ سـوءِ سُمِّهِمـا   تُـطَلِّقُـهُ حِينـاً وحِينـاً تُـراجِعُ[(٢)]

وَمِنْ ظُروفِ الزَمانِ مَا يُسْـتَعمَلُ اسماً وَظَـرْفاً، ومِنْهـا ما يُسْتَعْمَـل ظَرْفـاً ولا
يُسْتَعْمَلُ اسماً، فما[(٣)] اسْتُعْمِلَ اسماً وظَرْفاً اليَوْمُ والليلةُ والسـاعةُ والحينُ والشهـرُ
والسنةُ والعَامُ، تقولُ: اليومُ يَوْمٌ مباركٌ، واللّيْلَةُ [لَيْلَةٌ][(٤)] أَسِيـرُ فِيها، ومَضَى حِينٌ

---

(١) من ب وج وط، أبين.

(٢) للنـابغة الـذبيـاني في ديـوانـه ق ٣/١٣ ص ٤٧، ومختـار الشعـر الجـاهلي ق ٢/١٣ ص ١٥٧، والكامل للمبرد ٥٠٧، وجمهرة اللغة (حقل) ١١٣/٣، وشواهد الإيضاح لابن بري ق ١٧، ومـواد (طـور) من اللسـان ١٧٨/٦ ـ ١٧٩ و(نـذر) منـه ٥٥/٧ والتـاج ١٨٧/٩، و(عـدد) من اللســان ٢٧٤/٤ (عجزه).

والبيت غير منسـوب في الاشتقاق لابن دريد ١٠٩، وعجزه دون نسبة أيضاً في مقاييس اللغـة (طلق) ٤٢١/٣، والمخصص ١١٣/٨ و ١٦٥/٩، والخزانة ٩٣/٢.

ورواية عجزه في الديوان. تراسلهم عصراً وعصراً تراجع «وذكر فيه أن أبا عبيد روى البيت:

تنـاذرنـا الحـاوون من سـوء سـمعهـا   تـطلقـه طـوراً وطـوراً تـراجـع

والعصر أن في رواية الديان العداة والعشي.

وروي عجز البيت في جمهرة اللغة والخزانـة وشواهـد الإيضاح لابن بـري واللسـان (حين) بـرواية المقتصـد، وروى فيما عـدا ذلك من المـراجع بـرواية «تـطلقه طـوراً طوراً تـراجع. والشـاهد فيـه استعمـال (حينا) بمعنى الـزمان القصيـر. وتناذرهـا أي أنذر بعضهم بعضـاً لأنها لا تجيب راقيـاً. ووردت في ط زيادة بعد الشاهد نصها وقيل إنّه يقع على ستة أشهر وأربعين سنة.

(٣) ط: فمما.

(٤) من ط. الصواب. وقد سقطت من النسخ كلها.

لِذلكَ، وانسلخَ الشَهْرُ، ودَخَلتِ السَنَةُ[1].

وما اسْتُعْمِل ظَرْفاً ولَمْ يُسْتَعملُ اسْماً فَنَحْوَ ذاتَ مرةٍ، وبَكْراً وَسَحَراً[2] إذا عَنَيْت سَحَراً بِعينِهِ ولَمْ تُرِدْ سَحَراً مِنَ الأسْحارِ، وضُحَىً إذا [أَرَدْتَ][3] ضُحى يومِكَ، وعَشِيَّةَ وعَتَّمَةَ، إذا أَرَدْتَ عَشِيَّةَ يَوْمِكَ، وعَتْمَةَ لَيْلَتِكَ، وهَذِهِ الأسماءِ[4] لا تُسْتَعْمَلُ إلاَّ ظُروفاً.

وَهَذِهِ الظَروفُ رُبَّما كانَ العَمَلُ فِيهَا كُلُّها، وَرُبَّما كَانَ فِي بَعْضِها. فممّا يَكُونَ العَمَلُ فِي بَعْضِهِ قَوْلُكَ: أَتَيْتُكَ يَوْمَ الجُمُعَةِ، وقدْمتُ شَهْرَ رَمَضانَ، فالإتيانُ فِي بَعْضِ يَوْمِ الجُمُعَةِ، والقُدومُ فِي بَعْضِ شَهرِ رَمَضانَ، ومَا كانَ العَمَلُ فِيه كُلِّه. فَنَحْوَ صُمْتُ يَوْماً وَمِنْ ظَروفِ المَكَانِ سِرْتُ فَرْسَخاً[5] وَبَرِيداً ومِيلاً. فَما كانَ مِنْ ذلِكَ فِي جَوابِ كَمْ كَانَ العَمَلُ فِيهِ كُلِّهِ وَجازَ أَنْ لا يَكُونَ[6] مؤقَتاً تَقولَ: كَمْ سِرْتَ فَيَقولُ: عِشْرينَ فَرْسَخاً، وَكَمْ أَقَمْتَ فَيقولُ: ثَلاثِيْنَ يَوْماً. وَلا يَمْتَنِعُ أَنْ تَقولَ الثَلاثينَ يَوْماً فَيضمُّ إلى العَدَدِ التَعريفُ، لأنَّ التَعْريفَ لا يُخرِجُهُ عَنْ أَنْ يَكونَ عَدَداً[7].

وَمَا كَانَ جَوَابُ مَتَى فإنَّهُ لَا يكونُ إلاَّ مُؤَقتاً، وَلا يَقْتَضِي أَنْ // يَكونَ ١٢٢ ظ العَمَلُ فِيهِ كلّه. تَقولُ: مَتَى سِرْتَ، فَتقولُ: يَوْمَ الجُمُعَةِ، واليَوْمَ الّذِي قَدِمَ فِيهِ فُلانٌ، وَيَوْماً خَرَجَ فِيهِ زَيْدٌ فَتُوَقِّتُهُ. وَلَوْ قَالَ فِي جَوَابِ مَتَى سِرْتَ؟ وَقْتاً أَوْ حِيناً أَوْ

---

(١) ج: ومضت السنة.

(٢) ج: بكراً أو سحر. تحريف. ط: وبكراً (وبكرة) وسحراً.

(٣) من ب وج. الصواب. وفي الأصل: «إذا لم ترد» والعبارة في ط: وضحى (وضحيا) إذا أردت.

(٤) ط: فهذه الأسماء.

(٥) كذا في ب وط. وفي ج فرسخان. تحريف. وهي في موضع غير مقروء من الأصل.

(٦) كذا في ب وط. وفي ج: أن يكون تحريف. وهي في موضع غير مقروء من الأصل.

(٧) ط: عدداً (محدوداً).

زَماناً أَوْ نَحْوَ ذلِكَ، لَمْ يَجُزْ لأَنَّهُ لَمْ يُرِدِ(١) السّائلَ فِي هَذا الجَوابِ عَلى مَا كانَ عِنْدَهُ، والصَّيفُ والشِّتاءُ يَكونُ فِي جَوابِ مَتَى، ويَجوزُ أَنْ يَكونَ جَوابَ كَمْ مِنْ حَيْثُ كَانَ عدداً.

بابُ الظَّرفِ(٢) مِنَ المَكانِ

الظَّروفُ مِنَ المَكانِ لَيْسَتْ كالظَّروفِ مِنَ الزَّمانِ فِي أَنَّ جَميعَ الأفْعالِ تَتَعدّى إلى جَميعِ ضُروبِهَا(٣). وإنَّما يَتعدّى الفِعْلُ الّذِي لا يَتَعدّى إلى مَا كَانَ مِنْها مُبْهَماً(٤). وَمَعْنى المُبْهَمِ أَنْ لا تَكونَ لَهَا نِهايةٌ مَعْروفةٌ ولا حدودٌ مَحْصورةٌ (٥ فمِنْ ذَلِكَ الجهاتُ السِّتُّ ٥) فَأَمّا مَا لَمْ يَكُنْ مِنْها مُبْهَماً فإنَّ الفِعْلَ الّذِي لا يَتعدّى لا يَتعدّى إلَيْهِ، كَما لا يَتعدّى إلى غَيْرِ ذلِكَ مِنْ أَسْماءِ الأشْخاصِ المؤقّتَةِ، تَقولُ: قُمْتُ أَمامَكَ، وسِرْتُ وَراءكَ وَخَلْفَكَ وَيَمِينَكَ(٦) وَيَسْرَتَكَ، وشَامةَ زَيْدٍ. وكذلِكَ عِنْدَ، لأَنَّها أشَدُّ إبْهاماً مِنْ خَلْفٍ وَبابِهِ.

وأَمّا ما كانَ مِنَ الأماكِنِ مَخْصُوصاً، فإنَّ الفِعْلَ الّذي لا يَتعدّى إلَيْهِ. لَا تَقولُ: أَقَمْتُ بَغْدادَ ولا قَعَدْتُ السُّوقَ، ولا قُمْتُ المَسْجِدَ، لأَنَّ هذِهِ الأماكنَ مَخْصوصةٌ كَزَيْدٍ وعَمْرٍو، وَيَنْفَصِلُ بَعْضُها مِنْ بَعْضٍ بِصَورٍ وَخِلَقٍ(٧)، فَهِيَ في ذلِكَ كالأناسِي وَنَحْوِهم مِن الجُثَثِ المَخْصُوصَةِ، فَكَما(٨) لا يَتَعَدَّى الفِعْلُ الّذي لا يَتَعدّى إلى الأناسِي، كذلِكَ لا يَتعدّى إلى مَا كَانَ مِنَ الأماكِنِ بِمَعْناهم في الاخْتِصَاصِ.

---

(١) ب، ج: لم يرد. تصحيف.

(٢) ب، ج، ط: باب الظروف.

(٣) ط: ضروبه.

(٤) ط: مبهماً منها.

(٥ ـ ٥) بدله في ط: كالجهات الست.

(٦) ب، ج، ط: وقدامك ويمينك.

(٧) الخِلَقُ جمع خِلْقة وهي الهيئة.

(٨) ب، ج، ط: وكما.

وَقَدْ يُتَّسَعُ فَيُحْذَفُ حَرْفُ الجَرِّ فَيصِلُ الفِعْلُ الّذِي لَا يَتَعدّى إلى مَا كَانَ مَخْصوصاً مِنَ الأماكِنِ وذلِكَ نَحْوُقَوْلِ الشّاعِرِ:

[٣٨] لَـدْنٌ بِهَـزِّ الكَفِّ يَعْسِـلُ مَتْنُـهُ فِيـهِ كَمَا عَسَـلَ الـطّرِيقَ الثّعْلَبُ[١]

وَقَالَ آخَرُ[٢]:

[٣٩] فَـلأَبْـغِـيَـنَّـكُـمُ قَنـاً وَعُـوَارِضَـاً وَلأُقْبِلَنَّ الخَيْـلَ لَابَـةَ ضَـرْغَـدِ[٣]

---

(١) لساعدة بن جؤية الهذلي في ديوان الهذليين ١/١٩٠، وسيبويه والشنتمري ١/١٦ وأنشده سيبويه (فقط) في ١٠٩، ونوادر أبي زيد ١٤ ـ ١٥، والكامل للمبرد ٢٠٨، وجمهرة اللغة ٣/٣٢ والمخصص ١٤/٧٦ و٧٨ (العجز) ومادة (عسل) من اللسان ١٣/٤٧٣، والتاج ٨/١٨، الشواهد الكبرى للعيني ٢/٥٤٤، وشواهد المغني ش ٢ ج/١٧ و٢/٨٨٥ (العجز) والخزانة ١/٤٧٥، وشرح الشواهد للعاملي ١٥٦، والدرر اللوامع ١/١٦٦ و٢/١٠٥.

والبيت غير منسوب، في الخصائص ٣/٣١٩، وتوجيه إعراب أبيات ١٦٢، والأمالي الشجرية ١/٤٢ و٢/٢٤٨، ومغني اللبيب ش ٣ ج ١/١١، وشرح الأشموني ١/٢٦٨ (بقوله: كما عَسَل الطريقَ الثعلبُ).

وأوله في ديوان الهذليين «لِذٌّ» بالكسر، أي تلتذ الكف بهَزِّه، وهو في صفة رمح، وورد أوله في جمهرة اللغة بهذه الرواية نفسها «لـذٌّ» ولكن بالرفع وعسل من العَسَلان: وهو سير سريع في اضطراب.

والشاهد فيه وصول الفعل «عسل» إلى الطريق وهو اسم خاص للموضع المستطرق بغير واسطة حرف، تشبيها بالمكان، تشبيهاً بقول العرب ذهبتُ الشامَ إلا أن الطريق أقرب إلى الإبهام من الشام. فالطريق تكون في كل موضع يُسار فيه وليس الشام كذلك.

(٢) ب، ط: وقال الآخر.

(٣) لعامر بن الطفيل في ديوانه ص ٥٥، والمفضليات ق ١٠٧/٣ ص ٣٦٣، والأصمعيات ق ٣/٧٨ ص ٢١٦، وسيبويه والشنتمري ١/٨٢ و١٠٩، ومعجم البلدان ١/١٠٩ ـ ١١٠، ٣/٢٥٩ و٧/١٦٣، ومواد (عرض) من اللسان ٩/٤٧، والتاج ٥/٤٨ ـ ٤٩، و(قبل) من اللسان ١٤/٥٧، و(صرغد) من التاج ٢/٤٠٥. والخزانة ١/٤٧٠. والبيت غير منسوب في المقصور والممدود لابن ولاد ٨٨، والإيضاح ١٨٢ والمخصص ١٥/١٦٣، و١٧/٤٧، (صدره) ورواية الديوان:

فلأبْغِيَنّكُمُ الملا وعُوارضا ولأوردنَّ... البيت. والملا المتسع من الأرض يقال إنها من أرض كلب. ورواية صدره في المفضليات والأصمعيات كرواية الديوان لكن عجزه فيهما «ولأهبطنَّ =

وَالمَعْنَى كَما عَسَلَ فِي الطَّرِيقِ، وَلأَبْغِيَنَّكُمْ بِقَناً وعُوارِضٍ.

وَقَدْ اسْتَعْمَلُوا أَسْماءَ مَخْصُوصةً اسْتِعْمَالَ الظُّروفِ، وَحُكْمُ ذلِكَ أَنْ يُحْفَظَ وَلَا يُقَاسُ[1]، وذلِكَ قَوْلُهُم: هُمَا خَطَّانِ جَنابَتَي أَنْفِها، يَعْنِي الخَطَّينِ اللَّذَيْنِ اكْتَنَفا أَنْفَ الظَّبيةِ[2]، وَزَيْدٌ مِنّي[3] مَناطَ الثُّرَيا، وَهُوَ مِنّي مَعْقِدَ الإِزارِ وَمَقْعَدَ القَابِلَةِ، وذلِكَ إذا لَصِقَ بِهِ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَأَمّا مَعْقِدَ الإِزَارِ فَيُرِيدُ بِهِ قُرْبَ المَنْزِلَةِ. قَالَ:

[٤٠] فَقَدْ كَانَ مِنّا حَيْثُ تُعْكَى الأُزُرُ[4]

وَقَالَ آخَرُ:

[٤١] كَانَ مَكَانَ الثَّوْبِ مِنْ حَقْوَيْهَا[5]

= الخيل». ومعنى «فلأبغينَّهم» أي لأذكر معايبكم وقبح أعمالكم. وقنا جبل في ديار بني ذبيان وعُوارض. جبل بني أسد، واللابة: الحرة ذات الحجارة السود، وضرغد حرة أو جبل بعينه. والشاهد فيه نصب قنا وعواضاً بحذف حرف الجر للضرورة لأنهما مكانان مختصان لا ينصبان نصب الظرف فهما بمنزلة «ذهبت الشام» في الشذوذ.

(١) ب، ج، ط ولا يقاس عليه.

(٢) انظر اللسان (جنب) ٢٦٨/١، فقد أورد هذه العبارة منسوبة لسيبويه ثم جاء فيه بعد ذلك قوله: كذا وقع في كتاب سيبويه ووقع في الفرخ (وهو كتاب أبي عمر الجرمي). جنبي انفها. انظر سيبويه ٢٠٢/١.

(٣) سقطت «مني» في ط.

(٤) نسب القيسي في شواهد الايضاح ق ١٨ عن ابن بري) هذا البيت لحصين بن بكير الربعي ورواه كان منا بحيث يعكي الازار كما ذكر ابن بري أن أبا علي غيّر في رواية البيت. فذكر أنه رواه برواية كان منا بحيث تعكى الازرة وفي اللسان (ازر) ٧٥/٥ برواية كان منها بحيث تعكى الازار قال والازار المرأة على التشبيه، وعكا الشيء عكوا شده. وورد في هامش الاصل قوله: «قال الشيخ: الرواية الصحيحة كان منا بحيث تعكى الازرة، الأزر جمع إزار ثم فُسِّرتْ تُعْكَى بتُعْقَد.

(٥) لابي جندب الهذلي ـ واسمه أبو جندب بن مرة القِردي ـ في شرح أشعار الهذليين ق ٢/٤ ص ٣٤٩، وديوان الهذليين ٨٦/٣، وشواهد الايضاح للقيسي ق ٣٩. =

وَفَسَّرَ [أَبو عُمَـرَ][1] الإِزارَ هُنَا المَرْأَةَ، فكأَنَّهُ يُريدُ أَنَّ قُرْبَـهُ مِنْهُ قُـرْبَ المَرْأَةِ وَأَنْشَدَ:

[٤٢]أَلا أَبْــلِغْ أَبــا حَــفْصٍ رَسُــولاً فِـدَىً لَـكَ مِنْ أَخِي ثِقَـةٍ إِزارِي[2]

واعْلَمْ أَنَّ هذِهِ الظُّروفَ يَجوزُ أَنْ يُتَّسَعَ فِيهـا، فَتُنْصَبُ نَصْبَ المَفْعولِ بِـهِ،

= ورواية الشاهد في شرح أشعار الهذليين وديوان الهذليين كانا مكان... البيت وهو أرجح. فقد ذكر السكري أن المقصود جار للشاعر اسمه حاطم بن هاجر وامرأته وقعت بهما بنو لحيان وأبو جندب مريض. وروى السكري قبل البيت قوله:

إنـي امـرؤٌ أبـكـي عـلى جـاريَـهْ أبكي على الكَعْبيّ والكَـعْـبـيّـهْ
ولـو هـلكـتُ بـكـيـا عـليّـه كـانـا مـكـان الثـوب مـن حَـقْـويّـهِ

وجه الاستشهاد في البيت ما أراده من قرب المنزلة.

(١) كذا في ط. وفي النسخ كلها أبو عمرو. ورُوِيَ قول أبي عمر في اللسان (أزر) ٥/٧٥ معزواً لأبي «عمرو» الجرمي. والأرجح فيما ورد في النسخ واللسان أنه تحريف. فالمشهور في كتاب التراجم أن الجرمي هو أبو «عمر» وليس أبا عمرو.

وأبو عمر الجرمي: هو صالح بن إسحق مولى جرم بن زَبان من قبائل اليمن وقيل هو من أنفسهم. وقيل غير ذلك. بصري قدم بغداد وناظر بها الفراء وتغلب عليه. أخذ عن الأخفش كتاب سيبويه، وقرأه عليه المبرد. كما أخذ اللغة عن أبي عبيدة وابي زيد والأصمعي وتوفي سنة ٢٢٥.

من مصنفاته (المختصر في النحو وكتاب الفرخ) ومعناه فرخ كتاب سيبويه. انظر ترجمته في: أخبار النحويين ص ٥٥ ـ ٥٧، وطبقات الزبيدي ٧٦ ـ ٧٧ ونزهة الألباء ١٤٣ ومعجم الأدباء ٢/٦٠٥، وإنباه الرواة ٢/٨٠ ـ ٨٣، ووفيات الأعيان ١/٢٢٨، والبلغة في تاريخ أئمة اللغة ٩٦ ـ ٩٧، وبغية الوعاة ٢/٨٠ والمزهر ٢/٤٠٨، والأعلام ٣/٢٧٤ ومعجم المؤلفين ٥/٢.

(٢) هـذا البيت لأبي المنهال نُفيلة الأكبر الأشجعي يخاطب به عمر بن الخطاب وذكر الآمدي في المؤتلف والمختلف ٦٢ ـ ٦٣ أن اسمه هو بُقيلة الأكبر.

وهو منسوب لنُفيلة الأكبر في مواد (أزر) من اللسان ٥/٧٥ والتاج ٣/١٢ وفي (قلص) من اللسان ٨/٣٥٠ لرجل من المسلمين يخاطب عمر بن الخطاب. وهكذا في المنتخب من كنايات الأدباء ص ٣.

والبيت غير منسوب في المسلسل في غريب لغة العرب ٢٦٩.

فإنْ كَنَّيْتَ عَنْهُ وَهُوَ ظَرْفٌ قُلْتَ: الّذي سِرْتُ فِيهِ يَوْمَ الجُمُعَةِ، وإنْ كَنَّيْتَ عَنْهُ وَقَدْ اتَّسَعْتَ[1] وَنَصَبْتَهُ نَصْبَ[2] المَفْعولِ بِهِ قُلْتَ: الّذِي سِرْتُهُ يَوْمَ الجُمُعَةِ. وإذا أَضَفْتَ إلى شَيْءٍ مِنْهُ فَقُلْتَ: يا سائِرَ اليَوْمِ، ويَا ضَارِبَ اليَوْمِ، لَمْ يَكُنْ إلاّ اسْماً، وَخَرَجَ بالإِضافَةِ إلَيْهِ عَنْ أَنْ يَكونَ ظَرْفاً، لأَنها إذا كَانَتْ ظَرْفاً كَانَتْ فِي مرادةً فِيها ومقدّر مَعَها [بِدَلالَةِ][3] ظهورِها مَعَ عَلامَةِ الضّمير، فإرَادَةُ ذلِكَ فِيها يَمنعُ مِنَ[4] الإِضافَةِ إليْها، أَلا تَرى أَنَّكَ إذا حُلْتَ بَيْنَ المُضَافِ والمُضَافِ إلَيْهِ بِحَرْفِ جَرٍّ نَحْوَ غلامٌ لِزَيْدٍ، لَمْ تَصِحَّ الإِضافَةُ وَمُنِعَ مِنْهَا الحَرْفُ، فَقَوْلُه تَعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيلِ والنَّهارِ﴾[5] قَدْ خَرَجَ اللّيلُ والنَهارُ فِي اللّفْظِ بالإِضافَةِ إليهِما عَنْ أَنْ يَكونا ظَرْفَيْنِ.

وَعَلَى ذلِكَ قَوْلُ الشّاعِرِ:

[٤٣] تَـروّحِـي أَجْـدَرَ أَنْ تَـقِـيـلِي ... غَـداً بِـجَـنْـبِـي بَـاردٍ ظَـلِـيـلِ[6]

ومِثْلُهُ[7]:

[٤٤] رُبَّ ابـنِ عَمٍ لِـسُلَيْمَى مُـشْـتَـعِـلْ ... طَبّاخِ سَاعَاتِ الكَرَى زادَ الكَسَلِ[8]

---

(١) ط: وقد اتسعت فيه.

(٢) ج: بنصب. تحريف.

(٣) من ب وج وط: الصواب. وفي الأصل «فدلالة». تحريف.

(٤) سقطت «من» في ط.

(٥) آية ٣٣/ سبأ ٣٤.

(٦) هذا الرجز لأُحَيْحَة بن الحُلاج في شرح التصريح على التوضيح ٢/١٠٣، وشرح الشواهد للعاملي ٢٩٧.

وهو لم ينسب في الأمالي الشجرية ١/٣٤٣، وشرح الأشموني ٤/٢٥٧.

وورد في ج «تقبلي» تصحيف.

(٧) ط: ومثله «قول الشاعر».

(٨) زادت ب وج بيتين آخرين على ما في الأصل بترتيب مختلف الأبيات في النسختين هي: =

ومِنْ ظُروفِ المَكَانِ مَا يُسْتَعْمَلُ اسْماً وَظَرْفاً وَمِنْها ما يُسْتَعْمَلُ ظَرْفاً ولا يُسْتَعْمَلُ اسْماً، فالأوّلُ كَخَلْفٍ وقُدّامٍ وأمامٍ. والثّاني نَحْوعِنْدِي[1] وسِوَى وَسَواءَ.

ويَدلُّكَ[2] عَلى اسْتِعْمَالِهِمْ إيّاهُ اسْماً قَوْلُهُ:

[٤٥]فَغَدَتْ كِلا الفَرْجَيْنِ تَحْسَبُ أَنَّهُ   مَوْلَى المَخَافَةِ خَلْفُهَا وأَمامُهَا[3]

= رُبَّ ابنِ عَمٍ لِسُلَيْمى مُشْمعِلْ   في السّفْرِ وشَواشٌ وفي الحَيِّ أَزِلْ
طَبّاخِ ساعاتِ الكَرَى زَادَ الكَسِلْ   أَرْوَعَ في السَّفْرِ وفي الحيِّ غَزِلْ

وقد استشهد سيبويه في ج ١/٩٠ ببيتي الأصل ونسبهما للشماخ وقيل لأخيه وقيل لأبي للنجم وقيل لابن المعتز. وقائل هذا الرجز جبار ابن أخي الشماخ.

ونسب الأول والثاني منها مع بيتين آخرين لجبار بن جزء (أخي الشماخ) في ديوان الشماخ ق ٤٣/٢٤ ص ٣٨٩ ـ ٣٩٢.

ونسبت الأبيات (عدا الثاني) بترتيب مختلف للشماخ في الكامل للمبرد ١/١٢٥ ـ و٢/٢٥٠ وأولها منسوب له في الأمالي الشجرية ١/١٢٥ و٢/٢٥٠.

وبيتا الأصل دون نسبة في مجالس ثعلب ١/١٥٢، وجمهرة اللغة ٢/٤٠٢، (بينهما: في السفر.. البيت) وشرح الحماسة للمرزوقي ٢/٦٥٥ (أولهما). و٩٨٢، وشروح سقط الزند (التبريزي) ١/١٣٠ (أولهما مع قوله في السفر. البيت) وابن يعيش ٢/٤٦ و٣/٢٠، واللسان (عسل ١٣/٤٧٤ والمقصود بابن عم سليمى هو الشماخ، والمشمعل: الجاد في الأمر النشيط في كل ما أخذ فيه من العمل.

(١) ط: نحو عند.

(٢) ط: ويدل.

(٣) للبيد بن ربيعة في ديوانه ق ٤٨ ص ٣١١، وشرح المعلقات السبع للزوزني (معلقته) /٤٨) ص ٢٣٩، وجمهرة أشعار العرب ٧٠، وسيبويه والشنتمري ١/٢٠٢، وإصلاح المنطق لابن السكيت ٧٧، والأضداد لابن السكيت ٧٧ (ثلاثة كتب)والاضداد للأصمعي (ثلاث كتب) ١٨٠، والمقتضب ٣/١٠٢ و٤/٣٤١ والأضداد لابن بشار الانباري ٣٧، (الشنقيطي) و٤٦ (أبو الفضل) وجمهرة اللغة (جرف) ٢/٨٢، ومقاييس اللغة (أم) ١/٢٩، والأزمنة والأمكنة ١/٢٣١، وتوجيه إعراب أبيات ٢٤٢، وتهذيب إصلاح المنطق ١/١٣٧، والأمالي الشجرية ١/١١٠ و٢/٢٥٢ وابن يعيش ٢/٤٤ و١٢٩ ومواد: (فرج) من اللسان ٣/١٦٦ والتاج ٢/٨٣، و(أمم) من اللسان ١٤/٢٩١، =

وَقالُوا: مَنَازِلَهُمْ يَمِيناً وشَمالاً. وقَالَ تَعالى: ﴿عَنِ اليَمِينِ وعَنِ الشِّمالِ عِزِينَ﴾(١).

وأمّا قَوْلُهُ(٢):

[٤٦]وَكَانَ الكاسُ مَجْراهَا اليَمِينَا(٣)

فَمَنْ رفع مَجْراهَا بالابتداءِ كَانَ اليَمِينُ في مَوْضِعِ الخَبَرِ كَقَوْلِكَ، زَيْدٌ عِنْدَكَ وَمَنْ أَبْدَلَ المَجْرَى مِنَ الكاسِ جَازَ أَنْ يَنْتَصِبَ اليَمِينَ عَلَى وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُما: أَنْ يَجْعَلَ المَجْرَى اليمينَ عَلى الاتّساعِ أَوْ يُرِيدُ المَجْرَى مَجْرَى اليَمِينِ

= و(كلا) من اللسان ٢٠/٩٣ ومن التاج ١٠/٣١٨ و(ولي) من اللسان ٢٠/٢٩١ والتاج ١٠/٤٠١، والدرر اللوامع ١/٢٣١.

والبيت غير منسوب في المخصص ٥/١٣٧، وهمع الهوامع ١/٢١٠، وروايته في مادة (فرج) «قعدت كلا الفرجيين» وأشير في الديوان إلى هذه الرواية. وكلا الفرجين أي في كلا الفرجين. والفرج: الواسع من الأرض والمَوْلَى في البيت معناه الوليّ، قال الأصمعي أراد بالمخافة الكلاب وبمولاها صاحبها.

(١) آية ٣٧/ المعارج ٧٠.

(٢) ج، ط: ومن ذلك قوله.

(٣) هذا عجز بيت لعمرو بن كلثوم وتمام البيت كما في ب وج.

صَبَنْتِ الكَاسَ عنّا أمَّ عَمْرٍو وكَانَ الكَاسُ مَجراهَا اليَمِينَا

والبيت منسوب لعمرو بن كلثوم في شرح المعلقات للزوزني (معلقته) ص ١٦٤، وجمهرة أشعار العرب ٧٥، وسيبويه والشنتمري ١/١١٣ (العجز) و٢٠١ (سيبويه فقط)، وتوجيه إعراب أبيات ٢٠٠، وشروح سقط الزند (التبريزي) ٣/١٣٧٨ ورواه البطليوسي في ٣/١٣٧٩ والخوارزمي في ٣/١٣٧٩ ١٣٨٠، ومادة (صبن) من اللسان ١٧/١١١ والتاج ٩/٢٥٨، والدرر اللوامع ١/١٦٩.

وقد نسب البيت في معجم الشعراء ٢٠٥ إلى عمرو بن عدي بن نصر اللخمي ـ ابن اخت جذيمة الأبرش ـ وأشير في الدرر اللوامع إلى هذه النسبة على أنها الصواب.

والبيت غير منسوب في كتاب الفاخر ٢٣٢، والاقتضاب للبطليوسي ٤٤٦. وذكر في حاشية الأصل أن صدر البيت «أدرتِ الكاسَ عنّا أمَّ عَمْرٍو وروايته في شرح المعلقات، وجمهرة اللغة وكتاب الفاخر ومادة (صبن) والدرر اللوامع «صبنت الكأس عنا» ومعناها كففت.

فَيَحْـذِفُ المُضَافَ وَيُقِيمُ المُضَـافَ إِلَيْهِ مَقَـامَهُ. والآخَـرُ أَنْ يَجْعَلَهُ ظَـرْفـاً فَيَنْصِبَ اليَمينَ نَصْبَ الـظُّروفِ وَلا يَنْصِبَهُ بِكـانَ ويَكونُ فِي مَـوْضِعِ نَصْبٍ. (بأنَّـهُ خَبَـرُ كانَ)[1].

«ومِمّا لا يَكونُ إِلاَّ عَلى حَذْفِ المُضَافِ مِنْهُ قَوْلُ الشّاعِرِ:

[٤٧] كَـأَنَّ مَجَـرَّ الـرَّامِسَـاتِ ذُيُـولَهَـا … عَلَيْـهِ قَضِيمٌ نَمَّقَتْهُ الصَّـوانِـعُ[2]

وَكَذَلِكَ قَـولُ ذِي الرُّمَّةِ:

[٤٨] فَظَلَّتْ بِمَلْقَى واجِفٍ جَرعَ المَعَـىٰ … قِيـامـاً تُفَـالِي مُصْلَخِمـاً أَميـرُهـا[3]

---

(١) بدله في ج عبارة مرتكبة وهي بأنه خبر بأنه موضع الخبر لكان.

(٢) للنابغة الذبياني في ديوانه ق ٣/٥ ص ٤٣. ومختـار الشعر الجـاهلي ق ٢/٥ ص ١٥٦. ومقاييس اللغة (قضم) ٥/٩٩ و (نمق) ٥/٤٨٢ والتاج ٨٧٧ والمفصـل ٢٣٩ وشرحـه لابن يعيش ٦/١١٠، ومواد: (ذيل) من اللسـان ١٣/٢٧٦ والتاج ٧/٣٢٢ وشواهد الشافية ٤/٨٢ و١٠٦ وما بعدها.

وروايته في مختار الشعر الجاهلي «عليه حصير» وقد أشير إلى هذه الروايـة في الديـوان. والقضيم هو الحصير يعمل من جريد النخل أو ما أشبه ذلك.

والرامسـات الرياح الشديدات الهبوب.

والشاهد فيـه قولـه «كأَنَّ مَجَـرَّ الرامســاتِ» إذ التقديـر فيه كـان آثار جـر الرامسَّـات ذيولهـا فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه فأعرب بإعرابه، وبغير هذا التقدير لا يستقيم المعنى لأنه سيكون كأَنَّ جَرَّ الرامسـاتِ ذيولَها حصير. وهذا خلاف المقصود. ولا يمكن من وجه آخر جعل المجر مكاناً مثل الملعب أو زماناً له لأنه قد نصب ذيولها. والأزمنة والأمكنة لا تعمل عمل الافعال.

(٣) لذي الرمة في ديوانه ق ٤٠/٤١ ص ٣١٠، ومواد (صلخم) من اللسـان ١٥/٢٣٤، و (صمم) من التاج ٨/٣٦٨.

ورواية الديـوان «يفـالي» أي يكـدمُ بعضُها بعضـاً والضميرُ يعـود على الحمير وبملقى واجف: أي حيث ألقي واجف جـرع المعنى. والجرع الـرمل. والمصلخم السـاكت أو المستكبر. وواجف وجرع المعنى موضعان وفي معجم البلدان ٨/٩١: إذا أخذت من سعد من أرض اليمامة الى هَجَرَ فـأول مـا تـطأ حمـلَ الـدهنـاء ثم جبـالهـا ثم العُقـد... ثم واجف ثم المعى. وورد في الأصـل فظت.... وتقال.. تحريف.

بابُ المَفْعولِ مَعَهُ

الاسْمُ الّـذي يَنْتَصِبُ بأنَّـهُ مَفْعولُ مَعَـهُ يَعْمَلُ فِيـهِ الفِعْلُ ٱلَّـذي قَبْلَهُ بَتوسطِ الحَرْفِ، وذلِكَ قَوْلُهُم: اسْتَوَى الماءُ والخَشَبةُ(١ وجاءَ البَرْدُ والطّيالِسَةُ١).

وَما صَنَعْتَ وأَباكَ، والمَعْنَى(٢) اسْتَـوى الماءُ مَـعَ الخَشَبَةِ، وَمَـا صَنَعْتَ مَعَ أَبيكَ. وَقَالَ الشّاعِرُ(٣):

[٤٩]فَـآلَيْتُ لا أَنْفَـكُّ أَحْـــذُو قَصِيــدةً   تَكُـونَ وإيّـاهـا بهـا مَثَـلاً بَعْـدِي(٤)

وممّـا تُؤِّلَ على هَـذَا فِي التّنــزيـلِ قــولُـهُ تعــالى: ﴿فَـاَجْمَعُــوا أَمْـرَكُمْ وَشُـرَكَاءَكُمْ﴾(٥) حَمَلَهُ قَـوْمٌ عَلى هَذَا حَيْثُ(٦) لَمْ يَجُـزْ أَنْ يُعْطَفَ عَلى مَـا قَبْلَهُ، وذلِكَ أَنَّهُ لا يُقالُ: أَجْمَعْتُ // شُرَكَائِي، إنَّما يُقـالُ: جَمَعْتُ شُرَكـائِي وَأَجْمَعْتُ أَمْرِي، فَلمّا لَمْ يَجُزْ فِي الواوِ العطفُ جَعَلَها بِمَنْزِلَةِ مَعَ مِثْلَ جَاءَ البَرْدُ والطّيالِسَـةُ، ١٢٨ و

(١ - ١) ساقط في ط.

(٢) ط: فالمعنى.

(٣) ج: وقال الشاعر وهو أبو ذؤيب يخاطب خالداً.

(٤) لأبي ذؤيب الهذلي في ديوان الهذليين ١/١٠٩، وشواهد الايضاح للقيسي ق ٣٥ والبيت غير منسوب في الايضاح ١٩٤ كتاب الجمل للزجاجي ٣٠٧، وشرح التصريح على التوضيح ١/١٠٥. وورد في الأصل (فيا ليت). تحريف وفي ج: أَحْذُوْ قصيدة.
ورواية الديوان: فاقسمت... أدعك وإياها. وفي شرح التصريح أحدو قصيدة. وقد أشير إلى هاتين الروايتين في الديوان. والضمير في تكون يعود إلى ابن أخته وكان برسله إلى معشوقته أم عمرو فأفسدها عليه.

والشاهد في اعتبار البيت من باب جاء البرد والطيالسة ولا يصح جعل الواو عاطفة لأنه قال وإياها «وهو ضمير منصوب، ولا يجوز عطفه على ضمير تكون المرفوع. إذ لو كانت الواو عاطفة لقال: تكون أنت وهي.

(٥) آية ٧١/ يونس ١٠.

(٦) سقطت (حيث) في ج.

وَقَدْ يَكُون (١عَلى قَوْلِهِ: فَأَجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَاجْمَعوا شُرَكَاءَكُمْ١). فَيُضْمَرُ للشّركاءِ فِعْلٌ(٢) يَصِحُّ أَنْ تُحْمَلُ عليهِ أسْمَاؤُهُمْ كما قَالَ:

[٥٠]يَا لَيْتَ زَوْجَكَ قَدْ غَدَا مُتَقَلِّداً سَيْفاً وَرُمْحَا(٣)

يُرِيدُ مُتَقَلداً سَيْفاً وحامِلاً رُمْحاً، لأَنَّهُ لا يُقالُ: تَقَلَدْتُ الرُّمْحَ كَمَا لا يُقال أَجْمَعْتُ الشّرَكاءَ.

قومٌ مِنَ النّحويينَ يَقيسونَ هَذَا فِي كلِّ شيءٍ وَقَوْمٌ يَقْصرونَهُ عَلى ما سُمِعَ مِنْهُ وقَوِيَ هذا القَوْلُ الثّاني(٤).

---

(١) بدله في ط: على قوله عز وجل (فاجمعوا أمركم) يريد: فاجمعوا أمركم واجمعوا شركاءكم. والصواب كما في الأصل وبقية النسخ.

(٢) ط: فيضمر للشركاء فعلاً.

(٣) هذا البيت لعبد الله بن الزِّبَعْرى في الكامل للمبرد ص ١٨٩ (أعاد روايته في ٢٠٩ و٤/٣) وشواهد الإيضاح للقيسي ق ٤٦. وهو غير منسوب في مجاز القرآن ٦٨/٢، والمقتضب ٥١/٢ والموازنة للآمدي ١٠٩، والحجة في القراءات السبع لابن خالويه ٤٣، والخصائص ٤٣١/٢، وشرح الحماسة للمرزوقي ١١٤٧/٣ وفقه اللغة وسر العربية ٣٠٦، وأمالي المرتضى ٤١/١، و١٧٠/٤، والمخصص ٣٦/٤، ٢٣٢/١٤، وذيل الأمالي ٢٥، ودرة الغواص ٥٩، والأمالي الشجرية ٣٢١/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف ٦١٢/٢، وابن يعيش ٥٠/٢ ومواد: (مسح) من اللسان ٤٣٠/٣، والتاج ٢٢٣/٢ و(قلد) من اللسان ٣٦٩/٤ والتاج ٤٧٦/٢، (جمع) من اللسان ٤٠٨/٩، و(جدع) من التاج ٢٩٧/٥ والأشباه والنظائر ٢٣٨/٣، وشرح درة الغواص ١٠٢، والخزانة ٣٣٠/١.

وورد في ط بعد الشاهد قوله: و(زوجك في الوَغَى)، على أنها رواية أخرى في البيت. والذي ورد في بعض المراجع رواية ورأيت زوجك في الوغى (هذه رواية الموازنة للامدي، والحجة لابن خالويه ودرة الغواص للحريري، وشرحها للخفاجي) وروي في فقه اللغة وسر العربية يا ليت شيخك وفي المخصص وشرح الحماسة للمرزوقي «يا ليت بعلك»، وفي الإنصاف «يا ليت بعلك في الوغى».

(٤) قال ابن الشجري في أماليه ٣٢/٢: إنَّ هذا الفن متسع في كلام العوب يقدرون للثاني ما يصلح حمله عليه ولا يخرج به عن المراد بالأول. فيقررون في قوله: يا ليت زوجك.. البيت: وحاملاً رمحاً.

بابُ المَفْعولِ لَهُ

الاسمُ المُنْتَصِبُ[1] فِي هَذَا البابِ يَنْتَصِبُ بالفِعْلِ الّذي قَبْلَهُ، وانَّما تذكُرُهُ لِيُعْـرَفَ الغَرَضُ الّـذي مِنْ أَجْلِهِ فَعَلْتَ ذَلِكَ الفِعْـلَ، فَهُـوَ جـوابُ لِمَ، كَمـا كـانَ الحالُ جوابَ كَيْفَ، وذلِكَ قَوْلُكَ: ضَرَبْتُهُ تَقْويماً لَهُ، وجِئْتُكَ إكْرامـاً لَكَ وَأَكْـرَمْتُهُ [حَذَرَ][2] شَرِّهِ، فالمَعْنَى ضَرَبْتُهُ للتّقويمِ، وجِئْتُ[3] للإكْـرامِ وأَكْرَمْتُ للحـذَرِ، فَلمّا حُذِفَ الحَرْفُ وَصَلَ الفِعْـلُ إلى المَصْدَرِ فَنَصَبـهُ، (٤وممّا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ في الشِّعْرِ ٤) قوْلُهُ:

[٥١] يَرْكَبُ كُلَّ عَـاقِرٍ [جُمْهُـورِ][5]
مَـخَـافَـةً وَزَعَـلَ الـمَـحْـبُـورِ
والـهَـوْلَ مِـنْ تَـهَـوُّرِ الـهُـبُـورِ[6]

ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ هَذَا المَصْدَرُ مَعْرِفَةً وَنَكِرةً، وَمَا انشْدتُهُ قَدْ جَاءَ فِيهِ الأمْرَانِ جَميعاً[7] //.

١٢٨ ظ

---

(١) ط: الاسم الذي ينتصب.

(٢) من ب وج وط: الصواب. وفي الأصل حضر. تحريف.

(٣) ب، ج، ط: وجئتك.

(٤) بدله في ج، ط: ومما جاء في الشعر من ذلك.

(٥) من ب وج وط: الصواب. وقد سقطت من الأصل سهواً.

(٦) هذا الرجز للعجاج في ديوانه ق ١٩/ ٨٦ و٨٨ ص ٢٣٠، وسيبويه والشنتمري ١/ ١٨٥ وشواهد الإيضاح للقيسي ق ٤٦، والاقتضاب للبطليوسي ٢٣٠ والمفصل ٦٠، وشروح سقط الزند (الخوارزمي) ٨٩١/٢، وابن يعيش ٢/ ٥٤ والخزانة ١/ ٤٨٨. ورواية البيت الثالث منها فيما عدا نسخ المقتصد، والهول أن تتهول الهبور. والتهول وهو أن يعظم الشيء في نفسك حتى يهولك أمره. وذكرت رواية المقتصد (تهور الهبور) في الخزانة ١/ ٤٨٩ قال: والتهور الانهدام أي المخافة من تهور الأمكنة المطمئنة. والعاقر. الرملة التي لا تنبث، والجمهور العظيمة، والزعل النشاط، والهبور جمع هبر وهو ما تطامن من الأرض. والشاهد فيه نصب مخافة وما عطف عليه على المفعول له. وقد ذكر فيما عطف على «مخافة» أوجه أخرى من الأعراب. (انظر الخزانة ١/ ٤٨٨ ـ ٤٨٩).

(٧) سقطت «جميعاً» في ج.

بابُ ما انْتَصَبَ عَلَى التّشبيهِ بالمَفْعُول

وَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ: أَحَدُهُما ما كانَ المَنْصوبُ فِيهِ هُوَ المَرْفُوعَ، والآخرُ ما كانَ المَنْصُوبُ فِيهِ بَعْضَ المَرْفوعِ. فالأوّلُ عَلى ضروبٍ مِنْها ما كَانَ خَبَرَ كَانَ وأخواتِهَا، وخبرِ مَا، واسمَ انَّ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ ذلِكَ. ومِنْهَا التّمييزُ والحَالُ.

بابُ الحال

الحَالُ تُشْبِهُ الظَرْفَ مِنْ حَيْثُ كانَتْ[1] مَفْعولاً فِيها، كَمَا أَنَّ الظَّرْفَ كَذَلِكَ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: جَاءَنِي زَيْدٌ راكِباً، وَخَرَجَ عَمْرُو مُسْرِعاً، فَمَعْنَى هَذَا خَرَجَ زَيْدٌ فِي حَالِ الاسْراعِ، وَوَقتِ الإسْراعِ، فأشبهتْ ظُروفَ الزَّمانِ، ولِذلِكَ عملتْ فِيهَا المَعَانِي الّتِي لَيْسَتْ بأفْعالٍ محضةٍ، كَما عملتْ فِي الظُّروفِ فَقالُوا: فِي الدّارِ زَيْدٌ قائِماً، فعملَ فِيها المَعْنَى الّذي هُوَ فِي الدّارِ. وَلَمْ تَكُنْ كالظّرْفِ[2] فِي عَمَلِ المَعْنَى فِيها تَقَدّمَتْ أَوْ تَأَخَّرتْ لأنَّها مَفْعولٌ صحيحٌ، والمَفْعولُ الصّحيحُ إنَّما يَعْمَلُ فِيهِ الفِعْلُ المَحْضُ: فَلَمْ يُجِيزوا قائِماً فِي الدّارِ زَيْدٌ. كَمَا أَجازُوا كُلَّ يَوْمٍ لَكَ ثَوْبٌ، فأعْمَلُوا المَعْنَى الّذي هُوَ لَكَ فِي الظَّرْفِ الّذِي هُوَ كلَّ يَوْمٍ، لأنَّ مَعْنَى الفِعْلِ أَضْعَفُ مِنَ الفِعْلِ المَحْضِ.

وإذَا كَانَ الفِعْلُ المَحْضُ يضعُفُ عملُهُ فِيما تَقدّمَ عَلَيْهِ بِدَلالَةِ قَوْلهم: زَيْدٌ ضَرَبْتُ وامْتِناعِهم مِنْ رَفْعِ زَيْدٍ لَوْ أُخِر فأُوقِعَ بَعْدَ ضَرَبْتُ، فأَنْ يضعفَ عملُ المَعْنَى فيما تَقَدّمَ عليهِ أَجْدَرُ. فلِذَلِكَ أَجازُوا فِي الدّارِ زَيْدٌ قائِماً، وَفِي الدّارِ قائِماً زَيْدٌ وَلَمْ يُجِيزُوا: قائِماً فِي الدّارِ زَيْدٌ، لِمَا تَقَدّمَ عَلَى المَعْنَى لأنَّ هَذا مَفْعولٌ صَحيحٌ فِي الأصْلِ، وإنَّما شُبّهَ بالظّرْفِ للمُشابَهةِ الّتي بَيْنَهُما. فلا يَجِبُ أَنْ يُسوَّى بِهِ. كَمَا أَنَّ ما لا ينصرفُ لما أُجْرِيَ مَجْرَى الفِعْلِ للشّبهِ العارضِ مِنْهُ فِيهِ، لَمْ يَجِبْ أَن يسوّى بَيْنَهُ وَبَيْنَ الفِعْلِ فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهِ.

---

(١) ج: من حيث كان.

(٢) ط: كالظروف.

وَفِي الحَالِ شَبْهٌ مِنَ التَّمييزِ أَيْضاً، وذلِكَ أَنَّ قولَنا[1]: جَاءَ زَيْدٌ، يَحْتَمِلُ المَجيءُ أَنْ يَكُونَ عَلَى ضُروبٍ شَتَّى وصفاتٍ مُخْتَلفةٍ، فإذَا قالَ: راكِباً أَوْ ماشياً، فَقَدْ بَيَّن بالحالِ[2] الإبهامَ الَّذي كانَ فِي المَجيءِ، كَما أَنَّهُ إذا قَالَ: آمْتلأَ الانـاءُ ماءً، فَقَدْ بَيَّنَ بـالمفسِّرِ[3] مَـا آمْتلأَ مِنْـهُ الإِنَاءُ فلذَلِـكَ كَانَ الحَـالُ نَكْرةً، كَمَـا أَنَّ المُمَيِّزُ كَذَلِكَ.

فإنْ قُلْتَ: فَقَدْ قَالُوا: طَلَبْتـهُ جهدَكَ، وطـاقتَكَ، وَرَجَـعَ عَودَهُ عَلى بَـدْئِهِ وَأَرْسَلَهَـا العِراكَ[4]، وهـذِهِ مَعَارِفُ وَهِيَ أَحـوالٌ فالقَـوْلُ: إنَّ هذِهِ الأَشْيـاءَ لَيْسَتْ أحوالَ وإنَّما الحَالُ الفِعْلُ[5] الَّذي وقعتْ هذِهِ المَصادِرُ فِي مَوْضِعِهِ[6]. فالتَّقْديرُ: طلبتَـهُ تَجْتَهِدُ، وأرسلَهـا تعترِكُ، فـدلَّ جهـدُكَ، والعِـراكُ عَلى تَجْتَهِـدُ وَتَعْتَـرِكُ. فالفِعْلُ هُوَ الحَالُ فِي الحَقيقةِ، وهذِهِ الألفاظُ دالةٌ عليهِ.

وَيَدلُّكَ[7] عَلى صِحَةِ ذَلِكَ أَنَّ[المضمَر][8] لَمْ يَقَعْ أحـوالاً فِي شيءٍ لأنَّهُ لا دَلالَةَ فِيهِ[9] عَلى لَفْظِ الفِعْلِ، كَما فِي أَلْفاظِ المَصَادِرِ دَلالةً عَلَيْهِ. أَلَا تَـرَى أَنَّهمْ لَمْ يُجِيـزُوا: مـروري بِـزَيْـدٍ حَسَنٌ وَهُـوَ بِعَمْـرٍو قَبيحٌ، وإنْ كـانَ[10] هُـوَ ضميـرَ

---

(١) ط: أن قولك.

(٢) ج: فقد بين الحال.

(٣) ج: فقد بين المفسر. تحريف.

(٤) ج: على يديه. تحريف.

(٥) وردت هذه الجملة في بيت لبيد الآتي:

فَـأَرْسَـلَهَـا الـعِـرَاكَ ولَـمْ يَـزُدْهَـا ... ولَـم يُـشْـفِـقْ عـلى نَـغَصِ الـدِّخـالِ

(انظر ديوانه ق ١١/٤١ ص ٨٦ وسيبويه والشنتمري ١/١٨٧) ٩٠.

(٦) وردت في حاشية الأصل قوله: قال الشيخ إنما قدره بالفعل، لأن الفعل لا يكون إلا نكرة.

(٧) ب، ج: في موضعها.

(٨) ط: ويدل.

(٩) من ب وج. الصواب. وفي الأصل المصدر. تحريف. والعبارة في ط: أن المضمرة لم تقع.

(١٠) ب، ط: فيها.

(١١) ج: وإذا كان. سهو.

مروري، لأنَّ هُوَ لا دلالَةٌ عَلى لَفْظِ الفِعْلِ فِيهِ، كَما فِي لَفْظِ المَصْدَرِ دَلالَةٌ عَلى لَفْظِهِ، وإذَا كَانَ الأَمْرُ عَلى هَذا فقول من ذَهَبَ إلى أن خبر كانَ والمفعول الثاني من ظننتُ أحوالٌ، فاسدٌ، لأنه قد يَقَعُ[1] مُضْمَراً فِي نَحْوِ كُنْتَهُ وَظَنْتُهُ إيّاهُ.

وَقَدْ يَسدُّ[2] الحالُ مَسَدَّ خَبَرِ المُبْتَدأِ فِي نَحْوِ ضَرْبي زَيْداً قائِماً، وقولُهُمْ: هَذَا بُسْراً أطيَب مِنْهُ تَمْراً، فَبُسْراً وَتَمْراً انْتَصَبا عَلَى الحَالِ وَمَعْنَى هَذا الكَلامِ: هَذا إذَا كَانَ بُسْراً أَطيَبُ مِنْهُ إذَا كَانَ رَطباً[3]، وَلَوْ قَالَ: هَذَا بُسْرٌ أطيَبُ مِنْهُ عِنَباً، لَمْ يَجُزْ النَّصْبُ فِي البُسْرِ والعِنَبِ، كَمَا جَازَ فِي البُسْرِ والرُّطَبِ، لأنَّ البُسْرَ لا يتحولُ عِنَباً كَمَا يَتحولُ رُطَباً.

والحَالُ عَلَى ضَرْبَيْنِ: ضَربٌ منتقلٌ كَقَوْلِنا: جَاءَ زَيْدٌ رَاكِباً وَضَرْبٌ غَير منتقلٍ كقولِهِ تعالى: ﴿وَهُوَ الحَقُّ مُصَدِّقاً﴾[4].

باب التمييز

جُمْلَةُ التّمييزِ أَنْ يَحْتَمِلَ الشَّيءُ وَجُوهاً فَتُبَيِّنَهُ بأحَدِهَا. والعَامِلُ في التّمييزِ يَكُونُ عَلَى ضَرْبَيْنِ: فِعْلٌ وَغَيْرُ فِعْلٍ، فَمَا عَمَلَ فِيهِ الفِعْلُ فَنَحْوُ تَفَقَّأ زَيْدٌ شَحْماً، وَتَصَبَّبَ بَدَنُ زَيْدٍ عَرَقاً، وآمتلأ الإناءَ مَاءً، فالمنصوبُ في هَذَا المَوْضوعِ هُوَ مرفوعٌ في المَعْنَى لأنَّ المتصبِّب هو العَرَقُ، والذي مَلأ الإنَاءَ المَاءُ، والذي تَفَقَّأ الشَّحْمُ، ⁽⁵فالمَرْفُوعُ في هَذَا البَابِ هُوَ المَنْصُوبُ⁵⁾ كَمَا كَانَ الحَالُ المنصوبُ[6] في قَوْلِكَ: أَجَاءَ زَيْدٌ رَاكِباً، هُوَ المرفوعُ في المَعْنَى.

---

(١) سقطت «قد يقع» في ج.

(٢) ط: وقد سد.

(٣) ب، ج تمراً رطباً.

(٤) آية ٩١/ البقرة ٢.

(٥) بدله في ب وج وط. «فالمرفوع هو المنصوب في هذا الباب».

(٦) ج: حال المنصوب. تحريف.

وسيبويه لا يُجيزُ التقديمَ في هذا، فَلَا يقولُ: شَحْماً تَفَقَّأَ زيدٌ وأَجازَ غيرُهُ التّقديمَ وأَنْشَدَ في ذلكَ:

[٥٢]أَتَهْجُرُ سَلْمَى للفراقِ حَبِيبَها   وما كَادَ نَفْسَاً بالفراقِ تطِيبُ[١]

«وَمِنْ هَذا البابِ قولُهُ: ﴿فإنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيءٍ مِنْهُ نَفْساً﴾[٢] وَقَرَنّا بِهِ

---

(١) ذكر العيني في الشواهد الكبرى من نسب لهم هذا البيت فقال: ينسب للمخبل السعدي واسمه ربيع بن ربيعة بن مالك. وقيل أنه لأعشى همدان واسمه عبد الرحمن بن عبدالله ونسبه أبو الحسن ابن سيده لقيس بن معاذ بن الملوح العامري.

والبيت منسوب للمخبل السعدي في الخصائص ٣٨٤/٣، وشواهد كتاب سيبويه للشنتمري ١٠٨/١، وشواهد الإيضاح للقيسي ق ٤٦ ومادة (حبب) من اللسان ٢٨١/١ والتاج: ١٩٦/١، وشرح الشواهد للعاملي ٢١٤ (وذكر نسبته لأعشى همدان وقيس بن معاذ) وهو غير منسوب في المقتضب ٣٧/٣، والجمل للزجاجي ٢٤٦، والحجة في القراءات السبع لابن خالويه ٢٠٥، وشرح الحماسة للمرزوقي ١٣٢٩/٣ (العجز) والمفصل ٦٦، والإنصاف ٨٢٨/٢ و٨٣١ وابن يعيش ٧٤/٢، وشرح الأشموني ١٦٤/٣ (العجز)، والدرر اللوامع ٢٠٨/١ وروايته في ج وط: وما كان «ووردت روايات البيت أو أشير إليها في المراجع المتقدمة. وهي روايات «ليلى وسلمى» و«للفراق وبالفراق» و«وما كاد وما كان»، و«نفساً ونفسي» و«تطيب ويطيب» بالتذكير والتأنيث. وذكر أكثر من مرجع أن الرواية الصحيحة هي «وما كان نفسي بالفراق تطيب» ولا شاهد في هذه الرواية، وأشير في الدرر اللوامع إلى رواية أخرى للبيت هي: «أتوذن سلمى بالفراق حبيبها ولم تك نفسي بالفراق تطيب» ولا شاهد أيضاً في هذه الرواية.

وبين النحاة خلاف في هذا البيت ملخصه «أن نفساً وقع تمييزاً حيث تقدم جوازاً على عامله المتصرف وهو «تطيب» وهذا مذهب الكسائي والمازني والمبرد والجرمي وهذا الأمر قياساً على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف وتمسكاً بالمسموع منه. والجمهور يرى أنّ التمييز يشبه النعت في الإيضاح فكما لا يجوز تقديم النعت لا يجوز تقديم التمييز. ويعللون ورود «نفساً» في البيت على أنها ضرورة أو نصب على التمييز بفعل محذوف يدل عليه المذكور «وحينئذ ينتفي تقديم التمييز على العامل المتصرف.

انظر أيضاً الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة ١٢٠ ج ٨٢٨/٢، وابن يعيش ٧٣/٢، والشواهد الكبرى للعيني ٢٣٥/٣ ـ ٢٣٩، والأشباه والنظائر ٢٤٢/٢ ـ ٢٤٣.

(٢)آية ٤/ النساء ٤.

عَيْناً، والمعنى طِبْنَ بِهِ أَنْفُساً، وقَرَرْنَا بِهِ أَعْيُنَا، فوقَع الواحِدُ موقعَ الجَمْعِ.

ومَا كانَ العَامِلُ فيهِ غيرَ فِعَلٍ يَذْكُرُ[1] في بابِ ما يَنْتَصِبُ عن تمامِ الاسمِ.

بَابُ الاسْتِثْنَاءِ

ليسَ يَخْلو الاستثناءُ من أنْ يكونَ في كلامٍ موجباً وغيرِ موجبٍ. فالاستثناءُ من الكلامِ الموجبِ نصبٌ مثالُ ذلكَ: جَاءَ القومُ إلاَّ زَيْداً، وَخَرَجَ أصحابُك إلاّ عبدَاللَّهِ، وانْطَلَق النّاس إلا أخْوتَكَ، فانتصابُ الاسمِ إنّما هُوَ بما تقدّم في الجملةِ من الفِعْلِ أو مَعْنَى الفِعْلِ[2] بتوسّطِ إلاّ، كما أنّ الاسمَ الذي بعدَ الواوِ في بابِ المفعولِ معهُ منتصبٌ بتوّسط الواوِ.

«فإن كانَ الكلامُ المذكورُ فيهِ إلاّ غيرَ موجبٍ فإنّه لا يَخْلو من أنْ يكونَ تامّاً أو غيرَ تامٍ، فمثالُ غير التّامِ: ما جَاءَني إلاّ زيدٌ، وما ذَهَبَ إلاّ عمرٌو، فَهذا لا يكونُ فيهِ إلا الرّفْعُ، لأنَّ الفعلَ مُفَرّغٌ لما بَعْدَ إلاَّ، فالعَامِلُ فيه ما قبلَ إلاّ - وكذا[3] ما ضَرَبْتُ إلاّ زيداً، وما مَرَرْتُ إلا بِعَمْرو. ومثالُ التّامِ نحوَ: ما جَاءَنِي أَحَدٌ، وَهَلْ جَاءَكَ رَجْلٌ، فإن[4] آسْتَثْنَيْتَ في هَذَا[5] رفعْتَ الاسمَ الذي بَعْدَ إلاّ فقلتَ: ما جَاءني أَحَدٌ إلا زَيْدٌ، وَهَلْ جَاءَكَ رَجُلٌ إلاّ زَيْدٌ، [ورَفَعْتَهُ][6] لأنَّكَ ابْدَلْتَ الاسمَ الذي بَعْدَ إلاّ مما قَبْلَهُ[7] فصارَ: ما جَاءني أحَدٌ إلاّ زيدٌ، بمنزلةِ ما جاءني إلاّ زَيْدٌ، والبَدَل من المنصوبِ والمجرورِ بمنزلةِ البَدَل من المرفوعِ، وإنْ

(١) ب، ج، «فهو» يذكر.

(٢) ب، ج: ومعنى الفعل.

(٣) ب، ج: وكذلك، ط: ونحو ذلك.

(٤) ط: فإذا.

(٥) ب، ج، ط: من هذا.

(٦) من ب وج وط الصواب. وفي الأصل «ورفعه» تحريف.

(٧) ج: ما قبله. تحريف.

شِئْتَ نَصَبْتَ ما بَعْدَ إلاّ في هَذَا، كما نَصَبْت في الإيجابِ، لأنَّ الكلامَ قد تَمَّ هَا هُنَا في النّفْيِ، كما تَمَّ في الإيجابِ فقلتَ: ما جَاءني أَحَدٌ إلاّ زيداً».

«فإن قَدَّمْتَ المُسْتَثْنَى فقلتَ: ما جَاءني إلاّ زيداً أَحَدٌ لم يَكُنْ في المُسْتَثْنَى إلاَّ النَّصْبُ لأنَّ البدلَ الذي كان يجوزُ في قولِكَ: ما جَاءني أَحَدٌ إلا زيدٌ قد بَطُلَ بِتَقدّم الذي كان يكونُ بدلاً على المُبْدَلِ منهُ، فَبَقِيَ النّصْبُ على أَصْلِ الاسْتِثْنَاءِ وَلَمْ يَجُزْ غَيْرُهُ».

«وقد يُحْمَلُ في هذا البابِ البَدَلُ على الموضعِ لاستحالةِ حَمْلِهِ على اللفظِ، وذلكَ قولُهم: ما أتاني من أَحَدٍ إلا زَيْدٌ، فزيدٌ محمولٌ على موضِعِ الجارِّ والمجرورِ[1] وموضعُهُمَا رفعٌ بأتانِي، وكذلكَ لا أَحَد فيها إلاّ عَبْدُاللَّهِ، حملتَ عبدَاللَّهِ على موضع لا مع أحدٍ، لأنَّ الموضعَ رفعٌ بالابتداءِ. ولَمْ يُجزْ الحملُ على اللّفظِ لأنَّ لا لا تعمل في المعارف، وإنَّما تعمل في الأسماء الشائعة وكذلكَ مِنْ في قولِكَ: ما جَاءني من أَحَدٍ.

«وتقولُ: ما أكلَ أَحدٌ إلا الخبزَ إلاّ زيداً، فلا يكونُ في زيدٍ إلا النَّصْبُ، لأنَّ المعنَى كُلُّ النّاسِ أَكَلَ الخبزَ إلا زيداً. وتقولُ: ما جَاءني إلاّ زيدٌ إلا عمراً، فترفعُ أَحدَ الاسمَيْنِ وتنصبُ الآخرَ، ولا يجوزُ رَفْعُهُما جَميعاً إلا أَنْ تُدْخِلَ حرفَ العَطْفِ فتقولُ: وإلاّ عمرٌو، لأنَّ فَعِلاً واحداً لا يرتفعُ بِهِ فاعِلاَنِ إلا على جهةِ الاشتراكِ بالحرْفِ.

بَابُ ما جَاءَ بمعنى إلاّ من الكلامِ [2]

[3]قَدْ جَاءَ من الأسماءِ[3] والأفعالِ والحروفِ، فأمّا الاسمُ فنحوَ غيرٍ وسِوَى

(١) ب، ج: مع المجرور.
(٢) ب، ج، ط: من الكلم.
(٣ ـ ٣) بدله في ب وج، قد جاء «نحو ذلك» من الأسماء.

وَسـواءٍ ولا سيّما. وحكمُ غيـر إذا وقعتْ في الاستثناءِ أنْ تُعْـرَبَ بالإعـرابِ الذي يجبُ للاسمِ الواقعِ بعدَ إلّا تقـولُ: أتاني القـومُ غيرُ زيـدٍ، فتنصبُ غيرَ نَصْبَـكَ الاسمَ الذي يقعُ بعدَ إلّا في قولِـكَ: جَاءني القـومُ إلّا زيداً، وكـذلكَ مـا جَاءني أَحَدٌ غيرُ زيدٍ، وما مررتُ بأحدٍ غيرِ زيدٍ. وأصْلُ غيرٍ أنْ تكونَ صِفَةً خِلَافَ مِثْلٍ، وأصْلُ إلّا أَنْ تكونَ استثناءً[1] ثُمَّ تَدْخلُ كلُّ واحدةٍ منهما[2] على صَاحِبَتِهَا، فيجـوزُ في قولِكَ جاءني القومُ غيرَ زيدٍ، أنْ تجعلَ غيراً صفةً للقومِ، فتقولُ: جَاءني القـومُ غيرُ زيدٍ. وكـذلكَ قَـوْلُهُ تَعَـالَى: ﴿لَا يَسْتَوِي القَـاعِدُونَ مِنَ المُـؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾[3] من رفع جعله صفة للقاعـدين، وَمَنْ جَرَّ جَعَلَهُ صفـةً للمؤمنينَ، وَمَنْ نَصَبَ جَعَلَهُ استثناءً، وكذلـك إلّا تقولُ: جَـاءني القَوْمُ إلّا زيـداً، فَتَنْصبُ الاسمَ بعْدَ إلّا على الاسْتِثْنَاءِ، ويجوزُ أنْ تَرْفَعَـه إذا جعلتَ إلّا وَمَا بَعْـدَها صِفَـةً فتقولُ: جَاءني القومَ إلّا زيـدٌ، وَعَلَى هَذَا قـولَهُ تَعَـالَى[4]: ﴿لَوْ كَـانَ فيهِمَا آلِهَـةٌ إلَّا اللَّهُ

---

(١) ط: للاستثناء.

(٢) ج: منها. تحريف.

(٣) آية ٩٥/ النساء ٤. وفي معاني القرآن ١/٢٨٣ ـ ٢٨٤: «يرفع (غيـر) لتكون كـالنعت للقاعـدين. كما قال ﴿صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب﴾. وقد ذكر أن (غير) نزلت بعـد أن ذكر فضـل المجاهد على القاعد، فكـان الوجـه فيه الاستثنـاء والنصـب. إلا أنَّ اقتران (غيـر) بالقـاعدين يكـاد يوجب الرفع لأنَّ الاستثناء ينبغي أن يكون بعد التمام. فتقول في الكـلام: ـ لا يستوي المحسنـون والمسيئون إلا فلاناً وفلاناً. وقد يكون نصباً على أنه حال. ولـو قُرِئَتْ خفضـاً لكان وجهـاً، تجعل من صفة المؤمنين.

وفي البحر المحيط لابن حيان ٣/٣٣٠ و٣٣١: «قرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة «غيرُ» برفع الـراء، ونافع وابن عامر والكسـائي بالنصب ورويا عن عاصم. وقرأ الأعشى وأبو حيوة بكسرها. فأمـا قراءة الرفع فوجهها الأكثرون على الصفة... وأما قراءة النصـب فهي على الاستثناء من القاعدين. وقيل استثناء من المؤمنين، والأول أظهر لأنه المحدث عنه.

وقيل انتصب على الحال من القاعدين. وأما قراءة الجر فعلى الصفة للمؤمنين كتخـريج من خـرج (غير المغضـوب عليهم) على الصفة من الـذين أنعمت عليهم. انظر أيضـاً: الحجة في القـراءات السبع لابن خالويه ١٠١.

(٤) «تعالى» غير مثبتة في ب، وبدلها في ط: عز وجل.

لَفَسَدَتا﴾[1]. والمنصوبُ والمجرورُ في هَذا كالمرفوعِ».

«ومَا جَاءَ[2] من الأفْعالِ فيهِ مَعْنَى الاسْتِثْناءَ فقولُهم: لا يكونُ، ولَيْسَ، وَعَدَا[3] وخَلاَ[4]، فإِذَا جَاءَتْ وفِيهَا مَعْنَى الاسْتِثْنَاءِ فَفِيهَا إضمارُ اسم لا يُسْتَعْمَلُ إظهارُهُ. وذلك قَوْلُهم[5]: أَتَانِي القومُ لا يكونُ عَمْراً، وأَتَوْنِي لَيْسَ زيداً. تقديرُهُ لا يكونُ بَعْضُهُمْ عَمْراً [وَلَيْسَ بَعْضُهُمْ زَيْداً][6] وَكَذَا خَلاَ وَعَدَا.

«وأما الحروفُ[7] فَحَاشَا وهو حرفٌ فيهِ مَعْنَى الاسْتِثْنَاءِ، تقولُ: أتانِي القومُ حَاشَا زيدٍ، فموضعُ الجارِّ مَعَ المجرورِ نَصْبٌ، وكذلكَ[8] خَلاَ في قولِ بَعْضِهم، تَقولُ: ما أَتَانِي القومُ خَلا عَبْدِاللَّهِ، فإِنْ أَدخلْتَ ما على خَلاَ فقلتَ: ما خَلا عَبدُاللَّه [نَصَبْتَ][9] عَبْدَاللَّهِ، ولم يَجُزْ فِيهِ غيرُ ذلِكَ وكَانَ موضعُ مَا وَمَا بَعْدَها نَصْباً.

بابُ الاسْتِثْنَاءِ المُنْقَطِعِ

[الاسْتِثْنَاءُ المنْقَطِعُ][10] أَنْ لا يكونَ المُسْتَثْنَى من جِنْسِ المُسْتَثْنَى منهُ وذلكَ نحوَ ما جَاءني أَحَدٌ إلاّ حِماراً، فالاختيارُ فيهِ النَّصْبُ، وإنْ كانَ الكَلامُ غَيْرُ موجبٍ، ومن ذلكَ قولُهُ:

---

(1) آية ٢٢ / الأنبياء ٢١.

(2) ب، ج، وما جاء.

(3) سقطت واو العطف في ج.

(4) سقطت «وخلا» في ج.

(5) ط: قولك.

(6) من ب وج. أولى.

(7) ط: فأما الحرف.

(8) ب، ج: وكذا.

(9) من ج وط. الصواب. وفي الأصل. «فنصبت». تحريف.

(10) من ب وج وط. أولى. والارجح أنه سقط من الأصل بسبب انتقال النظر.

[٥٣] وَمَا بالرَّبْعِ من أَحَدٍ إلاّ أَوَارِيُّ[1].

فالأواريُّ ليسَ // من جنسِ أَحَدٍ. ١٣٨ ظ

«ومن ذَلِكَ[2] ﴿لاَ عَاصِمَ اليومَ مِنْ أَمْرِ اللّهِ إلاّ مَنْ رَحِمَ﴾[3] فَعَاصِمٌ

---

(١) هذه أجزاء من أبيات ثلاثة للنابغة الذبياني استشهد بها سيبويه في ١/٣٦٤، والأبيات هي:

يا دَارَمَيَّةَ بالعلياءِ فالسَّنَدِ ... أقوَتْ وطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الأبَدِ

وقفتُ فيها أُصَيْلاناً أُسائِلُهَا ... عَيَّتْ جواباً وما بالرَّبْعِ من أحَدِ

إلا أواريُّ لأياً ما أُبَيِّنُهَا ... والنُّؤيُ كالحَوْضِ بالمَظلومةِ الجَلَدِ

كما أعَادَ الشنتمري رواية الأول والثالث منها. والأبيات الثلاثة في ديوان النابغة ومختار الشعر الجاهلي ق ١/١ و٢ و٣ ص ٢ـ٣ و١٤٩ على الترتيب. وقد ورد البيتان الثاني والثالث (كلاهما أو أحدهما أو أجزاء منهما). منسوبين له في مجاز القرآن ١/٣٢٨، والكنز اللغوي (كتاب القلب والإبدال لابن السكيت) ص ٥، وجمهرة اللغة ٣/١٢٤، والجمل للزجاجي ٢٣٩ ـ ٢٤٠، وتوجيه إعراب أبيات ١٦٢، وشواهد الإيضاح للقيسي ق ٤٧، والإنصاف ١/١٧٠ و٢٦٩، وشروح سقط الزند (الخوارزمي) ٢/٧٨٧، وابن يعيش ٢/٨٠ و٨/١٢ و١٢٩ ومواد (أصل) من اللسان ١٣/١٦ والتاج ٧/٢٠٨ و(بين) من اللسان ١٦/٢١٥ والتاج ٩/١٤٩ والشواهد الكبرى للعيني ٤/٥٧٨ وشرح التصريح على التوضيح ٢/٣٧١، والخزانة ٢/١٢٥، وشواهد الشافية ٤/٤٨١، والدرر اللوامع ١/١٩١.

ودون نسبة في المقتضب ٤/٤١٤ ومجالس ثعلب ٢/٥٠٤، ومفتاح العلوم للسكاكي ٢٧٠ وهمع الهوامع ١/٢٢٣ و٢٢٥.

وذكر في رواية أولهما «أصيلانا» و «أصيلالا» على أن أصله «أصيلان» فأبدل النون لاما. وأُصَيْلانِ مصغر جمع أصيل. وفي رواية ثانيهما «الا أواري» والأواريُّ وهي محابس الخيل واحدها أرى. وفي ـ الديوان: «وقد روى أبو عبيدة والأصمعي الأواري والنُّؤى بالضم». ونقل الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء تعليله لرواية الرفع لأنها من بعض الدار. والنؤى حاجز من تراب حول الخباء لئلا يدخله السيل والمظلومة أرض حفر فيها لغير إقامة، والجَلَد: الصلبة. والشاهد فيه نصب أواري على أنه من باب الاستثناء المنقطع. وإن كان بعض النحاة يستشهد به على عكس ذلك تماماً فيرفع «أواري» على البدل من الموضع ويقدر ما بالربع من أحد إلا أواريُّ على اعتبارها من جنس أحد على سبيل المجاز والاتساع.

(٢) ط: ومن ذلك «قوله عز وجل».

(٣) آية ٤٣/ هود ١١.

فَاعِلٌ، وَمَنْ رَحِمَ معصومٌ، والمفعولُ ليسَ بفاعلٍ. ومنهمْ مَنْ يَجْعَلُهُ مُتَّصِلاً(١) فيقولُ: إنَّ عَاصِمَ(٢) معناهُ لا ذَا عِصْمَةٍ إلا مَنْ رَحِمَ».

«ذِكْرُ الضَّرْبِ الثَّاني من القِسْمَةِ الأُولَى» وهو مَا انْتَصَبَ من الأسماءِ عَنْ تَمامِ اسمٍ، وَلَمْ يَنْتَصِبْ عن تمامِ كلامٍ، اكْثَرُ ما يكونُ هَذَا الضَّرْبُ في الأعدادِ والمَقادير، والمقاديرُ على ثلاثةِ أضْرُبٍ: ممسوحٌ ومَكِيلٌ وموزونٌ، فما كَانَ على مَعْنى المِسَاحةِ فقولُهم: ما في السَّماءِ قَدْرُ راحةٍ سَحَاباً، فقدْرُ الرَّاحةِ مقدارٌ. يجُوز أنْ يكُون من السَّحابِ، ومن غيرِه فإذا قَالَ(٣): سَحَاباً بَيَّنَ بِهِ ذَلِكَ المُبْهَمَ.

ومَا كَانَ على مَعْنى الكَيْلِ(٤) فَقَوْلُهم: عِنْدي قَفِيزانِ بُرّاً، (٥فالقفيزُ يجوزُ أَنْ يكونَ٥) من البُرِّ ومن غيرِهِ، كَمَا كَانَ قَدَرُ الرَّاحةِ كذلكَ. وَمَا كَانَ على مَعْنى الوزْنِ فقولُهم: عِنْدِي مَنَوانِ سَمْناً.

١٣٨ ظ مكـرر

وقَالوا: لي مثْلُهُ رَجُلاً // فَنَصبوا رَجُلاً لحجزِ الإضَافَةِ بينَهُ وبينَ مِثْلٍ، وإنْ لَمْ يَكُنْ ما تقدَّمَ من المقاديرِ، ولكنْ لمّا كانَ مثلُهُ شَائعاً في أشياءَ مبهماً فيها صارَ النَّاصِبُ لذلكَ في التَّبيينِ كتبيينِ النَّاصبِ في المقاديرِ. وَقَوْلُ الأعْشَى:

[٥٤]يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَهْ(٦)

---

(١) ط: (استثناءً) متصلاً.

(٢) ط: إن عاصما.

(٣) سقطت «قال» في ج.

(٤) ج: المكيل.

(٥) بدله في ط: فالقفيزان يكونان.

(٦) هذا مصراع مطلع قصيدة للأعشى. والمصراع الآخر هو:

بَانَتْ لِتُحْزِنَنَا عُفَارَهْ

وقد ورد في ديوانه ق ٢٠/١ ص ١٥٣ على أنه صدر للبيت وبهذه الصورة ورد أيضاً منسوباً له في التاج، مواد: (صار) ١١١/٣ و(عفر) ٤١٣/٢.

يَجُوزُ أَنْ يكونَ موضِع جَارَةْ الموقوفُ[على][1] آخرِها نَصْباً بأنَّهُ تمييز يدلُّ على ذلكَ جَوازُ دخولِ مِنْ عليها في نحوِ قولِ الآخَرِ:

[٥٥]يَا سَيِّدَاً مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ   مُوَطَّإِ الأَكْنَافِ رَحْبِ الذِّراعْ[2]

وَيَجُوزْ أَنْ يكونَ موضِعُهَا نصباً على الحَالِ، والعاملُ فيها ما في الكلام من معنى الفعلِ، لأنَّ مَعْنى ما أَنْتِ جَارَةْ، نَبُلْتِ جَارةً[3] فتنصبُ جارةً[4] كما

= وورد على أنه عجز البيت منسوباً له في جمهرة اللغة (رعف) ٢/٣٨٠ و(جر) ٣/٢٢٢، ومقاييس اللغة (عفر) ٤/٦٤ - ٦٥، واللسان مواد (بشر) ٥/١٢٨ و(جور) ٥/٢٢٥ و(عفر) ٦/٢٦٦. وشواهد الإيضاح للقيسي ق ٤٨، والشواهد الكبرى للعيني ٣/٦٣٨.

وورد هذا المصراع منفرداً منسوباً للأعشى في شروح سقط الزند (البطليوسي) ٤/١٦٢٠، وشواهد ابن عقيل للجرجاوي ١١٥، وشرح الشواهد للعاملي ٢٨٣.

وورد منفرداً دون نسبة في شرح أشعار الهذليين ج ١/٨٩ ورح الاشموني ٣/٦٣ و٤/١٦٥.

والشاهد فيه وقوع جارة تمييزاً بعد ما يدل على التعجب وهو ما أنت.

(١) من ب وج. أبين.

(٢) نسب هذا البيت في المفضليات ق ٤/٩٢ ص ٣٢٢ للسّفاح بن بكير اليربوعي ونسب له أو لرجل من بني قريع يرثي يحيى بن ميسرة صاحب مصعب بن الزبير في شواهد الإيضاح للقيسي ق ٤٨ والخزانة ٢/٥٣٧، والدرر اللوامع ١/١٤٩ و٢٠٨ و٢/١١٩.

والبيت غير منسوب في معاني القرآن ٢/٣٧٥ والمخصص ٢/١٠٨ وشرح التوضيح ١/٣٩٩.

وروايته في المفضليات:

يا فارساً ما أنت من فارس   موطأ البيت رحيب الذراع

وأشير لهذه الرواية في الدرر اللوامع ١/١٤٩، ورواه الفراء في معاني القرآن «موطأ الأعقاب. وقال: أنشدنيه بعض بني سليم (موطّأً) بالرفع. وأنشدنيه الكسائي (موطإٍ) بالخفض.

وروى في الخزانة والدرر اللوامع «رحيب الذراع».

والشاهد في قوله: «ما أنت من سيد» على أن موضعه تمييز، يدل على ذلك دخول من عليه كما قالوا: لله دره مِنْ فارس ولله درّه فارساً.

(٣) ج: تمثلت جارة. تحريف، ط: نبلت جارة (وكرمت جاره).

(٤) ط: فتنصب جارة (على الحال).

انتصب آية في قولِهِ تعالى: ﴿هذِهِ ناقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةً﴾[1].

وَجميعُ ما يُفَسَّرُ مِنَ المَقَادِيرِ والأعدادِ، فَمِنْ تدخلُ عليهِ نَحْوَ مـا في السَّمَاءِ قَدْرُ راحةٍ من السَّحَـابِ، وَلِي عِشرونَ من الـدراهـمِ، ولِلَّهِ دَرُّهُ من الرِّجَـالِ ومنهُ [2] ما يدخلَ عليه مِنْ فَيُقرِه[2] على إفرادِهِ [كقوله: لِلَّهِ دَرُّهُ من رَجُلٍ][3].

بَابُ تمييز الأعْدَادِ

أسْماءُ الأعدادِ لإبْهامِهَا من حيثُ كانَتْ تقَع على جميعِ المَعْدُودات بمنزلةِ المقـاديرِ في احتيـاجِها إلى مـا يُبَيِّنُها[4] كـاحتياجِ المقـاديرِ إليـهِ، وهذه الأعـدادُ المُبَيَّنَـةُ على ضَرْبَيْنِ: أَحـدُهُمَا مـا يلحقُهُ تنـوينٌ، والآخرُ مـا يلحقُـهُ نـونٌ أو في حكمِ ما يلحقُهُ النُّونُ. فالذي لَحَقَهُ التَّنوينُ هو مـا كانَ من الثَّلاثَةِ إلى العشـرةِ، فَهذَا يُضَافُ إلى الجَمْعِ الذي بَنِيَ لأدْنَى العَدَدِ،وذلكَ ما كَانَ على أفْعـلٍ وأفْعَالٍ وأفْعِلَةٍ وفِعْلَةٍ، وذَلِكَ نحوَ ثَلاَثةِ أَبْيَاتٍ، وخمسةِ أثوابٍ[5]، وخمسةِ أجْرِبَةٍ، وأَرْبَعَةِ غِلْمَةٍ، وأقلُّ العدد العَشْرَةُ فما دُونها.

وهَكَـذَا كَانَ القياسُ في ثلاثِ مـائةٍ وأربـعِ مائـةٍ أَنْ يُبَيَّنَ بالجمـعِ فيقالُ: ثلاثُ[6] مئاتٍ أو مئينَ، ولكنّه مما آسْتَغْنَى فيه بلفظِ الواحدِ عن الجَمْعِ، وربّمـا جاء في الشِّعْرِ [ثلاثُ مئاتٍ وأربعُ مئينَ][7] ونحوِهـا مضافـاً إلى الجَميعِ[8] على

---

(١) آية ٧٣/ الأعراف ٧.

(٢ ـ٢) بدله في ب وج: وما يدخل على من فيقرره وفي ط: ما تدخل عليه من فتقره.

(٣) من ب وج. وإثباته أبين. وقد وردت هذه العبارة أيضاً في ط مع إبدال «قولك» مكان «قوله».

(٤) ط: ما بينها. تحريف.

(٥) ب، ط: وخمسة أثواب «وثلاثة أناسي»، ج: وخمسة أثواب «وثلاثة أروس».

(٦) سقطت «ثلاث» في ب وج.

(٧) من ب وج وط. الصواب. وبدله في الأصل «ثلاث مائة» تحريف.

(٨) ج: إلى الجمع.

القياسِ المتروكِ. وممّا يُبيِّنُ بالواحدِ من أسماءِ الأعدادِ المنوّنةِ قولُهُمْ: (١مائةُ درهم ومائةُ ألفٍ١)، وكذلِكَ الألِفُ تُضِيفُهُ إلى المفردِ فتقولُ: ألفُ درهم وألفُ ثوبٍ.

فإنْ أَرَدْتَ تَعْرِيفَ شيءٍ من ذلكَ بالألفِ واللّامِ أَلْحَقْتَهُمَا الاسمَ الثّاني المضافَ إليهِ فقلتَ: عَشْرَةُ الأثوابِ، وخَمْسَةُ الأثوابِ[٢]، وألفُ الدِّرهمِ ومائةُ الثّوبِ.

فإذَا زادَ على العَشْرَةِ شيءٌ جُعِلَتِ العَشْرةُ مع اسمِ العَددِ الذي زادَ على العَشْرةِ اسماً واحِداً، وبُنِيا على الفَتحِ، وجُعِلَ الاسْمُ الثّاني بمنزلةِ ما ثَبَتَ[٣] فِيهِ النُّونُ من أسماءِ الأعدادِ[٤]، وذَلِكَ قولُكَ // أَحَدَ عَشَرَ دِرْهَماً وثَلاثَةَ عَشَرَ ثَوْباً[٥]. ١٤٠ ظ

فأمّا اثْنَا عَشَرَ، فإنَّ عَشْراً فيهِ بمنزلةِ النُّونِ في اثْنَيْنِ لمُعَاقَبَتِهَا لَهَا، [ويَعْرَبُ][٦] إعرابَ الاسمِ المُضَافِ، ولا يَجُوزْ إضَافَةُ اثْنَيْ عَشَرَ كما لا يجوزُ إضافَةُ ما فيهِ نونُ التّثنيةِ، ولا يَجُوزُ حَذْفُ عَشَرَ، كما تُحْذَفُ النّونُ من الاسم [المُثَنّى][٧] لزوالِ مَعْنَى العَدَدِ بالحَذْفِ.

فإذَا ضُوعِفَ أَدْنَى العقودِ وهو العَشَرةُ آشْتُقَّ [لَهُ[٨]] اسمٌ من لَفْظِ العَشْرَةِ وَأُلْحِقَ الواوَ والنّونَ أوِ الياءَ والنُّونَ[٩]، وذلكَ نَحْوَ عشرونَ، وكذلكَ ما بَعْدَهُ إلى

(١ - ١) بدله في ط: «مائة ألف ومائة درهم».

(٢) ط: خمسة الأبواب.

(٣) ب، ج، ط: ما يثبت.

(٤) ب، ج: من أسماء العدد.

(٥) ط: درهماً.

(٦) من ب وج. الصواب وفي الأصل: «ولعرف». تحريف.

(٧) من ب وج وط. الصواب وفي الأصل «المبنى» تصحيف.

(٨) من ب وج وط. أبين.

(٩) ج: والياء والنون.

التّسعينَ. والذي يُبَيَّنُ به يكونُ واحِداً نكرةً نحوَ عشرونَ دِرْهَماً، فإذَا بلغَ العَدَدُ المائةَ تركتَ التَّنوينَ[1] وأَضَفْتَ فقلتَ: مائةُ درهمٍ.

فإنْ أردْتَ التّعريفَ عرّفْتَ الثّانيَ فقلتَ: مائةَ الدِّرْهَمِ، وإنْ عَرّفْتَ أحدَ عَشَرَ دِرْهماً ونحْوَهُ قلتَ: الأحَدَ عَشَر، وعلى هَذَا القياسِ ما بَعْدَهُ إلى العِشْرِينَ.

بابُ كَمْ

اعْلَمْ أنَّ كَمْ تستعمـلُ في موضَعَيْنِ في الخَبَرِ والاسْتفهامِ، فإذَا اسْتعملتَها في الخَبرِ بَيّنْتها[2] بالواحدِ والجَمِيعِ وأضفْتَها[3] إلى المعدودِ، كما تُضِيفُ الأعداد المنّونةَ، وذلكَ قولُكَ: كَمْ رجلٍ عندَكَ، وكَمْ غِلمانٍ لكَ، فَكَمْ موضِعُهَا رَفْعٌ بالابتداءِ وهيَ مُضَافةٌ إلى غِلمانٍ وعندَكَ ولَكَ في موضعِ الخَبَرِ. والقياسُ [أنْ تُبَيَّنَ] [4] بالواحدِ[5] من حيثُ كَانَ عدداً كثيراً. فأمّا تَبْيِينُهم لَهُ بالجَمْعِ فَعَلى القياسِ المتروكِ في ثلاثِ مائةٍ ونَحْوَهَا.

تَقولُ[6]: كَمْ رَجُلٍ جَاءَكَ، وإن شِئْتَ قلتَ: جَاءُوكَ، عَلَى مَعْنى كَمْ دونَ لَفْظِهَا، وفي القرآن: ﴿وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ في السَّمَاواتِ لا تُغْني شَفَاعَتُهُمْ﴾[7]، ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أهلَكْنَاهَا﴾ ثم قال: ﴿أو هُمْ قَائِلونَ﴾[8].

وقَدْ تُجْعَلُ كَمْ في الخَبَرِ بمنزلةِ عشرينَ، فَيُنْصَبُ ما بَعْدَهـا، ويُخْتَارُ ذلك ١٤١ و أو إذا وَقَع الفَصْلُ بينَ المُضَافِ والمُضَافِ // إليهِ، وذَلكَ كقولِهِ:

---

(١) ب: والنون.

(٢) ط: فإذا استعملته في الخبر بينته.

(٣) ط: وأضفته.

(٤) من ب وج. الصواب. وفي الأصل (أتبين) تحريف.

(٥) ج: الواحد. تحريف.

(٦) ب: وتقول.

(٧) آية ٢٦/ النجم ٥٣.

(٨) آية ٤/ الأعراف ٧. وتمامها ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بأْسُنا بَيَاتا أو هُمْ قَائِلون﴾.

[٥٦]تَــؤُمُّ سِــنَــانَــاً وَكَــمْ دُونَــهُ مِنَ الأَرْضِ مُحْـدَوْدِبـاً غَــارُهَـا[1]

وأمّـا كَمْ إذَا كانَتْ في الاسْتِفْهَـامِ فهيَ بِمَنْزِلَـةِ عَدَدٍ مُنَـوَّنٍ[2]، ولا تُبَيَّنُ إلا بالأسْماءِ المُفْرَدَةِ في قَوْلِ البَصْريينَ[3] وذلكَ نَحْـوَ كَمْ رَجُلاً جَـاءكَ، وَكَمْ غُلاَمـاً مَلَكْتَ، وَلاَ يَجُوزُ كَمْ غِلماناً لَكَ، كَمَا لا يجوزُ عِشْرونَ دَرَاهِمَ لَكَ»[4].

وتكونُ كَمْ في مَوْضِعِهَـا منَ الخَبَرِ والاستفهـامِ مبتدأةً ومفعـولةً وفـاعلةً في المعْنَى فمثالُ الابتداءِ قد تَقَدَّمَ. ومثـالُ المفعولِ كقـولِكَ في الخَبَـرِ: كَمْ غِلمانٍ قَـدْ رأيْتَ؟ وإن شِئْتَ كَمْ غُلامٍ قـد رَأَيْتُ، وفي الاستفهـامِ: كَمْ غُـلامـاً قـد[5] رأيْتُ؟ فموضعُ كَمْ نَصْبٌ بأَنَّهُ مفعولٌ بِهِ، كـأَنَّكَ قُلْتَ: أعِشْـرينَ غُلامـاً رَأَيْتَ أَمْ ثَلاثِينَ؟ فقامَ كَمْ مقامَ اسمِ العَدَدِ[6] فانْتَظَمَ جميعَ أسْمَائِهِ.

---

(١) نسب هـذا البيت لزهيـر بن أبي سلمى ولابنه كعب، كمـا نسب للأعشى. وليـس في ديـوان واحـد منهم، غير أنه في ديوان الأعشى قصيدة على نفس وزن البيت وقافيته (ق ٦٤ ص ٣١٧) مطلعها:

لـمـيـشـاء دار عـفـا رسـمـهـا فـمـا إن تـبـيّـن أسـطـارهـا

ونسب البيت لزهير في سيبويه والشنتمري ١/٢٩٥، وللشعراء الثـلاثة في شـواهد الإيضـاح لابن بري ق ٢٥، ولزهير ولكعب في الشواهد الكبرى للعيني ٤/٤٩١، وشرح الشواهد للعاملي ٤٠٨.

وهـو غيـر منسـوب في المفصـل ١٨١، والإنصـاف ١/٣٠٦، وابـن يـعيش ٤/١٢٩، واللسـان (غور) ٦/٣٤٠، والأشموني ٤/٨٣. والشاهد فيه الفصل بين «كم» وتمييـزها وهـو «مُحْدَوْدِباً» لقبح الفصل بين الجار والمجرور. التقـدير «كم محـدودب غارهـا دون الأرض» الا أنه لمـا فصل بينهمـا نصب محدودبـاً. ولم يمتنع النصب بـالفصل كمـا امتنع الجـر، لأن الفصل بين الناصب والمنصوب يرد كثيراً في كلامهم بخلاف الفصل بين الجار والمجرور.

(٢) ب، ج: بمنزلة «ما فيه» عدد منون. ولم ترد هذه الزيادة في ط.

(٣) ذكر سيبويه في ١/٢٩٢: أن الخليل ويونس لم يجيزا أن يكون مميزكم اسما مجموعـاً وأجاز ذلـك الأخفش بشرط أن يكون مبيناً للأصناف كقولهم: كم غلمانـا لك. إذا أردت كم صنفـاً من الغلمان لكم. وأجـاز الكوفيـون أن يكون المميـز جمعاً مـطلقاً انـظر شرح الكـافية ٢/٩٦ وهمـع الهوامـع ١/٢٥٤.

(٤) سقطت «لك» في ج.

(٥) سقطت «قد» في ب وج.

(٦) ب، ج: أسماء العدد.

ومِثَالُ كوْنِها فَاعِلةً في المَعْنَى كَمْ غلاماً جَاءكَ، فَكَمْ في موضعِ رَفْعٍ بالابتداءِ ولا يكونُ رَفْعاً بالفِعْلِ، كما أَنَّ قَوْلَكَ: زيد جَاءكَ، لا يكونُ رفعاً بالفِعْلِ، إنَّما يكون رَفْعَاً بالابتداءِ، ولا يتقدَّمُ الفِعْلُ عَلَى كَمْ، لأنَّ الاستفهامَ لا يَرْتَفِعُ بِمَا قَبْلَهُ.

وتقولُ كَمْ تُرَى الحَرُوريَّةَ[1] رَجُلًا، إذا اعملت تُرَى كأنَّكَ قلتَ: أعشرينَ رَجُلًا تُرَى الحرورية[2] وإنْ شِئْتَ أَلْغَيْتَ فقلتَ: كَمْ تُرى الحَروريّةُ رَجُلًا. وقد يَجُوزُ أَنْ يُفْصَلَ بينَ كَمْ وبينَ مُمَيِّزِهَا في الكلامِ نحوَ كَمْ في الدّارِ رَجُلًا؛ ولا يجوزُ ذلكَ في عِشْرِينَ ونحوِهِ إلّا في الشِّعْرِ كقولِهِ:

[٥٧]عَلَى أَنَّنِي بَعْدَمَا قَدْ مَضَى ثَلاثُونَ لِلْهَجْرِ حَوْلًا كَمِيلًا
يُذَكِّرُنِيكِ حَنِينُ العَجُولِ ونَوْحُ الحَمَامةِ تَدْعُو هَدِيلا[3]

(١) الحرورية: جماعة من الخوارج منسوبة إلى موضع بظاهر الكوفة اسمه حروراء وقد نسبوا إليه لأنه كان أول اجتماعهم به حين خالفوا علياً عليه السلام. وهذه النسبة نادرة والقياس فيها حَروراوي.
انظر الملل والنحل ١/١٩٩ واللسان (حرر) ٥/٢٥٨.

(٢) هذان البيتان للعباس بن مرداس السلمي في ديوانه. (القسم الثاني) ق ١/٦٦ و٢ ص ١٣٦، والشواهد الكبرى للعيني ٤/٤٨٩، وشواهد المغني ش ٧٨٣ ج ٢/٩٠٨، والخزانة ١/٥٧٣ و٣/١١٩، وشرح الشواهد للعاملي ٤٠٧، والدرر اللوامع ١/٢١٠.
وهما غير منسوبين في سيبويه والشنتمري ١/٢٩٢، والمقتضب ٣/٥٥ (أولهما)، ومجالس ثعلب ٢/٤٩٢ والأزمنة والأمكنة ١/٢٩٩، (أولهما)، وشرح سقط الزند (البطليوسي) ٣/١٢٤١ (ثانيهما) و(الخوارزمي) بعجز الثاني أيضاً في ٣/٩٨٠، والمسلسل في غريب لغة العرب ٢٧٠ (ثانيهما)، وابن يعيش ٤/١٣٠ (أولهما) ومادة (كمل) من اللسان ١٤/١١٨ والتاج ٨/١٠٤ (أولهما)، ومغنى اللبيب ش ٨٢٤ ج ٢/٥٧٢، وهمع الهوامع ١/٢٥٤ (عجز الأول).
ورواية الأول في مادة (كمل) «على أنه».
والشاهد في أولهما، وهو الفصل بين ثلاثين و«حولا» بالمجرور ضرورة. وهذا يقوي الفصل بين كم وتمييزها تعويضاً لعدم تمكن «كم» من التصرف في الكلام من جهة التقديم والتأخير إذ هي واجبة التقديم. والثلاثون ونحوها لها هذا التصرف وتفقد الصدارة. ولذا وجب اتصال التمييز بها إلا في الضرورة كما في الشاهد.

وتقولُ: كَمْ جَاءَكَ رَجُلٌ، فتجعلُ كَمْ مِراراً، ويكونُ مَوْضِعُهَا نَصْباً بأنَّها ظَرْفٌ كأنَّكَ قلتَ: كَمْ يَوماً أو كَمْ مرّةً جَاءَكَ رَجُلٌ. وممّا يَنْتَصِبُ الاسمُ بَعْدَهُ انتصابَ الأسماءِ بَعْدَ العَدَدِ المنَوَّنِ قولُهم: لَهُ عِنْدِي كَذَا وكذَا دِرْهَماً. فكَذَا كنايةٌ عن العَدَدِ، وفُصِلَ قَولُكَ: ذَا، من كَذَا بينَ الكافِ وبينَ الدّرهمِ[1] فانْتصبَ على التّبيينِ. وممّا يَجْرِي مَجْرَى كم في أنَّ المُرادَ بِهِ التّكثيرُ قولُهُمْ: كَأَيِّنْ رَجُلاً جَاءَكَ. فالمَعْنَى كم رَجُلاً جَاءَكَ[2]، وأكثرُ ما يُسْتَعْمَلُ معَ مِنْ، قالَ اللّهُ تَعالَى: ﴿وكَأَيِّنْ من قَرْيَةٍ عَتَتْ عنْ أمرِ رَبِّهَا﴾[3]، وقَالَ الشّاعِرُ:

[٥٨]وكَأَيِّنْ بالأبَاطِحِ من صَدِيقٍ يَرَانِي لو أُصِبْتُ هُوَ المُصَابَا[4]

بابُ النّداء

الأسْماءُ المُنَاداةُ لا تَخْلُو من أنْ تكونَ مفردةً أو غيرَ مفردةٍ، فالمفردُ[5] على ضَرْبَيْنِ: معرفةٌ ونَكِرَةٌ، فالنّكِرةُ منصوبةٌ في النّداءِ وذلكَ قولُكَ: يا رَجُلاً ويا غُلَاماً. فغلامٌ ورَجُلٌ في هَذَا الموضعِ يُرادُ بِهِ الشّائِعُ الذي لم يَخْتَصَّ بالقَصْدِ إليهِ، وتَوجّهِ الخِطَابِ نحْوَهُ، كما يقولُ الأعْمَى: يا رَجُلاً خُذْ بِيَدِي، ويا غُلاماً أَجْزِنِي[6]، فلا يُقْصَدُ بذلكَ غُلاماً بِعَيْنِهِ ولا رَجُلاً.

وأمّا المَعْرِفَةُ فَعَلَى ضَرْبَيْنِ: أَحَدُهُمَا: مَا كَانَ معرفةً قبلَ النِّداءِ، والآخَرُ ما

---

(١) سقطت «الدرهم» في ج.

(٢) ج: جاءوك. تحريف.

(٣) آية ٨/ الطلاق ٦٥.

(٤) لجرير في ديوانه ص ١٧، ومغني اللبيب ش ٧٥٣ ج ٢/٤٩٥ وشواهده ش ٧٣٤ ج ٢/٨٧٥ والخزانة ٢/٤٥٤، والدرر اللوامع ١/٤٦ و١٨١ والبيت غير منسوب في ابن يعيش ٣/١١٠ و٤/١٣٥ وهمع الهوامع ١/٦٨ و٢/٧٦.

والشاهد فيه مجيء «كأين» بمعنى كم مراداً بها التكثير.

(٥) ب، ج: فالمفردة.

(٦) ب، ج، ط: أجرني.

كَانَ مُتَعرِّفاً في النّداءِ لتوجهِ الخِطَابِ إليهِ وَتَخصُّصِهِ بِهِ مِنْ بَيْنِ جِنْسِهِ [وكِلا الضَّرْبَيْنِ مبنيٌّ على الضَّمِّ](1). فَمِثالُ الأوّلِ يَا زَيْدُ وَيَا عَمرُو، وقد تُحْذَفُ [يَا](2) مِنْ هَذَا النَّحوِ كَمَا جَاءَ في القرآنِ: ﴿يُوسُفُ اعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾(3)، ومِثالُ الثّانِي: يَا رَجُلُ وَيَا آمْرَأَةُ(4).

فهذانِ الضَّربان بُنِيا على الضَّمِّ لوقوعِهِمَا موقعَ أسماءِ الخِطابِ وأسْمَاء الخطاب تَغْلِبُ عليها معاني الحُرُوفِ بدلالةِ أنَّ كُلَّ مَوْضِعٍ تقعُ فيه أسماءٌ يكونُ فيها دلالةٌ(5) على الخِطَابِ، وقد تكونُ للخِطَاب مجردةً من مَعَاني الأسْمَاءِ وذلكَ مثلُ الكَافِ في ذلكَ وأولئكَ وهنالكَ والنَّجاكَ، والتَّاءُ في أَنْتَ، فلما وَقَعَتْ هذهِ الأسماءُ في النّداءِ موقعَ الحروفِ وما يَغْلبُ عليهِ شَبَه الحروفِ بُنِيتْ.

فأمّا المفردُ النَّكِرةُ فلم يُبْنَ، لأنَّهُ لم يَقَعْ هَذَا الموقعَ بدلالةِ أنَّ نداءَهُ شَائِعٌ، وكذلكَ المُضَافُ لأنَّ تَعرُّفَهُ بالإضافةِ دونَ الوقوعِ مَوْقِعَ حروفِ الخِطَاب.

فإنْ وَصَفْتَ المفرَد بالمفردِ كانَ في الوَصْفِ ضَرْبَانِ: الرَّفْعُ والنَّصْبُ فالرَّفْعُ على اللفْظِ والنَّصبُ على المَوْضِع. فمثالُ الرَّفعِ يا زيدُ الظّريفُ، ويا عمرُو العاقِلُ. ومثالُ النَّصْبِ: يا عمرُو العَاقِلَ.

147 و مكرر فإنْ وَصَفْتَهُ // بمضافٍ لم يَكُنْ في الصِّفَةِ إلا النَّصْبُ، وذَلكَ نحوَ يا زَيْدُ غلامَ عمرٍو، ويا بَكْرُ صاحِبَ بِشْرٍ.

والدَّليلُ على جَوازِ وَصْفِ المُفْرَدِ المضمومِ في النّدَاءِ، وإنْ كَانَ قَدْ وَقَعَ موقَعَ ما لا يُوصَفُ من حروفِ الخِطَابِ أنَّهم كما أجْرَوْهُ مَجْرَى الخِطَابِ(6) فَقَدْ

(1) من ب وج وط. وإثباته أبين.
(2) من ب وج وط. أبين.
(3) آية 29 / يوسف 12.
(4) ب، ج، ط: يا رجل «ويا غلام» ويا امرأة.
(5) ط: دلالات.
(6) ط: (أسماء) الخطاب.

أَجْرَوهُ مَجْرَى الأَسْماءِ المُظْهَرةِ الموضوعةِ للغَيْبَةِ وذلكَ في قولِهم: يا تَمِيمُ كُلُّهم، فأضَافُوهُ إلى ضَميرِ الغَيْبَةِ كما أَضَافُوا[1] إلى ضميرِ المُخَاطَبِ في قَولِهِم: يا تميمُ كُلُّكُم.

والتّأكِيدُ في هَذَا كالصِّفَةِ، تَقُولُ: يا بَكْرُ أَجْمَعُونَ وأجْمَعِينَ.

وعَطْفُ البَيَانِ كالصِّفَةِ تقولُ: يا زَيْدُ زَيْدُ، على اللفْظِ، ويا زَيْدُ زَيْداً على المَوضِعِ.

وأمّا[2] البَدَلُ فانَّكَ تقولُ فيهِ: يا زَيْدُ زَيْدُ أقْبِلْ، فلا تُنَوّنُ زيداً إذا أَبْدَلْتَ وَكَذَلِكَ تقولُ: يا زَيْدُ أَخَانَا.

وتقولُ: يا زَيْدُ وعَمْرُو، فتعطفُ بالواوِ عَمْراً على زَيْدٍ.

وتقولُ: يا زَيْدُ والحَارِثُ، وان شِئْتَ نَصَبْتَ فقلتَ: والحارِثَ.

وتقولُ: يا أيّها الرّجلُ، ويا أيُّهَا النَّاسُ فلا يَجُوزُ في النَّاسِ والرّجلِ إلاّ الرّفْعُ ولَيْسَ هَذَا[3] بمنزلةِ يا زَيْدُ الظّريفُ لأنَّ الرَّجُلَ هَا هُنَا هو المقصودُ بالنّداء.

وأمّا غَيْرُ المُفْرَدِ منَ الأسماءِ المناداةِ فَعَلَى ضَربَيْنِ: أَحَدُهُما ما كانَ مُضافاً، والآخرُ ما أشْبَهُ المُضَافَ لِطُولِهِ، والمُضَافُ كقولِكَ[4]: يا عَبْدَ اللَّهِ ويا غُلامَ زَيدٍ[5]، ويا عَبْدَ مَرَةٍ، ويا رَجُلَ سوءٍ، وإنْ [وَصَفْتَ][6] المُضَافَ بمفردٍ لم يَكُنْ إلا نَصْباً، لأنَّهُ لا مَوْضِعَ هُنَا مُخَالِفاً للفْظِ كَمَا كَانَ في المُفْرَدِ المضموم [فإنْ أبْدَلْتَ من المُضَافِ مفرداً ضَمَمْتَ المفردَ فَقُلْتَ: يا غُلامَنَا زَيْدٌ، ولم تُنَوِّنْ

(١) ط: كما أضافوهُ.

(٢) ط: فأما.

(٣) سقطت «هذا» في ج.

(٤) ب، ج: فالمضاف كقوله، ط: فالمضاف كقولك.

(٥) ط: ويا غلام بكر.

(٦) من ب وج وط. الصواب. وفي الأصل «ضفت» تحريف.

زَيْداً، لأنَّ البَدَلَ في التّقديرِ من جُمْلَةٍ أُخرَى فَكَأَنك قُلْتَ: يا زَيْدُ][1].

وأمّا المُنَادَى المُشَابهُ للمُضَافِ لِطُولِهِ فحكمُهُ النَّصْبُ، كَمَا كانَ المُضَافُ كذلكَ، وذَلِكَ قولُكَ: يا خَيْراً من زَيْدٍ، ويا ضَارباً رَجُلاً فتنصبُ خيراً وضَارباً معرفة أَرَدْتَ [بِهِ][2] أو نَكرةً، وإنّما يكونُ معرفةً إذا قصدتَ بِهِ إلى واحِدٍ بعينِهِ كَما تَقْصدُ بقولِكَ: يا رَجُلُ إلى مخصوصٍ، أوْ تَجْعَلُهُ اسمَ شيءٍ بِعَيْنِهِ، فيصيرُ بمنزلةِ زيدٍ في النِّدَاءِ، ألاَ تَرَى أَنَّك لو سمّيتَ رَجُلاً ثلاثةً وثلاثِينَ[3] لقلتَ: يا ثلاثةً وثلاثينَ فَنَصَبْتَ للطّولِ.

ولو نَادَيْتَ جَمَاعةً هذه العِدَّةُ عِدَّتُهَا لرفعتَ فَقُلْتَ: يا ثلاثةُ والثّلاثُونَ، فيمن قالَ: يا زَيْدُ والحَارِثُ، ومَنْ قَالَ: والحَارِثَ[4] (٥نَصَبَ الثّلاثِينَ، أو قَالَ: يا ثلاثةَ و [يا] [6] ثلاثُونَ٥).

وَوَجْهُ شَبَهِ هَذَا الضّرْبِ بالإضَافةِ أنَّ الثَّانِي مُخَصّصٌ للأوّلِ. كَمَا أَنَّ المُضَافَ إليهِ مُخَصِّصٌ للمضافِ، والأوّلُ عاملٌ في الثّاني، كَمَا أَنَّ المُضَافَ عاملٌ في المُضَافِ إليهِ وهو من تَمَامِهِ كَمَا أَنَّ المُضَافَ إليهِ من تمَامِ المُضَافِ.

فإنْ نعتَّ المفردَ بابنِ فُلاَنٍ أو ابنِ أبي فُلاَنٍ، نَصَبْتَ ابْناً، وَجَعَلْتَهُ مَعَ الأوّلِ كالشّيءِ الواحِدِ، فقلتَ: يا زَيْدَ بنَ عمرٍو، ويا بَكْرَ بن أبي زَيدٍ، والكُنْيةُ في هَذا البَابِ كالعَلَمِ.

---

(١) ما بين العاضدتين من ب وج وط. وإثباته الصواب. وقد تطرق إليه عبد القاهر في شرحه.

(٢) من ب وج وط. أولى.

(٣) ب ج، بثلاثة وثلاثين.

(٤) ط: ومن نصب الحارث.

(٥ ـ ٥) بدله في ط: ومن نصب الحارث نصب الثلاثين (فقال: يا ثلاثةُ والثّلاثينَ) أو يا ثلاثة ويا ثلاثون.

(٦) من ب وج. الصواب. وهو مثبت في ط كما تقدم في الهامش السابق.

ولـو أَضَفْتَ الابنَ إلى غيـرِ العَلَمِ لَضَـمَمْـتَ الأوّلَ فقلتَ: يـا زيـدُ ابنَ[1] أخِينَا، ويا بَكْرُ ابنَ صَاحبِ المالِ، وكذلكَ يا رجلُ ابنَ زيدٍ.

وقَدْ تدخلُ اللاّمُ الجَارَّةُ في الاسمِ المُنادَى وذلكَ نحوَ يا لِزَيدٍ وَيَا لَعَمْـرو. وإنّما تدخلُ هذهِ اللاّمُ للاستغاثةِ والتّعجُّبِ[2]، فإنْ عَطَفْتَ على هَذَا الاسمِ آسماً أَلحَقْتَهُ اللاّمَ وَكَسَرْتَ اللاّمَ[3] في المعطوفِ [فقلتَ][4] يا لِزيدٍ ولِعَمْرٍو. قَالَ:

[٥٩]يَـا لَلْكُهـولِ ولِلشُبّـانِ لِلْعَجَبِ[5]

فاللاّمُ في يا لَلْكُهولِ دَاخِلةٌ على مدعُوٍّ، وفي العَجَبِ على مدعوٍّ إليهِ.

بابُ التّرخيمِ

التّرخيمُ حذفُ أواخـرِ الأسمـاءِ المفـرَدةِ المعـرّفـةِ في النـداءِ. ولا يُـرَخّمُ مُسْتَغَاثٌ بِهِ،[6] ولا نَكِرَة ولا اسمُ مضافٌ[6]. وإنّما يُرَخَّمُ من الأسماءِ ما عَمِلَ فيه

---

(١) كتبت «ابن» في ج وط بدون ألف في المواضع الثلاث.

(٢) ج، ط: أو التعجب.

(٣) كذا في ب وط. وفي الأصل «كسرت اللام» سهو. والعبارة في ج: «ألحقته وكسرت اللام».

(٤) من ب وج وط. الصواب.

(٥) هذا عجز بيت. والبيت بتمامه:

يَبْكِيـكَ نـاءٍ بَعيـدُ الـدّارِ مُغْتـرِبُ ... يـا لَلْكُهـولِ وللشّبـانِ لِـلعَجَـبِ

وقد نسب القيسي في إيضاح شواهد الإيضاح (ق ٥١) هذا البيت لأبي السود الدؤلي أو أبي زبيد الطائي. وهو ليس في ديوان أبي زبيد (طبعة بغداد).

وذكر العيني في الشواهد الكبرى ٢٥٧/٤ أن قائل البيت مجهول وتابعه في ذلك شراح الشواهد من المتأخرين (انظر شرح الشواهد للعاملي ٣٥٦، والدرر اللوامع ١٥٥/١).

والبيت غير منسوب في المقتضب ٢٥٦/٤، والكامل للمبرد ٦٠٢ وكتاب الجمل للزجاجي ١٨٠، ومادة (لوم) من اللسان ٣٧/١٦، والتاج ٦٦/٩، وشرح التصريح على التوضيح ١٨١/٢.

وذكر في اللسان رواية أخرى للعجز هي «يا للرجال وللشباب للعجب» والشاهد فيه كسر لام المستغاث لأن هناك عطفاً بغير ياء وسبب الكسر هو أمن اللبس بين لام الاستغاثة والجارة.

(٦ ـ ٦) بدله في ج وط: ولا يرخم اسم مضاف ولا نكرة.

النداءُ البناءَ، فَأمَّا مَا لَمْ يُبْنَ لِلنداءِ، فإنَّهُ لاَ يُرَخَّمُ.

والترخيمُ على ضربينِ أحدُهُمَا: أنْ تحذِفَ آخرَ الاسمِ، وتَدَعَ الباقِي على ما كانَ عليهِ قبلَ الحَذْفِ منَ الحركةِ أوِ السُّكونِ[1]. والآخَرُ أَنْ يُجْعَلَ بمنزلةِ اسمٍ مُفْرَدٍ لَمْ يُحْذَفْ منهُ شيءٌ. فمثالُ الأوَّلِ أنْ تقولَ في حارثٍ ومالِكٍ وجعفرٍ وبرثُنٍ وهِرْقل: يا حارِ ويا جعفَ، ويا برثُ ويا هرقْ أقبِلْ. وتضُم هذه الحروفُ كلُّها في القولِ الثّاني.

فإنْ كَانَ في آخِرِ الاسمِ زيادَتانِ زيدَتَا معاً حَذَفْتَهُما مَعاً وذَلِكَ قَولُكَ في رجل اسمُهُ مَرْوَانُ وسَعْدَانُ: يا مَرْوَ أقْبِلْ، ويا سَعْدَ أقْبِلِ.

فإنْ كَانَ[2] قَبْلَ آخرِ الاسمِ حَرْفُ مَدٍّ زَائِدٍ [3]اتْبَعْتَهُ الزّائدَ في الحَذْفِ[3] إذَا كَانَ الاسمُ على أكثرَ من ثلاثةِ أحْرُفٍ فَقُلْتَ في رَجُلٍ اسْمُهُ مَنْصُورٌ: يا مَنْصُ.

١٥٣ و فإنْ كانَ اسمُهُ // سعِيداً أو ثموداً أو حِماراً[4] قلتَ: يا سَعِي أَقبل[5] ويا حِمَا[6]، ويا ثَمُو، في مَنْ قالَ: يا حارِ، ويا ثَمِي، فيمَنْ قالَ: يا حارُ[7].

وتقولُ في رجلٍ اسمُهُ طائفيَّةٌ أو مُرجانَةٌ: يا طائفيَّ أقبِلْ ويا مَرجانَ [تعال][8] فلا تحذِفُ مع تاءِ التأنيثِ غَيْرَها، كما لا تَحْذِفُ من نحوِ حَضْرَ موت

---

(١) ج: والسكون.

(٢) ب، ج: وان كان.

(٣) بدله في ج: أتبعته الزائد «بالأصلي» بالحذف.

(٤) ج: أو خماراً.

(٥) سقطت «أقبل» في ط.

(٦) ج: ويا خمار.

(٧) ب، ج: يا حار «أقبل».

(٨) من ب وج وط. الصواب. وفي الأصل «تعالى». تحريف.

ومَعْدِي كربَ إلا[1] الاسمَ الثانيَ المضمومَ الى المصدر.

بابُ النفي بلا

الاسماءُ النكرةُ التي تُنفى بلا هيَ الاسماءُ الشّائعةُ // التي يُرادُ بنفيها نفيُ ١٥٣ ظ الجِنْسِ. والبناءُ على الفَتْحِ مطَّرَدٌ فيها إذا [كانَتْ مفردةً][2] كما كان البناءُ على الضمِّ مطَّرِداً في الأسماءِ المُناداةِ [المفردةِ][3] المعرفةِ وذلكَ نحوَ لا رجلَ في الدّارِ، ولا غُلامَ عندَ زيدٍ.

وقد يُحْذَفُ الخَبَرُ مع لا هذهِ وذلكَ نَحْوَ[4] لا إلهَ إلاَّ اللَّهُ والمَعْنَى لا إلهَ لنا أو في الوجودِ إلاّ اللَّهُ. ولا حولَ ولا قوةَ لنا[5] إلاّ باللَّهِ.

والمنفيُّ في هذا البابِ ينقسمُ ثلاثةَ أقسامٍ: مفردٌ ومضافٌ ومضارعٌ للمضافِ. والمفردُ[6] على ضَرْبَيْنِ: مفردٌ موصوفٌ، ومفردٌ غيرُ موصوفٍ. فالمفردُ غيرُ الموصوفِ نحوَ ما ذَكَرْنَا. و[المفردُ][7] الموصوفُ يَجْري إذا وُصِفَ على ثَلاثةِ أضْرُبٍ: أحدُهُمَا أَنْ تَجْرِي الصِّفَةُ على الموصوفِ في لَفْظِهِ فَتُنوَّنُ. وذلكَ نحوَ لا رَجُلَ ظريفاً عندكَ، ولا غُلامَ صالحاً لكَ، والوَجْهُ الثَّاني: أنْ تجعلَ المنفيَّ وصِفَتَهُ اسماً واحداً مثلَ خَمْسَةَ عَشَرَ[8]، فتقولُ: لا رَجُلَ ظَريفَ عندكَ[9]. ومثلُ هَذَا في جَعْلِهِمْ // الصّفةَ مَعَ الموصوفِ شيئاً واحداً، يا زَيْدَ ١٥٤ و

---

(١) ج: لا، سهو.

(٢) من ب وج وط. الصواب. وفي الأصل «كان مفرداً» سهو.

(٣) من ب وج وط. ابين.

(٤) ط: وذلك قولك.

(٥) سقطت «لنا» في ط.

(٦) ب، ج: فالمفرد.

(٧) من ب وج وط. أولى.

(٨) ط: عندك «ولا غلام صالح عندك».

(٩) ط: مثل خمسة عشر، «ونحوه».

ابنَ عمرٍو، كأنّـكَ قلتَ: يا آمْـرءَ عمرٍو[1] . والـوَجهُ الثّـالثُ: أَنْ تُجرِيَ الصفـةَ على مـوضعِ المـوصوفِ[2] فتقـولُ: لَا رَجُلَ ظريفُ عندَكَ. لأنَّ مـوضعَ لا مـع رجلٍ رفعٌ بأنَّه موضعُ ابتداءٍ فتجريهِ على المَوْضِعِ.

وإن شئتَ حَذَفْتَ الخبرَ. وقولُ الشاعرِ:

[٦٠]وَرَدَّ جَـازِرُهُمْ حَـرْفـاً مُصَـرَّمَـةً ولا كـريمَ من الوِلْـدَانِ مَصْبُـوحُ[3]

إن[4] شئتَ جعلتَ مصبوحاً صفـةً على الموضـعِ، وأضْمرْتَ الخبـرَ، وإنْ شِئْتَ جَعَلْتَهُ خَبَراً.

---

(١) ب، ط: يا ابن عمرو.

(٢) ط: على موضعه.

(٣) هذا البيت ملفق من بيتين وردا ضمن أبيات في ديوان حاتم الطائي وأخباره ص ١٥ منسوبة لرجل من النبيت بن قاصد (وهم حي من اليمن) اجتمع مع حاتم والنابغة خاطبين لامرأة فاختارت حاتماً.
والبيتان هما:

ورد واردهـم حـرفـا مـصـرمـةً في الـرأس منها وفي الأشـلاء تمليحُ
إذا اللقـاح غـدت ملقى أصـرتهـا ولا كـريمَ من الـولـدان مـصبـوحُ

وورد البيت منسـوبـاً (وبـروايتـه التي في الأصـل) إلـى رجـل من النبيت في سيبـويـه والشنتمـري ١/٣٥٦.
ونسب الزمخشري في المفصل ٢٩ البيت لحاتم الطائي وهو وهم منه وقد ذكـرت هذه النسبة (مع تصويبها بأن البيت لرجل من النبيت) في ابن يعيش ٢/١٠٧، وشرح الأشموني ٢/٣٦، والشـواهد الكبـرى للعيني ٢/٣٦٨ ـ ٣٦٩، وشرح الشـواهد للعـاملي ١٢٧ ونسب عن الجـرمي لأبي ذؤيب الهذلي (وليس في ديوان الهذليين).

ووردت هـذه النسبة في إيضـاح شواهـد الإيضاح للقيسي ق ٥٢ وابن يعيش ١/١٠٧ كمـا ذكرهـا العيني (الموضع المتقدم).
والبيت غيـر منسوب في المقتضـب ٤/٣٧٠، كمـا ورد البيتان بـروايتهما التي في الـديوان وبـرواية سيبويه دون نسبة في اللسان (صرر) ٦/١٢١، وثانيهما في المادة نفسها من التاج ٣/٣٣٠، وأولهما فيه (ملح) ٢/٢٢٨. والحرف: الناقة الضامر شبهت بحرف الجبل هو طرفه. والمصرمة المقطوعة اللبن لقلة المرعى. ومصبوح الذي يسقي الصبوح وهو شرب الغـداة. والشاهـد فيه رفـع «مصبوح» على توجيهين: الأول أنه نعت لاسم لا محمولاً على الموضع الثاني أنه خبـر للا، لأن لا وما عملت فيه في موضع المبتدأ.

(٤) ط: وإن.

والعَطْفُ فيما ذَكَرْنَا كالصِّفَةِ، تحملُهُ على اللّفْظِ، مرةً وعلى الموضعِ أُخْرَى فمن الحملِ على اللّفْظِ قولُهُ:

[٦١]لا أبَ وابناً مثلَ مروانَ وابْنِهِ[1]

ومِنَ الحملِ على المَوْضِعِ قولُهُ:

[٦٢]هَذَا لَعَمْرُكُمُ الصَّغارُ بِعَيْنِهِ   لا أمَّ لي إنْ كانَ ذاكَ ولا أبُ[2]

---

(١) هذا صدر بيت ينسب لرجل من عبد مناة بن كنانة. وقد ورد بتمامه في ب وج برواية:

فلا أبَ وابناً مثلَ مروانَ وابنِهِ   إذا هوَ بالمَجْدِ آرْتَدَى وَتأزَّرَا

وهو بهذه النسبة في الشواهد الكبرى للعيني ٢/٣٥٥، وشرح التصريح على التوضيح ١/٢٤٢ - ٢٤٣، وشرح الشواهد للعاملي ١٢٣، والدرر اللوامع ٢/١٩٧ - ١٩٨ (وأشار إلى نسبة شرح شواهد الإيضاح التي سيرد ذكرها).

ونسب البيت في إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ق ٥٣ إلى الكميت بن معروف والكميت الأسدي، وليس في ديوان الكيمت الأسدي (طبعة بغداد) وقد أشار القيسي إلى نسبته الأخرى. وذكر في الخزانة ٢/١٠٣ أنه من شواهد سيبويه التي لم يعرف لها قائل وأشير أيضاً إلى النسبة الأخرى.

والبيت غير منسوب في سيبويه والشنتمري ١/٣٤٩، والمقتضب ٤/٣٧٢، وابن يعيش ٢/١٠١ و١١١، وشرح الأشموني ٢/٢٥ (صدره).

وروايته في سيبويه والمقتضب مثل الأصل، وفي ابن يعيش «ولا أب» وفيما عدا ذلك من المراجع «فلا أب».

وروى عجز البيت في شرح القصائد السبع لابن الأنباري ٢٨٨، برواية:

«إذا ما ارتدى بالمجد ثم تأزرا»

والشاهد في أب للبناء، وهي مع التنوين في «ابنا» للإعراب. وأراد بمروان هو ابن الحكم بن العاص وبابنه هو عبد الملك بن مروان لأن البيت في مدحهما.

(٢) نسب سيبويه (وتابعه الشنتمري) في ١/٣٥٢ هذا البيت إلى رجل من مذحج ونسبه غيره من العلماء إلى آخرين. وممن نسب إليهم البيت همام أخي حسان بن مرة، وضمرة بن ضمرة (أو ابن جابر) وهُنَيٌّ (أو هاني) بن أحمر، وعمرو بن الغوث من طي وعامر بن جوين الطائي ومنقذ بن مرة الكناني، وزرافة الباهلي.

وقد تفاوتت المراجع التي نسبت البيت بين هؤلاء الشعراء كما تفاوتت في ذكر أسماء العلماء الذين =

وتقولُ: لا حولَ ولا قوّةَ إلاَّ باللَّهِ، فتجعلُ لا الثّانيةَ بمنزلةِ الأُولَى وتُضْمِرُ[1] الخَبَرَ. فإنْ جَعَلْتَ لا الثّانيةَ هي التي تُزَادُ في النّفْسِ نَحْوَ ليسَ، زَيْدٌ ولا أخوهُ عندَكَ كان في [الاسْمِ][2] الواقعِ بَعْدَهَا النَّصبُ على اللفْظِ كما جَاءَ الأبَ وآبْناً. وجَازَ أيْضاً فيهِ الرّفعُ على المَوْضِعِ فتقولُ: لا حولَ ولا قوةَ، كما قالَ: ولا أبَ.

بابُ النّكِرةِ [المُضَافَةِ][3]

النّكرةُ المضافةُ تَنْتَصِبُ [بَعْدَ][4] لا انتصاباً صَحِيحاً، كَمَا تَنْتَصِبُ بَعْدَ إنَّ، وذلكَ نحوَ لا غلامَ رجلٍ عِنْدَكَ، ولا صَاحبَ سَفَرٍ لَهُ. ويدلُّ على انتصابِ المضافِ قوْلُهُمْ: لا خيراً من زيدٍ عِنْدَهُ، فَكَما انْتَصَبَ خير [5]وثَبَتَ التّنوينُ فيهِ[5] ثَبَاتَهُ في المُعْرَبِ كذلكَ تكونُ الفَتْحَةُ في لا غُلامَ عِنْدَكَ، فتحةَ إعرابٍ لامتناعِ بناءِ المُضَافِ مع غيره وجَعْلِهِ مَعَهُ بمنزلةِ شيءٍ وَاحِدٍ.

وقد تلحقُ لامُ الإضافةِ [في الإضافةِ وذلكَ][6] نحو لا أبا لزيدٍ، فالأبُ

= نسبوه. وهذه المراجع هي: المؤتلف والمختلف للآمدي ٣٨، ومعجم البلدان ١/١١٨ واللسان (حبس) ٧/٣٦٢، والشواهد الكبرى للعيني ٢/٣٣٩، وشرح التصريح ١/٢٤٠ ـ ٢٤١ وشواهد المغني ش ١ ج ٢/٩٢١، والخزانة ١/٢٤٤، والدرر اللوامع ٢/١٩٨.

والبيت غير منسوب في المقتضب ٤/٣٧١ وكتاب الجمل للزجاجي ٢٤٣ وابن يعيش ٢/١١٠، ومغني اللبيب ش ٨٥٠ ج ٢/٥٩٣ وشرح الأشموني ١/١٨ (العجز).

وورد في الأصل «إن كان ذلك» تحريف. وروايته في المغني، وشواهده، والدرر اللوامع: «هذا وجدّكم».

والشاهد فيه عطف «أب» على موضع «لا أم» المرفوع.

(١) ج: وتضم. تحريف.

(٢) من ب وج. الصواب. وفي الأصل (اسم). تحريف.

(٣) من ب وج وط. أولى.

(٤) من ب وج وط. الصواب.

(٥ ـ ٥) بدله في ط: وثبت فيه التنوين.

(٦) من ب وج وط. إثباته يقتضيه السياق.

منصوبٌ بلا واللامُ مقحمةٌ غير معتدٍّ بها من جِهَةِ ثَباتِ الألفِ في الأبِ. ومن جهةِ تهيئةِ الاسم لعملِ لا فيهِ معتدٌّ بِهَا.

وعَلَى هَذَا تقولُ: لا غُلامَي لِزَيْدٍ (١ولا يَدَي لَهُ١) فَتَحْذِفُ النُّونَ للإضافةِ كَمَا تَحْذِفُهَا[٢] إذا لم تَدْخلِ اللامُ.

فإنْ قلتَ: لا غُلاَمَيْنِ ظَرِيفَيْنِ لَكَ، لم يَجُزْ حذفُ النّونِ[٣]، لأنَّكَ قد حُلْتَ بينَ المُضَافِ والذي تقعُ الإضافةُ إليهِ بصفةِ المَنْعِي (٤فلم يَحْسُنِ الفَصْلُ٤) بينَ المُضَافِ والمُضَافِ إليهِ (٥ولم يَجُزْ أنْ تَحْذِفَ النُّون٥) مِنَ الصِّفَةِ لأنَّ ذَلِكَ إنَّما جَاءَ في الاسمِ المنفيِّ لا في صِفَتِهِ، وربّما حَذَفَ الشّاعِرُ هذه اللاّمَ للحاجةِ والتّقديرُ بِهَا الثّباتُ قَالَ.

[٦٣]أبا الموتِ الذي لا بُدَّ أنّي مُلاقٍ لا أَبَاكِ تُخَوِّفِيني[٦]

(١ ـ ١) بدله في ط: ولا يدي بها لك.

(٢) ج: كما «لم» تحذفها.

(٣) ط: لم يجز حذف النون للإضافة كما تحذفها إذا لم تدخل اللام.

(٤ ـ ٤) كذا في ب وط. الصواب. وفي ج: «فلم يجز الفصل، وفي الأصل «فلم يحسن للفصل.

(٥ ـ ٥) بدله في ط: «ولم يجز حذف النون».

(٦) هذا البيت لابي حية النميري ـ واسمه الهيثم بن الربيع بن كثير النميري. انظر المؤتلف والمختلف ١٠٣، وذكر القيسي في إيضاح شواهد الإيضاح ق ٥٤ أن البيت ينسب أيضاً لعنترة بن شداد، ونسبه ابن الشجري في أماليه ١/٣٩٢ للأعشى، وليس في ديوان أي منهما.

والبيت منسوب لأبي حية النميري في مجاز القرآن ١/٣٥٢، وشواهد الإيضاح للقيسي (الموضع المتقدم)، ومواد (خعل) من اللسان ١٣/٢٢٣ (أبى) منه ١٨/١٢ ومن التاج ١٠/٥ و (فلا) من اللسان ٢٠/٢٢، والخزانة ٢/١١٨. والدرر اللوامع ١/١٢٥.

وغير منسوب في المقتضب ٤/٣٧٥، والكامل للمبرد ٥٦٣، والخصائص ١/٣٤٥، وشرح الحماسة للمرزوقي ٢/٥٠١، وتوجيه إعراب أبيات ١٥٢، وابن يعيش ٢/١٠٥، وشرح التصريح ٢/٢٦ والأشباه والنظائر ٢/٦٢ وهمع الهوامع ١/١٤٥.

والشاهد فيه حذف لام الإضافة في قوله لا أباك للضرورة الشعرية والأصل أن يقول: لا أبا لك.

بابُ المَنْفيّ بِلا[1] المُضارِعِ للمُضَافِ

وذَلِكَ لا خيراً من زيدٍ عندكَ، ولا ضَارباً بَكْراً في دَارِكَ، ولا عِشرينَ دِرْهماً لكَ [2] فمضارعةُ هذا للمُضَافِ [2] أنَّهُ عَاملٌ فيما بَعْدَهُ، كَمَا أنَّ المُضَافَ عاملٌ فيما بَعْدَهُ والمعمولُ فيهِ من تَمامِ الأوّلِ كَمَا أنَّ المُضَافَ إليهِ من تَمامِ المُضَافِ.

وتقولُ لا مرورَ بزيدٍ، ولا نُزُولَ على عمرٍو، إنْ[3] جعلْتَ على والبَاءَ مُتَعلّقَيْنِ بمحذوفٍ، كأنَّكَ قُلْتَ: لا مرورَ ثابتٌ بزيدٍ، ولا نزولَ واقعٌ على عمرٍو وعَلَى هَذَا قَولُهُ تَعَالى: ﴿لا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ اليومَ﴾[4] وإنْ[5] جَعَلْتَ // الجَارّيْنِ من صلةِ المَصْدَرِ نَصَبْتَ ونَوّنْتَ واضمرتَ لَهُمَا خَبَراً، وإنْ شِئْتَ أظْهَرْتَهُ. ١٥٦ ظ

وتقولُ على الوَجْهِ الأوّلِ: لا آمرَ بالمعروفِ لك. [6] ولا آمِراً يومَ الجمعةِ[7][6] [لك][7] إذا نفيتَ آمِري يومِ الجُمُعَةِ خاصةً دونَ سائرِ أيّامِ الأسبوعِ، فإن[8] عَمَّمْتَ بالنفيِ جميعَ الآمرينَ قلتَ: لا آمرَ يومَ الجمعةِ لكَ. فيومُ الجُمُعَةِ عَلَى هَذَا متعلّقٌ بِلَكَ ومعمولٌ لهُ، وعلى الوَجْهِ الأوّلِ متعلّقٌ بآمرٍ.

وَيَقْبُحُ أنْ تقولَ: لا زَيدٌ عندكَ، حَتَّى تُتْبِعَهُ بشيءٍ فتقولُ: ولاَ عَمْرٌو.

وقَالُوا: لا نَوْلَكَ أنْ[9] تَفْعَلَ، فَلَمْ يُكَرِّروا لأنَّهُ صارَ بمنزِلَةِ لا يَنْبَغِي لَكَ،

---

(١) سقطت «بلا» في ب.

(٢ ـ ٢) بدله في ط: فمضارعة هذا المضاف.

(٣) كذا في ب وفي الأصل «وإن» سهو.

(٤) آية ٩٢/ يوسف ١٢.

(٥) ط: فإن.

(٦ ـ ٦) العبارة في ط (وعلى الوجه الثاني) لا أمر يوم الجمعة.

(٧) من ب وج وط. الصواب.

(٨) ب: إذا، ج: فإذا.

(٩) نولك أن تفعل كذا أي ينبغي لك أن تفعل كذا. وإذا قال: لا نولكَ، فكأنه قال: أقْصِرْ. انظر اللسان (نول) ١٤/٢٠٨.

فأجْرَوْهَا[1] مَجْرَاهَا حيث كَانَتْ بِمَعْنَاهَا، كما أجْرَوا يَذَرُ مَجْرَى يَدَعُ لاتِّفاقِهِمَا في المَعْنَى.

وكذلكَ إذَا فُصِلَ بينَ لا والاسمِ بحشوٍ كُرِّرَ [لا][2] لأنَّ البناءَ فيهمـا[3] مع الفَصْـلِ[4] بَيْنَهَـا وبينَ الاسمِ لا يمكنُ[5] [6]وذلكَ قولُهُ تَعَالى[6] ﴿**لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ**﴾[7].

وتقولُ: لا خَيْرَ بخيرٍ بَعْدَهُ النَّارُ، فيجوزُ أنْ تَجْعلَ الباءَ الخبرَ كَمَا تقولُ: لا عيبَ بِهِ. فالجملةُ[8] صِفَةٌ للاسمِ المجرورِ فإنْ جَعَلْتَ الجُمْلَةَ وصفاً للخَبَرِ المنفْي كانت الباءُ في قولِكَ بخيرٍ، للنَّفي كما تقولُ: لستَ بزيدٍ.

بابُ الأسماءِ المجرورة

الأسْمَاءُ المجرورةُ على ضَرْبَيْنِ: ضَرْبٌ يَنْجَرُّ[9] بحَرفِ جَرٍّ وَضَرْبٌ يَنْجَـرُّ بإضَافَةِ اسمٍ مثلِه إليهِ، فأمّا مـا ينجرُّ بحـروفِ الجَرِّ فنحـوُ ما ينجـرُّ بعد مِنْ نحـوَ خَـرَجْتُ منَ البصرةِ إلى الكُـوفَةِ[10]، وهي[11] لابْتِـدَاءِ الغَايـةِ وتكون للتّبعيضِ وتكونُ زائدةً في نَحْوِ ما جَاءني من أحدٍ. وإلى، مَعْنَاهَا انتهاءُ الغَايـةِ. وفي، مَعْنَاهَا الوِعاءُ. وذلكَ نحوُ المـالِ في الكيسِ واللّصُّ في الحَبْسِ. ويُتَّسع فيهـا فيقالُ:

---

(١) ط: وأجروها.

(٢) من ب وج وط. الصواب.

(٣) ط: فيها. تحريف.

(٤) ج: مع الفصول. تحريف.

(٥) ب، ج، ط: لا يجوز.

(٦) بدله في ط: وذلك نحو.

(٧) آية ٤٧/ الصافات ٣٧.

(٨) ط: والجملة.

(٩) ب: يجر.

(١٠) ط: من الكوفة إلى البصرة.

(١١) ب، ج، ط: فهي.

فلانٌ[1] ينظرُ في العِلْمِ، وأَنا في حاجَتِكَ، والباءُ، بمَعْنَاهَا الإِلْصَاقُ والاخْتِلاطُ كقولِكَ كَتَبْتُ بالقَلمِ، وَعَمِلَ النَّجَّارُ بالقَدُومِ. وتكونُ زائدةً في قَوْلِهم: كَفَى بالِلّهِ، وبِحَسْبِكَ أنْ تفعلَ كَذَا، وأَلْقَى يَدَهُ، وأَلْقَى بِيَدِهِ، واللاّمُ، مَعْنَاهَا التَّحقيقُ والمُلْكُ.

ومِنْهَا رُبَّ وهيَ في التّقليلِ نَظيرُ «كَمْ» في التّكثيرِ، فإذَا دَخَلَتْ عَلىٰ النّكرةِ الظّاهرةِ لَزِمَتْهَا الصِّفَةُ وذَلكَ قَولُهُمْ رُبَّ رَجُلٍ يَفْهَمُ ورُبَّ رجلٍ في الدّارِ، فموضعُ رُبَّ مع المجرورِ بها مَوْضِعُ نَصْبٍ، والفِعْلُ الذي يَتَعَلَّقُ بِهِ قد يُحْذَفُ في كثير من الأمرْ للعلم به لأنّها تستعملُ جَواباً وتقديرُهُ: رُبَّ رَجُلٍ يَفْهَمُ أدركْتُ أو لَقِيتُ، فَتُحْذَفُ كَمَا حُذِفَ مَا // يَتعلَّقُ بِهِ الجَارُّ للدلالةِ عليهِ في نَحْوِ قولِهِ: ﴿وَأَدْخِلْ يَدَكَ في جَيْبِكَ تَخرُجْ بَيضَاءَ من غيرِ سُوءٍ في تِسْعِ آياتٍ إلى فِرْعَوْنَ﴾[2]، ولَمْ يَذْكُرْ مُرْسِلاً لدلالةِ الحَالِ عَلَيْه. ١٦٠ و

ومما عَمِلَ فيهِ رُبَّ قولُ الأعْشَى:

[٦٤] رُبَّ رِفْدٍ هَرَقْتُهُ ذلكَ اليو ... مَ وأَسْرَى من مَعْشَرٍ أقْتَالِ[3]

---

(١) ب، ج، ط: زيد.

(٢) آية ١٢/ النمل ٢٧.

(٣) هذا البيت لأعشى ميمون بن قيس. ونسبه العيني في الشواهد الكبرى ٣/٢٥١ لأعشى همدان واسمه عبد الرحمن بن عبدالله وتابعه في هذه النسبة العاملي في شرح الشواهد /٢١٩.

والبيت منسوب لأعشى قيس في ديوانه ق ١/٧١ ص ١٣ (من قصيدة يمدح بها ابن المنذر اللخمي)، وجمهرة أشعار العرب ٦١، والكنز اللغوي (كتاب الإبل عن الأصمعي ٩٧، والأضداد لابن بشار الأنباري ٢٩٧ (الشنقيطي) و ٣٣٩ (أبو الفضل) وأمالي القالي ١/٩٠ و ٢/٧، وشواهد الإيضاح للقيسي ق ٥٥، وسمط اللآلي ١/٢٨٤ و ٢/٦٣٧، وشروح سقط الزند (البطليوسي) ٢/٨٢٢، والمفصل ٢٨٦، وشرحه لابن يعيش ٨/٢٨، ومغني اللبيب ش ٨٤٢ ج ٢/٥٨٧، وشرح درة الغواص ١٥٨، والدرر اللوامع ٢/٥. وروايته في ج والمفصل وشرح درة الغواص وشرح الشواهد للعاملي «من معشر أقيال» وهو جمع قيل ومعناه الملك، وأكثر ما يستعمل الأقيال =

فقولُهُ: مِن مَعْشَرٍ أقتَال(1) لا يكونُ إلا مُتعلّقاً بمحذوفٍ ولا يكونُ من صِلَةِ [قولِهِ](2) أسْرَى، لأنَّ أسْرَى معطوفٌ على رُبَّ فكَما أنَّ ما تعملُ فيهِ رُبَّ لا بدَّ لَهُ من صِفَةٍ فكذلكَ ما يُعْطَفُ عليهِ.

وقَالُوا رُبَّهُ رَجُلاً، فأضْمَروا مَعَهُ قبلَ الذّكْرِ على شَريطةِ التّفْسِيرِ كَمَا فَعَلوا ذلكَ في نِعْمَ رَجُلاً، وإنّما دَخَلَتْ رُبَّ على هَذَا المُضْمَرِ(3) وهيَ إنّما تدخلُ على النّكِرَاتِ، من أَجْلِ أنَّ هَذَا الضّميرَ ليس بمقصودٍ قَصْدُهُ فلمّا كانَ غيرَ معيّن أشْبهُ النكرةَ فَصَارَ في حُكْمِهَا.

وقد كَفّوا رُبَّ بما (4 كما كَفّوا بِهَا غَيْرَهَا4).

ولمّا كانَتْ رُبَّ إنّما تأتي لِمَا مَضَى وَجَبَ أنْ تكونَ رُبّما كذلكَ أيْضاً تدخلُ على المَاضِي كقولِهِ:

[٦٥] رُبّما أوفيتُ في عَلَمٍ   تَرْفَعَنْ ثوبي شَمالاتُ(5)

= في ملوك حمير. وروى في جمهرة أشعار العرب، من معشر ضُلّال «وأشار إلى رواية «أقتال» وهو جمع قتل بمعنى العدو والرِفد القدح الضخم.

(1) ج، أقيال.

(2) من ب وج. أبين.

(3) ب، ج، ط: على هذا الضمير.

(٤ ـ ٤) بدله في ط: بما في قولهم ربما كما «كفوا بها غيرها».

(5) هذا البيت لجُذيمةَ الأبرش كان ملكاً وهو جذيمة بن مالك بن فهم. ويقال له أيضاً الوضاح. انظر المؤتلف والمختلف ٣٤. ونسب البيت في المفصل ٣٣١ لعمرو بن هند وفي شواهد المغني ٣٩٣/١ أن ابن حزم نسبه غلطاً لتأبط شرا.

والبيت منسوب لجذيمة الأبرش في سيبويه والشنتمري ١٥٣/٢، ونوادر أبي زيد. ٢١٠، والمؤتلف والمختلف ٣٤، وابن يعيش ١٤٠/٩ (أشار إلى نسبته لعمرو بن هند) ومواد (شيخ) من اللسان ٥١٠/٣ و (شمل) منه ٣٨٩/١٣ ومن التاج ٣٩٦/٧ وشواهد المغني ش ١٩٦ ج ٣٩٣/١ و٧٢٠/٢، والخزانة ٥٦٧/٤، وشرح الشواهد للعاملي ٣٦٩، (أشار إلى نسبته لتأبط شراً).

والبيت غير منسوب في المقتضب ١٥/٣، والأمالي الشجرية ٢٤٣/٢ ومغني اللبيب ش ٢٠٩ =

وقَدْ يَقَعُ المُضَارِعُ بَعْدَهَا على تأويلِ الحكايةِ وذلكَ في نَحْوِ قولِهِ تَعَالى: ﴿رُبَّما يَوَدُّ الّذِينَ كَفَرُوا﴾[1] فهذِهِ[2] حكايةُ حالٍ تَكونُ كَمَا قالَ[3] اللَّهُ تَعَالى: ﴿فوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَـذَا من شِيْعَتِهِ وَهَـذَا مِنْ عَدُوِّهِ﴾[4] ولا يكونُ هَذَا على إضمارِ كَانَ في قياسِ قولِ سيبويهِ[5].

وقد أضْمرُوا رُبَّ بَعْدَ الواوِ نحوَ قولِهِ:

[٦٦]وقَاتمِ الأعْمَاقِ خَاوِي المُخْتَرَقْ

وهَذَا ضَرْبٌ آخرُ من حُروفِ الجَرِّ وهو ما كَانَ غيرُ ملازمٍ للجَرِّ فمن ذلكَ الواوُ والتَّاءُ وحتّى، فأمّا الواوُ التي تُسْتَعملُ في القَسمِ وهيَ عِنْدَهُمْ بدلٌ من الباءِ التي تُوصِلُ الحَلِفَ إلى المحلوفِ بِهِ، نحوَ أحْلِفُ باللَّه وإنّما تستعملُ مع الاسمِ المُظْهَرِ، فإذا كَنَيْتَ عن المحلوفِ بِهِ رَدَدْتَ الباءَ فقلتَ: بِهِ لأفعلَنَّ، أَنْشَدَ أبو زيدٍ:

[٦٧]أَرَى بَرْقاً فأَوْضعَ فوقَ بَكْرٍ فلا بِكَ ما أَسَالَ ولا أَغَامَا[6]

= ج١/١٣٥، وهمع الهوامع ٢/٩٩، الشمالات جمع شمال الرياح وعادة ما تهب سريعة من ناحية القطب. والشاهد فيه دخول ربما على الفعل الماضي ودخول النون في «تَرْفَعَنْ» في البيت ضرورة.

(١) آية ٢/ الحجر ١٥.

(٢) ط: وهذا.

(٣) ط: كما جاء.

(٤) آية ١٥/ القصص ٢٨.

(٥) اشترط النحاة أن يقع الزمن الماضي بعد رب فذكر الفراء في معاني القرآن ٢/٨٢ أن الأصل في رب أن يقع الزمن الماضي بعدها. وقد جاء في القرآن الكريم دخول رب في الفعل المضارع كما في الآية السابقة وفسروا هذا بأن المستقبل في الآية منزل منزلة الماضي. انظر أراء سيبويه في رب في ١/٢١٢ و٢٧٠ و٣٤٥ و٣٥٣ ـ ٣٤٥.

(٦) هذا الرجز لرؤبة بن العجاج وبعده:

مشتبهِ الأعماقِ لماعِ الخَفَقْ

والتّاءُ في نحوِ تَاللَّهِ لأفْعَلنَّ ﴿وتَاللَّهِ لأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم﴾[1] وَهِيَ عندَهُم بدلٌ من الواوِ كَمَا كانَتْ في تُجَاهٍ بدلاً من الواوِ في وَاجَهْتُ ولا تُسْتَعمَلُ إلا في اسمِ اللَّهِ كما لَمْ تُسْتَعمِلِ التَاءُ في أَسْنَتُوا إلاّ في خِلافِ الخِصْبِ ولا تَدْخُلُ في غيرِ اسمِ اللَّهِ.

بَابُ حَتّى

وهي تُسْتَعملُ على ثلاثةِ أَضْرُبٍ:

أَحَدُهُما أنْ يكونَ حرفَ جَرٍّ كإلى وذلكَ نحو قولِهِ: ﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الفَجْرِ﴾[2] وَيَنْتَصبُ الفِعْلَ بَعْدَ هذهِ بإضْمَارِ انْ، كَمَا يَنْتَصِبُ بَعْدَ اللاّمِ بإضمارِ

وهو في ديوانه ق ٤٠/١ و١٠٤/٢، ومجاز القرآن ٣٨٠/١، وجمهرة اللغة (تقو) ٢٧/٢ وخفق ٢٣٦/٢، والموشح ٢١٩/١٧، والمنصف ٣/٢، ومقاييس اللغة (خرق) ١٣٢/٢ و(قتم) ٥٨/٥، وفقه اللغة وسر العربية ٣٣١، وشروح سقط الزند (البطليوسي) القسم الثاني /٥٨٢ والقسم الرابع ١٥٨٤، والمفصل ٣٢٩، وشواهد الإيضاح للقيسي ق ٦٢، ومغني اللبيب ش ٥٦٩ ج ٣٤٢/٢، والخزانة والشواهد الكبرى للعيني ٣٨/١ والعيني (فقط) ٣٤٦/٣ وشواهد ابن عقيل للمجرجاوي ص ٤ و١٢٨، وشرح الشواهد للعاملي ص ٩، والدرر اللوامع ٣٨/٢.
وهو غير منسوب في سيبويه والشنتمري ٣٠١/٢، والخصائص ٢٦٤/١، وهمع الهوامع ٨٠/٢، والأشباه والنظائر ١٥٩/١، والأشموني ١٤/١، وشواهد الشافية ٢٣٧/٤.
والقتمة: الغبرة إلى الحمرة. والأعماق جمع عمق - بفتح العين وضمها - ما بَعُدَ من أطراف المفاوز، والمخترق بفتح الراء - مكان الاختراق، من الخَرَق - بالفتح.
لعمرو بن يربوع بن حنظلة في نوادر أبي زيد ١٤٦، وجمهرة اللغة (غمى) ١٥٢/٣، وشروح سقط الزند (التبريزي) ١١٦٧/٣ ورواه البطليوسي في ١١٦٨/٣.
والبيت غير منسوب في الخصائص ١٩/٢، والمخصص ٥٢/١٤، وابن يعيش ٣٤/٨ و١٠١/٩ واللسان (أهل) ٣٢/١٣.
والشاهد فيه مجيء باء القسم - على الأصل - متصلة بالمضمر فهذه الباء تبدل بالواو في القسم حينما تدخل على الظاهر كقولك: وزيد.

(١) آية ٥٧/ الأنبياء ٢١.
(٢) آية ٥/ القدر ٩٧.

أَنْ، والآخَرُ[1] أنْ تكونَ عاطِفةً وذلكَ نَحْو[2] ضَربْتُ القَوْمَ حَتّى زيداً، فزيدٌ من القَوْمِ وإنّما تَذْكَرُ حتى لتعظيمٍ أو تحقيرٍ أو قوّةٍ أو ضَعْفٍ، والتَّعظيمُ[3] مَاتَ النّاسُ حتّى الانبياءُ، والتّحقيرُ قَدِمَ الحاجُّ حتى المُشَاةُ. والثّالِثُ: أنْ تَكُونَ حَرْفاً من حُروفِ الابتداءِ يُسْتَأنَفُ بَعْدَها كَما يُسْتَأنَفُ بَعْدَ أمّا وإذَا وذلكَ نحْو قولِهِ:

[٦٨]وَحَتّى الجِيَادُ ما يُقَدْنَ بأرْسَانِ[4]

أَلَا تَرَى أنّها ليستْ عاطِفةً لدخولِ حرفِ العَطْفِ عَلَيْهَا ولا جارةً لارتفاعِ

---

(١) ج: والأخرى.

(٢) ط: نحو (قولك).

(٣) ب، ج، ط: فالتعظيم «نحو».

(٤) هذا عجز بيت لامرىء القيس. والبيت بتمامه:

مَطَوْتُ بِهِمْ حَتّى تكلَّ غزيهم وحَتّى الجيادُ ما يُقَدْنَ بأرْسَانِ

وورد البيت بتمامه في هذا الموضع في ب، ج لكن رواية صدره فيها هنا، «سريت بهم حتى تكلّ مطيهم».

وهو منسوب لامرىء القيس في ديوانه ومختار الشعر الجاهلي ق ١٦/٩ ص ٧٦ و٩٢ على الترتيب، وسيبويه والشنتمري ٤٩٧/١، و٢٠٣/٢، والكنز اللغوي (القلب والإبدال لابن السكيت) ٤٧، وجمهرة اللغة (طمو) ١١٨/٣، وكتاب الجمل للزجاجي ٧٨، ومقاييس اللغة (مطو) ٣٣١/٥-٣٣٢، وأمالي المرتضى ٤٠/٣، والمخصص ١٢١/١٤ و٢٤٠/١٤ وشواهد الإيضاح (للقيسي) ق ٧٠ و (ابن بري) ق ٣١، وشروح سقط الزند (البطليوسي) ١٦٦٥/٤، والمفصل ٢٨٤ (العجز)، وشرحه لابن يعيش ٧٩/٥ و٣١/٧ (العجز) و١٩/٨ واللسان مواد (غزا) ٣٥٩/١٩ و (مطا) ١٥٣/٢٠، ومغنى اللبيب ش ١٩٥ ج ١٢٧/١ وشرح شواهده ش ١٨٣ ج ٣٧٤/١، والاشباه والنظائر ٢٠/٢، والدرر اللوامع ١٨١/٢ - ١٨٩.

والبيت غير منسوب في شرح ديوان العجاج ٢٤٩ و٤١٨ وشرح الأشموني ٤٣٧/٤.

وقد روي «سريت بهم» في سيبويه والشنتمري، والجمل للزجاجي والمخصص واللسان (غزا)، والأشباه والنظائر، وشرح الأشموني، والدرر اللوامع. وفي سوى ذلك من المراجع «مطوت بهم» وبرواية «حتى تكل غزيهم» في المخصص واللسان، وحتى تكل غزاتهم في ابن يعيش وابن بري، وفي سوى ذلك من المراجع «حتى تكل مطيهم». والشاهد فيه جعل حتى التي في العجز غير عاملة ولذلك جاء بعدها الموفوع فهي غير «حتى» التي في صدر البيت التي عملت النصب.

الاسمِ[1] بَعْدَهَا.

بابُ ما يستعملُ مرّةً حَرْفَ جَرٍّ وَمَرةً غيرَ حرفِ جَرٍ

من ذلكَ عَلَى وَعَنْ وكافُ التّشبيهِ ومُذْ ومُنْذُ[2] تقولُ: عَلَى زيدٍ ثَوْبٌ، فَهَذَا حَرْفٌ، إلاّ أنّها تَتعلّقُ[3] بالفِعْلِ كَمَا أَنَّ قَوْلَكَ: في الدّارِ زيدٌ، كذلكَ، وأمّا استعمالُهم لها آسْماً فقولُ الشّاعِرِ:

[٦٩]غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ ما تَمَّ ظِمْؤُهَا   تَصِلُّ وَعَنْ قَيْضٍ بِبَيْدَاءَ مَجْهَلِ[4]

فدخولُ مِنْ عليهِ قَدْ دَلَّكَ [عَلَى][5] أنّها اسمٌ وتقولُ: رَمَيْتُ عن القَوْسِ،

---

(١) ب: لامتناع الاسم. تحريف.

(٢) ب، ج، ومنذ ومذ.

(٣) ط: أنه متعلق.

(٤) لمزاحم بن الحارث العقيلي (شاعر إسلامي. انظر طبقات ابن سلام ٥٨٣ والعيني ٣/٣٠١) في نوادر ابن زيد ١٦٣ والكنز اللغوي (كتاب الإبل عن الأصمعي) ١٠٠، وجمهرة اللغة (باب ما يستعار فيتكرم به في غير موضعه) ٤٩١/٣، وشواهد الإيضاح للقيسي ق ٦٤، والاقتضاب ٤٢٨، وابن يعيش ٣٨/٨، ومواد (علا) من اللسان ٣٢١/١٩ و (جهل) من التاج ٢٦٨/٧ و (صلل) منه أيضاً ٤٠٥/٧، والشواهد الكبرى للعيني (الموضع المتقدم)، وشرح التصريح ١٩/٢، وشواهد المغني ٢٢٣ ج ٤٢٥/١ ـ ٤٢٦، والخزانة ٢٥٣/٤، وشواهد ابن عقيل للجرجاوي ١٢٥ وشرح الشواهد للعاملي ٢٣١، والدرر اللوامع ٢٦/٢ ـ ٣٧.

والبيت غير منسوب في سيبويه والشنتمري ٣١٠/٢، والمقتضب ٥٣/٣ والكامل للمبرد ٤٨٨، وكتاب الجمل للزجاجي ٧٣، والمخصص ٦٤/١٤، (الصدر) و٦٥/١٦، والمفضل ٢٨٨، (الصدر) ومغني اللبيب ش ٢٣٣ ج ١٤٦/١، والأشباه والنظائر ٦/٢ (الصدر) وشرح الأشموني ٣٠٤/٣.

وروي «بعد ماتَمّ خمسها» في سيبويه والشنتمري، ونوادر ابن زيد، والمقتضب والكامل للمبرد، وجمهرة اللغة، والمخصص (الموضع الأول) والتاج (جهل) وروي «بـزيزاء مجهل» بدل «ببيداء مجهل» في كثير من المواضع المتقدمة وكلاهما بمعنى واحد.

والشاهد فيه دخول «من» على «على» لأنها اسم في تأويل فوق.

(٥) من ب وج: الصواب.

فتوصلُ بِهَا الفِعْلَ[1] إلى المفعولِ كَمَا تُوصِلُهُ بالباءِ إليهِ في نحوِ مررتُ بزيدٍ. [وقد آسْتُعْمِلَتْ آسْماً][2]. قالَ الشَّاعِرُ:

[٧٠]جَرَتْ عَلَيْهَا كُلُّ ريحٍ سَيْهُوجْ مِنْ عَنْ يَمينِ الخَطِّ أَوْ سَمَاهِيجْ

وأمّا كافُ التّشبيهِ، فالدّلالةُ على أنّها حرفٌ وَصْلهُم الذي بِهَا كثيراً في حَال السَّعَةِ، وذلكَ قولُهم: جَاءَنِي الذي كَزيدٍ، فَصَارَ ذلكَ بمنزلةِ قولِكَ: جَاءَنِي الذي في الدَّارِ، ولم يَكُنْ عِنْدَهُم مثل[4] جَاءَنِي الذي مِثْلُ زيدٍ، وقَالوا: كُنْ كَمَا أَنْتَ، ومَعْنَاهُ كُنْ كالذي أَنْتَ، ويَجُوزُ انْ تكونَ ما كافةً، وقد استعملت اسْماً [5] في نحوِ قولِ الشّاعرِ [5]:

---

(١) ط: الفعل بها.

(٢) ما بين العاضدتين من ط. وإثباته يقتضيه المعنى كما يتفق في السياق مع ما في الأصل، والذي في ب وج يؤيد ذلك، ونص عبارة ب أما كونها اسما كقول الشاعر «سهو» ونص عبارة ج: أما كونها اسما فكقول الشاعر.

(٣) ينسب هذا الرجز لرجل من بني سعدة، وأكثر المراجع تذكر مع هذين البيتين بيتين آخرين على الترتيب الآتي:

يا دارَ سَلْمَى بينَ داراتِ العُوجْ جَرَتْ عليهِ كلُّ ريحٍ سَيْهُوجْ
هَوجاءَ جاءتْ من بلادِ يَاجوجْ مِنْ عَنْ يمينِ الخطِ أَوْ سَماهِيجْ

والرجز منسوب لرجل من بني سعدة في الكنز اللغوي(القلب والإبدال لابن السكيت٣٨]، والأمالي للقالي ١٤٧/٢، والأزمنة والأمكنة ٧٩/٢، وسمط اللآلي ٧٧١/٢، وشواهد الإيضاح (للقيسي) ق ٦٥ (ولابن بري) ق ٣٢ ومواد (سمج) من اللسان ١٢٤/٣ والتاج ٦٠/٢ و(سمهج) من اللسان ١٢٦/٣ والتاج ٦١/٢.

وغير منسوب في جمهرة اللغة (جسه) ٩٦/٢، والمخصص ٨٦/٩، والتنبيه للبكري ١٠٩، والمعرب من الكلام الأعجمي ٢٠٣، والأمالي الشجرية ٢٥٤/٢، والدرر اللوامع ١٩/١. والسيهوج الشديدة. و«سماهيج» جزيرة في البحر تدعى بالفارسية «ما شي ما هي». فعربتها العرب (المعرب ٢٠٢).

والشاهد فيه مجيء «عن» اسما بدليل دخول حرف الجر «من» عليه.

(٤) ط: بمنزلة.

(٥) بدله في ب وج: «في نحو قول الأعشى».

[٧١]أَتَنْتَهُــونَ وَلَنْ يَــنْهَــى ذَوِي شَــطَطٍ   كالطَّعْنِ يَهْلِكُ فِيهِ الزَّيتُ والفُتُلُ

فالكَافُ فَاعلة لأنَّ الفاعِلَ لا يُحْذَفُ.

بَابُ مُذْ ومُنْذُ

مُـذْ ومُنْذُ يجـوزُ أنْ يكونَ كُـلُّ واحدٍ منهمـا آسْماً، ويجـوزُ أنْ يكونَ حَـرْفاً [جَارّاً](٢). والأغْلَبُ عَلَى مُذْ أَنْ يكونَ آسْماً للحَذْفِ، أمّا الموضعُ الـذي يكونـانِ فيهِ، حَرْفَي جَرٍّ فقولُكَ: مُذْ(٣) كَمْ سِرتَ، فَمُذْ(٤) حرفٌ(٥) لإيصـالِهَـا الفعلَ إلى كَمْ، كَمَا كَانَ البَاءُ في قولِكَ: بِمَنْ تَمرُّ، كذلكَ. وكـذلكَ إذا قلتَ: أَنْتَ عِنْـدَنَا مُذِ الليلةِ، فَقَدْ أضَفْتَ الكونَ إلى الليلةِ بِمُذْ أو مُنْذُ(٦) لأنَّ المَعْنَى أَنْتَ عِنْدَنا في الليلةِ. فَهَذَا للوقْتِ الحَاضِر.

وأمّا الموضعُ(٧) الذي يكونَانِ فيهِ آسْمَيْنِ فيكونُ(٨) عَلَى ضَرْبَيْنِ: أَحَدُهُمَـا

---

(١) لـلأعشى في ديوانـه ق ٦/٦١ ص ٦٣، والكامـل للمبرد ٤٤، وسمط الـلآلي ٢/٨٧٥، والأمـالي الشجرية ٢/٢٢٩ و٢٨٦ ، وابن يعيش ٨/٤٣، واللسـان (دنـا) ١٨/٢٩٨، والأشبــاه والنـظائــر ٤/١١٥، والشواهد الكبرى للعيني ٣/٢٩٣، والخزانة ٣/٢٦٣ وما بعدها، وشـواهد ابن عقيـل للجرجاوي ١٢٤، وشرح الشـواهد للعاملي ٢٢٧ - ٢٢٨، والدرر اللوامع ٢/٢٩.

والبيت غير منسوب في المقتضب ٤/١٤١، والخصائص ٢/٣٦٨، وتوجيـه إعراب أبيـات ١١٥، وهمع الهوامع ٣٧٢.

وروايته في الديوان وسمط اللآلي «هـل تنتهون ولا ينهى» وفي غيـر الأصـــل والخصـائص وتوجيـه إعراب أبيات، والأمالي الشجرية والخزانة «كالطعن يذهب فيه».

والشاهد فيه استعمال الكاف من قوله «كالطعن» أسماً بمعنى مثل. وهناك من يقول أن الفاعل يقدر شيءٌ أو شطط «وكالطِعْنِ» جار ومجرور صفة له. وعلى هذا التأويل لا شاهد فيه.

(٢) من ب وج وط. أبين.

(٣) ط: منذ.

(٤) ط: فمنذ. وهي ساقطة في ج.

(٥) ب: حرف «جر».

(٦) ج: بمذ ومنذ

(٧) ج، ط: والموضع.

(٨) ج، ط: يكون.

أنْ يكـونَ بِمَعْنَى الأمَدِ، فينتـظمَ أوّلِ الوَقْتِ: إلى آخـرهِ. والآخَرُ أنْ يكـونَ أوّلَ الوَقْتِ، فأمّا الأمَدُ فقولُكَ: لَمْ أرَكَ مُذْ يومانِ، أيْ أمَدُ ذلـكَ يَوْمَـانِ، فَمُذْ ابتـداءٌ مَوْضِعُهَا رَفْعٌ، وهو اسمٌ من أسْمَاءِ الزَّمانِ ويَوْمَانِ خَبَرٌ لَهَا[١]، ولا تُسْتَعْمَلُ آسْمَـاً إلّا في الابْتِدَاءِ خَاصة، والنّكرةُ يَخْتصُّ بِهَا [هَذَا][٢] البَـابُ، لأنَّ الغَرَضَ السّؤالُ عن عِـدَّةِ المُدّةِ التي آنْقـطَعَتِ الرّؤيـةُ فيها، وإنْ خُصِّصَ لَمْ يَمْتَنِعْ، كَمَا أنّـهُ إذا خُصِّصَ مـا في جَوابِ كَمْ لَمْ يَمْتَنِـعُ، لأنَّ التّخصيصَ فيـهِ لَيْسَ يُخْـرِجُـهُ عن أنْ يكونَ عدَّةً، وَأمَّا أوّلُ الوَقْتِ فقولُكَ مـا رَأيْتُهُ مُـذْ يومُ الجُمُعَـةِ. المَعْنَى أوّلُ ذلكَ يومُ الجُمُعَةِ، فَهَذَا الضّرْبُ يُحْتَاجُ إلى التّوقيتِ وتخصيصِ يومٍ بِعَيْنِهِ[٣].

١٦٦ و والفَصْلُ بينَ الرّفعِ والجرِّ بِمُذْ أنَّكَ إذا جَـرَرْتَ بِمُذْ كَـانَ الكلامُ جملةً // واحدةً، وإذا رَفَعْتَ كانَ الكلامُ جُمْلَتَيْنِ.

بابُ القَسَمِ

القَسَمُ جملةٌ يُؤكَّدُ بِهَا الخَبَرُ[٤]، ولَمّا كانَ[٥] في الأصْلِ جملةً مِنَ الجُمَلِ التي هي أخبـارٌ جاءتْ على مَـا جَاءتْ عليـهِ أَخَواتُهَـا في كونِهـا[٦] مَرّةً جُملةً من فِعْلٍ وفاعـلٍ، وأُخْرَى من مُبْتَـدأٍ وَخَبَرٍ إلّا أنّهـا لا تَسْتَقِلُّ بـأنْفُسِـهَا حتّى تُتْبَـع بما يُقْسَمُ عَلَيهِ. وَنَظِيرُهَا من الجُمَـلِ الشَّرْطُ في المُجَـازَاةِ في أنّها وإنْ كَـانَتْ جُمْلَةً فقد خَرَجَتْ عن أَحْكَامِ الجُمَلِ من جهةِ أنّها لا تُفِيـدُ حتّى يَنْضَمَّ إليها الجَـزَاءُ، فالجُمْلَةُ التي مِنَ الفِعْلِ والفـاعِلِ[٧] في القَسَمِ قَـولُهُم: أَحْلِفُ باللّهِ، وَكَثِيـراً ما

---

(١) ب: خبرها.

(٢) من ب وج وط: أولى. وورد بعده في ط عبارة: «دون المعرفة». موضوعة بين عاضدتين.

(٣) ب، ج، ط: وقت بعينه.

(٤) ج: مؤكد بها الخبر.

(٥) ب، ج: وإذا كان.

(٦) ط: من كونها.

(٧) ط: من فعل وفاعل.

يُحْذَفُ أَحْلِفُ للعلمِ بِهِ والاسْتِغْنَاءِ بذلكَ عَنْهُ.

والتي مِنَ الابْتِدَاءِ والخَبَرِ قَوْلُهُمْ: لَعَمْرُكَ لأفْعَلَنَّ، وَعَلَيَّ عَهْدُ اللَّهِ وأيمُنُ اللَّهِ. وهذهِ الاقسامُ تُتَلَقَّى باللاّمِ وبأنَّ وبِلاَ وَما[1]، وذلكَ قولُكَ: واللَّهِ إنَّ زيداً منطلقٌ، وباللَّهِ لَزيدٌ مُنْطَلِقٌ، وواللَّهِ لا يقومُ زَيْدٌ، وأيمنُ اللَّهِ لأفْعَلَنَّ، والبَاءُ التي أَضَافَت الحَلِفَ إلى المحلوفِ بِهِ في قولِهِم: أَحْلِفُ باللَّهِ، قد تُبْدَلُ منها الواوُ فيقالُ: واللَّهِ، وتبدل من الواو التَّاءُ فيقالُ: تَاللَّهِ[2]، وفي القُرْآنِ: ﴿وتَاللَّهِ لأكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾[3].

وقولهم[4]: لَعَمْرُكَ أنّ زيداً مُنْطَلقٌ، لعمركَ فيهِ يَرْتَفِعُ بالابْتِدَاءِ، وَخَبَرُهُ مُضْمَرٌ، ولا يُسْتَعْمَلُ إظهارُ هَذَا الخَبَرِ، كَمَا لَمْ يُسْتَعْمَلْ[5] إظهارُ خَبَرِ المُبْتَدَأِ الذي بَعْدَ لَوْلاَ وقد[6] // تُحْذَفُ لا في النَّفيِ من اللَّفظِ وهو مُقَدَّرٌ في المَعْنَى ١٦٧ و و[ذَلِكَ][7] قَوْلُهُمْ: واللَّهِ أَفْعَلُ، يُرِيدونَ [بِهِ][8] لا أَفْعَلُ.

[٧٢] تَاللَّهِ يَبْقَى عَلَى الأيامِ مُبْتَقِلٌ   جَوْنُ السَّرَاةِ رَبَاعٌ سِنُّهُ غَرِدُ[9]

---

(١) ط: وبما.

(٢) ج: بالله. تصحيف.

(٣) آية ٥٧/ الأنبياء ٢١.

(٤) ط: «وتقول: والله لكذب (زيد)» وقولهم.

(٥) ب: كما لا يستعمل.

(٦) «قد» مكررة في الأصل وساقطة في ج.

(٧) من ب وج وط. الصواب. وفي الأصل. «وكذلك» تحريف.

(٨) من ب وج وط. أولى.

(٩) لابي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ق ١/٣ ج ٥٦/١، وديوان الهذليين ١٢٤/١، وشواهد الإيضاح للقيسي ق ٦٦، ومواد (كور) من اللسان ٤٧١/٦ - ٤٧٢ و (بقل) من التاج ٢٣١/٧، وفي هذه المادة من اللسان ٦٤/١٣ - ٦٥ نسب البيت لمالك بن خويلد الخزاعي الهذلي وهذا وهم وتحريف. فمالك من خناعة وليس من خزاعة وهذا ما أثبته صاحب اللسان في (جيد) ١٣٧/٤ في نسب الشاعر.

والبيت منسوب للهذلي (دون ذكر اسم) في إصلاح المنطق ٣٦٥-٣٦٦، وابن يعيش ٩٧/٩ - ٩٨ =

وجَازَ حَذْفُهَا للدَّلالَةِ عَلَيْهَا، أَلَا تَرَى أنّه لو كَانَ إيجاباً لَمْ يَخْلُ[1] مِن اللاّم أو مِنَ النُّونِ أو مِنْهُمَا جَميعاً. وأَلِفُ أيمَنٍ أَلِفُ وَصْلٍ كالتَّي تَلْحَقُ لامَ المَعْرِفَةِ[2]، وقد يُحْذَفُ حَرْفُ الجَرِّ فَيَصِلُ الفِعلُ إلى الاسمِ المَحْلُوفِ بِهِ وذلكَ نَحْوُ[3] اللَّهَ لأفْعَلَنَّ، ورُبَّما أُضْمِرَ حَرْفُ الجَرِّ فقيلَ: اللَّهِ لأفْعَلَنَّ.

بَابُ الأسماءِ المجرورةِ بإضافةِ أسماءٍ مِثْلِهَا إليهَا

والاضَافَةُ[4] عَلَى ضَرْبَيْنِ: إضافةٌ مَحْضَةٌ وَهِيَ التي لا يُنْوَى بها الانْفِصالُ. وإضَافةٌ غَيرُ مَحْضَةٍ وهي [5]ما يُنْوَى بهـا الانْفِصَـالُ[5]. والإضَـافَةُ المَحْضَـةُ تَجِيءُ على ضَرْبَيْنِ: إضَافَةٌ بِمَعْنَى اللاّمِ، وإضَافَةٌ بِمَعْنَى مِنْ، فالّتي بِمَعْنَى اللاّمِ نحـوُ دَارِ زَيْـدٍ، وَثَوْبِ عمـرٍو، وغلامِ بَكْـرٍ، وكلِّ الـدّراهمِ، فَمَعْنَى هَذَا دَارٌ لـزيدٍ، وثوبٌ لِبَكْرٍ، وكلٌّ للدّراهمِ، وكلُّ اسمٍ لا جزاءِ الشَّيءِ، فَكَما[6] أَنَّكَ إذَا أَضَفْتَ الأجـزاءَ إلى المتجزىءِ كَـانَ بِمَعْنَى اللاّمِ، فكـذلكَ إذَا أَضَفْـتَ إليـهِ كلامـاً كانَ كَذلكَ.

١٦٨ و — ولا تُضِيفَ المعارفَ[7] وإنّما تُضَافُ النّكراتُ، فـإذَا أَضَفْتَ النَّكِرَة // إلى

= (انظر أيضاً ٧/١١١). وهو غير منسوب في المفصل ٣٤٥ (أتمه النعساني ونسبه لأبي كبير الهذلي).
ومبتقل أي حمار يأكل البقل.

والشاهد في قوله يبقى حيث حذف لا النافية. والذي سوغ هذا الحذف عدم التباسه بالفعل الموجب لأن الموجب يقتضي لام التوكيد ونونه أو أحدهما.

(١) ط: لم يخل (الكلام).
(٢) ب، ج: لام التعريف.
(٣) ط: وذلك قولك.
(٤) ب، ج، ط: الإضافة.
(٥ ـ ٥) بدله في ب وج وط: «ما نوى به الانفصال».
(٦) ط: وكما.
(٧) ب: ولا تضاف المعارف.

المَعْرِفَةِ فاختصتْ بالإِضَافَةِ اكْتَسَبَتْ[1] مِنَ المَعْرِفَةِ التَّعريفَ الذي فيها نحوَ غـلامُ زيد[2] ولو أَضَفْتَ معرفةً إلى نكـرةٍ فقلتَ: هَذَا زَيْـدُ رَجُلٍ، تَنَكَّـرَ، وإِذَا أَضَفْتَ نكـرةً إلى نكرةٍ اخْتَصَّتْ بـالإضافـةِ، وإنْ لَمْ تَتَعرّفْ نحـوَ: راكبُ حِمارٍ [وغُـلامُ رَجُلٍ][3].

ومنَ الأسْماءِ أسماءٌ قد أُضِيفَتْ إلى المَعَارِفِ وَلَمْ تَتَعَرَّفْ بذلـكَ، للإبهـامِ الذي فيها، وأنّها لا تَخصُّ شيئاً بعينِهِ. فَمِنْ ذلكَ غيرُ ومِثْلُ وسِوى تقولُ: مَـرَرْتُ برجلٍ غيرِكَ، وبفلانٍ مِثْلِكَ، فَتَصِفُ بهَا النَّكرة.

وقَدْ زَعَمُوا أَنَّ بَعْضَ العَرَبِ يَجْعَلُ وَاحِدَ أُمِّهِ، وَعَبْـدَ بَطْنِـهِ نَكِرَةً، وإنْ كَـانَ الأكْثَرُ أَنْ يكونَ مَعْرِفَةً.

وممّا يُضَافُ أَسْماءُ الظّروفِ وذلـكَ نحوُ خَلْفَ زَيـدٍ وَفَوْقَ الأرْضِ، وتَحْتَ السَّقْفِ فهذهِ[4] الإِضَافَةُ بِمَعْنَى اللاّمِ.

والإِضَافَةُ التي بِمَعْنَى مِنْ نَحُو قولِـكَ[5]: ثَوْبُ خَـزٍّ، وبَابُ سَـاجٍ، وكِسَاءُ صُـوفٍ، فَمَعْنَى هَذَا ثَـوْبٌ من خَـزٍّ، وبـابٌ من سَاجٍ وَيَنْفَصِـلُ هَـذَا من البَـابِ الأوّلِ، بأنَّ المُضَافَ[6] قد يَقَعُ عليـهِ اسمُ المضافِ إليـهِ [هَا هُنَـا ولا يَقَعُ هنـاكَ اسمُ المُضَـافِ إليـهِ على المُضَـافِ][7]. أَلاَ تَـرَى أَنَّ البَـابَ من السّـاجِ سَـاجٌ، والحَلْقَةُ من الفِضَّةِ فِضَّةٌ، وليسَ[8] غلامُ زيدٍ بزيدٍ.

---

(١) ج، ط: اكتسبت.

(٢) زيادة في ط بعد قوله «غلام زيد» وضعت بين عاضدتين. وأرى أنها ليست من المتن.

(٣) من ب وج وط. أبين.

(٤) ب، ج: وهذه.

(٥) ط: (فهي) نحو قولك.

(٦) ط: إن المضاف.

(٧) من ب وج وط. وإثباته أبين.

(٨) «ليس» مكررة في الأصل سهوا.

بَابُ الإضَافَةِ التي لَيْسَتْ بِمَحْضَةٍ

وهيَ على أرْبعةِ أضْرُبٍ من ذلكَ اسمُ الفَاعِلِ إذا أَضَفْتَهُ وأَنْتَ تريدُ التّنوينَ نحوَ هَذَا ضَاربُ زَيْدٍ غداً. والمَعْنَى مَعْنَى يَضْرُب يَدلُّ عَلَى أنّها ليست بِمَحْضَةٍ وأنَّها في تقديرِ الانْفِصَالِ أنَّكَ تَصِفُ بِهِ النَّكرِةَ نحوَ[1] هَذَا رجلٌ ضَارِبُ زيدٍ غَداً، [2] والمَعْنَى مَعْنَى يَضْرِبُ[2]، فَلَولاَ تقديرُ الانْفِصَالِ فِيهِ[3] مَا جَرَى وَصْفاً على النَّكِرَةِ ولَما انْتَصَبَ عَلَى الحَالِ.

والثَّاني الصّفَةُ الجَارى إعْرابُهَا على ما قَبْلَهَا وهي في المَعْنَى لما أُضِيفَتْ إليهِ نحوَ: مَرَرْتُ برجلٍ حَسَنِ الوَجْهِ، والتّقديرُ فيهِ الانْفِصالُ لأنَّ الأصْلَ حَسَنٍ وَجْهَهُ وقد تَقَدَّمَ ذِكْرُ ذلكَ.

والثَّالِثُ إضَافَةُ أَفْعَلَ إلى ما هُوَ بَعْضٌ لَهُ نحوَ قولِهم: هو أَفْضَلُ القَوْمِ وأَعْلَمُ النّاسِ، فَأَفْضَلُ مضافٌ إلى جماعةٍ هو أَحَدُهَا، والجَمَاعَةُ تَشْتَرِكُ في هذهِ الصِّفَةِ، إلاّ أَنَّ صِفَتَهُ زائدةٌ على صِفَتِهِم، ومِنْ فِيهَا لابتداءِ الغَايةِ، لأنَّ المجرورَ بِهَا هو المَوْضِعُ الذي ابْتدأَ مِنْهُ فَضْلُهُ في الزّيادةِ[4] في قَوْلِهِ: أَفْضَلُ مِنْهُ.

وأَفْعَلُ[5] هَذَا المُضَافُ هو الذي إذَا لم يُضَفْ وَلَمْ يَدْخُلْهُ الألِفُ واللاّمُ وُصِلَ بِمِنْ ويكونُ المُذكَّرُ[6]، والمؤنَّثُ عَلى لَفْظٍ واحدٍ تقولُ: هِنْدٌ أَفْضَلُ من دَعْدٍ، وزيدٌ أعلى من مُحَمَّدٍ[7]، فإذَا أدْخَلْتَ الألِفَ واللاّمَ تَعاقَبَتاهُمَا ومِنْ تقولُ: زَيْدٌ الأفْضَلُ، والزّيدانِ الأفْضَلانِ، وهُمَ الأفاضِلُ، فَثَنّيْتَ وَجَمَعْتَ وفي التّنزيلِ:

---

(١) ب، ج، ط: في «نحو».

(٢ ـ ٢) ساقط في ب وج وط.

(٣) سقطت «فيه» في ب وج.

(٤) ط: بالزيادة.

(٥) ب: فافعل.

(٦) ط: للمذكر.

(٧) ب، ج، ط: من عمرو.

﴿ألاّ الذينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا﴾[1] والمُؤنَّثُ الفُضْلى والفُضْلَيَـانِ والفُضَلُ والفُضْليـاتُ، وفي التّنزيلِ: ﴿فأولئك لهُمُ الدَّرَجَاتُ العُلى﴾[2] ومنهُ قَوْلُ ذِي الرُّمّة:

[٧٣] هَادِيهِ في أُخْرَيَاتِ اللّيلِ مُنْتَصِبُ[3]

ولا يَجُـوزُ زيدٌ أَفْضَـلُ أُخْوَتـِهِ، لأنَّـكَ إذا أضَفْتَ الأخـوةَ إلى ضميـرِ زيـدٍ أَخْرَجْتَهُ مِنْهُم بإضَافَتِك إيّاهُم إليهِ، ولَمَّا خَرجَ مِنْهُمْ لَمْ تَجُزْ إضَافَتُهُ إليهِمْ لِخُرُوجِـهِ عَنْ جُمْلَتِهِمْ، كَمَا لَا يَجُوزُ زَيْدٌ أَفْضَلُ الحَمير، لأنَّهُ لَيسَ مِنْهَـا، وَأَفْعَلُ هَـذَا إنَّما يُضَافُ إلى شَيءٍ هُوَ بَعْضُهُ.

والـرّابعُ إضَـافَةُ الاسمِ إلىٰ الصِّفَـةِ، وذلك نحـوُ صـلاةِ الأُولَى، وَمَسْجِـدُ الجَـامِعِ فَهَـذَا كَلَامٌ مُخْـرَجٌ عن حَدِّهِ والأصْـلُ فيهِ الصَّـلاةُ الأُولَى // والمَسْجِـدُ الجَـامِـعُ، فَمَنْ أَضَـافَ فَيَنْبَغِي أَنْ يكـونَ أرادَ: صَـلاةُ السَّـاعـةِ الأُولى مِنْ زَوالِ الشَّمْسِ، وَمَسْجِدُ الوَقْتِ الجَامع أو اليومِ الجامـعِ، وقَالَ تَعَـالَى[4]: ﴿قُلْ: إنْ ١٧٣ و

---

(١) آية ٢٧/ هود ١١.

(٢) آية ٧٥/ طه ٢٠.

(٣) هذا عجز بيت لذي الرمة. والبيت بتمامه:

حَتّى إذَا مـا جـلا عـن وَجْهِـهِ فـلق   هـادِيه في أُخْـريـاتِ اللّيـلِ مُنْتَصِبُ

والبيت لذي الرمة في ديوانه ق ١/٨٥ ص ٢٢، وشواهد الإيضاح للقيسي ق ٦٧، وجمهـرة أشعار العرب ١٨٣.

وورد في ب وج بتمامه برواية:

حَـتّى إذَا انْـجَـلى عـن وَجْـهِـهِ أفُقٌ   هـاديـه في أُخْـريـات اللّيـلِ مُنْتصِبُ

وروايته في شواهد الإيضاح «حتى إذا ما انجلتْ» وفي جمهرة أشعـار العرب «حتى إذا مـا انجلى عن وجهه فرق».

والشـاهد فيه جمع أُخْرَى على أخْريات. وتُجْمَعُ أخْرَى أيْضاً على أُخَر. قال تَعَالى ﴿فَعِدَّةٌ من أيامٍ أُخَرَ﴾ آية ١٨٤/ البقرة ٢.

ب، ج: وقال الله «تعالى»، ط، وقال «عز وجل».

كَانَتْ لَكُمُ الدَّارُ الآخِرَةُ﴾[1] وقال: ﴿وَلَـدَارُ الآخِرَةِ خَيْـرٌ﴾[2] فالآخِـرَةُ[3] صِفَةُ الدَّارِ، والإضَافَةُ على تَقْدِيرِ دَارِ[4] السَّاعةِ الآخِرَةِ، وكَـذَلِكَ: ﴿وَمَـا كُنْتَ بِجَانِبِ الغَرْبِيِّ إذْ قَضَيْنَا﴾[5].

قَالَ الرَّاعِي[6]:

[٧٤]وَقَــرَّبَ جَــانِـبَ الغَــرْبِـيِّ يَــأْدُو   مَـدَبَّ السَّيْـلِ وَٱجْتَنَبَ الشَّعَـارَا[7]

بَابُ تَوابِعِ الأسْمَاءِ في إعْرَابِهَا

وهي خمسةُ أشياءَ: تأكيدٌ، وصِفَةٌ، وَعَطْفُ بَيَانٍ، وَبَدَلٌ، وَعَطْفٌ بحـرفٍ، وجَميعُ هذهِ التّوابعِ يَجْرِي عليهِ إعرابُ الاسمِ الذي تَتْبَعُهُ في الخَفْضِ والرَّفـعِ والنَّصبِ.

---

(١) آية ٩٤/ البقرة ٢.

(٢) آية ١٠٩/ يوسف ١٢.

(٣) ط: والآخرة.

(٤) سقطت «دار» في ج.

(٥) آية ٤٤/ القصص ٢٨.

(٦) ب: وقال الراعي. والراعي هو حُصَيْنُ بن معاوية. ويقـال هو عبيـد بن حصين، ويكنى أبا جنـدل من بني نمير، سمي بالراعي لأنه يصف راعي الإبل في شعره وقيـل لبيت بعينه من الشعـر كان قـد قاله. وكان معاصراً لجرير والفرزدق. وقد هجاه أولهما لاتهامه بالميل للفرزدق. (انظر ترجمتـه في الشعر والشعراء لابن قتيبة ٢/٤١٥ ـ ٤١٨، والمؤتلف والمختلف للآمدي ١٢٢).

(٧) والبيت غير موجود في ديوان الراعي، ومنسـوب له في شواهد الإيضاح للقيسي ق ٦٧، والانصاف ٤٣٧/٢. وغير منسـوب في مواد (دبب) من اللسـان ١/٣٥٨ والتاج ١/٢٤٣ و (شعر) من اللسان ٦/٧٩.

والبيت في وصف حمـار وحشي. وأدا في مشيه يـأدوا أدْوَا، وهـو من المَشْيَيْنِ ليـس بـالسـريـع ولا بالبطيء، والشَّعار بفتح الشين وكسرها الشجر الملتَفُّ، ومدب السيل موضـع جريـه. وفي موضـع الاستشهاد بالبيت خلاف بين النحاة. فالكوفيون يرون أن المراد بالجانب هو نفس المراد بالغربي، وقد أضـاف الجانب إلى الغربي. ويذهـب البصريون إلى أن الكلام على تقـدير مضـاف إليه يكـون موصوفاً بالمضاف إليه الظاهر في الكلام أي جانب المكان الغربي فهو من باب حـذف الموصـوف وإقامة الصفة مقامه. وإلى هذا ذهب عبد القاهر على الرغم ما في هذا الرأي من تكلف.

فأمّا التّأكيدُ، فإنَّهُ يكونُ بتكريرِ الاسمِ بِلَفْظِهِ أو بمعناهُ فمثالُ تَكريرِهِ بلفظِهِ نحوُ رأيتُ زيداً زيداً، ومثالُ تكريرِهِ بمعناهُ، رَأَيْتُ[1] زيداً نَفْسَهُ ومررتُ بِكُمْ أَنْفُسِكُمْ، ويؤكد الاسم[2] أيضاً بما يكونُ للإحاطةِ والعمومِ، وذلكَ نحوُ جاءني القومُ أجمعونَ وجاءني أخوتُكَ كلُّهم، وَكَذا[3] جاءوني أجمعونَ [وجاءوني كلُّهم][4]. ولوقلتَ: جَاءوني أنْفُسُهم، لم يَحْسُنْ حتى تؤكِّدَ فتقولُ: جَاءوني هُمْ أنفُسُهم لأنَّ أنْفُسَهمْ اسمٌ يلي العواملَ في نحوِ: جَاءني نفسُ زيدٍ وأخرجَ[5] اللّهُ نَفْسَهُ، فلم يَحْسُنْ لذلكَ أن تحملَهُ على المضمرِ[6] حتى تؤكِّدَ كما لم يَحْسُنْ ذلكَ في العطف.

فأمّا كُلُّهم، فإنّها وإنْ كانت قد تلي العواملَ فإنّها مشابهةٌ لأجمَعينَ من حيث كانتْ للإحاطةِ والعمومِ كأجمعينَ، فَحَسُنَ أن تجريَ على المُضْمَرِ من غيرِ أن يُؤكَّدَ، فالمضمرُ[7] والمظهر في التأكيد [بهما][8] سواءٌ، تقولُ[9] جاءوني أجمعونَ، كما تقولُ: جاءني أخوتكَ أجمعونَ، وكذلكَ [جاءوني][10] كُلُّهُم //. ١٧٣ ظ

بَابُ الصِّفَةِ الجَاريةِ عَلَى المَوْصُوفِ

الصِّفَةُ مثلُ المَوصُوفِ في تعريفِهِ وَتَنْكِيرِهِ، فَصِفَةُ المَعْرِفَةِ مَعْرِفَةٌ، وَصِفَةُ

---

(١) ب: «هو» رأيت، ج: «نحو» رأيت.
(٢) ب، ج: وتؤكد الأسماء.
(٣) ط: وكذلك.
(٤) من ب وج وط: أولى.
(٥) ج: فأخرج. تحريف.
(٦) ج: على الضمير.
(٧) ط: والمضمر.
(٨) من: ب وج. الصواب. وفي الأصل «لهما». تحريف.
(٩) ب وج: وتقول.
(١٠) من ب وج وط. أولى.

النَّكِرَة نَكِرَةٌ، ولا يَجوزُ وَصْفُ المَعْرِفَةِ بالنَّكِرَةِ، ولا النَّكِرَةُ بالمَعْرِفَةِ لأنَّ الصِّفَةَ يَنْبَغِي(١ أَنْ تكونَ الموصوف ١) في المَعْنَى، والنَّكِرَةُ تدلُّ عَلَى العُمومِ والشياعِ، والمعرفةُ مخصوصةٌ، فَمِنْ حَيْثُ لَمْ يَجُزْ أنْ يكونَ الجَمِيعُ واحِداً، والواحِدُ جَمِيعاً، لَمْ يَجُزْ أن يُوْصَفَ كلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إلاّ بِمَا يُلائِمُهُ وَمَا هُوَ وَفْقُهُ.

فأمّا النَّكِرَةُ فتوصفُ بخمسةِ أشياءَ: الأوّلُ منها ما كانَ (٢ حِلْيَةً من موصوفٍ٢) أو لِشَيءٍ من سَبَبِهِ نحوَ(٣) مَرَرْتُ برجلٍ أَزْرقَ وأسودَ، وَوَصْفُهُ بِمَا كَانَ لِشيءٍ من سَبَبِهِ نَحْوَ(٣) مَرَرْتُ برجلٍ طويلٍ أبوهُ.

١٧٥ و والثّاني مَا كَانَ فِعْلاً للموصوفِ // أو لِشَيءٍ من سَبَبِهِ تقولُ(٤): مَرَرْتُ برجلٍ ذاهبٍ وقائمٍ، وَتَصِفُهُ بما يكونُ لشيءٍ من سَبَبِهِ فتقولُ: مَرَرْتُ برجلٍ ذَاهبٍ أَبُوهُ وقائمٍ غُلامُهُ.

والثّالِثُ ما كَانَ غيرَ علاجٍ ولا تَحْلِيَةٍ(٥) وَذَلِكَ نحوُ مَرَرْتُ برجلٍ عالمٍ أبُوهُ: وَرَجلٍ فَهْمٍ أَبُوهُ، وبرجلٍ ظَرِيفٍ غُلاَمُهُ.

والرّابعُ النَّسَبُ وذلك نَحْو: مررتُ برجلٍ هاشميٍّ، ورجلٍ(٦) بصريٍّ.

والخَامِسُ ما وُصِفَ بذِي الذي بِمَعْنَى صَاحِبٍ لا بِقَوْلِهِمْ: ذُو الذي بِمَعْنَى الذي، لأنَّ هَذَا لا يَدْخُلُ في صِفَةِ النَّكِرَةِ، لأنَّهُ مَعْرِفَةٌ وَذَلِكَ نَحْوُ: مَرَرْتَ برجلٍ ذي مالٍ، وهَذَا رَجُلٌ ذُو مَالٍ، وَهَذِهِ آمرَأَةٌ ذاتُ مالٍ، ورَجُلانِ ذَوَا مالٍ، ورِجَالٌ ذَوو مالٍ، وآمْرأتانِ ذَوَاتَا مالٍ، ونِسْاءٌ ذَوَاتُ مالٍ، وَلَا تُضَافُ هذهِ الكَلِمةُ الى

(١ ـ ١) بدله في ب: أن تكون الموصوف، وفي ط: أن تكون «على وفق» الموصوف.

(٢ ـ ٢) بدله في ب وج: حلية للموصوف.

(٣) ط: وذلك «نحو».

(٤) ط: وذلك نحو.

(٥) ج: تخلية. تصحيف. وكذا في المواضع التي سترد فيها.

(٦) ب، ج: وبرجل.

المُضْمَرِ لأنَّها إنّما تُذْكَرُ لِيُتَوصَّلَ بِهَا إلى الوَصْفِ بأسْمَاءِ الأجْنَاسِ.

والمَنْصُوبُ والمرفوعُ[1] في إجراءِ الصِّفَةِ عليهما كالمجرورِ.

والنّكراتُ تُوصفُ بالجُملِ التي ذَكَرْتُ أنَّها تكونُ [أخْباراً][2] للمبتدأِ، وتكونُ صلةً للذي. فمن ذلَكَ عزَّ وجلَّ: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ﴾[3] فقولـه: ﴿أنزلناه﴾، جملةٌ من فعلٍ وفاعلٍ وهي صفةُ الكتابِ[4] ومَوْضِعُها رفعٌ، يَدلُّكَ[5] على أنَّ موضعَها[6] رفعٌ [7] رَفعُ مُبَارِكٍ بَعْدَهَا [7] فلو ظهرَ في أنْزَلْنا إعرابٌ كَمَا ظهرَ في المفردِ كانَ رفعاً.

ومَا كَانَ صفةً للنّكرةِ[8] جازَ أنْ يكونَ حالاً إلى المعرفةِ[9] إلا الفِعْلَ الماضِي فإنّهُ لا يكونُ حالاً حتى يكونُ مَعَهُ قَدْ مضمرةً أوْ مُظْهَرَة أوْ تجعلُ الماضي وصفاً لمحذوفٍ كقولِهِ تَعَالَى: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾[10] [11] أيْ جَاءُوكُمْ قوماً حَصِرَتْ صُدُورَهُمْ [11] فَحُذِفَ الموصوفُ المنتصبُ على الحالِ

---

(١) ط: والمرفوع والمنصوب.

(٢) من ب وج وط. الصواب. وفي الأصل «أخْبُر». تحريف. وفي اللسان (خبر) ٣٠٨/٥: والخبر النبأ والجمع أخبار، وأخابير جمع الجمع.

(٣) آية ٩٢/ الأنعام ٦. وفي ب وج «هذا كتاب. الآية».

(٤) ب، ج: صفة للكتاب.

(٥) ب، ج: يدلك «بذلك».

(٦) ط: موضعه.

(٧ - ٧) بدله في ب وج: أن مبارك الذي بعدها قد وصف به الكتاب وصفه بأنزلناه رفع «وكذا العبارةفي ط مع إبدال» قد وصف بـ «ووصف» ورفع بـ «مرفوع».

(٨) ب، ج: لنكرة.

(٩) ب، ج، ط: للمعرفة.

(١٠) آية ٩٠/ النساء ٤.

(١١ - ١١) ساقط في ب وج بسبب انتقال النظر.

وأقيمَ[1] صِفَتُهُ مقامَهُ، ولا يجوزُ أنْ يكونَ (حَصِرَتْ) دُعَاءً[2].

بَابُ وَصْفِ المَعْرِفَةِ

المَعَارِفُ خَمْسَةُ أَشْياءَ، العَلَمُ الخَاصُّ نحوَ زيدٍ وعمرٍو، والمُضْمَرُ والمُبْهَمُ ومَا دَخَلَهُ الألِفُ واللاّمُ، وما أضِيفَ إلى أَحَدِ هذهِ الأشْيَاءِ.

فأمّا المُضْمَرُ فلا يُوصَفُ بالأسماءِ المُظْهَرةِ.

وحُكْمُ الصِّفَةِ أنْ تكونَ أَعمَّ من الموصوفِ.

فالعَلَمُ الخَاصُّ يوصفُ بثلاثةِ أشياءَ: بالمُضَافِ إلى مِثْلِهِ، وبالألِفِ واللاّمِ، وبالأسماءِ المُبْهَمةِ[3]، فالمُضَافُ نحوُ: مَرَرْتُ بزيدٍ صاحبِ عمرٍو، وبزيدٍ أخيكَ، [4] والألفُ واللاّم [4] نحوُ بعمرٍو الطّويلِ، والمبهمُ[5] نحوُ: مررتُ بزيدٍ هَذَا، وبعمرٍو ذَاكَ.

وأمّا المبهمةُ فتوصَفُ بأسماءِ الأجْنَاسِ التي فيها الألفُ واللاّمُ، نحوَ مَرَرْتُ بهذا الرَّجُلِ، وقد تُقَامُ الصِّفَةُ مقامَ الموصوفِ فتقولُ: مَرَرْتُ بهذا الطّويلِ، وأحَسْنُ [من][6] ذَلِكَ أن يكونَ صِفَةً مقصورةً على جِنْسٍ // كالعاقِلِ والكاتبِ والضّاحِكِ، ولا يُوصَفُ المُبْهَمُ بالمُضَافِ، لا تقولُ مَرَرْتُ بهذا ذي المالِ وأنْتَ تُريدُ الصِّفَةَ. ١٨٠ و

وأمّا[7] الألفُ واللاّمُ فيُوصفُ بالألفِ واللاّمِ وما أُضِيفَ إلى ما فيهِ الألِفُ

---

(١) ب، ج، ط: وأقام.

(٢) ب، ج: دعاءه.

(٣) ب: وبأسماء الصفة تحريف.

(٤ ـ ٤) ساقط في ط. سهو.

(٥) ط: وبالمبهم.

(٦) من ب وج وط. الصواب.

(٧) ط: فأما.

واللّامُ نَحْوَ: مَرَرْتُ بالرَّجلِ الجميلِ، وبالغُلامِ صَاحبِ القومِ. فأمّا[1] المُضَافُ إلى المعرفة فيوصفُ بِمَا أُضِيفَ كإضافتِه كقولِكَ: مَرَرْتُ بأخيكِ صاحبِ عمرٍو، وبالألِفِ واللّام كقولِكَ: مَرَرْتُ بأخِيكَ[2] الظّريفِ، وبالأسماءِ المُبْهَمَةِ كقولِكَ: مررتُ بِصَاحِبك ذاكَ وبأخِيكَ[3] هَذَا.

والعَلَمُ الخَاصُّ نحو زَيْدٍ وَعَمْرٍو لا يوصَفُ بشيءٍ لأنه ليس بِحِلْيَةٍ ولا قَرَابةٍ ولا مُبْهَمٍ، ولكن يجري على الاسْمِ عَطْفَ بيانٍ كما أُجْرِيَ الوصف عليه.

باب عطف البيان

وَعَطْفُ البَيانِ أنْ يَجْرِيَ الاسمُ الذي لَيس بِحِلْيَةٍ ولا فِعْلٍ ولا نَسَبٍ على الاسمِ الذي قَبْلَهُ فَيُبَيِّنُه كَمَا تُبَيِّنُ هذهِ الأشياءُ التي هي صفاتٌ ما يَجْرِي عليهِ وذلكَ نَحْوَ رأيتُ أَبا عبدِاللَّهِ زيداً، وَضَرَبْتُ صَاحِبَكَ بَكراً، فزيدٌ وبَكْرٌ قد بَيّنَا الأوّلَ وفَصلا الاسْمَيْنِ من غَيْرِهما كَمَا يَفْعَلُ الوَصْفُ ذلك.

ولأنَّهُ جَارٍ مَجْرَى الصِّفةِ في البَيانِ يُنَزَّلُ[4] في النّداءِ منزلَتَها[5] في التَّنْوينِ والحَمْلِ على اللَّفْظِ مَرّةً وعلى المَوْضعِ // أُخْرَى وذلكَ نَحْوُ يا أبا عبدِاللَّهِ زَيْداً. ١٨١ و

[٧٥] يَا نَصْرُ نَصْرُ نَصْرَا[6].

---

(١) ط: وأما.

(٢) ط: بصاحبك.

(٣) ط: وأخيك.

(٤) ط: «فلذلك» نزل.

(٥) ب، ج، ط: منزلته.

(٦) هذا جزء من بيتين من الرجز رواهما سيبويه (وتابعه الشنتمري) في ١/٣٠٤، ونسبهما لرؤبة وهما:

إنـي واسـطارٍ سـطرن سـطرا لقـائـل: يـا نصـر نـصـرا نصـرا =

فَرَفَعْتَهُ رَفْعاً صَحِيحاً كما فَعَلْتَ ذلكَ بالعاقلِ من قولكَ: يا زَيْدُ العَاقِلُ.

بَابُ البَدَلِ

والبَدَلُ يُعْرَبُ بإعرابِ المُبْدَلِ منهُ. وهو إمّا أنْ يكونَ الأوّلَ في المَعْنَى أو بَعْضَهُ، أو مُشْتَمِلاً عليهِ، أو يكونَ على وَجْهِ الغَلَطِ، فالأوَّلُ نَحْوَ: رَأَيْتُ أَخَاكَ عَمْراً، وتُبْدِلُ من المُضْمَرِ مُظْهَراً فتقولُ: رَأَيْتُهُ زيداً، وكَذَلِكَ ضَرَبَنِي الذي ضَرَبْتُهُ زيداً، وإذا أَبْدَلْتَ زيداً من الهَاءِ التي في ضَرَبْتُهُ ومثلُ ذلكَ قولُهُ تَعالَى: ﴿أهْدِنَا الصِّراطَ المُسْتَقِيمَ صِراطَ الذينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِم﴾[1].

ويُبْدَلُ[2] بَعْضُ الشَّيءِ من جَمِيعِهِ نَحْوَ ضَرَبْتُ زَيْداً رَأْسَهُ.

= والبيان في ديوان رؤبة (القسم الثاني: أبيات مفردات منسوبة إليه) ق ٥/٣٣ و٦ ص ١٧٤.

والرجز منسوب لرؤبة في مجاز القرآن ٢/٢٣٠ (أولهما) و ٢/٢٦٤، والخصائص ١/٣٤٠ «وتوجيه إعراب أبيات ١٢٧، وابن يعيش ٢/٣ و٣/٢٢، وشواهد الإيضاح لابن بري ق ٣٤، مواد (سطر) من اللسان ٦/٢٨، والتاج ٣/٢٦٧ و (نصر) من اللسان ٧/٦٧ والتاج ٣/٥٦٨، و (باب الألف اللينة) من التاج: ١٠/٤٥٩، ومغني اللبيب ش ٦٣٧ ج ٢/٣٨٨، والشواهد الكبرى للعيني ٤/١١٦، والأشباه والنظائر ٢/٢٠٨ (بالجزء الذي في الأصل) والخزانة ١/٣٢٥ والدرر اللوامع ١/٢٠٥.

وغير منسوب في المقتضب ٤/٢٠٩، ومقاييس اللغة (نصر) ٥/٤٣٦.

والشاهد فيه كون نصر الأول منادى والثاني إن لم ينونه كان بدلاً مضموماً وإن نونه كان عطف بيان، وجاز رفعه على اللفظ ونصبه على الموضع، لأنه يجري مجرى الصفة، وعلى هذا يكون الثاني هو الأول.

وبعضهم جعل الثاني غير الأول فنصبه على المصدر ثم كرر تأكيداً.

وذكر أبو عبيدة أن الأول هو نصر بن سيار أحد ولاة الأمويين على خراسان والثاني حاجبه ونصبه على الإغراء أي عليك نصرا.

وذكر العيني أنه يروي «يا نضرنضرا نضرا»، بالضاد المعجمة وهو صاحب نصر بن سيار. وورد مثل هذا الكلام في شرح الشواهد للعاملي والدرر اللوامع.

(١) آية ٦ و٧/ الفاتحة ١.

(٢) ط: وبدل.

فأمّا ضُرِبَ زَيْدٌ اليَدُ والرِّجْلُ، فَمِثْلُ ضُرِبَ زَيْدٌ رَأْسُه، وقد يَكُونُ مِثْلَ الأوّل.

ومِنْ ذَلِكَ[1] صَرَفْتُ وُجُوهَهَا أوّلِهَا، أبدْلَ[2] أوّلَها مِنَ الضّميرِ المجرورِ الذي أُضِيفَ الوجوهُ إليهِ[3]، والأوّلُ بَعْضُ الأبِلِ كَمَا كَانَ رَأْسُ زَيْدٍ بَعْضَهُ.

وَبَدَلُ الاشْتِمالِ كقولِكَ: سُلِبَ زَيْدٌ ثَوْبَهُ، ومِنْهُ قَوْلُهُ تَعالَى: **﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الأخْدُودِ، النَّارِ ذَاتِ الوَقُودِ﴾**[4] والأُخْدودُ[5] مُشْتَمِلٌ على النَّارِ.

وبَدَلُ الغَلَطِ نَحْوُ: مَرَرْتُ برجلٍ حِمَارٍ، أَرَادَ مَرَرْتُ بِحِمَارٍ، فَغَلِطَ بقولِهِ: بِرَجُلٍ، فَوَضَعَ حِماراً مَوضِعَهُ، وحَقُّ هَذَا أنْ يُسْتَعْمَلَ فيهِ بَل فيقالُ[6]: مَرَرْتُ برجلٍ بَلْ حِمَارٍ.

بَابُ حُروفِ العَطْفِ

وَصِفَةُ حَرْفِ العَطْفِ[7] أنْ يُشْرِكَ الاسمَ أو الفِعْلَ في إعرابِ ما قَبْلَهُ وهي تِسْعَةُ أَحْرُفٍ[8] مِنْهَا الوَاوُ في قولِكَ: رَأَيْتُ زَيْداً وَعَمْراً، وَمَعْنَاهَا الجَمْعُ بينَ الشَّيْئَيْنِ وقَدْ يكونُ المبدوءُ بِهِ في اللّفْظِ مؤخّراً في المَعْنَى تَقُولُ: اخْتَصَمَ زَيْدٌ وعَمْرُو، واشْتَرَكَ بِشْرٌ وبَكْرٌ، ولا يَجُوزُ بِغَيْرِهَا من حُروفِ العَطْفِ، وكَذَلِكَ، المالُ بَيْنَ زيدٍ وعَمْرٍو، لأنَّها تَدُلُّ على الجَمْعِ والمَعْنَى فيهِ لا يَصِحّ إلاّ بِهَا، ولو قُلْتَهُ بالفَاءِ أَوْ بِثُمَّ لَجَعَلْتَ الاختصامَ والاشتراكَ من واحدٍ.

---

(١) ط: ومثل ذلك.

(٢) ط: أبدل «قوله».

(٣) ط: أضيفت الوجوه إليه.

(٤) آية ٤ و٥/ البروج ٨٥.

(٥) ط: فالأخدود.

(٦) ط: فتقول.

(٧) ب، ج: وصف حرف العطف، ط: وصفة حروف العطف.

(٨) سقطت «أحرف» في ط.

وكَذَلِكَ سِيَّانِ زيدٌ وعَمْرٌو، وسَواءٌ عَبْدُاللَّهِ وبِشْرٌ. فَأَمّا قولُ الشَّاعِر:

[٧٦]وكَـانَ سِيَّـانِ أنْ لا يُسْـرِحُـوا نَعَمـاً أَوْ يَسْرحوهُ بِهَـا واغْبرَّتِ السُّـوحُ[1]

([2]فإنَّمـا آنَسَـهُ بـذلـك[2]) أنَّـكَ تقـــولُ: جَـالسِ الحســـنَ[3] وابنَ

---

(١) هـذا البيت لأبي ذؤيب الهذلي. وذكـر البغدادي في الخزانة ٢/٣٤٢ أن أبـا علي قال في كتابه إيضاح الشعر (إني رأيته ملفقاً من بيتين في قصيدة لأبي ذؤيب الهذلي وهمـا:

وقـال راعيهـم سيـان سيـرتكـم وان تقيمـوا بـه وأغبـرت السّـوح

وكـانـوا مثلين أن لا يسحـوا نعمـا حت استرادت مـواشيهم وتشـريح

وعلى روايته هذه لا شاهد فيه.

والبيت لأبي ذؤيب الهـذلي في شـرح أشعـار الهـذليين ق ٦/١٠ ص ١٢٢ وديـوان الهـذليين ١/١٠٧. وروايته فيهما:

وقـال راعيهـم سيـان سيـرتكـم وأن تقيمـوا بـه وأغبـرت السّـوحُ

وكـانـوا مثلين أن لا يسرحوا نعمـاً حتى استرادت مـواشيهم وتـسـريحُ

وقـال مـاشيهم: سيـان سيـركـم أو أن تقيمـوا بـه واغبـرت السـوح

(في ديوان الهذليين: وأن تقيموا به. ولا شـاهد فيه على هذه الرواية) وورد بـرواية شـرح أشعار الهذليين غير منسوب في الإتباع لأبي الطيب اللغوي ص ١١، وورد برواية الأصـل منسوبـاً لأبي ذؤيب في ابن يعيش ٢/٨٦ ومـادة (سـوا) من اللسـان ١٩/١٣٨ والتـاج ١٠/١٨٨ وروي في مادة (سوح) ٣/٣٠٧ من اللسان منسوباً له برواية.

وكـان مثلين أن لا يسـرحـوا نعمـا حيث استراحت مـواشيهم وتسـريحُ

الخصـائص ١/٣٤٨ و٢/٤٦٥، والأمالي الشجرية ١/٦١ و٢/٣١٥.

ولم ينسب في البيت وقـد علل ابن جني في الخصـائص هـذه المسـألـة بقـولـه: إنـه لما رأى «أو» في بعض المـواضع قـد جرت مجرى الواو تـدرج من ذلك على غيـره فأجـراها مجرى الواو في مـوضع عـار من القرينـة التي سوغت استعمـال «أو» في مَعْنَى الواو ألا تـراه قال: وكان سيان.. البيت. وسواء وسيان لا يستعمل إلا بالواو.

(٢) بدله في ب وج وط: فإنما يشبه بذلك.

(٣) الحسن البصـري (٢١ ـ ١١٠ هـ) أبو سعيـد الحسن بن أبي الحسن يسار البصـري التـابعي أحـد الفقهاء والنسـاك ولد بالمدينة وكان أبوه مَوْلى لزيـد بـن ثابت الأنصـاري، انتقل إلى البصـرة وصـار إمام أهلها وفقيه الأمة كلها، اشتهر بشجاعته وجرأته في الحق ولـه مع الحجـاج مواقف مشهـورة. وصفه الامام الغزالي بقوله: «كان الحسن البصري أشبه الناس كلاماً بكلام الأنبياء، وأقربهم هـدياً =

سِيـرين (١) فيستقيمُ له أنْ يجالسَهُمَا جَمِيعاً.

ومِنْهَا الفَاءُ في قولِكَ: دَخَلْتُ البَصْـرَةَ فالكـوفةَ، وهيَ تُـوجِبُ[٢] أنَّ الثَّاني مِنْهُمَا[٣] بَعْدَ الأوّلِ ومن ثَمّ وَقَعَتْ في جَوابِ الشَّرْطِ نَحْوَ: إنْ دَخَلْتِ الدَّارَ فأَنْتِ طَالِقٌ، وثُمَّ مثلُ الفَاءِ في هَذَا. إلاّ أنّها تُؤْذِنُ بتراخٍ أزيدَ مِمّا في الفَاءِ.

ومِنْهَـا أَوْ وهيَ // لأحَدِ الشَّيئَيْنِ أوِ الأشْيـاءِ في الخَبَرِ وغَيْـرِهِ تَقُـولُ: كُـلِ السَّمكَةَ أو اشربِ اللَّبنَ، أي افْعَـلْ أَحَدَهُمَـا، ولا تَجْمَعْ بَيْنَهُمـا، ومِنْ ثُمّ قلتَ: زَيْدٌ أَوْ عَمرٌو قَامَ، كَمَا تقولُ: أَحَدُهُمَا قامَ، ولا تقولُ: قَامَا. فإذا قُلْتَ: كُلْ خُبْزاً أو تَمْراً أو لَحماً[٤] فأرَدْتَ الإبَاحَةَ فكأنَّك قلتَ: كُلْ هَذَا الضَّرْبَ. فمـا ذَكَرْتُـهُ[٥] من كونِهِ لأحَدِ الأشياءِ قائمٌ فِيهِ، لأنّه لو أَكَلَ واحِداً مِنْ هذهِ الأشياءِ كَـانَ مُؤْتَمِـراً، ولو كَانَتْ كالواوِ لم يَكُن قد ائْتَمَرَ حتّى يجمع بَيْنَها كُلَّها. ١٨٤ و

وأمّا بِمَنْزِلَتِهَا في أنَّها تكونُ لأحَدِ الأمْرَيْنِ أوِ الأُمورِ، إلا أنَّها تُؤْذِنُ بأنَّ مُبْنى الكَلامِ كَـانَ على الشَّـكِ وأَوْقَدْ[٦] يَجُـوزُ فِيهَا أنْ يكـونَ المَبْنَى وَقَع على اليَقِين

= من الصحابة. انظر ترجمته في طبقات ابن سعد: ١٥٦/٧ ـ ١٧٨ وميزان الاعتدال: ٢٥٤/١ وأمالي المرتضى: ١٠٦/١ وحلية الأولياء ١٣١/٢ وصفوة الصفوة ١٥٥/٣ ـ ١٥٩ ووفيات الاعيان: ٣٥٤/١ ـ ٣٥٥ والأعلام ٢٣٢/٣، وانظر أيضاً كتاب إحسان عباس: الحسن البصري، سيرته، وشخصيته، تعاليمه، وآراؤه، نشر دار الفكر العربي. مطبعة الاعتماد بمصر.

(١) ابن سيرين (٢٣ ـ ١١٠ هـ) هو أبو بكر محمد بن سيرين البصري التابعي الأنصاري بالولاء، مولده ووفاته البصرة. كان مولى لأنس بن مالك إمام زمانه في علوم الدين مع تفقه ورواية للحديث. وله كتاب مطبوع ببومباي سنة ١٣٠٢ هـ واسمه تعبير الرؤيا.

انظر ترجمته في طبقات ابن سعد ١٩٣/٧ ـ ٢٠٦، وصفوة الصفوة ١٦٤/٣ ـ ١٧٣ ووفيات الأعيان ٣٢١/٣ ـ ٣٢٢ والأعلام ٢٥/٧.

(٢) ط: وهي تؤذن.
(٣) ط: منها. تحريف.
(٤) ب، ج: خبزاً او لَحْماً او تَمْراً.
(٥) ج: مما ذكرته. تحريف.
(٦) سقطت «قد» في ب وج.

ثم أدْرَكَهُ[1] الشَّكُ بَعْدُ. وَلَيْسَت إمّا بجرفِ عَطْفٍ، لأنَّ حَرْفَ العَطْفِ لا يَخْلو مِنْ أَنّ يَعْطِفَ مُفْرداً على مُفْرَدٍ أو جُمْلَةً على جُمْلَةٍ وَأَنْتَ تقولُ: ضَرَبْتُ إمّا زيداً وأمّا عَمْراً، فَتَجِدُهَا عاريةً من هَذَيْنِ القِسْمَيْن. وتقولُ: وإمّا عَمْراً فَتُدْخِلُ عليهِ الوَاوَ، ولا يَجْتَمِعُ حَرْفَانِ لِمَعْنَى.

ومِنْهَا لا، وذلكَ قَوْلُكَ: ضَرَبْتُ زَيْداً لا عَمْراً، وَلَوْ قُلْتَ: ما ضَرَبْتُ زَيْداً لا عَمْراً، وَلَمْ[2] أَشْتُمْ بَكْراً لا خَالِداً، لم يَجُزْ لأنَّكَ لم تُوجِبْ للأوّلِ شَيْئاً فَتَنْفِيَهُ // بِلا، وأنْتَ إنّما تَنْفِي بِلا ما أوْجَبْتَهُ للأوّلِ. ١٨٥ و

ومِنْهَا بَلْ وهيَ تُسْتَعْمَلُ بعدَ النّفيِ والإيجابِ كقولِكَ: رَأَيْتُ زَيْداً بَلْ عَمْراً، وَمَا جَاءَني عَمْرٌو بَلْ بَكْرٌ، وهِيَ[3] أَعَمُّ في الاسْتِدْرَاكِ بِهَا من لكنْ.

ومِنْهَا لَكِنْ وهيَ لِلإسْتِدْرَاكِ بَعْدَ النّفيِ نحوَ: ما رَأَيْتُ زيداً لكنْ عمراً، فهيَ بَعْدَ النّفيِ بمنزلةِ بَلْ، فأمّا[4] بَعْدَ الإيجابِ فإنّها تَدْخُلُ لتركِ قصةٍ[5] إلى قصةٍ تامةٍ مخالفةٍ للأولى، نَحْوَ: جَاءَنِي[6] زَيْدٌ لَكِنْ عمرٌو لَمْ يَأْتِ.

فأمّا أمْ فإنّها لا تكونُ إلّا في الاستفهامِ وهي تكونُ[7] على ضَرْبَيْن: أَحَدُهُمَا أنْ تكونَ متصلةً، والآخر أنْ يكونَ منفصلةً[8] فأمّا المُتّصِلَةُ فإنّهُ[9] لا يُسْتَفْهَمُ بِهَا حَتّى يحصلَ عندَ السائلِ العلمُ بِمَا يُسْأَلُ عَنْهُ بأوْ. يقولُ المُسْتَفْهِمُ:

---

(١) ط: أدرك.
(٢) ب، ج: أولم.
(٣) ب، ج، ط: فهي.
(٤) ط: وأما.
(٥) ب: قصة «تامة».
(٦) ط: جاء.
(٧) ب، ج، ط: تكون «فيه».
(٨) ب، ج، ط: منقطعة.
(٩) ب، ج، ط: فإنها.

أزيدٌ عِنْدَكَ أَوْ عَمْرٌو، فيقولُ[1] : المُخْبِرُ نَعَمْ. فإذا قَالَ لَهُ[2] نعمْ، عُلِمَ[3] كونُ أَحَدِهِمَا بِغَيْرِ عَيْنِهِ[4] عِنْدَهُ، لأنَّ مَعْنَى أزيدٌ عِنْدَكَ أَوْ عمرٌو، أأَحَدُهُمَا عِنْدَكَ فإذَا قَالَ[5] لَهُ في جوابِ هَذَا: نَعَمْ، عِلْمَ بِهِ ذلكَ، فإنْ أَرَادَ المُسْتَفْهِمُ أَنْ يُعَيِّنَ لَهُ المسؤولُ ما عَلِمَهُ بسؤالِهِ[6] بأوْ ويُخَصِّصُهُ لَهُ، سَأَلَهُ بأمْ فقالَ لَهُ[7]: أَزَيْدٌ عندَكَ أم عَمْرٌو، فأَجَابَهُ المخبرُ فقالَ: زَيْدٌ أو عمرٌو، فَتعيَّنَ بخبرِ المُخْبِرِ أيَّاهُ ما كانَ قَدْ عَلِمَهُ مُبْهَماً. ولو قالَ لَهُ في جوابِ أزيدٌ عندَكَ أمْ عَمْرٌو: لا، أو نَعَمْ لكانَ قَدْ أَخْطَأَ ولم يُجِبْهُ على ما يَقْتَضِيهِ سُؤالُهُ، كما أَنَّهُ لو قالَ لَهُ: أيّهما عِنْدَكَ؟ فقالَ لَهُ: لاَ، أو نَعَمْ، لم يَكُنْ جواباً لما سَأَلَهُ عَنْهُ.

وتقولُ حَسَنٌ[8] أوِ الحُسَيْنُ أفْضَلُ أَمْ ابنُ الحَنَفِيّةِ[9] فيكونُ الجَوابُ

---

(١) ط: فيقول «له».

(٢) سقطت «له» في ط.

(٣) ط: علم «به».

(٤) ب: بغير تعيينه.

(٥) ب، ج، ط، فإذا قيل.

(٦) ط، بسؤاله (إياه).

(٧) سقطت «له» في ط.

(٨) ب، ج، ط: الحسن.

(٩) والحسن والحسين ومحمد بن الحنفية أولاد علي بن أبي طالب رضي الله عنهم جميعاً غير أن أم الأولين فاطمة الزهراء عليها السلام وأم الأخير خولة بنت جعفر الحنفية وإليها ينسب تمييزاً عنهما. وكان محمد يقول: الحسن والحسين أفضل مني وأنا أعلم منهما. وقد دعا المختار الثقفي إلى إمامة ابن الحنفية: كما كانت الكيسانية وهي فرقة من فرق الشيعة، ترى أنه لم يمت وأنه مقيم برضوى. مولده ووفاته في المدينة وقيل إن وفاته في الطائف.

وكانت وفاة الحسن سنة ٥٠ هـ والحسين سنة ٦١ هـ وابن الحنفية سنة ٨١ هـ، انظر في ترجمتهم عليهم السلام: الحسن: صفوة الصفوة ١/٣١٩ ـ ٣٢١، والكامل لابن الأثير ٣/١٧٤ ـ ١٧٥ و١٩٧، والإصابة في تمييز الصحابة ٢/١١ ـ ١٣ والأعلام ٢/٢١٤ ـ ٢١٥ الحسين: صفوة الصفوة ١/٣٢١ ـ ٣٢٢، والكامل لابن الأثير ٢/٨ ـ ٤٠ والإصابة ٢/١٤ ـ ١٧، والأعلام ٢/٢٦٣ ـ ٢٦٤. =

أَحَـدَهُـمَـا بهــذا اللفظِ ولا يجـوزُ أنْ تقــولَ(1): الحَسَنُ وَلاَ الحُسَيْنُ لأنَّ المَعْنَى أَحَدُهُمَا(2) أفضل أَمْ ابـنُ الحَنفيّةِ؟ فالجَوابُ يكونُ(3) عَلَى مَا يَنْتَظِمُهُ السُّؤالُ.

وأمـا المنقطعـةُ(4) فإنَّهـا تستعملُ بَعْـدَ الخَبَرِ والاستفهـامِ جميعـاً. فمثـالُ استعمالِها بَعْدَ الخَبـرِ قَوْلُهُم: إنّهـا لا بلٌ أم شَـاءٌ، كَأَنَّـهُ رَأى أشْخاصـاً فَسَبَقَ إلى نَفْسِهِ(5) إنّها أبلُ [وأخْبَر عن ذلكَ](6) ثم شَكَّ فقـالَ: أَمْ شَاءٌ، فَصَـارَ بسؤالِهِ بـأَمْ مُضْرِباً عمّا كانَ أَخْبَرَ بِهِ ومستأنِفاً السؤالَ(7) فكأنَّهُ في التّمثيلِ: بَلْ أَهِيَ شَـاءٌ، لأنَّ (8أمْ فيهادلالةٌ على الإضـرابِ كَمَا في بَـلْ، وفيها دلالـةٌ على الاستفهام كما في الهمزةِ، فَتَرْجَمُوا أمْ 8) هذهِ بِبَـلْ والهمزةِ(9) لاشْتِمَالِهَا على مَعْنَيَيهِمَا.

ومثـالُ استعمالِهَـا بَعْدَ الاستفهـامِ قَولُـكَ: أعنـدكَ زيـدٌ أمْ عنـدكَ عمـرٌو، أَضْرَبَ عن استفهامِهِ عن زيدٍ، واستـأنفَ الاستفهامَ عن عمـرٍو، كما أَضْـرَبَ عن الخبرِ في الوجهِ الأوّلِ.

ومِمّا لا تكونُ أمْ فيه إلاّ المنقطعةَ قولُهم: هَلْ عِنْدَكَ زَيْدٌ أَمْ عَمْرٌو(10) فهذهِ التي(11) لا تكونُ بمنزلةِ أيْ، لأنَكَ في أي تُثْبتُ أحَـدَ الشّيئَيْنِ أوِ الأشياءَ وَتَـدَّعِي

= ابن الحنفية: طبقات ابن سعد ٥/٩١ ـ ١١٦، وصفوة الصفوة ٢/٤٤ ـ ٤٣، ووفيات الأعيان ٣/٣١٠ ـ ٣١٤، والأعلام ٧/١٥٢ ـ ١٥٣.

(1) ب، ج: أن يقال.

(2) ج: أحدهما.

(3) ب، ج: فالجواب «حقه ان» يكون.

(4) ط: وأما «أم» المنقطعة.

(5) ط: إلى نفسه «برؤيتها».

(6) من ب وج. أبين. والعبارة أيضاً في ط مع إبدال «على» بـ «عن».

(7) ط: السؤال «عنه».

(8) سقطت «أم» في ط.

(9) ب، ج، ط: والهمزة «التي لاستفهام».

(10) ط: أم (عندك) عمرو.

(11) سقطت «التي» في ط.

[أَحَدَهَـا](1)، وَهَـذَا المَعْنَى إنّما يكـونُ في الهَمْزَةِ بـدلالةِ أنَّـكَ قد تَسْتَفْهِمُ بِهَـا وأنت مُثْبِتٌ كقولِهِ:

[77]أَطَـربـاً وأَنْـتَ قِـنَّـسْـرِيُّ(2)

ولَا [يجوزُ](3) أَنْ تُثْبِتَ بِهَلْ، لَوْ قُلْتَ: هَلْ طَرَباً، فَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَكُنْ مع هَلْ إلّا المُنْقَطِعَةِ.

ومِنْهَـا حَتَّى، وذلكَ قَوْلُكَ: ضَرَبْتُ القومَ حَتَّى زيداً، وقَدْ رَوَاهُ سِيبَـوَيْهِ(4) وأبو زَيْدٍ وَغَيْرُهُمَا عن العَرَبِ.

---

(1) كذا في ب وج. الصواب. وفي الأصل «أحدهما». تحريف.

(2) هذا الرجز للعجاج وبعده قوله:

والدهر بالإنسان دواري.

وهو منسوب للعجاج في ديوانه ق 3/25 ص 310 وسيبويه والشنتمري 1/170 و 485 (لم ينسبه سيبويه ولم ينشده الشنتمري) والأضداد لابن بشار الأنباري 166 (الشنقيطي) و192-193. (أبو الفضل)، وإعراب ثلاثين سورة لابن خالويه ص 19، وشرح الحماسة للمرزوقي 4/1818، والمخصص 1/45، والاقتضاب 374 و 394، وشروح سقط الزند (البطليوسي) 4/1670، والمسلسل في غريب لغة العرب 134 ـ 135، ومعجم البلدان 7/168، ومواد (قسر) من اللسان 6/403 والتاج 3/492، و(قنسر) من اللسان 6/430 والتاج 3/508، ومغني اللبيب ش 12 و934 ج 1/18 وج 2/681 وشواهد المغني ش 10/ ج 1/48 وج 2/722 (الأول) والخزانة 4/511، والدرر اللوامع 1/165 و2/230.

وغير منسوب في المقتضب 3/228، 264، وتهذيب إصلاح المنطق 1/77.

وروايته في جمهرة اللغة «قَنسري» بالفتح قال ويروى قنسري» بالكسر، ورواية في مادة (قسر) من اللسان والتاج «وأنت قيسري» والقنسري المسن الكبير القديم.

والشاهد فيه أنه أراد بهمزة الاستفهام معنى التوبيخ، وهو حكم يختص بالهمزة إذ لو أدخل في هذا الموضع هل فقال: هل طربا، لم يحسن المعنى.

(3) من ب وج وط. أولى.

(4) في سيبويه 1/49 ـ 50: وتقول: رأيت القوم حتى عبدالله، وتسكت، فإنما معناه أنك قد رأيت عبدَالله مع القوم. كما كان رأيت القوم وعبدالله على ذلك. وكذلك ضربت القومَ حتى زيدا أنا ضاربه.

بَابُ مَا لا يَنْصَرِفُ

وَصْفُ الاسمِ الذي لا يَنْصَرِفُ بِمَا تَقَدَّمَ[١] في أوّلِ هَذَا الكِتَابِ. وَهُوَ أَنْ يَكُونَ ثَانِياً من جِهَتَيْنِ. وَمَعْنَى ذلكَ أَنْ يَجْتَمِعَ فيهِ سَبَبانِ مِنْ أَسْبَابِ تِسْعَةٍ، أو يَتَكَرَرُ واحِدٌ مِنْهَا فيهِ، وتِلْكَ الأَسْبَابُ[٢] التِسْعَةُ: وَزْنُ الفِعْلِ الذي يَخُصُّ الفِعْلَ أَوْ يَغْلِبُ عليهِ، والصِّفَةُ، والتَّأنيثُ الذي يَلْزَمُ ولا يُفَارِقُ، والأَلِفُ والنّونُ المُشَابِهتانِ لأَلِفَيْ التَّأْنيث، والتّعريفُ، والعَدْلُ، والجَمْعُ الذي لا يكونُ على بِنَاءِ الوَاحِدِ، والعُجْمَةُ، أنْ يُجْعَلَ الاسمانِ[٣] اسماً واحداً.

وجَميعُ ما لا يَنْصَرِفُ في المَعْرِفَةِ يَنْصَرفُ في النَّكِرةِ إلّا أربعةَ أشياءَ: ما كَانَ[٤] آخرُهُ أَلِفَ تأنيثٍ مقصورةً أو ممدودةً[٥] وأفعلُ صِفَةً، وَفَعْلانُ الذي له فَعْلَى، والجَمْعُ الذي بَعْدَ أَلِفِهِ حَرْفَانِ أَوْ ثلاثةٌ أَوْسَطُهَا سَاكِنٌ[٦].

بَابُ ما كَانَ على وَزْنِ الفِعْلِ

لو سَمّيْتَ رَجُلاً ضُرِبَ أو ضُورِبَ أو ضُرِّبَ أو ضَرَّبَ[٧] لم تَصْرِفْ لانضمامِ التّعريفِ إلى وزنِ الفِعْلِ، فإن نَكّرْتَ صَرَفْتَ لزوالِ أَحَدِ السّببَيْنِ.

وَلَو سَمَّيْتَهُ أَحْمَدَ[٨] وَيَشْكُرَ وَيَعْمُرَ وَيَزِيدَ وَأَفْكَلَ[٩] وَأَيْدَعَ[١٠] كَانَ كَذَلِكَ أَيْضاً.

---

(١) كذا في ب وج الصواب. وفي الأصل: بما قدم. تحريف. وفي ط: قد تقدم.

(٢) ط: تلك الأشياء.

(٣) ب، ج، ط: الشيئان.

(٤) ط: «وهي» ما كان.

(٥) ب، ج، ط: «كانت» أو ممدودة.

(٦) ط: أوسطها ساكن والمعدول من النكرة مثل مثنى وثلاث ورباع».

(٧) سقطت «أو ضرب» في غير الأصل وط

(٨) ط: بأحمد.

(٩) في الصحاح (فكل) ٥/١٧٩٢: «الأفْكَل، على أفْعَل: الرّعدَةُ، ولا يبنى منه فِعْلَ. يقال: أخذه أفْكَلٌ، إذا ارتعد من برد أو خوف. وهو ينصرف فإن سميت به رجلاً لم تصرفه في المعرفة للتعريف ووزن الفعل وصرفته في النكرة. انظر أيضاً المادة نفسها من اللسان ١٤/٤٥.

(١٠) في الصحاح (يدع) ٣/١٣١٠: «الأيدع: الزعفران. وهذا ينصرف، فإن سميت به رجلاً لم تصرفه =

ولو سُمّيْتَ رجلاً بأجمعَ ثم نَكَّرْتَهُ[1] صَرَفْتَهُ، ولو سَمّيْتَهُ بأحمرَ ثُمَّ نَكَّرْتَهُ لم يَنْصَرِفْ[2].

بَابُ الصّفةِ التي لا تَنْصَرِفُ

من ذلكَ أَفْعَلُ الذي لَهُ فَعْلاءُ نحوَ أحْمرَ وحَمْراءَ. وأَحْمَرُ[3] لا يَنْصَرِفُ في النَّكِرَةِ (٤ لِقِيامِ سَبَبَيْنِ في التّنْكِيرِ٤) وهو الوَزْنُ الذي يَغْلِبُ عَلَى الفِعْلِ والوَصْفِ. وحَمْراءُ لا ينصرفُ أيضاً لاجتماعِ الوَصْفِ والتّأنيثِ، (٥ولو كَانَتْ مَدَّةُ التّأنيثِ وَحْدَهَا٥) لم يَنْصَرِفْ أيضاً[6]، ألَا تَرَى أنَّ صَحْراءَ وطَرْفَاءَ ونَحْوَ ذلكَ من الأسْمَاءِ لا تَنْصَرِفُ، وَأُحَادُ وثُنَاء[7] وثُلاثُ ورُبَاعُ (غَيْرُ مُنْصَرِفٍ)[8] لاجتماعِ العَدْلِ والوَصْفِ [فيهِ][9] فإنْ[10] حَقَّرْتَ ثُنَاءَ وَأُحَادَ صَرَفْتَ لزوالِ العَدْلِ بالتَّحقيرِ، فإنْ حَقّرْتَ أحْمرَ لم يَنْصَرِفْ، لأنَّ التّحقيرَ لَمْ يُزِلْ بناءَ الفِعْلِ كَمَا أزَالَ العَدْلَ. وذلكَ أنّهمْ قَدْ قَالُوا: ما أُمَيْلِحَهُ. فَأُمَيْلِحُ بِناءُ فِعْلٍ مُحَقَّرٍ[11]؛

= في المعرفة للتعريف ووزن الفعل، وصرفته في النكرة مثل أفكل. انظر المادة نفسها من اللسان ١٠/٢٩٤.

(١) ب، ط: فنكرته.

(٢) ب، ج، ط: لم تصرفه.

(٣) ب، ج، ط: فأحمر.

(٤ ـ ٤) بدله في ط: لقيام سببين فيه في (حال) التنكير.

(٥ ـ ٥) بدله في ب. فكل اسم كانت فيه همزة التأنيث، وفي ج وط: وكل اسم..

(٦) سقطت «أيضاً» في ب وط.

(٧) ط: ومثنى.

(٨) بدله في ط: ورباع وثناء لا ينصرف.

(٩) من ب وج وط. أولى.

(١٠) ب، ج: وان.

(١١) زيادة في ط وضعت بين عاضدتين بعد قوله: «بناء فعل محقر» نصها (فإن سميت به منعته الصرف للتعريف ووزن الفعل وإن نكرته لم تصرفه أيضاً).

بَابُ التّأنيثِ

التّأنيثُ[1] على ضَرْبَيْنِ: ضَرْبٌ فِيهِ عَلاَمَةُ التّأنيثِ، وضَرْبٌ لا عَلاَمَةَ فيهِ، وعلامة التّأنيثِ عَلاَمَتَانِ: الألِفُ، والتّاءُ التي تُبْدَلُ مِنْهَا في الوَقْفِ الهَاءُ، فَمَا كَانَ في آخـرِهِ ألِفُ التّأنيثِ مقصـورةً أَوْ ممدودةً، فـإنَّـهُ لا يَنْصَـرِفُ في النّكِـرةِ للزومِ الحَرْفِ وبِنَاءِ الكَلِمَةِ عليهِ، وإذَا لم يَنْصَرِفْ في النَّكِرَةِ كَانَ آنْصِرافُـهُ في المَعْرِفَـةِ أَبْعَـدَ وذلكَ نَحْـو[2] بُشْرَى وسُعْـدَى وَلَيْلَى وَطَـرْفَـاءَ وحَمْـراءَ وَصَحْـرَاءَ[3]، لاَ يَنْصَرِفُ شَيْءٌ مِنْهُ في نَكِرةٍ ولا مَعْرِفَةٌ.

والهَمْـزَةُ في حَمْراءَ منقلبـةٌ عن ألفِ التّأنيثِ المفـردةِ، وإنّما أُبْـدِلَتْ همـزةً لوقوعِهَا طَرَفاً بَعْدَ ألفٍ زَائـدةٍ، يدلُّـكَ على ذَلكَ أنَّ هـذهِ الصُّورةَ إذَا زَالَتْ زَالَتِ الهَمْزَةُ وذَلِكَ قَـوْلُكَ[4] في جَمْـعِ صَحْراءَ: صِحَـارٍ، فَزَالَتِ الهَمْـزَةُ وعادَ حَـرْفُ اللّينِ[5] الذي كَانَ في الوَاحِدِ[5].

ومَا كَانَ[6] في آخرِهِ التَّاءُ فنحوُ حَمْزةٍ وطَلْحَةٍ[7] إنْ سَمّيْتَ[8] رَجُلاً أو امرأةً بشيءٍ من ذلكَ لم تصرفْ[9] فـإنْ نَكَّرْتَ صَـرَفْتَ فقلتَ: مررتُ بِـطَلْحَةَ وطَلْحَـةٍ آخرَ، وَمَرَرْتُ بِحَمْدَةَ وَحَمْدَةٍ أُخْرَى.

فأمّا التّأنيثُ الذي بغيرِ علامةٍ فلا يَخْلُو الاسمُ فيـه منْ أن يَكُونَ زَائِـداً على

---

(١) ط: المؤنث.

(٢) سقطت «وذلك نحو» في ط.

(٣) سقطت «وصحراء» في ب وج. وفي ط: «وصحراء وحمراء».

(٤) ط: «في» قولك.

(٥) ساقط في ط.

(٦) ب، ج، ط: و«أما» ما كان.

(٧) ب، ج، ط: فنحو حمدة وطلحة.

(٨) ط: «فإنك» إن سميت.

(٩) ط: لم تصرفه.

ثلاثةِ أَحْرُفٍ أوْ عَلَى[1] ثَلاثةِ أَحْرُفٍ.

فَمَا كَانَ زائداً على ثلاثةِ أَحْرُفٍ، فإنَّهُ لا يَنْصَرِفُ في المَعْرِفَةِ وذلكَ نحوُ زينبَ وسُعَادَ وحُبْلَى[2]، ونحوُ امرأةٍ أوْ رَجُلٍ تُسمِّيهِ[3] بِعَنَاقٍ[4] أو أَتَانٍ. وهَذِهِ الأشياءُ لا تَنْصَرِفُ لغَلَبَةِ التَّانيثِ عَلَيْهَا، وإنَّ الحَرْفَ الزَّائدَ على الثَّلاثةِ يُنَزَّلُ مَنْزِلَةَ العَلامَةِ [الثَّابِتَةِ][5] فيهِ بدلالةِ أنَّ علامةَ التَّانيثِ لم تَلْحَقْهُ [في التَّصغيرِ][6] إلَّا فيما لا اعتدادَ بِهِ من قولِهم: وُرَيْئَةٌ وُقَدِيدِيمَةٌ، فَصَارَ من أَجْلِ ذلكَ بمنزلةِ ما فيهِ التَّصريفُ وثَبُتَ فيهِ عَلامَةُ التَّانيثِ.

ومَا كَانَ على ثَلاثَةِ أَحْرُفٍ فَلَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يكونَ الأوْسَطَ مِنْهُ مُتَحرِّكاً أَوْ سَاكِناً فإنْ كانَ مُتَحرِّكاً لم يَنْصَرِفْ كَمَا لا يَنْصَرِفُ[7] سُعَادُ وَجَيْأَلُ لأنَّ الحركةَ تُنَزَّلُ[8] منزلة الحَرْفِ الزَّائِدِ[9] على الثَّلاثَةِ كَمَا نُزِّلَتْ مَنْزِلَتَهُ[9] في جَمَزَى في الاضَافَةِ حَيْثُ حَذَفُوا مَعَهَا الألِفَ كَمَا حَذَفُوا من [حُبَارَى][10] فقالوا: جَمَزِيٌّ. كَمَا قَالُوا حُبَارِيٌّ، وَلَمْ يُثْبِتْهَا أَحَدٌ، كما تُثْبَتُ في نَحْوِ حُبْلَى، وذَلكَ نَحْوُ امرأةٍ سَمَّيْتَها بِقَدَمٍ وَمَا أَشْبَهَ هَذَا الاسْمَ[11].

---

(١) ط: أو «يكون» على.

(٢) ط: نحو زينب وجيأل وسعاد، ب: نحو زينب وسعاد وجيأل.

(٣) ط: يسمى.

(٤) العَنَاق: الأنثى من المعز جمعه أعْنُق وعُنَق وعنُوق.

(٥) من ط. أبين. وفي الأصل «الثانية».

(٦) من ب وج. أبين. وفي ط: «في التحقير».

(٧) ط: كما لم ينصرف.

(٨) ب، ج: تنزلت.

(٩) ساقط في ب وج وبدله في ط: على ثلاثة (أحرف) كما تنزلت منزلته.

(١٠) من ب،وج وط. الصواب. وفي الأصل «حَبَار». تحريف ففي اللسان (حبر) ٥/٢٣٢ «الحُبارى» طائر يقع على الذكر والأنثى. واحدها وجمعها سواء، وألفه ليست للتأنيث ولا للإلحاق وإنما بني الاسم عليه فصارت كأنها من نفس الكلمة لا تنصرف في معرفة ولا نكرة أي لا تنون».

(١١) ج: «ذلك» هذا. سهو.

فـإنْ كَانَ الاسمُ الثُّـلاثي سَاكِنَ الأوْسطِ صُـرِف وَلَمْ يُصْرَفْ. فَتَرْكُ الصَّـرْفِ لاجتمـاعِ التّأنيثِ والتّعـريفِ. والصَّرْفُ، لأنَّ الاسمَ عَلَى غَـايةِ الخِفَّـةِ، فَقَاومتِ الخِفَّةُ أَحَدَ السَّبَبَيْنِ.

ومَنْ زَعَمَ أَنَّ القِيَـاسَ في دَعْدٍ أَنْ لا يُصـرفَ(١) دَخَلَ عليـهِ في قولـهِ هَـذَا صَـرْفُهُم لِنُوحٍ وَلُـوطٍ وَهُمَا أَعْجَميّـانِ وَمَعْرِفَتَـانِ، وإلْزَامُهُـمْ(٢) الصَّـرْفَ لَهُمَـا(٣) [لِخِفَّتِهِمَا](٤) يُقَوِيّ قولَ من صَرَفَ هِنْداً وَدَعْداً في المعرفة.

ولو سَمّيْتَ رَجُلاً بِقَـدَمٍ صَرَفْتَـهُ ولو صَغَّـرْتَهُ لَقُلْتَ: قُـدَيمٌ [ولم تُؤنِّثْ] (٥) لزوالِ التّأنيثِ عَنْهُ بالنَّقْلِ إلى المُذَكَّـرِ. فأمّا قَوْلُهُم(٦): أُذَيْنَـةُ في الاسمِ العَلَمِ فإنَّما سُمِيّ بِهِ مُصغَّراً(٧).

بَابُ ما كَـانَ في آخرِهِ أَلِفٌ ونُونٌ مُضَارِعَتَانِ لِألِفَي التّأنيثِ

الألِف والنُّونُ في آخرِ سَكْرَانَ يُشْبِهَانِ أَلِفَي التّأنيثِ لامتناعِ عَـلاَمَةِ التـأنيث من الدُّخُولِ عليهِ كَامتناعِهَا من الدُّخولِ على حَمْراءَ وطَرْفَاءَ(٨) وهُمَا زيدَتَا مَعًا، كَمَا أَنَّ أَلِفَي التّأنيثِ كَذَلِكَ تقـولُ في مُؤنَّثِ سَكْرَانَ: سَكْرَى فَلاَ تُلْحِقُ سَكْـرانَ التَّاءَ(٩) كما لا تُلْحِقُهَا حَمْرَاءَ.

---

(١) ب: «كان» أن لا يصرف.

(٢) ب، ج، ط: فإلزامهم.

(٣) سقطت «لهما» في ج.

(٤) من ب. الصواب. وفي الأصل وج: لخفتها. تحريف.

(٥) من ب وج وط. وإثباته أبين.

(٦) ط: فأما قولهم (في).

(٧) زيادة في ب وج وط بعد قوله «مصغراً» نصها: «وكذلك عيينه سمي به مصغراً» ولم أثبتها في المتن لان عبد القاهر لم يشر إليها في كلامه.

(٨) ب، ج، ط: على حمراء «وخضراء» وطرفاء.

(٩) ط: الهاء.

وَلِهـذه المُشَابَهَـةِ لم تَصْرِفْ رَجُـلاً يُسَمّى سَعْدَانُ أو عُثْمَـانُ لأنَّ التَّعـرِيفَ يَمْنَـعُ دُخُولَ عَـلاَمةِ التّـأنيثِ عليهِ فَيُشْبِـهُ سَكْرَانَ كَمـا يُشْبِهُ الأَلِفَ من [أَرْطَى][1] وَتَتْرَى[2] فِيمَنْ نوَّنَ إذا سَمَّيْتَ بِهِ ألفَ بُشْرَى، لأنَّكَ لا تقولُ في التَّسميةِ بِـهِ: // ١٩٧ و [أرطاة][3] كما كنت تقول قبل النقل للتسمية[4] فأشبهت ألف سكرى. ولـو سَمَّيْتَ رَجُـلاً بِرُمَّـانٍ لم تَصْرِفْـهُ في قولِ الخليلِ[5] وسِيْبَوَيْهِ[6] وَصَرَفْتَـــهُ في قَوْلِ أبي الحَسَنِ[7].

---

(١) من ب وج. الصـواب وفي الأصــل «أوطى». تحــريف. وفي اللســان (رطى) ١٩/ ٤٠: «الأرطي شجر من شجر الرمل وهـو أفعل من وجـه وفَعْلى من وجه آخـر لانهم يقولـون أديم مأروط إذا دبـغ بورقة وأديم مرطي. والواحدة أرطاة ولحوق تاء التـأنيث فيه يـدل على أن الألف فيه ليست للتـأنيث وإنما هي للإلحاق أو بُني الاسم عليها» انظر أيضاً سيبويه ٢/ ٩ و٣٢٠ و٣٤٤، والمقتضب ٢/ ١٠٧ و٢٥٩ و٣/ ٤٥ و٨٨ و٣٣٨ وأبنية الصرف في كتاب سيبويه ١٥٩ ـ ١٦٠.

(٢) في اللسان (وتر) ٧/ ١٣٨: جاءت الخيل تترى إذا جاءت متقطعة متفاوتة وفي الكلمة لغتان: تنوَّن ولا تنوّن، فمن ترك صرفها في المعرفة جعل ألفها ألف تانيث وهو أجود، وأصلها وتـرى من الوتـر وهو الفرد وتترى أي واحد بعد واحد. ومن نونها جعلها ملحقة.

(٣) من ب، ج. الصواب. وفي الأصل «أوطاة». تحريف.

(٤) ب، ط: إلى التسمية.

(٥) الخليل (١٠٠ ـ ١٧٠): هو أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عبد الرحمن الفراهيدي الأزدي، الإمـام في تصحيـح القيـاس واستخـراج مسـائـل النحـو وتعليله، وهـو أيضـاً أول من استنبط علم العروض وعلله، ومكنه من ذلك معرفتـه بأصـول النغم والإيقاع. أخـذ عن أبي عمرو بن العـلاء. وأخذ عنه سيبويه وغيره من أئمة النحو.

ومن تصـانيفه كتـاب العين، والعروض، والشـواهـد. انـظر مـراتب النحـويين ٢٧ ـ ٤١، وأخبـار النحويين ٣٠ ـ ٣١، والفهرست لابن النديم ٦٣ ـ ٦٥، وطبقات الزبيدي ٤٣ ـ ٤٧، ونزهة الألباء ٥٤، ومعجم الأدبـاء ١١/ ٧٢، وإنباه الـرواة ١/ ٣٤١ ـ ٣٤٧، وبغية الـوعـاة ٢٤٣. والخليـل بن أحمد، د. مهدي المخزومي.

(٦) قال سيبويه في ٢/ ١١: وسألته ـ يعني الخليل ـ عن رُمّان، فقال لا أصرفه وأحمله على الأكثر إذ لم يكن له معنى يُعْرف.

(٧) أبـو الحسن: سعيد بن مسعـدة المعروف بـالأخفش الأوسط. من أئمة النحـو بالبصـرة. أخذ عن سيبويه، وهو الطريق إلى كتـابه. إذ لم يقـرأ الكتاب على سيبـويه أحـد، ولم يقرأه سيبويه على =

بَابُ التَّعريفِ

مَتَى[1] ٱجْتَمَعَ مع التَّعريفِ سَبَبٌ مِنَ الأسْبَابِ المَانِعَةِ مِنَ الصَّرْفِ لَمْ يَنْصَرِفِ الاسمُ، وَذَلِكَ[2] نَحْوُ التَّانيثِ في حَمْزَةَ[2] والألِفِ والنُّونُ في سَعْدَانَ وَعُرْيَانٍ والعَدْلِ نَحْوُ عمرَ[3]، وَوَزْنِ الفِعْلِ نَحْوُ ضُرِب ومَا يَغْلِبُ عليهِ نَحْوُ أَحْمَدَ وَيَشْكُرَ وَيَعْمُرَ[4]، والعُجْمَةِ نَحْوُ آسحقَ وآسْماعِيلَ.

[5]وَلَو سَمَّيْتَ رَجُلاً بِسَراويلَ[5] لم تَصْرِفْهُ، والقِيَاسُ عندي أنْ لا يُصْرَفُ في النَّكرةِ أيْضاً قبلَ التّسميةِ بِهَا.

بَابُ العَدْلِ

مَعْنَى العَدْلِ أَنْ تُريدَ لَفْظاً فَتعدِلُ عنِ اللّفْظِ الذي تُريدُ إلى آخرَ، ومَوْضِعِ [النَّقْلِ][6] فيهِ أنَّ المسموعَ يُلْفَظُ[7] بِهِ والمُرَادُ بِهِ غَيرُهُ ويَسْتَوِي العَدْلُ في المَعْرِفَةِ والنَّكِرَةِ[8] لاستوائِهِمَا فيما ذَكَرْتُ، ولا يَكُونُ العَدْلُ في المَعْنَى. فأمّا

أحد. وإنّما قُرِىء على الأخفش بعد موت سيبويه. وكان الجرمي والمازني فمن قرأوا الكتاب الكتاب على أبي الحسن. ويقال أن الكسائي قرأه عليه سراً. وكان الأخفش يقول: ما وضع سيبويه في كتابه شيئاً إلا وعرضه عليّ، وكان يرى أنه أعلم به مني وأنا اليوم أعلم به منه.

توفي سنة ٢١٥ هـ وقيل ٢٢١ هـ. وله تصانيف كثيرة منها كتاب الاشتقاق وكتاب الأصوات وكتاب الأوسط بالنحو وكتاب العروض وغيرها. انظر ترجمته في: مراتب النحويين ٦٨ ـ ٦٩، وطبقات الزبيدي ٧٤ ـ ٧٦، ومعجم الأدباء ٢٤٢/١١ ـ ٢٥٠.

(١) ط: ومتى.

(٢ ـ ٢) بدله في ط: نحو (علامة) التأنيث في حمدة.

(٣) ب: نحو عمر «وزفر» ط: «في» نحو عمر.

(٤) ط: يشكر ويعمر.

(٥ ـ ٥) بدله في ط: وإن سميت رجلاً سراويل.

(٦) من ب وج وط. الصواب وسوف يرد في كلام عبد القاهر. وفي الأصل «الثقل» تحريف.

(٧) ط: لفظ.

(٨) ط: من المعرفة والنكرة.

المَعْدُولُ[1] عن النَّكِرَةِ فنحوُ[2] مَثْنَى وثُلاثَ ورُبَاعَ، فالمانِعُ لَهُ[3] من الصَّرْفِ العَدْلُ والصِّفَةُ. والمَعْدولُ عنِ المَعْرِفَةِ نَحْوُ عُمَرَ وَزُفَرَ. عُدِلَ[4] عن عَامِرٍ وَزَافِرٍ[5] المَعْرِفَتَيْنِ أَلاَ تَرَى أَنَّ ذَلِكَ لَيسَ في أُصُولِ النَّكِرَاتِ.

ولو سُمِّيَ رَجُلٌ نُغَراً[6] أو جُعَلاً[7] أو حُطَماً[8] لانصرفَ في المَعْرِفَةِ والنَّكِرَةِ[9] لأنَّ فيها التَّعريفَ فَقَطْ دونَ العَدْلِ.

وَمَا عُدِلَ للمؤنَّثِ عَلَى فَعَالِ فَهُوَ على ضُرُوبٍ. أَحَدُهَا ما كانَ اسمَ الفِعْلِ[10] نحو نَزَالِ وتَرَاكِ[11] والآخرُ ما كَانَ وَصْفاً يَخْتَصُّ النِّداءَ في حَالِ السَّعَةِ، وَذَلِكَ نحو يَا لَكَاعِ ويا خَبَاثِ، وقد يَكونُ في غير النِّداءِ نَحْوَ جَعَارِ[12]

---

(1) ط: فالمعدول.

(2) ط: نحو.

(3) سقطت «له» في ط.

(4) ط: عدلا.

(5) ب، ج، ط: عن زافر وعامر.

(6) في اللسان (نغر) ٧/٨١: «النغر طائر يشبه العصفور وتصغيره نُغَير ويجمع نغراناً مثل صُرد وصِرْدان.

(7) في اللسان (جعل) ١٣/١١٨: «الجُعَلُ دابة سوداء من دواب الأرض ـ قيل هو أبو جَعْران وجمعة جعلان.

(8) في اللسان (حطم) ١٥/٢٨: «ورجل حَطَمٌ وحُطَمَةٌ إذا كان قليل الرحمة للماشية يهشم بعضها ببعض. وقيل هو العنيف برعاية الإبل في السوق والإيراد والإصدار.

(9) ط: والنكرة «جميعاً».

(١٠) ط: «من» اسم الفعل.

(١١) ط: وتراك «فدراك».

(١٢) في اللسان: (جعر) ٥/٢١٠: «وجَعَارِ اسم للضُّبُع لكثرة جَعْرِها وإنما بنيت على الكسر لأنه حصل فيها العدل والتأنيث والصفة الغالبة. ومعنى قولنا: غالبة، أنها غلبت على الموصوف حتى صار يعرف بها كما يعرف باسمه. وهي معدولة عن جاعرة فإذا منع من الصرف بعلتين وجب البناء بثلاث لأنه ليس بعد منع الصرف إلا منع الأعراب. انظر أيضاً سيبويه ٢٦٣/١ و٣٨/٢، والمقتضب ٣٧٥/٣.

وقَثَامِ[1] يُرَادُ بِهِ الضَّبُعُ، وجَاءَ أَيْضاً آسْماً للمَصْدَرِ نحـوَ فَجَارِ وَجَمَـادِ عُدِلَتـا عَنِ الفَجَرَةِ والجُمُودَةِ[2].

بَابُ الجَمْعُ الذي لا يَنْصَرِفُ

هَذَا الجَمْعُ هُوَ الذي يَكُونُ ثَالِثُهُ أَلِفاً وَبَعْدَهَا حَرْفَانِ أَوْ ثَلاَثَةُ أَحْرُفٍ أوْسَطُهَا سَاكِنٌ، وَذَلِكَ نَحْوُ مَسَاجِدَ وَمَنَابِرَ وَدَوَابَّ وَمَدَاقَّ[3] ، وَدَنَانِيرَ وَمَفَـاتِيحَ، وإنَّمَـا لَمْ يَنْصَرِفْ[4] لأنَّهُ جَمْعٌ وَلَيْسَ في الآحادِ الأُوَلِ لَهُ مِثَالٌ.

فَإنْ لَحَقَ شَيئاً مِنْهُ التّاءُ الذي للتَّأنيثِ[5] آنْصرفَ في النَّكِرَةِ نحـوَ صَيَاقِلَةٍ[6] وَمَـوازِجَةٍ[7]، لأنَّـهُ بِدُخُـولِ التّاءِ عليـهِ قَدْ أُشْبَـهَ الآحَادَ، أَلاَ تَـرَى أنَّ فِيهَـا نحـوَ

---

(١) وفية أيضاً (قثم) ١٥/٣٦٠: «وقَثَام من أسماء الضَّبُع سميت به لالتطاخها بـالجعر. قـال سيبويـه: سميت بـه، لانها تَقْثِم أي تقـطـع. وقُثم الـذكر من الضبـاع. وكلاهمـا معدول عنـه فاعـل وفاعلة والأنثى قَثام مثل حَذام». انظر أيضاً سيبويه ١/٢٦٣ والمقتضب ٤/٤٨.

(٢) ب، ج، ط: الجمـود وفي اللسان (جمـد) ٤/١٠٤: ورجلٌ جَمَـاد الكف أي بخيـل، وقـد جمـد يَجْمِدُ بخل، وهـو جامـد إذا بخل بمـا يلزمه من الحق. ويقـال للبخيل جَمادِ له، أي لا زال جـامد الحال، وإنما بني على الكسر لأنه معْدول عن المصدر أي الجمود كقولهم فجـار أي الفجرة وهـو نقيض قولهم: حَمَادِ بالحاء في المدح.

(٣) ط: مـداق (وشواب). والمَـدَاقُّ جمع مَـدَقّ أو مُدُقّ. وهـو ما دقت بـه الشّيء. ولـم أعثـر على «شـواب» في المعاجم. وورد فيهـا الشَّوْبُ والشّيـابُ بمعنى الخَلْط. وانظر مثـلا مادة (شـوب) من اللسان ١/٤٩٢ والتاج ١/٣٢٥.

(٤) ط: لم يصرف.

(٥) ب، ج، ط: التي للتأنيث.

(٦) في اللسـان (صقل) ١٣/٤٠٣: «والصيقـل شَحّاذ السيـوف وجَلاّؤهـا، والجمع صيـاقـل وصيـاقلة دخلت فيه الهاء لغير علة، وإنما على حدد دخولها في الملائكة».

(٧) في اللسان (مزج) ٣/١٩٠: «الموزج الخُفُّ، فارسي مَعرّب، والجمع موازجة ألحقوا الهاء للعجمة وأصله بالفارسية مُوزَة، مثل الجَوْرب والجوارية وإن شئت حذفت الهاء (انظر أيضاً سيبويه ٢/٢٠١ والمُعَرّب من الكلام الاعجمي ٣١١.

الكَرَاهِيةِ والحَزَابِيَةِ[١] فَصَرْفَتَهُ كما تَصْرِفُهُ إذا دَخَلَهُ[٢] يَاءَ النَّسَبِ نَحْوَ مَدَائِنِّي.

وَلَوْ سَمَّيْتَ بِمَسَاجِدَ رَجُلاً لم تَصْرِفْ[٣] لأنَّهُ شَابَهَ الأعْجَميَّ المعرفةَ حَيْثُ لم يَكُنْ لَهُ في الآحَادِ نَظِيرٌ فإنْ نَكَّرْتَهُ لَمْ تَصْرِفْ أيْضاً في قَوْلِ أبي الحَسَنِ، كَمَا تَصْرِفُ أَحْمرَ في قَوْلِهِ إذَا نَكَّرْتَهُ بَعْدَ التَّسْمِيَةِ.

فإنْ كَانَ آخِرُ شيءٍ من ذلكَ ياءً نَحْوَ جَوَارِي وَغَواشِي، حُذِفَتِ اليَاءُ حَذْفاً فَلَحِقَ التَّنوينُ في الرَّفْعِ والجَرِّ، فإذا[٤] نَصَبْتَ فقلتَ: رَأَيْتُ جَوَارِيَ أَتَمَمْتَ فَلَمْ تُلْحِقْ التّنوينَ.

بَابُ الأسماءِ الأعْجميّةِ

الأسْمَاءُ الأعجميّةُ على ضَرْبَيْنِ: أَحَدُهُمَا: ما أعْرِبَ وهو اسمُ جِنْسٍ. والثَّاني[٥] ما أُعْرِبَ وهو اسمُ عَلَمٍ مَخصُوصٍ، فَمَا كَانَ مِنَ الأوّلِ فَمَصْروفٌ[٦] في المَعْرِفَةِ والنَّكِرةِ لا يمنعهُ من الصَّرْفِ[٧] إلا مَا يَمْنَعُ العَرَبيَّ وذلكَ نحوُ الآجُرِّ[٨]

---

(١) في اللسان (حزب) ١/٣٠٠: «والحَزَابي، والحَزَابِيَةُ من الرجال والحمير الغليظ إلى القصر. والياء للإلحاق كالفهامية والعلانية من الفهم والعلن.

(٢) ط: إذا دخلته.

(٣) ط: لم تصرفه.

(٤) ط: فإن.

(٥) ط: والآخر.

(٦) ج: فمضروب. تحريف.

(٧) ط: من الانصراف.

(٨) في المعرب للجواليقي ص ٢١: والآجُرُّ، فارسي معرب. وفيه لغات: «أُجرّ» بالتشديد بـ «وآجُرّ» بالتخفيف و «آجور» و «ياجُورّ» و «آجُرُون» و «آجرون». وفي اللسان «أجر» ٥/٦٧: «الأجُرُّ والأجرُ والآجِر: طبيخُ الطين. والواحدة بالهاء وهو الذي يبنى به فارسي معرب. قال الكسائي: العرب تقول: آجُرّة وآجرٌ للجمع. وقال سيبويه في ج ٢/١٩ في باب الأسماء الأعجمية: فإن قلت ادَعُ صرف الآجُرّ لأنه لا يشبه شيئاً من كلام العرب، فإنّه قد أعرب وتمكن في الكلام وليس بمنزلة شيء ترك صرفه من كلام العرب، لأنه لا يشبه الفعل وليس في آخره زيادة وليس من نحو عمر وليس بمؤنث وإنما هو بمنزلة عربي ليس له ثانٍ في كلام العرب نحو «أبل».

والشّاهِينِ[1] والنَّيروزِ[2] والفِرِنْدِ[3] والابريسمِ[4] واللِّجَامِ[5]، وما أشْبَه ذلكَ[6] وأمّا[7] مَا أُعْرِبَ وهُوَ اسمٌ عَلَمٌ منقولٌ في حَالِ التّعريفِ فإنَّهُ لا يَنْصَرِفُ في المَعْرِفةِ، وَيَنْصَرِفُ في النَّكرةِ. وذلكَ نحو يعقوبَ واسماعيلَ وجِبْرِيلَ وسَرَافِيلَ[8] تقولُ: مَرَرْتُ بآسْمَاعِيلَ وآسْمَاعِيلٍ آخَرَ[9].

---

(١) في المعرّب للجواليقي ص ٢٠٨ «والشاهين ليس بعَربيّ. وجمعه «شواهين» و«شياهين» وقد تكلمت به العرب.

(٢) في المعرب للجواليقي ص ٣٤٠: «والنّيروز والنّوروز، فارسيٌّ معرّب. وقد تكلمت به العرب. قال جرير يهجو الفرزدق:

عجبتُ لفَخْرِ التَّغلبيّ وتَغلِبٌ ... تؤدّي جِزَى النَّيروزِ خُضْعاً رِقَابُها

وفي اللسان (نزر) ٧/٢٨٤: «النّيروز والنّوروزُ أصله بالفارسية نيع روز، وتفسيره جديد يوم. كما ذكر سيبويه في ٢/١٩ هذه الكلمة على أنها أعجمية.

(٣) في المعرب للجواليقي ص ٢٤٣: والفِرِنْدُ: فارسي معرب. وهو جوهر السيف وماؤه وطرائقه، وقد حُكِيَ بالفاء والباء. والفِرِنْدُ الحرير. وفي اللسان (فرند) ٤/٢٣١ الفِرِنْدُوشي السيف، وهو دخيل، وقيل هو السيف نفسه. وقيل الفِرِنْد: الورد الأحمر وجمعه الفرائد، انظر أيضاً سيبويه ٢/١٩.

(٤) في المعرّب للجواليقي ص ٢٧: «والأبْرَيْسَمُ» أعجمي معرّب، بفتح الألف والراء وقال بعضهم إبْرَيْسَم بكسر الألف وفتح الراء. وترجمته بالعربية: الذي يذهب صُعُداً، وفي اللسان «برسم» ١٤/٣١٢ - ٣١٣: الابرسم معرب. وفيه ثلاث لغات. والعرب تخلط فيما ليس من كلامها - الإبريسم وأبْرَيْسَم بفتح الهمزة والراء ومنهم من يكسر الهمزة ويفتح الراء.

(٥) في المعرب للجواليقي ص ٣٠٠: «واللِّجام معروف. وذكر قوم أنه عربي. وقال آخرون: بل هو معرّب. ويقال: إنه بالفارسية «لِغَام» وفي اللسان (لجم) ١٦/٦ أنه فارسي معرب ويجمع على ألجمة ولُجُم ولُجْم. انظر أيضاً سيبويه ٢/١٩».

(٦) ط: وما أشبهها.

(٧) سقطت «ما» في ب وط.

(٨) ب، ج، ط: واسرائيل. وفي اللسان (سرفل) ١٣/٣٥٧: «وإسرافيل واسرافين. ويقال: سَرَافيل وسرافين واسرائيل واسرَائين. وزعم يعقوب أنه بدل اسم مَلَك. وقال وقد يكون همزة إسرافيل أصلاً. فهو على هذا خماسي».

(٩) ط: وإسماعيل آخر «فتصرفه في النكرة».

بَابُ الاسْمَيْنِ اللذين يُجْعَلاَنِ آسْماً واحِداً

حُكْمُ هَـذَا البَابِ أَنْ لا يُصْـرفَ[1] في المَعْرِفَـةِ وَيَنْصَرِفُ في النَّكِـرةِ، لأنَّ الثّـاني مِنْهُمَا بمنـزلةِ تَـاءِ التّـأنيثِ // في نَحْـوِ حَمْـزَةَ[2]، فَكَمَـا أَنَّ حَمْـزَةَ[2] لا ٢٠٣ و يَنْصَرِفُ في المَعْرِفَةِ وَيَـنْصَـرِفُ في النَّكِـرَةِ فكَذلـكَ هَذَا الضَّـرْبُ، وَذَلِكَ نَحْـوُ حَضْرَموتَ وَبَعْلَبَكَّ وقَالى قَلا وَمَعْدِي كَرِبَ.

فَأَمَّا مَعْدِي كَرِبَ فمنهم مَنْ يَفْتَحُ الآخِرَ [من كَرِبَ][3] فَيَجْعَلُ مَعْدِي مُضَافاً إليه إلاّ أنه[4] [فَتَحَهُ][5] لما لم يَصْرِفْهُ، وَمِنْهُم مَنْ يقولُ مَعْدِي كَرِبَ مثلَ بَعْلَبَكَّ.

ومَنْ أَضَـافَ لم يَفْتَـحِ اليـاءَ من مَعْـدِي كَـرِبَ[6]، ولا مِنْ بَـادي، وَلاَ مِنْ قَالِي[7] في بَادِي بـدَا[8] وقَالِي قَـلاَ[9]، جَعَلَ اليَـاءَ[10] في هَذَا المَـوْضِعِ[11]

---

(١) ب، ج، ط: أن لا ينصرف.

(٢) ب، ج، ط: حملة.

(٣) من ب وج وط. أبين.

(٤) ج، ب: أن. تحريف.

(٥) من ب وج وط. الصواب. وفي الأصل «قبحه». تصحيف.

(٦) سقطت «كرب» في ب.

(٧) ج: ولا من قالي ولا من بادي.

(٨) في سيبويه ٢/٥٤: «وأما أيادي سَبَا وقالي قـلا وبادي بَـدَا فإنما هي بمنزلة خَمْسَةَ عَشَـرَ تقول: جاءوا أيادي سبا، ومن العرب من يجعله مضافاً فينون سباً. وأما قوله كان ذلـك بادي بـدا، فإنهم جعلوها بمنزلة خَمْسَةَ عَشَـرَ، ولا نعلمهم أضافوا ولا يُستنكر أن تضيفها ولكن لم أسمعه من العرب. ومن العرب من يقول: بَادِي بدي». وقولهم: افعل هذا بَادي بديّ وبداءَةَ ذي بديٍّ، وبادي بدا بمعنى أفعل أول شيء انظر اللسان (بدأ) ١/١٩ و «بدا» ١٨/٧١.

(٩) في معجم البلدان ٧/١٧: «قاليقلا»: بأرمينية العظمى، بنتها امرأة اسمها قالي حكمت أرمينيا وسمتها قالي قاله ومعناه إحسان قالي. ثم عربتها العرب فقالت قالية. قال النحويون: حكم قاليقلا حكم معدي كرب إلا أن قاليقلا غير منون على كل حال إلاّ أنْ تجعل قالي مضافاً إلى قلا، وتجعل قلا اسم موضع مذكر فتنونه فتقول: هذا قاليقلاً فاعلم. والأكثر ترك التنوين. انظر أيضاً سيبويه ٢/٥٤.

(١٠) ب، ج: فجعل الياء، ط: جعلوا الياء.

(١١) ط: في هذه المواضع.

مِثْلَ أَلِفِ مُثَنّى، فَأَمّا خَمْسَةَ عَشَرَ [وَنَحْوُهُ][1] فَمَبْنِيُّ الآخرِ عَلَى الفَتْحِ.

بَابُ إعرابِ الأفْعَالِ[2]

الفِعْلُ على ضَرْبَيْنِ: مَبْنِيٌّ وَمُعْرَبٌ، فَالمَبْنِيُّ مِنْهُ أَمْثِلَةُ الأمْرِ إذَا كَانَ للوَاحِدِ وَلَمْ يَكُنْ في أَوَّلِهِ حَرْفُ مُضَارِعَةٍ وَذَلِكَ نَحْوُ: اذْهَبْ وَقُمْ، وما وَافَقَهُ في اللَّفظِ جُعِلَ بِمَنْزِلَتِهِ في اللَّفْظِ، وإنْ لَمْ يوافِقْهُ في المَعْنَى. وَذَلِكَ قَولُكَ في التَّعَجُبِ أَكْرِمْ بِزَيْدٍ، ﴿واسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[3] ومِنَ المَبْنِيِّ أَمْثِلَةُ المَاضِي نَحْوُ خَرَجَ وَعَلِمَ وَضَرَبَ[4] وَهَذَا[5] مَبْنِيٌّ عَلَى الفَتْحِ، كَمَا كَانَ الأَوَّلُ مَبْنِيّاً على السُّكونِ. ومِنْ ذَلِكَ الفِعْلُ المُضَارِعُ إذَا دَخَلَ عليهِ النُّونُ الخَفِيفَةُ أو الشَّدِيدَةُ نَحْوَ هَلْ تَضْرِبَنَّ[6] يا هذا؟ وَهَلْ تَضْرِبَنْ[7]؟.

بَابُ الأفْعَالِ المَرْفُوعةِ //

٢٠٥ و

الأفعالُ المُضَارِعَةُ تَرْتَفِعُ بِوُقُوعِها[8] مَوْقِعَ الأسْمَاءِ، فَلَا يَكُونُ فِعْلٌ مُرْتَفِعٌ إلّا بِهذَا الوَصْفِ مِثَالُ ذَلِكَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ يَقُومُ، وَهَذَا رَجُلٌ يَقُومُ وَرَأَيْتُ رَجُلاً يَقُومُ فَيَرْتَفِعُ يَقُومُ في هَذِهِ المَوَاضِعِ كُلِّها بِوُقُوعِهَا[9] مَوْقِعَ الاسم[10] المُفْرَدِ في قَوْلِكَ هَذَا رَجُلٌ قَائِمٌ، وَرَأَيْتُ رَجُلاً قَائِماً، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ.

---

(١) من ب وج وط. أبين.

(٢) ب، ج، ط: الأفعال «وبنائها».

(٣) آية ٣٨/ مريم ١٩.

(٤) ب، ج: «وعلم» وذهب «وضرب. ط: «وذهب» وضرب «وظرف».

(٥) ب، ج، ط: فهذا.

(٦) ط: هل تضربنّ «زيداً» يا هذا.

(٧) ب، ج، ط: هل تضربن «يا فتى».

(٨) ب، ج: لوقوعه. تحريف. ط: لوقوعها.

(٩) ج: بوقوعه. ط: لوقوعه.

(١٠) زيادة في ط بعد قوله «موقع الاسم» نصها: «ألا ترى أنَّ يقوم في هذه المواضع واقع وقع الاسم».

وكَذَلِكَ كَادَ(١) زَيْدٌ يَقُومُ (٢يُرْفَعُ لأنَّهُ٢) فِي مَوْضِعِ اسمٍ مَنْصُوبٍ كَقَوْلِكَ: كَانَ زَيْدٌ قَائِماً(٣).

بَابُ الأفْعَالِ المَنْصُوبَةِ

النَّصْبُ في الأفْعَالِ المُضَارِعَةِ لا يَكُونُ إلاّ بِحُروفٍ وتِلْكَ الحُرُوفُ أنْ وَلَنْ وكَي وإذاً. فهَذِهِ(٤) الحُروفُ التي يُنْصَبُ بِهَا(٥) على ثلاثَةِ أضْربٍ حَرْفٌ يُظْهَرُ ولا يَجُوزُ أنْ يُضْمَرَ نَحْوَ [لَنْ](٦) وكَيْ وإذاً(٧).

وَحَرْفٌ يُضْمَرُ(٨) في مَوْضعٍ ولا يَظْهَرُ في (ذَلِكَ المَوْضِعِ) (٩) وَحَرْفٌ يُضْمَرُ في مَوْضعٍ وَيَظْهَرُ في ذلكَ المَوْضِع. فَمَا يَنْتَصِبُ بِحَرْفٍ ظَاهِرٍ لا يَجُوزُ أَنْ يُضْمَرَ ما ٱنْتَصَبَ بِلَنْ، وَلَنْ إنما تَنْفِي(١٠) الأفْعَالَ المُسْتَقْبلَةَ، يَقُولُ القَائِلُ: سَيَقُومُ زَيْدٌ، وَسَوْفَ(١١) يَقُومُ زَيْدٌ، فَتَقُولُ: لَنْ يَقُومَ.

وأَمَّا كَيْ فتكونُ عَلَى ضَرْبَيْنِ: أَحَدُهُما: أَنْ تَنْصِبَ الفِعْلَ بِنَفْسِهَا. والآخَرُ: أَنْ تَنْصِبَهُ بإضمارِأَنْ [فَقِيَاسُ](١٢) مَا جَاءَ مِنْ قَولِهِ تَعَالَى: ﴿لِكَي لا تَأْسَوا﴾(١٣) أن

---

(١) ط: كان.

(٢ـ٢) بدله في ط: فيرتفع يقوم لأنه.

(٣) ج: يقوم. سهو.

(٤) ج: ط: وهذه.

(٥) ط: تنصبها.

(٦) من ب وج وط. الصواب. وفي الأصل «أن». تحريف.

(٧) ط: وإذا وكي.

(٨) ب، ج، ط يظهر. تحريف.

(٩) بدله في ب وج وط: في موضع آخر.

(١٠) ج: وإنما «سهو».

(١١) ط: أو سوف.

(١٢) من ب وج وط. الصواب. وفي الأصل «فمن قياس» تحريف.

(١٣) آية ٢٣/ الحديد ٥٧.

تكـونَ نَاصِبَةً بِنَفْسِهَا، بـدَلالةِ أنَّهـا لا تَخْلُو مِنْ أَنْ تكونَ هي النّـاصِبَةَ بِنَفْسِهَـا أَوْ تكـونَ بمنزلـةِ اللاّمِ [يَنْتَصِبُ الفِعْـلُ بَعْدَهَـا بإِضْمَـارِ أَنْ][1] فَلا[2] تَكُونُ بمنـزلـةِ اللام[2] لدخولِ اللاّمِ عَلَيْهَا ولا يَدْخُلُ حَرْفُ جَرٍّ على مثلِهِ، فَإذَا لم يَجُـزْ ذَلِكَ ثَبَتَ أَنَّ انْتِصَابَ الفِعْلِ بَعْدَها[3] بِهَا نَفْسِهَا. وَأَمَّا مَنْ قَالَ: كَيْمَـه، فقـد جَعَلَهَـا بمنزلةِ اللاّمِ لدخـولِهَا على الاسمِ وهيَ مـا التي للاسْتِفْهَـامِ، والفِعْلُ عَلَى هَـذَا القولِ يَنْتَصِبُ بِعْدَهَا بإضمارِ أَنْ كَمَا يَنْتَصِبُ بَعْدَ اللاّمِ بِذَلِكَ.

ومِمَّا يَنْتَصِبُ الفِعْلُ بَعْدَهُ مِنَ الحُروفِ التي لا تُضْمَـرُ إذاً، وإنَّمَا تَعْمَـلُ في الفِعْلِ إذا كَانَتْ جَوَاباً، وَكَانَتْ مُبْتَدَأَةً، وَلَمْ يَكُنِ الفِعْلُ الذي بَعْدَهَا مُعْتَمِداً على مَا قَبْلَهَا، وكَانَ الفِعْلُ مُسْتَقْبلاً، وَذَلِكَ[4] أن يَقولَ القَائِلُ[4]: أَنَا أُكْرِمُكَ، فتقـول: إذاً أجِيئَكَ، فإنْ آعْتَمَدْتَ بالفِعْلِ عَلَى شيءٍ قَبْلَها رَفَعْتَ، وَذَلِكَ كقولِك: أنا إذاً أُكْرِمُكَ، تَرْفَعُ لِأَنَّ الفِعْلَ مُعْتَمِدٌ على الابتداءِ الذي هُـوَ أَنَا، وَكَـذَلِكَ إنْ تُكْـرِمْنِي إذاً أُكْرِمُكَ، وإذَا وَقَعَتْ عَلَى فِعْلِ الحَالِ ألغِيتْ أيْضاً، لأنَّ أَخَوَاتِهَا لا يَعْمَلْنَ في فِعْلِ الحَالِ. وذَلِكَ أنْ يُتحدَّثَ بِحَدِيثٍ فتقولُ: إذاً أَظُنُّكَ كَاذِباً، وأنْتَ تُخْبِرُ أنَّـكَ في حَالَ الظَّنِّ.

وَمِمَّا انْتَصَبَ[5] بِحَرْفٍ يَجُوزُ أَنْ يُضْمَرَ في مُوضْعٍ وَيُظْهَرَ في ذَلِكَ المَوْضِعِ قَوْلُكَ: يُعْجِبُنِي ضَرْبُ زَيدٍ وَيَغْضَبَ، تُرِيدُ وأنْ يَغْضَبَ. ومِثْلُ ذلكَ[6] قَوْلُ مَنْ قَال[6]:

[٨٠] لَلُبْسُ عَبَـاءةٍ وَتَـقَـرَّ عَيْـنِـي أَحَبُّ إليَّ مَنْ لُبْسِ الشُّفُـوفِ[7]

---

(١) ما بين العاضدتين من ب وج وط. أبين.

(٢ - ٢) بدله في ب وج وط: فلا يجوز أن تكون في هذه الآية بمنزلة اللام.

(٣) ج: بعدما. تحريف.

(٤ - ٤) بدله في ط: أن تقول للرجل.

(٥) ط: ومما ينتصب.

(٦) بدله في ط: قول (الشاعر):

(٧) لميمون بنت بحدل الكلبية، زوج معاوية بن أبي سفيان وأم ابنه يزيد والبيت منسوب لها في درة=

ومِمّـا انْتَصَبَ بِحَرْفٍ لا يَجـوزُ إظْهَارُهُ[١] وإنْ كَـانَ قَدْ أُظْهِـرَ في غَيْرِ هَـذَا المَوْضع، الفِعْـلُ بَعْدَ الفَـاءِ[٢] إذَا كَانَ[٣] جَـوابـاً لِستَّـةِ أشْيـاءَ[٤]: النَّفْيُ والأمْـرُ، والنَّهيُ، والاسْتِفْهَـامُ، والعَـرْضُ والتّمني، ويَجْمَـعُ ذَلِـكَ كُلُّهُ أنَّــه غَيْـرُ وَاجِبٍ، فالوَاجِبُ[٥] الخَبَرُ المُثْبَتُ دونَ المَنْفِيِّ[٦].

فَمِثَالُ النَّفْي قَوْلُكَ[٧]: مَا تَأتِيني فَأُعْطِيَكَ [٨] وكقولِهِ تَعَالَى [٨]: ﴿ما عَلَيْكَ مِنْ حِسَـابِهِم مِنْ شَيءٍ وَمَا مِنْ حِسَـابِـكَ عَليهِمْ من شيءٍ فَتَطْـرُدَهُمْ﴾ [٩] وَمِثَـالُ الأمْرِ: ائْتِني فَاعْرِفَ لَكَ[١٠].

ومِثَـالُ النَّهْيِ لا تَنْقَـطِعْ عَنَّـا فَنَجفُـوَكَ، ﴿وَلاَ تَـطْغَـوا فِيــهِ فَيَحِـلَّ عَلَيكُم غَضَبِي﴾[١١] والاستِفْهام[١٢]: أتَأْتِينَا فَنُحَدِّثَك.

= الخواص ٣٨ والامالي الشجرية ١/٢٨٠، وشـواهد الإيضـاح لابن بري ق ٣٥ وشـواهد ابن عقيـل للجرجاني ١٩٦، وشرح الشـواهد للعاملي ٣٨٤، وغير منسوب في سيبـويه والشنتمـري ١/٤٢٦، والمقتضب ٢/٢٧، وكتـاب الجمـل للزجـاجي ١٩٩، والاقتضـاب للبـطليـوسي ١١٦ وابن يعيش ٧/٢٥ والشاهد فيـه نصب «تقر» بـإضمار أن ليعـطف على اللبس لأنه اسم وتقـر فعل حتى يكـون عطف اسم على اسم. والخبر عنهما واحد وهو أحبُّ.

(١) ط: إظهاره «فيه».

(٢) ط: الفعل «الواقع» بعد الفاء.

(٣) ط: كانت.

(٤) ط: لستة أشياء (وهي).

(٥) ط: والواجب.

(٦) ط: دون النفي.

(٧) ط: ومثال النفي قوله.

(٨ ـ ٨) غير مثبت في ب.

(٩) اية ٥٢/ الأنعام ٦. وقوله (وما من حسابك... الآية). غير مثبت في ب وط.

(١٠) ط: لك (ذلك).

(١١) آية ٨١ طه ٢٠.

(١٢) ط: ومثال الاستفهام.

ومِثَالُ العَرْضِ : أَلَا تَنْزِلُ[1] فَتُصِيبَ خَيْراً.

وَمِثَالُ التّمنيّ : لَيْتَهُ عِنْدَنا فَيُحَدِّثَنَا.

فَهَذَا الذي يَنْتَصِبُ بَعْدَ الفَاءِ ٱنْتِصَابُهُ بِإضْمَارِ أَنْ كَأَنَّه لمّا قَالَ لا تَأْتِينا[2] وكَانَ[3] هَذَا الكَلامُ بِمَنْزِلَةِ لا يَكُونُ مِنْكَ إتيانٌ[4] قَدَّرَ إضْمَارَ أَنْ بَعْدَ الفَاءِ فَعَطَفه عَلَى مَصْدَرَ الفِعْلِ المُتَقَدّمِ فصَارَ التّقديرُ لا [5]يَكُونُ منْكَ إتيانٌ فإعْطَاءُ، وكَذَا لا تَنْقَطِعُ هُنا كَأَنَّه لا[5] يَكُنْ مِنْكَ انْقِطَاعُ فَإِنْ نَجْفوْكَ أَيْ فَجَفَاءُ.

فَمَا بَعْدَ الفَاءِ مُتَعَلِّقٌ بِحَرْفِ العَطْفِ بالجُمْلةِ المُتَقَدِّمَةِ، وإنّما سَمَّاهُ النّحويونَ جواباً [6]وإنْ كَانَ جُمْلَةً واحدةً[6] وَلَمْ يَكُنْ كَالجَزَاءِ لِمَشَابَهَتِهِ لَهُ في أنّ الثّانِيَ سَبَبُهُ الأوّلُ[7]. أَلَا تَرَى أنَّ المَعْنَى أنْ ٱنْقَطَعْتَ[8] جَفْوَتُكَ.

وَلَا يَكُونُ هَذَا في المُوجَبِ لَوْ قُلْتَ: يَقُومُ زَيْدٌ فَيَغْضَبَ[9] لَمْ يَجُزْ ذلكَ إلّا في الضَرورةِ كَقَوْلِهِ:

[٧٨]سَأَتْرُكُ مَنْزِلي لِبَنِي تَمِيمٍ وأَلْحَقُ بالحِجَازِ فأَسْتَرِيحَا[10]

---

(١) ط: ألا تنزل (عندنا).

(٢) ط: لا تنقطع.

(٣) ط: فكان.

(٤) ط: لا يكن منك انقطاع.

(٥ ـ ٥) ساقط في ط بسبب انتقال النظر.

(٦ ـ ٦) بدله في ب وج: وإن كانت من جملة واحدة، ط: وإن كانت جملة واحدة.

ج: سبب الأول. تحريف.

(٨) ب: إذا انقطعت.

(٩) ط: فيغضب «عمرو».

(١٠) للمغيرة بن حبناء بن ربيعة الحنظلي التميمي (شاعر إسلامي من شعراء الدولة الإسلامية. وحبناء لقب على أمه واسمها ليلى غلب على أبيه واسمه خُبَيْن انظر ترجمته في المؤتلف ١٠٥، ومعجم الشعراء للمرزباني ٣٦٩ والخزانة ٣/٦٠٠.

والبيت منسوب له في شواهد الإيضاح للقيسي ق ٦٩، والشواهد الكبرى للعيني ٤/٣٩٠ وشواهد=

والمَعْنَى: إنْ ٱلْحَقْ أسْتَرِحْ [والتّقديرُ على مَا تَقَدَّمَ][1].

وَإنّما يَكُونُ النَّصْبُ فِي هَـذِهِ الأشْياءِ إذَا خَالَفَ الثّاني الأوّلَ في المَعْنَى، فإنْ وَافقَهُ في المَعْنَى وافقَهُ في الإعْرابِ وذلكَ نحوَ مَا أَقُومُ فَأُحَدِّثُكَ، ترفعُ إذا نَفَيْتَ فَأُحدِّثُكَ[2] كما نَفيتَ أَقُومُ.

وَمِنْ ذَلكَ الواوُ إذا أَرَدْتَ بِهَا [نَفْيَ][3] الاجْتِماعِ بَيْنَ الشّيْئَيْنِ وذلكَ قَولُكَ لا تأكلِ السّمكَ وتَشْرَبَ اللبنَ، ولا يَسَعُنِي شَيءٌ وَيَعْجِزَ عَنْكَ ﴿وَلَمّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ الذينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصّابِرِينَ﴾[4] ويُمْكِنُ أَنْ يكونَ قَولُهُ تَعالَى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الحَقَّ بالبَاطِلِ وَتَكْتِمُوا الحَقَّ﴾[5] مِنْ هَـذَا البَابِ. ويُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ وتكتموا[6] جَزْما للاشتراكِ في النَّهْيِ ومِنْ ذلكَ قَوْلُهُ: ٢١٣ و

[٧٩] لا تَنْـهَ عـن خُلُقٍ وَتَـأْتِيَ مِـثْلَهُ ... عَـارٌ عَلَيْـكَ إذَا فَعَلْتَ عَـظِيمُ[7]

= المغني ش ٢٨١ ج ١/٤٩٧، والخزانة ٣/٦٠٠، وشرح الشواهد للعاملي ٣٨٦، والدرر اللوامع ١/٥١ و٢/٨ و١٠ و٩٠.

وغير منسوب في سيبويه والشنتمري ١/٤٢٣ و٤٤٨ (عجزه) والمقتضب ٢/٢٤، وتوجيه إعراب أبيات ١١٠، والأمالي الشجرية ١/٢٧٩، ومغني اللبيب ش ٢٩٤ ج ١/١٧٥ وهمع الهوامع ١/٧٧، ٢/١٠ و١٦. وروايته في المقتضب «وألحق بالعراق وذكر الشنتمري أنه يروي «لاستريحا» ولا شاهد فيه على هذه الرواية، إذ الشاهد في البيت هو نصب «استريحا» بعد الفاء بإضمار أن ضرورة. لأن الفعل لم يسبق بنفي أو طلب.

(١) من ب وج وط. أبين.

(٢) ب، ج: وأحدثك. تحريف.

(٣) من ط. الصواب. وفي الأصل «معنى».

(٤) آية ١٤٢/ آل عمران ٣. وقبلها في ط قوله: وقال الله عز وجل.

(٥) آية ٤٢/ البقرة ٢.

(٦) ط: تمتموا.

(٧) نسب هذا البيت لشعراء عديدين. فقد نسبه سيبويه ١/٤٢٤ للأخطل وقال الشنتمري ويروى أيضاً لأبي الأسود الدؤلي. وفي ديوان الأخطل ص ٣٣٨ صححت نسبته للمتوكل بن عبد الله الليثي، (كان على عهد معاوية ونزل الكوفة). ونسب للأخطل أيضاً في كتاب الرد على النحاة ١٤٧. =

وَكَـذَلِكَ زُرْنِي فَـأَزُورَكَ[1] ولا يَجُوزُ الجَـزْمُ في قَوْلِـكَ: وأزورَكَ، لأنَّـهُ لَمْ يَتَقدَّمُ ما تَحْمِلُهُ عَلَيْهِ. وَلَوْ جازَ ذَلِكَ لَجَازَ أَنْ تقولَ مُبْتَدِئاً تُحَدِّثْنِي، تُرِيدُ الأَمْرَ.

ومِنْ ذَلِكَ أَوْ فِي نَحْوِ قَـوْلِكَ: لأَلْـزِمَنَّكَ أَوْ تُعْـطِيَنِي[2] و[لأَشْكُرَنَّـكَ][3] أَوْ تَنْصِفَنِي، وإنّما تَنْصُبُ[4] الفِعْلَ لأنَّ المَعْنَى لأَلْزَمَنَّكَ إلى[5] أَنْ تُعْطِيَنِي، وَزَعَمُوا أَنَّ في بَعْضِ المَصَاحفِ ﴿تُقَاتِلُونَهم أَوْ يُسْلِمُوا﴾[6] وقَالَ:

= ونسبـه صاحب الخـزانة ٣/٦١٧ لأبي الأسـود وذكر نسبـة سيبويـه البيت للأخطل ونسبـه غيـره للطرماح. قال: والصحيح أنه لأبي الأسود. كما ذُكِرَ اسم سابق البربري في نسبة البيت.

والبيت منسـوب على اختلاف في نسبتـه بين المذكـورين ـ في شواهـد الإيضـاح للقيسي ق ٧٠، ومواد (عظظ) من اللسان ٩/٣٢٧ والتاج ٥/٢٥٤، و(وا) من اللسـان ٢٠/٣٨٠ والتاج ١٠/٤٥٢ والشـواهد الكبـرى للعيني ٤/٣٩٣ وشرح الشـواهد للعـاملي ٣٨٨، والدرر اللوامـع ٢/٩ ـ ١٠ ونسب البيت لأبي الأسـود فقط في شرح التصـريـح ٢/٢٣٩، وشـواهـد ابن عقيـل للجـرجـاوي ١٩٥.

والبيت غير منسـوب في المقتضب ٢/٢٦، وكتاب الجمل للزجاجي ١٩٨، وفقه اللغة وسر العربية ٣٣١ وابن يعيش ٧/٢٤، والأشباه والنظائر٣/٢٦٢. والشاهد فيه نصب وتأتي بإضمار أن لأنّه أراد ألا تجمـع بين النهي والإتيان والمعنى لا يكن منـك نهي وتـأتي، ولـو بـإضمـار أن لأنّـه أراد: لا تجمـع بين النهي والإتيان والمعنى لا يكن منـك نهي وتأتي، ولـو جزم الفعـل الآخـر على النهي لفسد المعنى لأنه عندئذ أمر بأن لا ينهى البتة عن شيء ولا يأتيـه، وإنما أراد إذا أنهيت عن قبيـح فلا تأته.

(١) ب، ج: وأزورك.

(٢) ط: أو تعطيني (حقي).

(٣) من ب. الصواب. وفي الأصل «لاشكرنك». تحريف.

(٤) ط: وإنما انتصب.

(٥) ط: إلا.

(٦) آية ١٦/ الفتح ٤٨. وتمام الآية ﴿قل للمُخَلَّفِينَ من الأعْرَابِ سَتُدْعَوْنَ إلى قـوم أُولي بأس شـديدٍ تُقَاتِلونَهم أو يُسْلمونَ فإن تُطيعوا يؤتِكُم اللَّهُ أجراً حَسَـناً وإن تَتَولَّـوا كما تـوليتُم من قَبْلُ يُعَـذِّبْكُمْ عَذَاباً أليماً﴾.

وفي إمـلاء مـا مَنَّ بـه الـرحمن ج ٢/١٢٥ «أو يسلمـون) معطوف على يقـاتلونهم. وفي بعض القـراءات (أو يسلموا) ومـوضعه نصـب، وأو بمعنى إلى أن أو حتى «وقـد وردت الآية في سيبـويه ١/٤٢٧.

[٨١]وكُنْتُ إذَا غَزَّتْ قَنَاةُ قومٍ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أو تَسْتَقِيمَا[١]

ومِمَّا انْتَصَب[٢] الفِعْلُ بَعْدَهُ حَتَّى، وذَلِكَ قَوْلُكَ: سِرْتُ حَتَّى أدْخُلَها فالفِعْلُ بَعْدَ حَتّى يَنْتَصِبُ بإضْمَارِ أن كَمَا يَنْتَصِبُ [٣] بإضمارِ أنْ[٣] بَعْدَ اللاَّمِ في قَوْلِكَ: ما كَانَ زَيْدٌ [٤]لِيَفْعَلَ كَذَا[٤]. //[٥] وحَتَّى هذهِ الجَارَّةُ الاسمَ [٥] في نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿حَتَّى مَطْلَعِ الفَجْرِ﴾[٦]، كَمَا أَنَّ اللاَمَ كَذَلِكَ، وإذَا أثْبَتَّ أَنَّها الجَارَّةُ للاسمِ لم تَعْمَلْ في الفِعْلِ [شَيْئاً][٧] [٨]فإذَا لَمْ تَعْمَلْ[٨] والنَّصْبُ يَقْتَضِي عامِلاً لَهُ، ثَبَتَ أنَّهُ بإضْمَارِ أنْ، إذِ المَعْنَى سِرْتُ إلى دُخُولِهَا. فَإنْ المُضْمَرَةُ بَعْدَ حَتَّى والفِعْلُ والفَاعِلُ جَمِيعاً في مَوْضِعِ جَرٍّ بِحَتَّى، وَحَتّى وأنْ المُضْمَرةُ [ومَا عَمِلَتْ فِيهِ][٩] في مَوْضِعِ نَصْبٍ [١٠]بأنَّهُ مَعْمُولُ سِرْتُ[١٠]، [١١]كَمَا أنَّ إلى مَعَ المَجْرُورِ بِهَا[١١] في قَوْلِكَ: ذَهَبَ إلى زَيدٍ، كَذَلِكَ.

والفِعْلُ الوَاقِعُ[١٢] بَعْدَ حَتّى عَلَى ضَرْبَيْنِ: أَحَدُهُما أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى إلى

---

(١) لزيادة الأعجم في سيبويه والشنتمري ٤٢٨/١ والمقتضب ٢٩/٢. والأمالي الشجرية ٣١٩/٢، ومواد (غمز) من اللسان ٢٥٦/٧ والتاج ٦٥/٤، و(أوى) من التاج ٢٨/١٠، والشواهد الكبرى للعيني ٣٧٥/٤، وشرح التصريح ٢٣٧/٢، وشواهد المغني ٢٠٥/١ وشرح الشواهد للعاملي ٣٨٧، وشواهد ابن عقيل للجرجاوي ١٩١، والبيت غير منسوب في مغني اللبيب ش ٩٨ ج ٦٦/١.

• الشاهد فيه نصب تستقيم على معنى إلا أن تستقيم.

(٢) ط: ومما ينصب.

(٣ - ٣) ساقط في ط.

(٤ - ٤) بدله في ب وج: «ليفعل بإضمار أن وفي ط: «ليفعل».

(٥ - ٥) بدله في ب وج وط: وذلك أن حتى هذه هي الجارة للاسم.

(٦) آية ٥/ القدر ٩٧، وفي ط: (سلام هي... الآية).

(٧) من ب وج. أبين.

(٨ - ٨) بدله في ط: وإذا لم تعمل «فيه».

(٩) من ب وج وط. الصواب.

(١٠ - ١٠) ساقط في ب وج.

(١١ - ١١) بدله في ط: كما أن.

(١٢) ب، ط: والفعل المنصوب الواقع.

أن[1] والثَّـاني [2] أَنْ يَكُـونَ بِمَعْنَى كَيْ، فـالأوّلُ[3] كَقـولِـكَ: سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا، فالـدُّخُولُ غـايةٌ لِسَيْـرِكَ، والسَّيْرُ هُـوَ الذي أَدَّى إلى الـدُّخُولِ. والثَّـانِي كَقـوْلِـكَ: كَلَّمْتُـهُ حتّى يَـأْمُـرَ لِي بِشَيءٍ، فـالمَعْنَى كَلَّمْتُـهُ كَي يَـأْمُـرَ لِي بِشَيءٍ. وَكَذَ[4] أَسْلَمْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الجَنَّةَ.

وَيرْتَفِعُ الفِعْلُ بَعْدَ حَتَّى فَإِذَا ارْتَفَعَ بَعْدَهَا كَـانَ عَلَى ضَرْبَيْنِ: أَحَـدُهُمَا: أَنْ يَكُـون السَّبَبُ والمُسَبَّبُ [جَميعاً قَـدْ مَضَيَا. والآخَـرُ: أَنْ يَكُونَ السَبَبُ قَـدْ مَضَى والمُسَبَّبُ][5] الآنَ، وَيَشْتَمِلُ على النَّوعَيْنِ[6] جَمِيعاً أنّ الفِعْلُ فِيهِمَا فِعْلُ حَـالٍ. وَلَيْسَ حَتَّى هُنَا الجَارَّةَ[7] للاسمِ كَمَا كَانَتْ إياهـا في البَابِ الأوّلِ، ولَكِنَّهـا التي يَقَعُ بَعْدَهَا المُبْتَدَأ كَإِذَا. وأَمَّا كَقَوْلِهِ:

[٦٨]وَحَتَّى الجِيَـادُ مَـا يُقَـدْنَ بـأَرْسَـانِ

فَمِثَـالُ الأوّلِ كَقَوْلِـكَ: سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُهَـا، أَخْبَـرْتَ أَنَّ السَّيْـرَ قَـدْ كَـانَ والدُّخُولُ[8] كَذَلِكَ. وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَزُلْـزِلُوا حَتّى يَقـولُ الرَّسُـولُ﴾[9] في قَوْلِ مَنْ رَفَعَ. فإن قُلْتَ: فَقَدْ ذَكَـرْتَ[10]أَنَّ الفَعْلَ لِلْحَـالِ[10] وكَيْفَ[11] يَكُونُ

---

(١) سقطت «أن» في ج.

(٢) ط: والآخر.

(٣) ط: والأول.

(٤) ط: وكذلك.

(٥) ما بين العاضدتين من ب وط. والسياق يقتضي إثباته. وسقط من الأصل بسبب انتقال النظر.

(٦) ط: على الضربين.

(٧) ط: هنا «هي» الجارة.

(٨) ط: «وإن» الدخول.

(٩) آية ٢١٤/ البقرة ٢ وفي معاني القرآن للفراء ١/١٣٢، «إن القراء قرأوا هذه الآية بالنصب إلا مجاهداً وبعض أهل المدينة فانهما رفعاها. انظر أيضاً الحجة لابن خالويه ٧٢.

(١٠ ـ ١٠) بدله في ط: أن الفعل «في الوجهين» للحال. تحريف.

(١١) ط: فكيف.

في هَذَا الوَجْهِ [للحَالِ][1] وقَـدْ مَضَى، فالقَوْلُ: إنَّهُ عَلَى حِكَـايَةِ الحَـالِ، والآيةُ التي تَلَوْنَاهَا تَدُلُّ[2] عَلَى ذَلِكَ. وَمِثَالُ الثَّانِي وَهُـوَ أَنْ يَكُونَ السَّبَبُ قَـدْ مَضَى وَمَا يُـؤَدِّيهِ الآنَ، قَـوْلُكَ: سِـرْتُ حَتَّى أَدْخُلُها، إذَا أَرَدْتَ أَنَّ سَيْـرَكَ كَانَ فيمـا مَضَى وَقَـدْ انْقَطَعَ، ودُخُـولَكَ الآنَ. ومِنْ ذَلِـكَ: لَقَدْ رَأَى مِنّي عَـاماً أَوَّلَ شَيْئـاً حَتَّى لا أَسْتَطِيعُ أَنْ أُكَلِّمَهُ العَامَ بِشَيءٍ // وَكَذَلِكَ قَوْلُكَ: مَرِض حَتَّى لا يَرْجُونَهُ، وَشَربْتُ حَتَّى يَجيءُ البَعِيرُ يَجُرُّ بَطْنَهُ. ٢١٤ ظ

فَلَوْ[3] قُلْتَ: أَسِـرْتَ حَتى تَدْخُلَهَـا[4]، لَمْ يَجُزْ إلَّا النَّصْبُ لأَنَّـكَ لَمْ تُثْبِتْ سَيراً. فإنْ قُلْتَ: أَيُّهم سَارَ حَتَّى يَدْخُلُهـا، جَازَ الـرَّفْعُ، لأنَّ السَّيْـرَ هَا هُنَـا مُثْبَتٌ، وإنَّما الاسْتِفْهَامُ عَنْ صَاحِبِ السَّيْرِ لا عَنِ السَّيْرِ، أَلَا تَرَى أَنَّـهُ يُقَالُ[5] في جَـوَابِ ذَلِكَ: زَيْدٌ أَوْ عَمْرٌو، ولا يُقَالُ لَكَ[6] سَارَ، ولا لَمْ يَسِرْ.

وتَقُـولُ[7]: كَـانَ سَيْـرِي أَمْسِ حتى أَدْخُلَهَـا، إنْ جَعَلْتَ كَـانَ التي بِمَعْنَى وَقَـعَ، جَـازَ الـرَّفْـعُ والنَّصْبُ في أَدْخُلَهَـا، وإنْ جَعَلْتَ كَـانَ المُفْتَقِـرَةَ الى الخَبَـرِ وَجَعَلْتَ أَمْسِ من صِلَةِ السَّيْـرِ لم يَجُزْ إلا النَّصْبُ، لأنَّـكَ إنْ رَفَعْتَ بَقِيَتْ[8] كَانَ بِـلَا خَبَر. وإذَا[9] نَصَبْتَ كَـانَ قَوْلُـكَ: حَتَّى أَدْخُلَهَـا، في مَـوْضِـعِ الخَبَـرِ، وإنْ جَعَلْتَ أَمْسِ، مُتَعلِّقاً بمحذوفٍ وَلَمْ تَجْعَلْهُ من صِلَةِ المَصْدَر جَازَ[10] أن تَنْصبَ مَـا بَعْـدَ حَتَّـى[10] وأنْ تَرْفـعَ، لأنَّ كَانَ قـد آسْتَوَفَتْ خَبـرَهَا، كَمـا جَازَ لَـكَ بَعْدَ كَـانَ

---

(١) من ب وج وط. الصواب. وفي الأصل «الحال».

(٢) ب، ج، ط: تدلك.

(٣) ط: ولو.

(٤) ط: حتى أدخلها.

(٥) ب: قال «لك»، ط: يقال «لك».

(٦) سقطت «لك» في ج.

(٧) ج: تقول.

(٨) ج: نفيت. تحريف.

(٩) ب: ج، ط: فإذا.

(١٠-١٠) بدله في ب وط: أن تنصب الفعل بعد حتى.

المُسْتَغْنِيَةِ عن الخَبَرِ الرَّفْعُ والنَّصْبُ كَقَوْلِكَ[1] حَتَّى أَدْخُلَها.

الحُرُوفُ الجَازِمَةُ

والحُرُوفُ التِّي تَجْزِمُ لَمْ، ولا في النَّهْيِ، والـلاَّمُ في الأمْرِ، وإنْ التي في الجَزَاءِ. أَمَّا لَمْ فإنَّها تَدْخُلُ على لَفْظِ المُضَارِعِ والمَعْنَى مَعْنَى المَاضِي، ألاَ تَرَى أنَّك تَقُولُ: لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ أَمْسِ، وَلَوْ[2] كَـانَ المَعْنَى كاللفظ لَمْ يَجُزْ هَذا كَمَا لاَ يَجُوزُ: يَقُومُ زَيْدٌ أَمْسِ.

وأَمَّا لَمَّا فَمِثْلُ لَمْ [فِي الجَزْمِ][3] قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا﴾[4]، فَجَزَمَتْ[5] كَمَا جَزَمَتْ لَمْ، وإنّما هِيَ لَمْ دَخَلَتْ عَلَيْهَا مَا فَتَغيَّرَتْ بِدُخُولِ مَا عَنْ حَالِ لَمْ. فَوَقَعَ بَعْدَهَا مِثَالُ المَاضِي في قَوْلِكَ: لَمَّا جِئْتَ جِئْتُ، فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ ظَرْفٍ مِنَ الزَّمَانِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: حِينَ جِئْتَ جِئْتُ، فَمِنْ ثَمَّ جَازَ أَنْ تقولَ: جِئْتُكَ وَلَمَّا، فَلاَ تُتْبِعُهَا شَيْئاً. ولا يَجُوزُ ذَلِكَ في لَمْ. وَلَوْلاَ دُخُول مَا عَلَيْهَا لَمْ يَجُزْ ذَلِكَ فِيهَا.

وَلاَ فِي النَّهْيِ كَقَوْلِكَ: لاَ تَأْكُلْ وَلاَ تَقْعُدْ، والـلاَّمُ في الأمْرِ كَقَوْلِكَ: لِيَذْهَبْ عَمْرٌو وفي التَّنزِيلِ: ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُم وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ﴾[6] وربما دَخَلَتِ اللاَّمُ عَلَى فِعْلِ المُخَاطَبِ نحوَ[7] لِتَقُمْ يَا زَيْدُ.

---

(١) ط: في قولك.

(٢) ط: فلو.

(٣) من ب وج وط: أبين.

(٤) آية ١٤٢/ آل عمران ٣، وآية ١٦/ التوبة ٩. وفي ط: ﴿الذين جاهدوا «منكم»﴾

(٥) ط: فَجَزَمت (لما).

(٦) آية ٢٩/ الحج ٢٢.

(٧) ط: كقولك.

بَابُ المُجَازَاةِ(١)

حَرْفُ المُجَازَاةِ إنْ المَكْسُورَةُ الهَمْزَةِ المُخَفَّفَـةُ تَقُولُ: إنْ تَـأْتِنِي آتِكَ، وإنْ تَذْهَبْ أَذْهَبْ، وبِمَنْ تَمْرُرْ أَمْرُرْ بِهِ، فَقَوْلُكَ: تَذْهَبْ وَمَا أَشْبَهَـهُ من الفعلِ الـذي يلي إنْ شَرْطٌ، والجَزَاء قَوْلُكَ: اذْهَبْ وما أَشْبَهَهُ.

وَجَزَاءُ الشَّرْطِ ثَلَاثَةُ أَشْياءَ: أَحَدُهَا الفِعْلُ وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ. والآخَرُ الفَاءُ في نَحْوِ إنْ تَاتِني فَأَنْتَ مُكْرَمٌ مَحْبوٌّ، وإنْ تُخرجِ الدَّلْوَ فَلَكَ دِرْهَمٌ. وفي التَّنزيـلِ: ﴿فَمَنْ يُؤْمِـنْ بِرَبِّـهِ فَلَا يَخَـافُ بَخْساً وَلَا رَهَقـاً﴾(٢) والثَّالِثُ إذا في قَـوْلِهِ تَعَـالَى: ﴿وإنْ تُصِبْهُم سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أيدِيهِم إذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾(٣)، فَمَوضِـعُ الفَاءِ مـع مَا بَعْـدَهُ جَزْمٌ، وَكَذَلِكَ مَوْضِعُ إذَا وَمَا بَعْدَهَا بدلالةِ أَنَّـهُ لو وقَـع في(٤) مَوْضِـعِ ذلكَ فِعْـلٌ لِظهرَ الجَزْمُ فِيهِ، وعَلَى هَذَا قِراءةُ بَعْضِ القُـرّاءِ: ﴿مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَـادِيَ لَهُ وَيَذَرْهُمْ﴾(٥) [فَجزمَ يَذَرْ مَعَ جَعْلِهِ إيّاهُ على مَوْضِعِ فَلَا هَادِيَ](٦).

وقَدْ تَقَعُ أَسْمَاءُ مَوَاقِعَ إنْ(٧)، وَتِلْكَ الأَسْمَاءُ مِنْهَا (٨ منا هِيَ ظُروفٌ وَمِنْهَا مَـا هِيَ غَيْرُ ظُـروفٍ]٨) فَمَا كَانَ غَيْرَ ظَرْفٍ(٩) فَنَحْـوُ مَا وَمَنْ وأَيُّهُم. تَقُـولُ: مَنْ تُكْرِمْ

---

(١) ج: المجازات. تحريف.

(٢) آية ١٣/ الجن ٧٢. وقوله (ولا رَهَقاً) غير مثبتة في ط.

(٣) آية ٣٦/ الروم ٣٠.

(٤) سقطت في «في» ط.

(٥) آية ١٨٦/ الاعراف ٧.

وفي الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ص ١٤٣: «وَنَـذَرُهم بالنون والرفع والياء والجزم، فالحجة لمن قرأ بالنون والرفع أنه استأنف الكلام، لأنه ليس قبله ما يرده بالواو عليه. والحجة لمن قرأه بالياء والجزم أنه عطفه على موضع الفاء في الجواب من قوله: «فلا هادي له».

(٦) ما بين العاضدتين من ب: وإثباته أبين. وهي أيضاً في ط مع إبدال «يذر» بـ «يذرهم» و «مع جعله» بـ «لحمله».

(٧) ج، ط: موقع إن.

(٨ ـ ٨) بدله في ط: ما هي غير ظرف ومنها ما هي ظرف. (٩) ب، ج: غير ظروف.

أُكْرِمْ، وَأَيُّهُمْ تُعْطِ أُعْطِ، وَمَا تَرْكَبْ أَرْكَبْ، وفِي التَّنْزِيلِ: ﴿مَا يَفْتَحِ اللَّهُ للنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلاَ مُمْسِكَ لَهَا﴾[١] وقَالَ تَعالَى: ﴿أَيّاً مَا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الحُسْنَى﴾[٢] فَعلَامَةُ الجَزْمِ في الفِعْلِ بَعْدَ أَيْ حَذْفُ النُّونِ التي تَثْبُتُ عَلامَةً [للرَّفْعِ][٣] في يَفْعَلُونَ، وَقَالَ تَعالَى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤمِنِينَ﴾[٤]

والظُّروفُ التي يُجَازَى بِهَا مَتَى و[أيْنَ][٥] وأَنَّى و[أَيُّ][٦] حين وحيثُمَا وإذْمَا وَلَا يُجازَى بِحَيْثُ، ولا بِإِذْ حَتَّى يَلْزَمَ كُلُّ واحدةٍ[٧] مِنْهُمَا مَا. تَقولُ: مَتَى يَأْتِني آتِهِ [ومَتَى تَأْتِني آتِك، وأَيْن تُقِمْ أُقِمْ، وأَنَّى تَذْهَبْ أذْهَبْ، وأيَّ حينٍ تَرْكَبْ أَرْكَبْ][٨] وهَذهِ[٩] الأسماءُ التي جُوزِيَ بِهَا إِذَا نُصِبَتْ انْتَصَبَتْ بالفِعْلِ الذي هُوَ شَرْطٌ.

«ولا يَجُوزُ: زَيداً إنْ تَضْرِبْ اضْرِبْ، لَا يَجُوزُ أَنْ تَنْصِبَهُ في قَوْلِ البَصرِيِّينَ بالشَّرْطِ وَلَا بِالجَزَاءِ[١٠].

فَإِنْ قُلْتَ: إنْ زَيْداً تَضْرِبْ اضْرِبْ،كَانَ زَيْدٌ مَنْصُوباً[١١] بالفِعْلِ الذي هُوَ

---

(١) آية ٢/ فاطر ٣٥.
(٢) آية ١١٠ / الإسراء ١٧.
(٣) من ب وج وط. الصواب. وفي الأصل «الرفع». تحريف.
(٤) آية ١٣٢/ الأعراف ٧.
(٥) من ب وط الصواب. وفي الأصل «لئن». تحريف. وقد سقط من ج.
(٦) من ب وج وط. الصواب. وفي الأصل «أنى» حين. تحريف.
(٧) ط: كل واحد.
(٨) ما بين العاضدتين من ب وج وط. وإثباته يقتضيه السياق. وبدله في الأصل عبار غير مستقيمة نصها «ومتى ما تركب أركب».
(٩) ب، ج: فهذه.
(١٠) ب، ج: بالشرط والجزاء.
(١١) ط: منتصباً.

شَرْطٌ فإنْ شَغَلْتَ الشَّرْطَ بالضَّمير فقلتَ: إنْ زَيداً تضرِبْهُ أَضْرِبْ عَمْراً، كَانَ زَيدٌ مُنْتَصِباً بِفِعْلٍ مضمرٍ يُفَسِّرُهُ هَذَا الظَّاهِرُ، كَمَا أَنَّكَ إذَا قُلْتَ: أزيداً ضَرَبْتَهُ؟ كَانَ كَذَلِكَ.

وقَدْ يُحْذَفُ الشَّرْطُ مِنْ مَوَاضِعَ[1] فَلاَ يُؤْتَى بِهِ لِدَلاَلَةِ ما ذُكِرَ عليهِ، وتِلْكَ المَوَاضِعُ: الأمْرُ، والنَّهْيُ والإستِفْهَامُ، والتَّمَنّي، والعَرْضُ، تَقُولُ: أكْرِمْني أُكرِمْكَ، والتَّأويلُ أَكْرِمْنِي فإنَّكَ إنْ تُكْرِمْني أُكْرِمْكَ. والنَّهْيُ: لا تَفْعَلْ يَكُنْ خَيْراً لكَ. والإستِفْهَامُ نَحْوَ[2] ألاَ تَأْتِيني أُحَدِّثْكَ، وَأَيْنَ بَيْتُكَ أَزُرْكَ، والتَّمَنّي ألاَ ماءاً أَشْرَبْهُ، والعَرضُ: أَلاَ تَنْزِلُ تُصِبْ خَيْراً، فَمَعْنَى ذَلِكَ كُلِّهِ إنْ تَفْعَلْ أَفْعَلْ.

بَابُ النُّونِ الثَّقيلةِ والخَفيفةِ

والنُّونُ الشَّديدَةُ [تَلْحَقُ][3] الفِعْلَ المُسْتَقْبلَ فَمِنْ مَوَاضِعِهَا أَنْ تُلْحَقَ مع اللاّمِ التي تَدْخُلُ عَلَى الفِعْلِ لِتَلقّي القَسَم نحو: واللّهِ لَتفْعَلَنَّ، وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ لاَ تَلْحَقَ النُّونُ هَذَا الفِعْلَ، وَلَحَاقُ النُّونِ مَعَهَا أَكْثَرُ. وَمِنْ مَوَاضِعِهَا الأمْرُ والنَّهْيُ نَحْوَ: اضْرِبَنَّ زَيْداً وَلاَ تَشْتُمَنَّ[4] بَكْراً، وَلاَ تَلْحَقْ هَذِهِ النُّونُ المَاضِي كَمَا لَحِقَتِ المُسْتَقْبَل.

وَتَلْحَقُ فِعْلَ الاثْنَيْنِ في قَوْلِكَ: هَلْ تَفْعَلاَنِّ ذَلِكَ؟ وَفِي القُرْآنِ: ﴿وَلاَ تَتَّبِعَانِّ سَبِيلَ الذينَ لا يَعْلَمُونَ﴾[5].

وَتَلْحَقُ فِعْلَ الجَمْعِ أَيْضاً نَحْوَ هَلْ[6] تَفْعَلُنَّ ذَلِكَ؟ وَفِعْلَ المُؤنَّثِ في نَحْوِ:

---

(١) ط: في مواضع.

(٢) سقطت «نحو» في ط.

(٣) من ب وج وط. الصواب. وفي الأصل «تحلق». تحريف.

(٤) ج: ولا تشمن، تحريف.

(٥) آية ٨٩/ يونس ١٠.

(٦) سقطت «هل» في ب وج.

هَـلْ تَفْعَلَنَّ يا هَـذِهِ؟ فَتُحْذَفُ النُّـونُ في هَذِهِ المَـوَاضِـعِ الثَّـلاثَـةِ [لأنّهـا عَـلاَمَـةُ الرَّفْعِ][1] كَمَا تُحْذَفُ الضَّمَّةُ في قَوْلِكَ: هَلْ [يَفْعَلَنَّ ذَلِكَ][2].

وَتَلْحَقُ فِعْلَ[3] جَمَاعَةِ النِّسَاءِ في نَحْو هَلْ تَفْعَلْنَانِ ذَلِك، فَتُدخِلُ هَذِهِ الألِفَ لِتَفْصِـلَ بَيْنَ النُّونَاتِ، كَمَا أَدْخَلْتَهَـا[4] في نَحْوِ ﴿أأنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقاً﴾[5] لِتَفْصِلَ بَيْنَ الهَمْزَتَيْنِ، وَتَكْسِرُ النُّونَ لوقوعِها بَعْدَ الألِفِ.

وكُلُّ مَوْضِعَ تَدْخُلُ فيهِ الثَّقِيلَةُ فالخَفِيفَةُ[6] تَـدْخُلُهُ إلاّ فِعْلَ الإثنَيْنِ[7] وَفِعْـلَ جَمَاعَةِ النِّسَاءِ، فإنَّها لا تَدْخُلُ في هَذَيْنِ المَوْضِعَيْنِ في قَوْلِ عَـامَّةِ النَّحـوِيينَ لِمَا يَلْزَمُ مِن التِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ عَلَى غَيْرِ حَدِّهِ في أَكْثَـرِ كَلاَمِهِمْ، فَمِثَـالُ دُخُولِ الخَفِيفَـةِ عَلَى الفِعْلِ اضْرِبَنْ زَيْداً، ولِلْجَمْعِ[8] : اضْرِبُنْ زَيْداً، وللمُؤَنَّثِ: اضْرِبِنْ زَيْداً.

(9 فإنْ وَقَفْتَ عَلَى هَذهِ النُّونِ 9) في مَوْضِعٍ فَكَانَ مَا قَبْلَهَا مَفْتُـوحاً أَبْـدَلْتَ مِنْهَا الألِفَ وَذَلِكَ نَحْوُ اضْرِبَنْ زَيداً، تقُولُ: إذَا وَقَفْتَ عَلَيْـهِ: اضْرِبَا. وَكَذَلِـكَ إذَا وَقَفْتَ عَلَيْهِ في قولِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَةِ﴾[10] قُلْتَ: لَنَسْفَعَا.

وإنْ كَانَ مَا قَبْلَهَا مَكْسُوراً أَوْ مَضموماً حَذَفْتَهَا، تَقُـولُ: هَلْ تَضْـرِبُنْ يا قَـوْمُ فَإنْ وَقَفْتَ قُلْتَ: هَلْ تَضْرِبُونَ[11] وَرَدَدْتَ[12] نُونَ الرَّفْعِ التي كُنْتَ حَذَفْتَهَـا لزوالِ مَا كُنْتَ حَذَفْتَ النُّونَ مِنْ أَجْلِهِ.

---

(1) من ب وج وط. أبين.

(2) من ب وج. الصواب. وفي ط: «تفعلن ذلك» وبدله في الأصل «تفعل» تحريف.

(3) ب، ج: وتلحق «في» فعل.

(4) ط: كما دخلتها.

(5) آية 27/ النازعات 79. وفي الأصل «أأنتما» سهو من الناسخ، وفي ب: خلقا «أم السماء بناها».

(6) ج: والخفيفة. تحريف.

(7) ط: ألا «في» فعل الإثنين.

(8) ب، ج: وللجميع.

(9 ـ 9) بدله في ط: فإن وقعت هذه النون.

(10) آية 15/ العلق 96.

(11) ب: هل تضربن يا قوم. تحريف. ط: هل تضربون يا قوم.

(12) ط: فرددت.

فَإِنْ لَقِيَ هَـذِهِ النُّونَ [ساكن](1) حَـذَفْتَهـا فَقُلْتَ في اضْـرِبَنْ يـا فتى إِذَا وَصَلْتَهَا: اضْرِبَا(2) القَوْمَ، ولا تُحَرِّكُهُ لالتقاءِ السَّاكِنَيْنِ كما حرَّكْتَ التَّنوينَ في نَحْوِ ﴿أَحَدُنِ اللَّهُ﴾(3) وزَيْدُنِ العَاقِلُ، وَلَكِنْ تَحْذِفُهَا جَعَلُوا لِمَـا يَدْخُلُ الاسـمَ (4 فَضِيلة عَلَى مَا يَدْخُلُ الفِعْلَ 4).

بابٌ مِنَ الألِفِ واللاّم

آعلمْ أَنَّ قَولَ النَّحويينَ في نَحْوِ قَامَ زَيْدٌ، وعَمْرُو مُنْطَلِقٌ، أَخْبرَ عَنْ زَيْدٍ مِنْ قَولِكَ: قَامَ زَيْدٌ، وأخْبَرَ عَنْ [عَمْرٍو من قَوْلِهِمْ: عَمْرٌو](5) مُنْطَلِقٌ، وإِنَّما(6) يريدونْ أَلْحِقْ الكَلاَمَ الذي أو الألِفَ واللاَّمَ، وَصُغْ مِنْ قَامَ زَيْدٌ، كلاماً يَكُونُ زيدٌ فيهُ خَبَرَ مُبْتدإٍ، وكذلكَ في قَولِهم: زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، والإخْبَارُ بالّـذِي أَعَمُّ من الإخبار بـالألفِ واللاّمِ، لِأَنَّكَ تُخْبِرُ بالّذِي عَمّا // كَانَ أَوّلُهُ فِعْلاً مُتَصرّفـاً [أَوْ غيرَ مُتصرف](7) أو آسْماً مُحَدَّثاً عَنْهُ، وَلاَ تَخْبِرُ بالألِفِ واللاّمِ إلاّ عَمّا كَانَ أَوّلهُ فِعْلاً [مُتصرِّفاً] (8) فإِنْ كَانَ مبتدأً لم تُخْبِرْ عَنْهُ بالألفِ واللاّمِ. وإنّما تُخْبِرُ بالّذي (9 إِذَا قِيلَ لَكَ أَخْبِـرْ عَنْ زَيْدٍ بـالّـذي مِنْ قَولِـكَ قَامَ زَيـدٌ، قُلْتَ: 9) الـذِي قَـامَ زَيْدٌ، وبـالألفِ واللاّم: القَـائِمُ زَيْدٌ، فـالّذِي اسمٌ مـوصولٌ وَقَـامَ صِلَتُهُ وفيـه ذِكْرٌ مَـرْفُوعٌ يَعُـودُ إلى الّذِي

225 ظ

(1) ب، ج: ساكنة. تحريف.

(2) ط: اضرب. تحريف.

(3) آخر الآية 1 وأول الآية 2/ الإخلاص 112. ونصها ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أحدٌ. اللَّهُ الصَّمدُ﴾ وفي الكشاف للزمخشري 2/493 وقرىء (أَحَدُ للَّه) بغير تنوين أسقط لملاقاتِهِ لام التعريف. ونحوه: ﴿ولا ذاكر الله إلا قليلا﴾ والجيد هو التنوين وكسره لالتقاء الساكنين.

(4) بدله في ط: على ما يدخل الفعل فضيلة.

(5) ما بين العاضدتين من ب وج وط. وإثباته يقتضيه السياق.

(6) ب، ج: فإنما.

(7) من ب. أبين.

(8) من ب وج. الصواب.

(9 ـ 9) بدله في ب وج: «تقول إذا قيل لك أخبر عن زيد بالذي من قولك قام زيد.

فقد(١) تَمَّ الذي بِصِلَتِهِ ، وزَيْدٌ خَبَرُ المُبْتَدَأِ الذي هُوَ الذي وَكَانَ قَبْلَ الإخبارِ فاعِلاً.

وتَقُولُ: ضَرَبْتُ زَيْداً، (٢فإنْ أَخْبَرْتَ عن آسْمِكَ(٣) قُلْتَ: الضَّارِبُ زَيْداً، أَنَا، وبالذي: الذي ضَرَبَ زَيْداً أنا٢). فَفِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ ضَرَبَ وَضَارِبٍ(٤) ذِكْرٌ مرفوعٌ يَعُودُ إلى المَوْصُولِ(٥)، فإنْ أَخْبَرْتَ عَن زَيْدٍ بالألفِ واللّامِ قُلْتَ: الضَّارِبُهُ أنا زَيْدٌ، فالهَاءُ في ضَارِبُهُ(٦) يَرْجِعُ عَلَى ما(٧) دَلَّ عَلَيهِ الألِفُ واللّامُ مِنَ الذي(٨)، وَأَنَا يَرْتَفِعُ بضَارِبٍ، وأَظْهَرْتَ الضَّميرَ الذي هو أنا، لأنَّ ضارباً لك قَدْ جَرَى عَلَى الألِفِ واللّامِ الذي هُوَ زَيْدٌ في المَعْنَى، فَقَدْ جَرَى اسمُ الفَاعِلِ على غَيْرِ مَنْ هُوَ لَهُ فلذلك أَبْرَزْتَ [الفَاعِلَ. ولو أَخْبَرْتَ بالذي لقُلْتَ: الذي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ، فلم تَذْكُرْ أَنَا لظهورِ الضَّميرِ في الفِعْلِ، وإنْ شِئْتَ حَذَفْتَ الهاءَ(٩) فَقُلْتَ: الذي ضَرَبْتُ زَيْدٌ، تُرِيدُ ضَرَبْتُهُ، فَتَحْذِفُ العائدَ الذي هُوَ الهَاءُ الرَّاجِعُ إلى الذي](١٠)

تَقُولُ: يَطِيرُ الذُّبَابُ فيغضبُ زَيْدٌ، فَإنْ أَخْبَرْتَ عَنِ الذُّبَابِ بالذي قُلْتَ: الذي يَطِيرُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ الذُّبَابُ، وإنْ(١١) أَخْبَرْتَ عَنْ زَيْدٍ قُلْتَ: الذي يَطِيرُ

---

(١) ط: وقد.

(٢ ـ ٢) بدله في ب وج: فإن أخبرت عن اسمك قلت: الذي ضرب زيداً أنا، فإن أخبرت بالألف واللام قلت: الضارب زيداً أنا.

(٣) ط: عن اسمك «بالألف واللام».

(٤) ط: والضارب. تحريف.

(٥) ط: إلى الذي.

(٦) ط: في الضاربة.

(٧) ط: إلى ما.

(٨) ب، ط: من «معنى» الذي.

(٩) كذا في ط. الصواب، وفي ب وج: الياء. تحريف.

(١٠) ما بين العاضدتين من ب وج وط. وإثباته يقتضيه السياق.

(١١) ط: فإن.

الذُّبَابُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ ، فَفي يَغْضَبُ ذِكْرٌ مرفوعٌ يَعُودُ عَلَى الّذِي[1] و [زَيْدٌ][2] خَبَرُ المُبْتَدَأَ الّذي هُوَ الّذِي.

[3] وبالألِفِ واللامِ : الطّائِرُ[3] فَيَغْضَبُ زَيْدٌ الذُّبَابُ، فَفِي الطَّائِرِ ذِكْرٌ يَعُودُ على الألفِ واللّامِ ، والذُّبَابُ خَبَرُ المُبْتَدإِ، فَإِنْ[4] أَخْبَرْتَ عَنْ زَيْدٍ بالألِفِ واللّامِ قُلْتُ: الطَّائِرُ الذُّبَابُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ، فالرَّاجِعُ إلى الألِفِ واللّامِ الذِّكْرُ الذي في يَغْضَبُ[5] وَعَطَفْتَ يَفْعَلُ الذي هُوَ يَغْضَبُ عَلَى فَاعِلٍ حَمْلاً عَلَى المَعْنَى. [6] لأَنَّ مَعْنَى الطّائِرِ // الّذِي يَطِيرُ[6]. ظ ٢٢٧

ولَوْ قُلْتَ: يَطِيرُ الذُّبَابُ وَيَغْضَبُ زَيْدٌ، فَأَخْبَرْتَ عن الذُّبَابِ لَمْ يَجُزْ: الذِي يُطِيرُ وَيَغْضَبُ زَيْدٌ الذُّبَابُ، وَلاَ الّذِي يَطِيرُ الذُّبَابُ وَيَغْضَبُ زَيْدٌ، إذَا أَرَدْتَ الإخْبَارَ عَنْ زَيْدٍ، كَمَا جَازَ مَعَ الفَاءِ لأنَّ إحْدَى الجُمْلَتَينِ[7] أَجْنَبِيّةٌ[8] مِنَ الصِّلَةِ [9] إِذَا أُخْبِرَ [10] عَنْ زَيْدٍ[9].

وَلَوْ قُلْتَ: كَانَ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، فَأَضْمَرْتَ القِصَّةَ والحَدِيثَ لَمْ يَجُزْ: الكَائِنُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ هُوَ، ولا الذي كَانَ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ هُوَ. وَهَذَا[11] وَنَحْوُهُ مِمّا لا يَجُوزُ

---

(١) ط: إلى الذي.

(٢) من ب وج وط. الصواب. وبدله في الأصل «وقد يكون» تحريف.

(٣ ـ ٣) بدله في ط: فإن أخبرت عنه الذباب بالألف واللام قلت: الطائر.

(٤) ب، ج: وان.

(٥) ط: فيغضب. تحريف.

(٦ ـ ٦) بدله فجاب: لأن معنى الطائر الذباب الذي يطير فيغضب زيد وفي ط زيدت كلمة (الذباب) بين عاضدتين قبل قوله «الذي يطير».

(٧) ب: أحد الجملتين. سهو.

(٨) ب، ج، ط: حينئذ «أجنبية».

(٩) ساقط في ط.

(١٠) ب، ج: إذا أَرَدْتَ الإخبار.

(١١) ط: فهذا.

فِيهِ[1] الإخْبَارُ بالّذِي وبالألِفِ واللاّمِ .

وأَمَّا[2] ما يَجُوزُ فِيهِ الإخْبَارُ بالّـذِي وَلاَ يَجُوزُ[3] بـالألِفِ واللاّمِ فـالمُبْتَدَأُ وَخَبَرُهُ نَحْوُ: زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، تَقولُ: إذَا أُخْبَرْتَ عَنْ زَيْدٍ: الذي هُوَ مُنْطَلِقٌ زَيْـدٌ، وإنْ أخْبَرْتَ عَنْ مُنْطَلِقٍ قُلْتَ: الذي زَيْدٌ هُوَ مُنْطَلِقٌ.

وإنْ أَخْبَرْتَ عن الذِّكْرِ الذي في مُنْطلِقٍ لَمْ يَجُزْ[4].

وَتَقُـولُ: السَّمْنُ مَنوانِ بِـدِرْهَمٍ ، فَإن أَخْبَـرْتَ عَنِ السَّمْنِ قُلْتَ: الَّذي هُـوَ مَنوانِ بِدِرْهَمٍ السَّمْنُ[5]. وإنْ أخْبَـرْتَ عن المَنوينْ قُلْتَ: اللَّذانِ السَّمْنُ[6] همـا بدرهمٍ مَنوانِ.

وإنْ أَخْبَرْتَ عن الدِّرْهَمِ قُلْتَ: اَلّذِي السَّمْنُ مَنَوانِ بِهِ دِرْهَمٌ.

فإنْ[7] رَدَدْتَ إليهِ[8] المَحْـذُوفَ[9] من أصلِ المَسْـأَلَةِ قَبْـلَ الإخبارِ قُلْتَ: الّذِي السَّمْنُ مَنَوان منه بِهِ دَرْهَمٌ، والحَذْفُ [فيالحُسْنِ][10] في الإخبَارِ مِثْلُهُ قَبْـلَ الإخبارِ به[11]

فَإنْ[12] أُخْبِرْتَ عنِالضّميرِ الّذِي في مِنْهُ لَمْ يَجُزْ (13كَمالَمْ يَجُزْ13) الإخبارُ عَنِ الضَّمِيرِ الّذِي في مُنْطَلِقٌ في قَوْلِكَ: زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ.

---

(١) ط: فيما يجوز فيه. سهو.

(٢) ط: فأما.

(٣) ط: ولا يجوز (فيه).

(٤) ط: لم يجز (فاعلم).

(٥) سقطت «السمن» في ج.

(٦) ب، ج. «هو السمن».

(٧) ط: وإن.

(٨) ب، ج، ط: منه.

(٩) ط: المحذوفة.

(١٠) من ب، ج، ط. أولى.

(١١) سقطت «به» في ط.

(١٢) ط: وإن.

(١٣) ساقط في ج بسبب انتقال النظر.

(١ وَتَقُولُ: زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ، فإنْ أَخْبَرْتَ عن زيدٍ قُلْتَ: آلَّذِي هو ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ، فَغَيَّرْتَ مَا فِي ضَرَبْتُهُ مِنَ الضَّمِيرِ ١).

(٢ وإنْ أخْبَرْتَ عن التاء قُلْتَ: الذي زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ أنا٢).

وإن أخبرتَ عن الهاء (٣ من قولك: زَيْدٌ ضَرَبْتُه٣) لَمْ يَجُزْ.

وتقُولُ: ضَرْبي زيداً قائماً، فإن أخبـرْتَ عن زيدٍ قلتَ: الّـذِي ضَرَبْتُـهُ(٤) قائماً زَيْدٌ، وإنْ شئتَ: آلّذِي ضَرْبِي أيّاهُ قائِماً زَيْدٌ(٥) فتفصِلُ الضميرَ العائدَ إلى الّذِي فإن(٦) أَخْبَرْتَ عَن ضَرْبِي، لَمْ يَجُزْ، وَكَذَلِكَ إِنْ أَخْبَرْتَ عَنْ قَـائِمٍ(٧).

(١ ـ ١) هذه الفقرة من كلام أبي علي في ب وج وردت مع بعض الاختـلاف عمّا هي عليـه في الأصل. ونص الفقـرتين كما في ب وج: «وتقـول: زَيْدٌ ضَـرَبْتُهُ، فـإن أخبرتَ عن زيـد قلت: الـذي هـو ضربته زيد، فلم تظهر ما في ضربته من الضمير، فإن أخبـرت عن التاء من ضـربته قلت: الـذي زيد ضَرَبَهُ أنا، فغيرت ما في ضربته من الضمير. وقد أثبتُ ترتيب الأصل.

(٢ ـ ٢) وهو متصل مع الفقرة السابقة.

(٣ ـ ٣) بدله في ب وج: عن الهاء في ضربته.

(٤) ب، ج: ضربت. تحريف.

(٥) سقطت «زيد» في ط.

(٦) ب، ج، ط: وإن.

(٧) بعد قوله «قائم» في ط زيادة نصها: «لأن الحال لا ترتفع». ومعناها غير واضح.

نجز الباب بنجاز
نصف الكتاب، يتلوه في أول
المجلدة الثانية قال الشيخ أبو علي:
النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء
كلام العرب وكان الفراغ من هذه المجلدة ببغداد
بالنظامية ليومين بقيا من شهر رمضان سنة ثمان وتسعين
وخمس مائة. والحمد لله رب العالمين، وصلواته
على محمد وعلى آله الطاهرين، وسلم
تسليماً، وكتبه أحمد بن عبد الرحمن
ابن نصر اليحصبي الأشبيلي
الفقير إلى رحمة
الله تعالى.

مراجع الدراسة والتحقيق

١ ـ **أبنية الصرف في كتاب سيبويه**، للدكتورة خديجة الحديثي، منشورات مكتبة النهضة ببغداد، ١٩٦٥ م ـ ١٣٨٥ هـ.

٢ ـ **الاتباع**: تأليف أبي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي المتوفى سنة ٣٥١ هـ. تحقيق عز الدين التنوخي، مطبوعات المجمع العلمي بدمشق ١٣٨٠ هـ ـ ١٩٦١ م.

٣ ـ **أخبار النحويين البصريين**: تأليف أبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي المتوفى سنة ٣٦٨ هـ. تحقيق طه محمد الزيني وعبد المنعم خفاجة، مطبعة البابي الحلبي ط ١ القاهرة ـ ١٤٧٤ هـ ـ ١٩٥٥ م.

٤ ـ **أسرار البلاغة** للشيخ عبد القاهر الجرجاني، تحقيق هـ. ريتز، استانبول، مطبعة وزارة المعارف سنة ١٩٥٤ م.

٥ ـ **الأشباه والنظائر في النحو**، تأليف جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ. طبع دائرة المعارف العثمانية ط ٢ حيدر أباد الدكن ١٣٦٠ هـ.

٦ ـ **الاشتقاق**: لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد تحقيق عبد السلام هارون مطبعة السنة المحمدية ١٣٦٨ هـ ـ ١٩٥٨ م.

٧ ـ **الإصابة في تمييز أخبار الصحابة** تأليف شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي الكتاني العسقلاني المعروف بابن حجر المولود ٧٧٣ والمتوفى سنة ٨٥٢ هـ. مطبعة السعادة بمصر ١٣٢٣ هـ.

٨ ـ **إصلاح المنطق** لابن السكيت المتوفى سنة ٢٤٤ هـ، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دائرة المعارف بمصر ١٩٤٩ م.

٩ ـ **الأصمعيات**، إختيار الأصمعي ابن سعيد عبد الملك بن قريب بن عبد الملك (١٢٢ ـ ٢١٦) تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف بمصر الطبعة الثالثة القاهرة ١٣٨٣ هـ ـ ١٩٦٣ م.

١٠ ـ **الأصول** لابن السراج تحقيق عبد الحسين الفتلي (رسالة دكتوراه في آداب القاهرة)١٩٧٠ م.

١١ ـ **الأضداد في اللغة** تأليف محمد بن القاسم بن بشار الأنباري، النحوي المتوفى سنة ٣٠٤ هـ تصحيح الشيخ أحمد الشنقيطي المطبعة الحسينية بكفر الطماعين بمصر ١٣٢٥ هـ.

١٢ ـ **الأضداد**: (ثلاثة كتب) للأصمعي وللسجستاني ولابن السكيت نشر الدكتور أرنست همفر، المطبعة الكاثوليكية بيروت ١٩١٢ م.

١٣ ـ **الإعجاز والإيجاز**: لأبي منصور الثعالبي نشر اسكندر أصاف ط ١ بالمطبعة العمومية بمصر سنة ١٨٩٧ م.

١٤ ـ **إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم** تأليف أبي عبد الله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه المتوفى سنة ٤٧٠ هـ. مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٦٠ هـ ـ ١٩٤١ م.

١٥ ـ **الأعلام**: قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب وغيرهم تأليف خير الدين الزركلي.

١٦ ـ **الأغاني** لابن الفرج الأصفهاني تحقيق جماعة بإشراف محمد أبو الفضل إبراهيم الهيئة المصرية العامة للكتاب.

١٧ ـ **الاقتضاب في شرح أدب الكتاب**، لابن السيد البطليوسي، مراجعة

عبـد الله أفندي البستاني، المطبعة الأدبية بيروت ١٩٠١ م.

١٨ ـ **الأمالي** تأليف أبي علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي ومعه الذيل والنوادر وكتاب التنبيه لأبي عبيد البكري، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ط ٢، ١٣٤٤ هـ ـ ١٩٢٦ م.

١٩ ـ **أمالي السيد المرتضى** الشريف أبي القاسم علي بن الطاهر أبي أحمد الحسين المتوفى سنة ٤٣٦ هـ في التفسير والحديث والأدب تصحيح الشيخ أحمد بن الأمين الشنقيطي، مطبعة السعادة بمصر ١٣٢٥ هـ ـ ١٩٠٧ م.

٢٠ ـ **الأمالي الشجرية**، تأليف ابن الشجري طبعة حيدر آباد الدكن ١٣٤٩ هـ.

٢١ ـ **إنباه الرواة إلى أنباه النحاة** تأليف جمال الدين علي بن يوسف القفطي تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٦٩ هـ / ١٣٧٤ هـ.

٢٢ ـ **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، تأليف كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري المتوفى سنة ٥٧٧ هـ تحقيق محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر ط ٣/ ١٣٧٤ هـ ـ ١٩٥٥ م.

٢٣ ـ **الإيضاح العضدي**: لأبي علي الفارسي (٢٨٨ ـ ٣٧٧ هـ) تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود الطبعة الأولى ١٣٨٩ هـ ـ ١٩٦٩ م، مطبعة دار التأليف بمصر.

٢٤ . **إيضاح شواهد الإيضاح**: لأبي علي حسن بن عبد الله القيسي مخطوط في مكتبة الأسكوريال بمدريد.

٢٥ ـ **البحر المحيط** تأليف أبي عبد الله محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي، مطبعة السعادة ١٣٢٨ هـ القاهرة.

٢٦ ـ **البداية والنهاية** لابن كثير. مطبعة السعادة بالقاهرة.

٢٧ ـ **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة** تأليف جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، مطبعة عيسى البابي الحلبي ١٩٦٤.

٢٨ ـ **البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث** لأبي البركات ابن الأنباري ٥١٣ هـ ـ ٥٧٧ هـ تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب، مطبعة دار الكتب ١٩٧٠ م.

٢٩ ـ **تاج العروس من جواهر القاموس** للإمام اللغوي محب الدين أبي الفيض السيد محمد مرتضى الحسيني الواسطي الزبيدي، المطبعة الخيرية بمصر سنة ١٣٠٦ هجرية.

٣٠ ـ **تاريخ الأدب العربي** تأليف كارل بروكلمان ط ٢ ليدن ١٩٤٧ م.

٣١ ـ **تاريخ بغداد** للخطيب البغدادي مطبعة السعادة بالقاهرة.

٣٢ ـ **التصريف** لأبي عثمان المازني (مع شرحه بكتاب المنصف لابن جني) تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين مطبعة البابي الحلبي القاهرة.

٣٣ ـ **تقريب النشر في القراءات العشر** لابن الجزري، تحقيق إبراهيم عطوة عوض مطبعة البابي الحلبي القاهرة ١٣٨١ هـ/١٩٦١ م.

٣٤ ـ **التكملة** لأبي علي الفارسي دراسة وتحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، مطبعة دار الكتب الموصل ـ العراق ١٩٨٠.

٣٥ ـ **التشبيه** لأبي عبيد البكري مع كتاب أمالي القالي مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ط ٢، ١٣٤٤ هـ ـ ١٩٢٦ م.

٣٦ ـ **التنبيه على شرح مشكلات الحماسة** لابن جني، تحقيق يسرى قاسم القواسمي (رسالة ماجستير في آداب القاهرة ١٩٧٠ م).

٣٧ ـ **تهذيب إصلاح المنطق** للشيخ أبي زكريا يحيى بن علي بن الخطيب التبريزي المتوفى سنة ٥٠٢ هـ، المطبعة الأولى، تصحيح السيد محمد بدر الدين النعساني القاهرة ١٩٠٧ م ـ ١٣٢٥ هـ طبع بمطبعة السعادة مصر.

٣٨ ـ **توجيه إعراب أبيات ملغزة الأعراب**: لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية دمشق ١٩٥٨ م.

٣٩ ـ **التيسير في القراءات السبع**، تأليف ابن عمرو عثمان بن سعيد الداني، تصحيح أتوتو برتزل مطبعة الدولة، استانبول ١٩٣٠ م.

٤٠ ـ **الجامع لأحكام القرآن** لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي طبع دار الكتب المصرية ١٣٥٧ هـ ـ ١٩٣٨ م. الطبعة الثانية.

٤١ ـ **الجمل** تأليف أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحق الزجاجي عني بنشره وتحقيقه وشرحه ابن أبي شنب الطبعة الثانية ١٩٥٧ م ـ ١٣٧٦ هـ مطبعة كلنسكيكه باريس.

٤٢ ـ **جمهرة أشعار العرب** تأليف أبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي، مطبعة بولاق الطبعة الأولى ١٣٠٨ هـ.

٤٣ ـ **جمهرة الأمثال** لأبي هلال حسن بن عبد الله العسكري النحوي المتوفى سنة ٣٩٥ هـ، بذيل كتاب جمع الأمثال للميداني، المطبعة الخيرية سنة ١٣١٠ هـ.

٤٤ ـ **جمهرة اللغة** تأليف أبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي البصري المتوفى سنة ٣٢١ هـ ط ١ مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية الكائنة بحيدر أباد الدكن ١٣٤٥ هـ.

٤٥ ـ **جواهر الأدب في معرفة كلام العرب** تأليف علاء الدين بن علي الأربلي المتوفى سنة ٦٣١ هـ. المطبعة الحيدرية. النجف ١٩٧٠.

٤٦ ـ **الحجة في القراءات السبع** للإمام ابن خالويه تحقيق وشرح الدكتور عبد العال سالم مكرم ١٩٧١ م ـ دار الشروق، بيروت.

٤٧ ـ **الحسن البصري، سيرته، شخصيته، تعاليمه وآراؤه**، تأليف الدكتور إحسان عباس مطبعة الاعتماد بمصر ط ١، ١٩٥٢ م.

٤٨ ـ **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء** للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني المتوفى سنة ٤٣٠ هـ، مطبعة السعادة القاهرة ١٩٣٢ م.

٤٩ ـ **الحيوان**، للجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٤٥٦ هـ ـ ١٩٥٨ م القاهرة.

٥٠ ـ **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح الشافية**، تأليف الشيخ عبد القادر بن عمر البغدادي ١٠٣٠ ـ ١٠٩٤، وبهامشه المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهورة بشرح الشواهد الكبرى للإمام العيني محمود بالمطبعة الأميرية ببولاق ١٢٩٩ هـ.

٥١ ـ **الخصائص** صنعة أبي الفتح عثمان بن جني تحقيق محمد علي النجار، مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٧١ هـ ١٣٧٦ هـ.

٥٢ ـ **الخليل** بن **أحمد الفراهيدي ـ أعماله ومنهجه** ـ تأليف الدكتور مهدي المخزومي مطبعة الزهراء بغداد، ١٩٦٠ م.

٥٣ ـ **الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية** تأليف أحمد بن الأمين الشنقيطي، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت (طبع بالأوفست ١٣٩٣ هـ ـ ١٩٦٣ م).

٥٤ ـ **درة الغواص في أوهام الخواص**، للإمام الحريري، تصحيح علي المخللاتي مطبعة مصر الحميدة ١٢٧٣ هـ.

٥٥ ـ **دلائل الإعجاز في علم المعاني** تأليف الإمام عبد القاهر الجرجاني

تصحيح الشيخ محمد عبده والشيخ محمد محمود التركزي الشنقيطي، شركة الطباعة الفنية المتحدة ١٣٨١ هـ، ١٩٦١ م.

٥٦ ـ **ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي**، تحقيق محمد عبده عزام، دار المعارف بمصر ١٩٥٧ م.

٥٧ ـ **ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس** شرح وتعليق الدكتور م. محمد حسين المطبعة النموذجية ١٩٥٠ م

٥٨ ـ **ديوان امرىء القيس** تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم دار المعارف بمصر ١٩٥٨ م.

٥٩ ـ **ديوان جرير**، تحقيق محمد إسماعيل عبدالله الحاوي، مطبعة الحاوي سنة ١٣٥٣ هـ.

٦٠ ـ **ديوان جميل شاعر الحب العذري** جمع وتحقيق وشرح دكتور حسين نصار دار مصر للطباعة.

٦١ ـ **ديوان حاتم الطائي وأخباره**، طبع في لندن بمطبعة ال سام ١٨٧٢ م.

٦٢ ـ **ديوان حاتم الطائي**، تحقيق كرم البستاني، نشر دار صادر، دار بيروت، بيروت ١٣٨٣ هـ ـ ١٩٦٣ م.

٦٣ ـ **ديوان حسان بن ثابت الأنصاري**: تصحيح محمد أفندي شكري المكي، مطبعة الإمام بمصر ١٣٢١ هـ.

٦٤ ـ **ديوان الحطيئة بشرح ابن السكيت والسكري والسجستاني**، تحقيق نعمان أمين طه. مطبعة البابي الحلبي، الطبعة الأولى ١٣٧٨ هـ ـ ١٩٥٨ م.

٦٥ ـ **ديوان الحماسة** (وهو ما اختاره أبو تمام حبيب بن أوس الطائي من أشعار العرب)، نشر الشيخ محمد عبد القادر سعيد الرافعي مطبعة التوفيق بمصر ١٣٢٢ هـ.

٦٦ ـ **ديوان رؤبة بن العجاج** (مجموع أشعار العرب) تصحيح وترتيب وليمَ بن الورد البروسي ليبسك سنة ١٩٠٣ م برلين.

٦٧ ـ **ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني**، تحقيق صلاح الدين الهادي، دار المعارف بمصر ١٩٦٨ م.

٦٨ ـ **ديوان شعر ذي الرمة وهو غيلان بن عقبة العدوي**، عني بتصحيحه وتنقيحه كارليل هيس مكارتني، مطبعة كمبريج ١٩١٩ م ـ ١٣٣٧ هـ.

٦٩ ـ **ديوان طرفة بن العبد**، دار صادر ـ بيروت، دار بيروت للطباعة والنشر بيروت ١٣٨٠ هـ ـ ١٩٢١ م.

٧٠ ـ **ديوان عامر بن الطفيل** رواية أبي بكر محمد بن القاسم الأنباري عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، دار صادر ـ دار بيروت ـ بيروت ١٣٨٣ هـ ـ ١٩٦٣ م.

٧١ ـ **ديوان العباس بن مرداس السلمي**، تحقيق الدكتور يحيى الجبوري، المؤسسة العامة للصحافة والطباعة دار الجمهورية بغداد ١٣٨٨ هـ ـ ١٩٦٨ م.

٧٢ ـ **ديوان العجاج** رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي وشرحه تحقيق الدكتور عزة حسن، طبع مكتبة دار الشرق بيروت ١٩٧١ م.

٧٣ ـ **ديوان عدي بن زيد العبادي** تحقيق محمد جبار المعيبد، دار الجمهورية للنشر والطبع بغداد ١٩٦٥ م.

٧٤ ـ **ديوان الفرزدق**، دار صادر، دار بيروت ١٣٨٠ هـ ـ ١٩٦٠ م.

٧٥ ـ **ديوان القطامي**، تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، دار الثقافة بيروت الطبعة الأولى سنة ١٩٦٠ م.

٧٦ ـ **ديوان قيس بن الخطيم** تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، مطبعة العاني بغداد الطبعة الأولى ١٣٨١ هـ /١٩٦٢ م.

٧٧ ـ **ديوان قيس بن الخطيم عن ابن السكيت وغيره**، حققه وعلق عليه الدكتور ناصر الدين الأسد، مطبعة المدني، الطبعة الأولى ١٣٨١ هـ ـ ١٩٦٢ م.

٧٨ ـ **ديوان النابغة الذبياني**، صنعة ابن **السكيت** وهو الإمام أبو يوسف يعقوب بن إسحق ١٨٦ ـ ٢٤٤ هـ، تحقيق الدكتور شكري فيصل دار الفكر دمشق ١٣٨٨ هـ/١٩٦٨ م.

٧٩ ـ **ديوان الهذليين** طبعة دار الكتب نشر الدار القومية للطباعة والنشر ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٥ م.

٨٠ ـ **ذيل الأمالي** تأليف أبي علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي مع كتاب أمالي القالي، مطبعة دار الكتب المصرية ط ٢ ـ ١٣٤٤ هـ /١٩٢٦ م.

٨١ ـ **الرد على النحاة** لابن مضاء القرطبي، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٣٦٦ هـ /١٩٤٧ م، ط ١.

٨٢ ـ **زهر الآداب وثمرة الألباب** لأبي إسحق الحصري القيرواني (توفي سنة ٤٨٨ هـ) تحقيق الدكتور زكي مبارك المطبعة الرحمانية بمصر ١٩٢٥ م.

٨٣ ـ **سر صناعة الأعراب** صنعة الشيخ أبي الفتح عثمان بن جني النحوي، تحقيق مصطفى السقا وجماعة ط ١٣٧٤ هـ ـ ١٩٥٤ م، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر القاهرة.

٨٤ ـ **سمط اللآلي في شرح أمالي القالي** تأليف أبي عبيد البكري الأوبني ومعه ذيل اللآلي عني شرح ذيل أمالي القالي، تحقيق عبد العزيز الميمني، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٣٥٤ هـ ـ ١٩٣٦ م.

٨٥ ـ **سنن أبي داود**، سليمان بن الأشعث السجستاني، مراجعة محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة مصطفى محمد.

٨٦ ـ **سيبويه إمام النحاة** تأليف علي النجدي ناصف، مطبعة لجنة البيان العربي القاهرة ١٣٧٢ هـ ـ ١٩٥٣ م.

٨٧ ـ **شرح أشعار الهذليين**، صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسن السكري رواية أبي الحسن علي بن عيسى بن علي النحوي عن أبي بكر أحمد بن محمد الحلواني عن السكري تحقيق عبد الستار أحمد فراج راجعه محمود محمد شاكر مطبعة المديني.

٨٨ ـ **شرح الأشموني ـ منهج المالك**.

٨٩ ـ **شرح التصريح** للشيخ خالد بن عبدالله الأزهري على التوضيح لألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري، بمطبعة محمد أفندي مصطفى ٣١٢ هـ القاهرة.

٩٠ ـ **شرح درة الغواص في أوهام الخواص** للحريري تأليف أحمد شهاب الدين الخفاجي. الطبعة الأولى ـ مطبعة الجوائب قسطنطينية ١١٩٩ هـ.

٩١ ـ **شرح ديوان امرىء القيس**، تحقيق حسن السندوبي، مطبعة الاستقامة بالقاهرة.

٩٢ ـ **شرح ديوان الحماسة** لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي المتوفى سنة ٤٢١ نشر أحمد أمين وعبد السلام هارون الطبعة الأولى لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٣٧١ هـ ـ ١٩٥١ م إلى ١٣٧٣ هـ ـ ١٩٥٣ م.

٩٣ ـ **شرح ديوان زهير بن أبي سلمى** صنعة الإمام أبي العباس أحمد بن يحيى بن زيد الشيباني ثعلب، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب ١٣٦٢ هـ ـ ١٩٤٤ م، الدار القومية للطباعة والنشر ١٣٨٤ هـ ـ ١٩٦٤ م.

٩٤ ـ **شرح ديوان كثير بن عبد الرحمن الخزاعي** جمع هنري بيرس باريس ١٩٣٠ م.

٩٥ ـ **شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري** تحقيق الدكتور احسان عباس الكويت ١٩٦٢ م.

٩٦ ـ **شرح شافية ابن الحاجب**، تأليف الإمام رضى الدين الاسترباذي

المتوفى سنة ٦٨٨ هـ، مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب المتوفى سنة ١٠٩٣، حققهما محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محي الدين عبد الحميد مطبعة حجازي بالقاهرة.

٩٧ ـ **شرح شواهد ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تأليف عبد المنعم الجرجاوي المطبعة اليمنية، القاهرة ١٣٠٨ هـ.

٩٨ ـ **شرح شواهد الإيضاح**، تأليف ابن بري، مخطوط في دار الكتب المصرية.

٩٩ ـ **شرح شواهد الشافية** تأليف عبد القادر البغدادي، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، مطبعة حجازي بالقاهرة ١٣٥٦ هـ.

١٠٠ ـ **شرح شواهد كتاب سيبويه**، تأليف يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري (بذيل كتاب سيبويه) مطبعة بولاق القاهرة ١٣١٦ هـ.

١٠١ ـ **شواهد المغني** تأليف الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ نشر أحمد ظافر كوجان، طبع لجنة التراث العربي دمشق.

١٠٢ ـ **شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات** لأبي بكر محمد بن القاسم المتوفى سنة ٣٢٨ هـ تحقيق عبد السلام هارون مطبعة دار المعارف القاهرة ١٩٦٣ م.

١٠٣ ـ **شرح الكافية** لرضى الدين الاستربادي، القسطنطينية سنة ١٩٠٥ م.

١٠٤ ـ **شرح المفصل** تأليف الشيخ يعيش بن علي بن يعيش النحوي المتوفى سنة ٦٤٣ هـ تصحيح لجنة مشيخة الأزهر، المطبعة المنيرية القاهرة.

١٠٥ ـ **شرح المعلقات السبع** للزوزني، مكتبة المعارف بيروت الطبعة الأولى ١٩٧٢ م.

١٠٦ ـ **شرح الهاشميات** للكميت بن زيد الأسدي المتوفى سنة ١٢٦ هـ ويليه شرح مختارات أشعار العرب مطبعة التمدن الصناعية بمصر ١٣٣٠ هـ.

١٠٧ ـ **شروح سقط الزند** لجنة إحياء آثار أبي العلاء المعري، مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٤٥ ـ ١٩٤٨ م.

١٠٨ ـ **شعراء النصرانية بعد الاسلام (الشعراء المخضرمين)** تأليف الأب لويس شيخو اليسوعي طبع في المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين في بيروت ١٩٢٤ م.

١٠٩ ـ **شعر الحارث بن خالد المخزومي** تحقيق الدكتور يحيى الجبوري مطبعة النعمان النجف الأشرف ١٣٩٢ هـ ـ ١٩٧٢ م.

١١٠ ـ **شعر الراعي النميري وأخباره** (المتوفى سنة ٩٠ هـ) جمعه وقدم له وعلق عليه ناصر الحاني مراجعة عز الدين التنوخي، دمشق ١٣٨٣ هـ ـ ١٩٦٤ م.

١١١ ـ **شعر الكميت بن زيد الأسدي** جمع وتقديم الدكتور داود سلوم مكتبة الأندلس بغداد ١٩٦٩ م.

١١٢ ـ **الشعر والشعراء لابن قتيبة** تحقيق أحمد محمد شاكر طبع دار المعارف ١٩٥٨/١٣٥٧ والطبعة الثانية ١٣٨٦ هـ ـ ١٩٦٧ م.

ـ **الشواهد الكبرى للعيني** ـ المقاصد النحوية.

١١٣ ـ **الصحاح ـ تاج اللغة وصحاح العربية**، تأليف إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ١٣٧٦ هـ ـ ١٩٥٦ م. مطابع دار الكتاب العربي بمصر.

١١٤ ـ **صحيح الترمذي**، شرح الإمام ابن عربي المالكي، ط ١، المطبعة المصرية بالأزهر ١٩٣١ م.

١١٥ ـ **صفوة الصفوة**، تأليف الشيخ جمال الدين ابن الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي، الطبعة الأولى، بمطبعة دائرة المعارف العثمانية الكائنة بمدينة حيدر آباد الدكن الهند سنة ١٣٥٥ هـ.

١١٦ـ **طبقات ابن سلام** للجمحي تحقيق محمود محمد شاكر دار المعارف بمصر ١٩٥٢ م.

١١٧ ـ **طبقات ابن قاضي شهبة** مخطوطة بدار الكتب المصرية مصورة عن المكتبة الظاهرية بدمشق.

١١٨ ـ **طبقات الشعراء** لابن المعتز، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، دار المعارف بمصر. ١٣٧٥ هـ ـ ١٩٥٦ م.

١١٩ ـ **الطبقات الكبرى**، محمد بن سعد (١٦٨ ـ ٢٣٠ هـ) دار بيروت وصادر، بيروت ١٣٧٦ هـ ـ ٩٣٧ م.

١٢٠ ـ **طبقات النحويين واللغويين**: لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي المتوفى سنة ٣٦٩ هـ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ١، ١٣٧٣ هـ ـ ١٩٥٤ م.

١٢١ ـ **غاية النهاية في طبقات القراء** تأليف شمس الدين محمد بن الجزري تحقيق ج براجستراسر مطبعة السعادة بمصر ١٩٣٣ ـ ١٩٣٥.

١٢٢ـ **الفاخر** تأليف أبي طالب المفضل بن سلمة ابن عاصم الكوفي، تحقيق شالس انبروس استوري الانكليزي معلم اللغة العربية في المدرسة الإسلامية بعليكرة طبع في مطبعة بريل في مدينة ليدن سنة ١٩١٥ م.

١٢٣ ـ **فصل المقال في شرح كتاب الامثال** لأبي عبيد البكري ـ المتوفى سنة ٤٨٧ هـ، تحقيق الدكتور عبد المجيد عابدين والدكتور احسان عباس الطبعة الأولى، ١٩٥٨ م.

١٢٤ ـ **فقه اللغة وسر العربية**: لأبي منصور الثعالبي، تحقيق مصطفى السقا وجماعة ط ٢، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ١٣٧٣ هـ ـ ١٩٥٤ م.

١٢٥ ـ **الفهرست** لابن النديم، المطبعة الرحمانية بمصر سنة ١٣٤٨ هـ.

١٢٦ ـ **الكامل** لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني المعروف بابن الأثير الجزري، مطبعة بولاق ١٢٩٠ هـ.

١٢٧ ـ **الكامل** لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد تحقيق رايت ليزك ١٨٦٤.

١٢٨ ـ **الكتاب** لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسيبويه، مطبعة بولاق ١٣١٦ هـ.

١٢٩ ـ **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل** تأليف الإمام أبي القاسم جار الله الزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨ هـ، مطبعة بولاق ١٢٨١ هـ.

١٣٠ ـ **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون** لحاجي خليفة اسطنبول ١٩٤١ ـ ١٩٤٣.

١٣١ ـ **الكنز اللغوي في اللسان العربي** نشر وتعليق الدكتور أوغست هغنر. طبع بالمطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين في بيروت سنة ١٩٠٣ م.

١٣٢ ـ **لسان العرب** لابن منذور جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري المتوفى سنة ٧١١ هـ مطبعة بولاق القاهرة.

١٣٣ ـ **المؤتلف والمختلف**: أنظر معجم الشعراء في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم للإمام أبي القاسم الحسن بن بشر الآمدي المتوفى سنة سبعين وثلثمائة، تصحيح وتعليق الأستاذ الدكتور ف. كرنكو نشر مكتبة القدس سنة ١٣٤٥ هـ.

١٣٤ ـ **مجاز القرآن**، صنعة أبي عبد الله معمر بن المثنى التيمي المتوفى سنة ٢١٠. تحقيق الدكتور محمد فؤاد سركين، مطبعة أمين الخانجي القاهرة ١٩٥٤ و١٩٦٢ م.

١٣٥ ـ **مجالس ثعلب** لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب ٢٠٠ ـ ٢٩١، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار المعارف بمصر ١٩٤٨ م.

١٣٦ ـ **مجمع الأمثال** لأبي الفضل أحمد بن محمد النيسابوري المعروف بالميداني المتوفى سنة ٥١٨ هـ المطبعة الخيرية سنة ١٣١٠ هـ. وبهامشه: كتاب جمهرة الأمثال لأبي هلال حسن بن عبد الله العسكري النحوي المتوفى سنة ٣٩٦ هـ.

١٣٧ ـ **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات** لابن جني تحقيق علي النجدي ناصف وجماعة. مطبعة دار التحرير القاهرة ١٣٨٦ ـ ١٣٨٩ هـ.

١٣٨ ـ **مختار الشعر الجاهلي** تحقيق مصطفى السقا مطبعة البابي الحلبي، الطبعة الثانية ١٣٦٨ هـ ـ ١٩٤٨ م.

١٣٩ ـ **مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع** لابن خالويه، نشر ج. براجشتراسر، المطبعة الرحمانية بمصر ١٩٣٤ م.

١٤٠ ـ **المخصص** لأبي الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي المعروف بابن سيده المتوفى سنة ٤٥٨ هـ مطبعة بولاق، ط ١ القاهرة ١٣١٧ هـ ـ ١٣٢١ هـ.

١٤١ ـ **المزهر في علوم اللغة وأنواعها** تأليف جلال الدين السيوطي، نشر محمد سعيد الرافعي، مطبعة السعادة بمصر ١٣٢٥ هـ.

١٤٢ ـ **مراتب النحويين** تأليف أبي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي المتوفى سنة ٣٥١ هـ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة نهضة مصر ١٣٧٥ هـ ـ ١٩٥٥ م.

١٤٣ ـ **المسلسل في غريب لغة العرب** تأليف أبي الطاهر محمد بن يوسف بن عبد الله التميمي المتوفى سنة ٥٣٨ هـ بقرطبة، تحقيق محمد عبد الجواد، وزارة الثقافة والإرشاد القومي (الاقليم الجنوبي) ١٣٧٧ هـ ـ ١٩٥٧ م.

١٤٤ ـ **معاني القرآن،** تأليف أبي زكريا يحيى بن زيد الفراء المتوفى سنة ٢٠٧ هـ، تحقيق محمد علي النجار، مطابع سجل العرب معاني القرآن (جـ ٣) تحقيق الدكتور عبد الفتاح اسماعيل شلبي ١٩٧٣ م (الهيئة المصرية العامة للكتاب).

١٤٥ ـ **معجم الأدباء** لياقوت بن عبد الله الحموي المتوفى سنة ٦٢٦ هـ دار المأمون الطبعة الأخيرة القاهرة ١٩٣٦ م.

١٤٦ ـ **معجم الأنساب والأسرات الحاكمة** للمستشرق زامباور إخراج زكي محمد حسن وحسن محمود أحمد مطبعة فؤاد الأول / القاهرة ١٩٢١.

١٤٧ ـ **معجم البلدان** تأليف الشيخ شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي المتوفى سنة ٦٢٦ هـ تصحيح الشيخ أحمد بن الأمين الشنقيطي الطبعة الأولى مطبعة السعادة ١٣٢٣هـ /١٩٠٦م.

١٤٨ ـ **معجم الشعراء** للإمام أبي عبيد الله محمد بن عمران المرزباني المتوفى سنة أربع وثمانين وثلثمائة، ومعه المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم الإمام أبي القاسم الحسن بن بشر الآمدي المتوفى سنة ٣٧٠ هـ تصحيح وتعليق الأستاذ الدكتور ف. كرنكو. نشرتهما مكتبة القديس القاهرة سنة ١٣٥٤ هـ.

١٤٩ ـ **معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع** تأليف أبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي المتوفى سنة ٤٨٧ تحقيق مصطفى السقا ط ١ ١٣٦٤ ـ ١٩٤٥ مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر.

١٥٠ ـ **المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي** د. ونسنك. رتبه ونظمه

لفيف من المستشرقين، مكتبة بريل ليدن ١٩٣٦ م.

١٥١ ـ **معجم مقاييس اللغة** لأبي الحسين أحمد بن فارس زكريا المتوفى ٣٩٥، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الطبعة الأولى ١٣٦٦ هـ ـ ١٣٧١ هـ مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.

١٥٢ ـ **معجم المؤلفين** تأليف عمر رضا كحالة، مطبعة الترقي بدمشق ١٣٧٦ هـ ـ ١٩٥٧ م.

١٥٣ ـ **المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم** لأبي منصور الجواليقي، تحقيق أحمد محمد شاكر طبع دار الكتب المصرية ١٩٦٩ م.

١٥٤ ـ **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تأليف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري العمري، المتوفى سنة ٧٦١ هـ تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد.

١٥٥ ـ **مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم**، تأليف أحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبرى زاده، تحقيق كامل بكري وعبد الوهاب أبو النور مطبعة الاستقلال الكبرى.

١٥٦ ـ **مفتاح العلوم** تأليف أبي يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي المتوفى سنة ٦٢٦ هـ الطبعة الأولى في المطبعة الأدبية بمصر ١٣١٧ هـ.

١٥٧ ـ **المفصل في علم العربية** لجار الله محمود بن عمر الزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨ هـ، مطبعة حجازي القاهرة.

١٥٨ ـ **المفضليات** (اختيار المفضل بن محمد بن يعلى بن عامر بن سالم الكوفي اللغوي (١٧٨ هـ) تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف بمصر، الطبعة الرابعة ١٣٨٣ هـ ـ ١٩٦٤ م.

١٥٩ ـ **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية** للإمام العيني محمود (بهامش خزانة الأدب) مطبعة بولاق القاهرة.

١٦٠ ـ **المقتصد في شرح الإيضاح** تأليف عبد القاهر الجرجاني تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان. نشر وزارة الاعلام العراقية ١٩٨٢.

١٦١ ـ **المقتصد** لعبد القاهر الجرجاني (شرح كتاب التكملة لأبي علي الفارسي) مخطوط .

١٦٢ ـ **المقتضب** صنعه أبي العباس محمود بن يزيد المبرد المتوفى سنة ٢٨٥ هـ، تحقيق عبد الخالق عضيمة، طبع دار التحرير للطبع والنشر، القاهرة ١٣٨٥ ـ ١٣٨٨ هـ.

١٦٣ ـ **المقصور والممدود** تأليف أبي العباس أحمد بن محمد بن الوليد بن ولاد النحوي المتوفى سنة ٣٣٢ هـ، تصحيح السيد محمد بدر الدين النعساني الحلبي الطبعة الأولى سنة ١٣٢٦ هـ ـ ١٩٠٨ م، مطبعة السعادة بمصر.

١٦٤ ـ **الملل والنحل** تأليف الإمام أبي الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني المتوفى سنة ٥٤٨ هـ ـ ١٩٥٣ م. تحقيق محمد بن فتح الله بدران، الطبعة الأولى مطبعة الأزهر ١٣٦٦ هـ ـ ١٩٤٧ م.

١٦٥ ـ **الملل والنحل** تأليف أبي الفتح محمد عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني تحقيق عبد العزيز محمد الوكيل ١٣٨٧ هـ ـ ١٩٦٨ م، نشر مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع.

١٦٦ ـ **المنتخب من كنايات الأدباء وإشارات البلغاء**، تأليف أحمد بن محمد الجرجاني طبع مطبعة السعادة بمصر ١٩٠٨ م القاهرة.

١٦٧ ـ **المنصف** شرح ابن جني لكتاب التصريف لأبي عثمان الماني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي. القاهرة ط ١ ١٣٧٣ هـ ـ ١٩٥٤ م.

١٦٨ - **منهج السالك إلى ألفية ابن مالك** تأليف أبي الحسن علي نور الدين بن محمد الأشموني المتوفى سنة ٩٢٩ هـ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة ١٣٥٧ هـ - ١٣٦٥ هـ.

١٦٩ - **الموشح في مأخذ العلماء على الشعراء** تأليف أبي عبد الله محمد بن عمران المرزباني المتوفى سنة ٣٨٤، المطبعة السلفية ١٣٤٣ هـ القاهرة.

١٧٠ - **الموطأ** لمالك بن أنس تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي نشر دار إحياء الكتب المصرية ١٩٥١ م.

١٧١ - **ميزان الاعتدال في نقد الرجال** تأليف أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨ هـ مطبعة السعادة بمصر ط ١ القاهرة ١٣٢٥ هـ.

١٧٢ - **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة** تأليف جمال الدين يوسف بن تغري بردي الأتابكي المتوفى سنة ٨٧٤ هـ، طبع دار الكتب المصرية ١٣٨٣ هـ.

١٧٣ - **نزهة الألباء في طبقات الأدباء** لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري ١٢٩٤ هـ.

١٧٤ - **النوادر** تأليف أبي علي اسماعيل بن القاسم القالي البغدادي مع كتاب أمالي القالي: مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة. ط ٢، ١٣٤٤ هـ - ١٩٢٦ م.

١٧٥ - **النوادر في اللغة** لأبي زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري المتوفى سنة ٢١٥ هـ تصحيح سعيد الخوري الشرتوني اللبناني المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين ١٩٨٤ م.

١٧٦ - **همع الهوامع شرح جمع الجوامع** تأليف جلال الدين السيوطي مطبعة السعادة ط ١، القاهرة ١٣٢٧ هـ.

١٧٧ ـ **الوحوش**، تأليف أبي سعيد الأصمعي نشر الدكتور رودولف كايير وايك ١٨٨٨ م.

١٧٨ ـ **وفيات الأعيان، وأنباء أبناء الزمان** لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان المولود سنة ٦٠٨ والمتوفى سنة ٦٨١ هـ تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، نشر مكتبة النهضة المصرية القاهرة ط ١، ١٣٦٧ هـ ـ ١٩٤٨ م.

ابن يعيش ـ **شرح المفصل**.

١٧٩ ـ **يتيمة الدهر** للثعالبي. المطبعة الحنفية بدمشق.

١٨٠ ـ **يونس بن حبيب**، تأليف الدكتور حسين نصار، طبع دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٨ م.

الفهارس



فهرس الآيات الكريمة

ملاحظات:

(١) الفهرس مرتب وفق ورود السور في المصحف.

(٢) اكملت الآيات ووضعت ما جاء منها في الكتاب بين قوسين.

(٣) وضعت علامة (*) أمام الآيات التي كُررت فيها أجزاء بعينها من قوله تعالى.

رقم الآية	الآية بتمامها	الصفحة
١٨٣	يَا أَيُّهَا ٱلَّذِينَ آمَنُوا (كُتِبَ عَلَيكُم ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ) لَعَلَّكُمْ تَتَّقونَ.	١٥١
٢١٤	أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوا من قَبْلِكُمْ مَسَّتْهُمُ ٱلبَأْسَاءُ وَٱلضَّــرَّاء (وزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ).	٢٤٨
٢١٦	كُتِبَ عَلَيْكُمُ القِتَالُ وهو كُرْهٌ لَكُمْ و (عَسَىٰ أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ) وعَسَىٰ أنْ تُحِبُّــوا شَيْئــاً وَهُــوَ شَــرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ.	١٠٩
٢٥١	فَهَزَمُوهُمْ بِاذْنِ ٱللَّهِ وَقَتَلَ دَاوُدُ جَالُوتَ وَآتَــاهُ ٱللَّهُ المُلْكَ والحِكْمَةَ وَعَلَّمَهُ مِمَّا يَشَاءُ (ولولا دَفْعُ ٱللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ) لَفَسَدتِ الأرْضُ وَلَكِنَّ ٱللَّهَ ذُو فَضْلٍ على العَالَمِينَ.	١٤٣
٢٧١	(إنْ تُبْدُوا ٱلصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ) وإنْ تُخْفُوهَا وَتُؤتُوهَا الفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُم مِن سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ.	١١٤
٢٧٤	(ٱلَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ باللَّيْلِ والنَّهَارِ سِرّاً وَعَلاَنِيةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِهِّمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ) ولا هُمْ يَحْزَنُونَ.	١٠١

(٣) سُورةُ آل عُمْران

رقم الآية	الآية بتمامها	الصفحة
١٤٠	(*)أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ (ولَمَّا يَعْلَم اللَّهُ ٱلَّذِينَ جَاهَدُوا» مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ.	٢٤٥ و٢٥٠
١٥	ثُمَّ أَنْزَل عَلَيْكُم مِنْ بَعْدِ الْغَمِّ آمَنَةً نُعَاساً يَغْشَىٰ طائِفة مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ ٱلْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ يَقُولُونَ هَلْ لَنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ مِنْ شَيءٍ قُلْ (إِنَّ ٱلأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ) يَخْفُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ مَا لَا يُبْدُونَ لَكَ يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الأَمْرِ شَيءٌ مَا قُتِلْنَا هَاهُنَا قُلْ لَوْ كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ ٱلَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِم القَتْلُ إِلَى مَضَاجِعِهِمْ وَلِيَبْتَلِي ٱللَّهُ	

رقم الآية	الآية بتمامها	الصفحة
	مَا فِي صُدُورِكُمْ وَلِيُمَحِّصَ مَا فِي قُلُوبِكُمْ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ.	٩٥
١٨٥	(كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ ٱلْمَوْتِ) وإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ القِيَامَةِ فَمَنْ زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ وَأُدْخِلَ ٱلْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ وَمَا الحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلاَّ مَتَاعُ الْغُرُورِ.	١٣٤
١٩٦ و١٩٧	(لا يَغُرَّنَّكَ تَقَلُّبُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا في البِلَادِ. مَتَاعٌ قَلِيلٌ) ثُمَّ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ المِهَادُ.	٩٨
	(٤) سُورةُ النِّسَاء	
٤	وَآتُوا ٱلنِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً (فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيءٍ مِنْهُ نَفْساً) فَكُلُوهُ هَنِيئاً مَرِيئاً.	١٧٤
٢٣	(حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ) وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالاَتُكُمْ وَبَنَاتُ الأَخِ وَبَنَاتُ الأُخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمْ اللاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرَّضَاعَةِ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِبكم ٱلّتي في حُجُورِكُمْ مِن نِسَائِكُمْ ٱلّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فإنْ لم تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلاَئِلُ أَبْنَائِكُمْ الذين من أَصْلاَبِكُمْ وَأَنْ تجمعوا بَيْنَ الأُخْتَيْنِ إلاّ مَا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُوراً رَحِيماً .	
٢٤	وَالمُحَصَّناتُ مِنَ النِّسَاءِ إلاَّ ما مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ (كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ) وَأُحِلَّ لَكُمْ ما وَرَاءَ ذَلِكُم أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُم مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ فَمَا ٱسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلاَ جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُم بِهِ مِنْ بَعْدِ الفَرِيضَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيماً حَكِيماً.	١٤٩
٨٦	وإِذَا حُيِّيتُمْ بِتَحِيَّةٍ (فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا) أَوْ رُدُّوهَا إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيءٍ حَسِيباً .	٧٥

(٧) سورةُ الأعْراف

(٨) سورةُ الأنفال

رقم الآية	الآية بتمامها	الصفحة
٦	يُجَادِلُونَكَ فِي ٱلْحَقِّ بَعْدَ مَا تَبَيَّنَ (كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إلى المَوْتِ) وَهُمْ يَنْظُرُونَ.	١٢٧

(٩) سورةُ التَّوبةِ

رقم الآية	الآية بتمامها	الصفحة
١٦ (*)	أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُتْرَكُوا (وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ ٱلَّذِينَ جَاهَدُوا) مِنْكُمْ وَلَمْ يَتَّخِذُوا مِنْ دُونِ ٱللَّهِ وَلَا رَسُولِهِ ولا المُؤْمِنِينَ وَلِيجَةً وَٱللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ.	٢٥٠

(١٠) سورةُ يونس

رقم الآية	الآية بتمامها	الصفحة
٢	(أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَباً أَنْ أَوْحَيْنَا إلى رَجُلٍ مِنْهُمْ) أَنْ أَنْذِرِ النَّاسَ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ آمَنُوا أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِنْدَ رَبِّهِمْ قَالَ ٱلْكَافِرُونَ إِنَّ هَـٰذَا لَسَاحِرٌ مُبِينٌ.	١١٧
٧١	وَٱتْلُ لَيْهِمْ نَبَأَ نُوحٍ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ إِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُمْ مَقَامِي وَتَذْكِيرِي بِآيَاتِ ٱللَّهِ فَعَلَىٰ ٱللَّهِ تَوَكَّلْتُ (فَٱجمعوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ) ثُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرُكُم عَلَيْكُم غُمَّةً ثُمَّ ٱقْضُوا إِلَيَّ وَلَا تُنْظِرُونَ.	١٦٨
٨٩	قَالَ قَدْ أُجِيبَتْ دَعْوَتُكُمَا فَٱسْتَقِيمَا (ولا تَتَّبِعَانِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ).	٢٥٣

(١١) سُورةُ هود

رقم الآية	الآية بتمامها	الصفحة
٢٧	فَقَالَ المَلأُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ مَا نَرَاكَ إِلَّا بَشَراً مِثْلَنَا وَمَا نَرَاكَ ٱتَّبَعَكَ (إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا) بَادِيَ الرَّأْيِ وَمَا نَرَى لَكُمْ عَلَيْنَا مِنْ فَضْلٍ بَلْ نَظُنُّكُمْ كَاذِبِينَ.	٢١٣
٤٣	قَالَ سَآوِي إِلَى جَبَلٍ يَعْصِمُنِي مِنَ المَاءِ قَالَ (لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ	

(٢١) سُورةُ الأنبياء

(٢٢) سُورةُ الحج

رقم الآية	الآية بتمامها	الصفحة
	يَكَادُونَ يَسْطُونَ بِٱلَّذِينَ يَتْلُونَ عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُمْ (بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكُمُ النَّارُ) وَعَدَهَا ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا وَبِئْسَ المَصِيرُ.	٩٨

(٢٤) سُورةُ النّور

رقم الآية	الآية بتمامها	الصفحة
٢٥	يَوْمَئِذٍ يُوَفِّيهِمُ ٱللَّهُ دِينَهُمُ ٱلْحَقَّ (وَيَعْلَمُونَ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ المُبِينُ).	١٥٤
٣٦ و ٣٧	فِي بُيُوتٍ أَذِنَ ٱللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُ (يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ. رِجَالٌ) لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ ٱللَّهِ وَإِقَامِ ٱلصَّلاَةِ وَإِيْتَاءِ ٱلزَّكَاةِ يَخَافُونَ يَوْماً تَتَقَلَّبُ فِيهِ القُلُوبُ والأَبْصَارُ.	١٠٧
٤٣	أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يُزْجِي سَحَاباً ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُ ثمَّ يَجْعَلُهُ رُكَاماً فَتَرَى ٱلْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلاَلِهِ وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ فَيُصِيبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَصْرِفُهُ عَنْ مَنْ يَشَاءُ (يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالأَبْصَارِ).	١٥٢

(٢٥) سورةُ الفرقان

رقم الآية	الآية بتمامها	الصفحة
٤١	وَإِذَا رَأَوْكَ إِنْ يَتَّخِذُونَكَ إِلاَّ هُزُواً (أَهَذَا ٱلَّذِي بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولاً).	١٥٦

(٢٦) سُورةُ الشعراء

رقم الآية	الآية بتمامها	الصفحة
٧٣	قَالَ (هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ) أَوْ يَنْفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ.	١٥٣
٨٢	(وَٱلَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي) يَوْمَ ٱلدِّينِ.	١١٩
١٩٧	(أَوَ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةً أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ)	١٤٩

(٢٧) سورةُ النَّمل

رقم الآية	الآية بتمامها	الصفحة
١٢	(وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ فِي تِسْعِ آيَاتٍ إِلَى فِرْعَوْنَ) وَقَوْمِهِ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْماً فَاسِقِينَ.	٢٠٠

رقم الآية	الآية بتمامها	الصفحة
٥٦ (*)	(فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا) أَخْرِجُوا آلَ لُوطٍ مِنْ قَرْيَتِكُمْ إِنَّهُمْ أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ.	١١٧

(٢٨) سورةُ القصص

رقم الآية	الآية بتمامها	الصفحة
١٥	وَدَخَلَ المَدِينَةَ عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا (فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ) فَٱسْتَغَاثَهُ ٱلَّذِي مِنْ شِيعَتِهِ عَلَى ٱلَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ فَوَكَزَهُ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ قَالَ هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ عَدُوٌّ مُضِلٌّ مُبِينٌ.	٢٠٢
٤٤	(وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ إِذْ قَضَيْنَا) إِلَى مُوسَىٰ الأَمْرَ وَمَا كُنْتَ مِنَ الشَّاهِدِينَ.	٢١٤
٧٦	إِنَّ قَارُونَ كَانَ مِنْ قَوْمِ مُوسَىٰ فَبَغَى عَلَيْهِمْ (وَآتَيْنَاهُ مِنَ الكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ «لَتَنُوءُ بالعُصْبَةِ) أُولِي الْقُوَّةِ» إِذْ قَالَ لَهُ قَوْمُهُ لَا تَفْرَحْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ الفَرِحِينَ.	١٢٨

(٢٩) سُورةُ العنكبوت

رقم الآية	الآية بتمامها	الصفحة
٢٤(*)	(فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا) ٱقْتُلُوهُ أَوْ ٱحْرِقُوهُ فَأَنْجَاهُ ٱللَّهُ مِنَ النَّارِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ.	١١٧
٢٩ (*)	إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ وَتَقْطَعُونَ السَّبِيلَ وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمُ ٱلْمُنْكَرَ (فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا) ٱئْتِنَا بِعَذَابِ ٱللَّهِ إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ.	١١٧

(٣٠) سورةُ الرُّوم

رقم الآية	الآية بتمامها	الصفحة
٣٦	وَإِذَا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُوا بِهَا (وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ).	٢٥١

رقم الآية	الآية بتمامها	الصفحة
٤٧	وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ رُسُلاً إِلىٰ قَوْمِهِمْ فَجَاءُوهُمْ بِالبَيِّنَاتِ فَٱنْتَقَمْنَا مِنَ ٱلَّذِينَ أَجْرَمُوا (وَكَانَ حَقّاً عَلَيْنَا نَصْرُ المُؤْمِنِينَ).	١١٧

(٣٣) سُورةُ الأحزاب

رقم الآية	الآية بتمامها	الصفحة
٦	النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ (وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ) وَأُولُو الأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ ٱللَّهِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُهَاجِرِينَ إِلاَّ أَنْ تَفْعَلُوا إِلى أَوْلِيَائِكُمْ مَعْرُوفاً كَانَ ذَلِكَ فِي الكِتَابِ مَسْطُوراً.	١٥٦

(٣٤) سُورةُ سبأ

رقم الآية	الآية بتمامها	الصفحة
٣٣	وَقَالَ ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا لِلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا (بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ) إِذْ تَأْمُرُنَنَا أَنْ نَكْفُرَ بِـٱللَّهِ وَنَجْعَلَ لَـهُ أَنْدَاداً وَأَسَـرُّوا النَّدَامَـةَ لَمَّا رَأَوا ٱلْعَذَابَ وَجَعَلْنَا الأَغْلاَلَ فِي أَعْنَاقِ ٱلَّذِينَ كَفَروا ظهلْ تُجْزَونَ إِلاَّ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ.	١٦٤

(٣٥) سورةُ فاطر

رقم الآية	الآية بتمامها	الصفحة
٢	(مَا يَفْتَحُ ٱلـلَّـهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلاَ مُمْسِكَ لَهَا) وَمَا يُمْسِكْ فَلاَ مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ وَهُوَ العَزِيزُ الحَكِيمُ.	٢٥٢
١٤	(إِنْ تَدْعُوهُمْ لاَ يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ) وَلَوْ سَمِعُوا مَا ٱسْتَجَابُوا لَكُمْ وَيَوْمَ القِيَامَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ وَلاَ يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ.	١٥٣
٢٨	وَمِنَ النَّاسِ وَٱلدَّوَابِ وَالأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ كَذَلِكَ (إِنَّمَا يَخْشَـى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ العُلَمَاءُ) إِنَّ ٱللَّهُ عَزِيزٌ غَفُورٌ.	١٠٢

(٣٦) سورةُ يس

رقم الآية	الآية بتمامها	الصفحة
٣٩	(وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ) حَتَّى عَادَ كَالْعُرْجُونِ القَدِيمِ.	

رقم الآية	الآية بتمامها	الصفحة
	حَيَاتِكُمْ ٱلدُّنْيَا وَٱسْتَمْتَعْتُم بِهَا فَالْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ ٱلْهُونِ بِمَا كُنْتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ في الأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَبِمَا كُنْتُمْ تَفْسُقُونَ.	١٥٢
٢٤	(فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضاً مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَتِهِمْ قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مُمْطِرنَا) بَلْ هُوَ مَا ٱسْتَعْجَلْتُمْ بِهِ رِيحٌ فِيهَا عَذَابٌ أَلِيمٌ.	١٣٤

(٤٧) سُورةُ مُحَمَّد

رقم الآية	الآية بتمامها	الصفحة
٤	فَإِذَا لَقِيتُمْ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا (فَضَرْبَ الرِّقَابِ) حَتَّى إِذَا أَثْخَنْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنّاً بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً حَتَّى تَضَعَ الحَرْبُ أَوْزَارَهَا ذَلِكَ وَلَوْ يَشَاءُ ٱللَّهُ لَانْتَصَرَ مِنْهُمْ وَلَكِنْ لِيَبْلُوَ بَعْضَكُمْ بِبَعْضٍ وَٱلَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَلَنْ يُضِلَّ أَعْمَالَهُمْ.	١٤٨

(٤٨) سُورةُ الفَتْح

رقم الآية	الآية بتمامها	الصفحة
١٦	قُلْ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الأَعْرَابِ سَتُدْعَوْنَ إِلَى قَوْمٍ أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ (تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ) فَإِن تُطِيعُوا يُؤْتِكُمْ ٱللَّهُ أَجْراً حَسَناً وإِنْ تَتَوَلَّوا كما تَوَلَّيْتُمْ مِنْ قَبْلُ يُعَذِّبْكُمْ عَذَاباً أَلِيماً.	٢٤٦

(٥٣) سُورةُ النَّجم

رقم الآية	الآية بتمامها	الصفحة
٢٦	(وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَواتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ) شَيْئاً إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ يَأْذَنَ ٱللَّهُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَرْضَى.	١٨٤

(٥٤) سُورةُ القمر

رقم الآية	الآية بتمامها	الصفحة
٥٠	(وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ) كَلَمْحٍ بِالْبَصَرِ.	١٢١

(٥٧) سورةُ الحَديد

رقم الآية	الآية بتمامها	الصفحة
٢٣	(لِكَيْلَا تَأْسَوْا) عَلَى ما فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ.	٢٤١

رقم الآية	الآية بتمامها	الصفحة
٢٧	ثُمَّ قَفَّيْنَا عَلَى آثَارِهِمْ بِرُسُلِنَا وَقَفَّيْنَا بِعِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ وَآتَيْنَاهُ الإِنْجِيلَ (وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا) مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلاَّ ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ ٱللَّهِ فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا فَآتَيْنَا ٱلَّذِينَ آمَنُوا مِنْهُم أَجْرَهُمْ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ.	٨٨

(٥٨) سُورةُ المجادلة

رقم الآية	الآية بتمامها	الصفحة
٢	أَلَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ (مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ) أَنِ أُمَّهَاتُهُمْ إِلاَّ اللاَّئِي وَلَدْنَهُمْ» وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَراً مِنَ القَوْلِ وَزُوراً وَإِنَّ ٱللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ.	١٢١

(٦٢) سُورةُ الجُمعَة

رقم الآية	الآية بتمامها	الصفحة
٥	مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَاراً (بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ ٱللَّهِ) وَٱللَّهُ لاَ يَهْدِي ٱلْقَوْمَ الظَّالِمِينَ.	١١٣

(٦٥) سُورةُ الطَّلاق

رقم الآية	الآية بتمامها	الصفحة
٤	(وَاللاَّئي يَئِسْنَ مِنَ المَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلاَثَةُ أَشْهُرٍ واللاَّئي لَمْ يَحِضْنَ) وَأُولاَتِ الأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ وَمَنْ يَتَقِ ٱللَّهَ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْرا.	٩٤
٨	(وَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ عَتَتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا) وَرُسُلِهِ فَحَاسَبْنَاهَا حِساباً شَدِيداً وَعَذَّبْنَاهَا عَذَاباً نُكْراً.	١٨٧
١٠ و ١١	أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُمْ عَذَاباً شَدِيداً فَٱتَّقُوا ٱللَّهَ يَا أُولِي الأَلْبَابِ ٱلَّذِينَ آمَنُوا (قَدْ أَنْزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْراً. رَسُولاً) يَتْلُو عَلَيْكُم آيَاتِ ٱللَّهِ مُبَيِّنَاتٍ لِيُخْرِجَ ٱلَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَمَنْ	

فهرس الحديث النبوي

فهرس الأمثال

فهرس الشواهد

رقم الشاهد	الشاهد		قائله	الصفحة
	قافية الباء			
	بُ			
	الطويل			
[٥٢]	أتهجر سلمى للفراق حبيبها	وما كاد نفساً بالفراق تطيبُ	المخبل السعدي أو أعشى همدان أو قيس بن معاذ العامري	١٧٤
	البسيط			
[٧٣]	حتى إذا ما انجلت عن وجهة فلقٌ	(هاديه في اخريات الليل منتصبُ)	ذو الرمة	٤٨
	الوافر			
[٨]	عسى الكرب الذي أمسيت فيه	يكون وراءه فرج قريبُ	هدبة بن خشرم	١٠٩
	الكامل			
[٣٨]	لدن بهز الكف يعسل متنه	فيه كما عسل الطريق الثعلبُ	ساعدة بن جؤية	١٦١
[٦٢]	هذا لعمركم الصغار بعينه	لا أم لي إن كان ذاك ولا أبُ	رجل من مذحج أو همام بن مرة أو ضمرة بن ضمرة أو ابن أحمر أو آخرون	١٩٥
	بَ			
	الوافر			
[٥٨]	وكأين بالأباطح من صديق	يراني لو أصبت هو المصابا	جرير	١٨٧

رقم الشاهد	الشاهد		قائله	الصفحة
	بِ			
	الطويل			
[١٢]	فأما القتال لا قتال لديكم	ولكنَّ سيراً في عراض المراكبِ	الحارث بن خالد المخزومي أو الوليد بن نهيك	١١٢
[٣٥]	ديار التي كانت ونحن على منًى	تحل بنا لولا نجاء الركائبِ	الكميت بن زيد أو قيس بن الخطيم	١٥٢
	البسيط			
[٥٩]	يبكيك ناء بعيد الدار مغترب	(يا للكهول وللشبان للعجبِ)	أبو الأسود الدؤلي أو أبو زبيد الطائي	١٩١
	الخفيف			
[١٧]	إنَّ من لام في بني بنتَ حسّا	ن ألمه وأعصه بالخطوبِ	الأعشى	١٢٦

قافية التاء

تُ

رقم الشاهد	الشاهد		قائله	الصفحة
[٦٥]	ربما أوفيت في علم	ترفعن ثوبي شمالاتُ	جذيمة الأبرش أو عمرو بن هند	٢٠١

قافية الجيم

جْ

رقم الشاهد	الشاهد		قائله	الصفحة
	الرجز			
[٧٠]	جَرَتْ عليه كل ريح سيهوج	من عن يمين الخطِّ أو سماهيج	رجل من بني سعدة	٢٠٦

قافية الحاء

حُ

رقم الشاهد	الشاهد		قائله	الصفحة
	الطويل			
[٧]	ليبك يزيد ضارع لخصومة	ومختبط مما تطيحُ الطوائحُ	الحارث بن نهيك أو لبيد أو نهشل بن حري أو المهلهل	١٠٧

رقم الشاهد	الشاهد		قائله	الصفحة
	البسيط			
[٦٠]	وردّ جـازرهم حرفـاً مصـرّمـة	ولا كريم من الولدان مصبوحُ	رجل من النبيت أو أبو ذؤيب الهذلي	١٩٤
[٧٦]	وكان سيّان أنْ لا يسرحوا نعماً	أو يسرحوه بها وأغبرت السوحُ	أبو ذؤيب الهذلي	٢٢٢
	الوافر			
[٧٩]	سـأتـرك منـزلي لبني تميم	وألحق بـالحجـاز وأستـريحـا	المغيرة بن حبناء	٢٤٤
	الكامل			
[٥٠]	يـا ليت زوجـك قـد غـدا	متـقـلداً سـيـفـا ورمـحـا	عبدالله بن الزبعرا	١٦٩
	الرجز			
[٩]	قد كادمن طول البِلى أنْ يمصحا		رؤبة	١٠٩

قافية الدال

دُ

رقم الشاهد	الشاهد		قائله	الصفحة
	البسيط			
[٧٢]	تـالله يبقى على الأيام مبتقـل	جـون السراة ربـاع سنّه غـردُ	أبو ذؤيب الهذلي أو مالك بن خويلد الخزاعي الهذلي	٢٠٩

دَ

رقم الشاهد	الشاهد		قائله	الصفحة
	الطويل			
[١٩]	أعد نظراً يـا عبد قيس لعلّمـا	اضاءت لك النار الحمار المقيّدا	الفرزدق	١٢٧
	الوافر			
[١٣]	تـزود مثـل زاد أبيـك فينـا	فـنعـم الـزاد زاد أبيـك زادا	جرير	١١٤

دِ

رقم الشاهد	الشاهد		قائله	الصفحة
	الطويل			
[٢٥]	فلولا رجاء النصـر منك ورهبة	عقابك قد صاروا لنا كالمواردِ		١٤٢
[٤٥]	فـآليت لا أنفك أحـذو قصيدةً	تكـون وإياهـا بها مثـلاً بعدي	أبو ذؤيب الهذلي	١٦٨

رقم الشاهد	الشاهد		قائله	الصفحة
	البسيط			
[٥٣]	وقفت فيها اصيلاناً اسائلها	عيّت جوابا وما بالربع من أحدِ	النابغة الذبياني	١٧٩
	ألا الأواري لأياً ما أبيّنها	والنؤي كالحوض بالمظلومة الجلد		
	الكامل			
[٣٩]	فلأبغينكم قناً وعوارضا	ولأقبلنَّ الخيل لابة ضرغدِ	عامر بن الطفيل	١٦١

قافية الراء

رُ

رقم الشاهد	الشاهد		قائله	الصفحة
	الطويل			
[١١]	فأما الصدور لا صدور لجعفر	ولكنّ اعجازاً شديداً ضريرُها	رجل من الضباب أو توبة بن الحمير أو كثير بن عبدالله النهشلي أو أوس بن مغراء	١١٢
[٤٨]	فظلت بملقي واجف جرع المعا	قياما تفالي مصلخماً أميرُها	ذو الرمة	١٦٦
	البسيط			
[٢١]	أبا الأراجيز يا ابن اللؤم توعدني	وفي الأراجيز خلت اللؤم والخورُ	اللعين المنقري	١٣١
	المتقارب			
[٥٦]	تؤم سناناً وكم دونها	من الأرض محدودبا غارُها	زهير أو ابنه كعب أو الأعشى	١٨٥

رَ

رقم الشاهد	الشاهد		قائله	الصفحة
	الطويل			
[٦١]	(فلا أب وابناً مثل مروان وابنه	إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا	رجل من بني عبد مناة ابن كنانة أو الكميت بن معروف أو الكميت الأسدي	١٩٥
	الوافر			
[٧٤]	وقرّب جانب الغربي يأذو	مدبّ السيل واجتنب الشعارا	الراعي	٢١٤

رقم الشاهد	الشاهد		قائله	الصفحة
	الكامل			
[٥٤]	(يا جارتا ما كنت جارَهْ)	باتت لتحزننا عفارَهْ	الأعشى	١٨٠
	الرجز			
[٧٥]	يا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرا		رؤبة	٢١٩

رِ

رقم الشاهد	الشاهد		قائله	الصفحة
	الوافر			
[٤٢]	ألا أبلغ أبا حفصٍ رسولا	فدى لك في أخي ثقة إزاري	أبو المنهال الأشجعي	١٦٣
	الرجز			
[٥١]	يركبُ كل عاقرٍ جمهورِ	مخافة وزعل المحبورِ	العجاج	١٧٠
	والهول من تهول الأمورِ			

رْ

رقم الشاهد	الشاهد		قائله	الصفحة
	الرجز			
[٤٠]	قد كان منا حيث تعكى الأزرْ		حصين بن بكير اليربوعي	١+٢

قافية السين

سُ

رقم الشاهد	الشاهد		قائله	الصفحة
	البسيط			
[١]	ليث هزبر مدل عند خيسته	بالرقمتين له أجرٍ وأعراسُ	أبو ذؤيب الهذلي أو مالك بن خالد المخزومي	٨٠

سِ

رقم الشاهد	الشاهد		قائله	الصفحة
	الكامل			
[٢٢]	سل الهموم بكل معطي رأسه	ناج مخالط صهبة متعيسِ	المرار الأسدي	١٣٥

قافية العين

عُ

رقم الشاهد	الشاهد		قائله	الصفحة
	الطويل			
[٣٧]	تناذرها الراقون من سوءِ سمِّها	تطلقه حينا وحينا تراجعُ	النابغة	١٥٨

رقم الشاهد	الشاهد		قائله	الصفحة
[٤٧]	كأنّ مجر الرامساتِ ذيولها	عليه قضيم نمقته الصوانعُ	النابغة	١٦٦

عَ

الطويل

[٢]	تعدون عقر النيب أفضل مجدكم	بني ضوطري لولا الكمي المقنعا	جرير أو الأشهب بن زميلة النهشلي	٨٦
[٣٠]	لقد علمت أُولي المغيرة أنني	كررت فلم أنكل عن الضرب مسمعا	المرار الأسدي أو مالك ابن زغبة	١٤٦

عْ

السريع

[٥٥]	يا سيّد أمسا أنت من سيّد	موطأ الأكناف رحب الذراعْ	السفاح بن بكير اليربوعي	١٨١

قافية الفاء

فُ

الطويل

[٢٦]	أمن رسم دارٍ مربع ومصيفُ	لعينيك من الشؤون وكيفُ	الحطيأة	١٤٣

المنسرح

[٢٤]	الحافظو عورة العشيرة لا	يأتيهم من ورائهم نطفُ	قيس بن الخطيم أو عمرو بن امرىء القيس الخزرجي أو الحارث بن ظالم المري أو شريح بن عمرو أو مالك بن العجلان	١٣٦

فِ

الوافر

[٧٨]	لَلُبْسُ عباءة وتقر عيني	أحبّ إليّ من لبس الشفوفِ	ميسون بنت بحدل الكلبية	٢٤٢

رقم الشاهد	الشاهد		قائله	الصفحة
[٢٠]	فإن تزعميني كنت أجهل فيكم	فإني شربت الحلم بعدك بالجهلِ	أبو ذؤيب الهذلي	٣٠،
[٣٢]	أعياش قد ذاق القيون مرارتي	وأوقدت ناراً فادْنُ دونك فاصطلِ	امرؤ القيس	١٤٧
[٦٩]	غدت من عليه بعدما تمَّ ظمؤها	تصلُّ وعن قيض ببيداء مجهلِ	مزاحم بن الحارث العقيلي	٢٠٥
	الكامل			
[٣٤]	ما ان يمسُّ الأرض الاجانب	منه وحرف الساقِ طيَّ المحملِ	أبو كبير الهذلي	١٤٩
	الخفيف			
[٦٤]	رب رفد هرقته ذلك اليو	مَ وأسرى من معشر أقفالِ	الأعشى أو أعشى همدان	٤٤
	الرجز			
[٤٢]	تروحي أجدر أن تقيلي	غداً بجنبيَ بارد ظليلِ	أحيحة بن الحلاج أو خطام الجاشعي أو جندل بن المثنى أو دكين أو شمام الهذلية	١٦٤
	لْ			
	المتقارب			
[٢٩]	ضعيف النكاية اعداءه	يخال الفرار يراخي الأجلْ		١٤٥
	الرجز			
[٤٤]	ربَّ ابن عم لسليمىٰ مشمعلْ	طباخ ساعات الكرى زاد الكسلْ	الشماخ أو أخوه أو ابن أخيه جبار أو لأبي النجم أو لابن المعتز	١٦٤

قافية الميم

مُ

رقم الشاهد	الشاهد		قائله	الصفحة
	الطويل			
[٥]	قضى كلّ ذي دين فوفّى غريمه	وعزّة ممطول معنًى غريمُها	كثير بن عبدالرحمن	١٠٣
[١٥]	ولانبأن أن وجهك شانه	خموش وان كان الحمي حميمُ	عبد قيس بن خفاف البرجمي	١٢٠

رقم الشاهد	الشاهد		قائله	الصفحة
	الكامل			
[٢٨]	حتى تهجر في الرواح وهاجها	(طلب المعقب حقه المظلُوم)	لبيد	١٤٤
[٤٥]	فغدت كلا الفرجين تحسب أنّه	مولي المخافة خلفها وأمامُها	لبيد	١٦٥
[٨٠]	لا تنـه عن خلق وتـأتي مثله	عـار عليـك إذا فعلت عـظيمُ	الأخطل أو أبو الأسود الدؤلي أو المتوكل بن عبدالله أو الطرماح بن حكيم أو سابق البربري	٢٥٠

مَ

رقم الشاهد	الشاهد		قائله	الصفحة
	الوافر			
[٦٧]	رأى بـرقاً فـاوضع فـوق بكـر	فـلا بك مـا أسال ولا أغـامـا	عمرو بن يروبع بن حنظلة	٢٠٢
[٨١]	وكنتُ إذا غمـزت قنـاة قـومٍ	كـسرت كعـوبهـا أو تستقيمـا	زياد الأعجم	٢٤٧

مِ

رقم الشاهد	الشاهد		قائله	الصفحة
	البسـيط			
[٣٦]	قد أوبيت كل ماء فهي صاوية	مهما تصب أفقاً من بارق تشمِ	ساعد بن جؤية	١٥٥

قافية النون

نَ

رقم الشاهد	الشاهد		قائله	الصفحة
	البسـيط			
[١٠]	فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم	وصاحب الركب عثمان بن عفانا	حسان أو كثير بن عبدالله أو أوس بن مغراء	١١١
	الوافر			
[٤٦]	صددت الكاس عنـا أم عمرو	وكان الكاس مجـراها اليمينـا	عمرو بن كلثوم أو عمرو بن عدي اللخمي	١٦٦

رقم الشاهد	الشاهد		قائله	الصفحة
	الرجز			
[٢٧]	قد كنت داينت بها حسانا	مخافة الافلاس والليانا	زياد العنبري	
	يحسن بيع الأصل والقيانا		أو رؤبة	١٤٣
	نِ			
	الطويل			
[٦٨]	مطوت بهم حتى تكلّ مطِهّم	(وحتى الجياد ما يقدن بأرسانِ)	امرؤ القيس	٢٤٨
	الوافر			
[٣]	كلا يومي طوالة وصل أروي	ظنون آنَ مطّرح الظنونِ	الشماخ	٩٨
[٦٣]	أبالموت الذي لا بد أني	ملاقٍ لا أباكِ تخوفيني	أبو حية النميري أو عنترة بن شداد أو الأعشى	١٩٧

قافية الواو

وِ

[١٨]	فليت كفافا كان خيرك كلّه	وشرّك عنّي ما ارتوى الماء مرتوي	يزيد بن الحكم الثقفي	١٢٦

قافية الياء

يُ

	الرجز			
[٧٧]	أطرباً وأنت قنسريُّ		العجاج	٢٢٧

يَ

	الطويل			
[٤]	وقائلة: خولان فانكح فتاتهم	وأكرومة الجبين خلو كما هيا		٩٩
	الرجز			
[٤١]	كان مكان الثوب من حقويّهْ		أبو جندب الهذلي	١٦٣

فهرس الأعلام والأماكن والكتب وغيرها

ملاحظات :

(١) لم أدخل الاعلام التي يـذكرهـا النحويون في أمثلتهم المعروفة كزيد وبكر وعمرو وهند وعبدالله .

(٢) اتبعت العلم إن كان عالماً نحوياً أو لغوياً بالحرف (ع) وإن كان شاعراً بـالحرف (ش)، واتبعت المكـان والموضـع والبلد بالحـرف (م) والكتاب بالحرف (ك) .

(٣) اقتصرت على ما جاء في الكتاب المحقق ولم ادخل ما في الحواشي .

حرف الهمزة

حرف الباء

حرف التَّاء

حرف الجيم

باب الحاء

حرف الخاء

حرف الذّال

حرف الرّاء

حرف السين

حرف الشين

حرف الضّاد

حرف الطّاء

حرف العين

حرف الغين

حرف الفاء

حرف القاف

حرف الكاف

حرف اللام

حرف الميم

حرف النّون

حرف الواو

حرف الياء

فهرس المحتويات

أ ـ الدراسة

ب ـ فهرس موضوعات الكتاب